

المعنى والأعراب عند النكويين ونظرية العامل

الدكتور
عبد العزيز عبده أبو عبد الله

منشورات

الكتاب في التوزيع والإعلان والمطابع

طرابلس - ليبيا - ليبيا الشعبية الاشتراكية

المعنى والأعراب عند النكويين ونظرية العامل

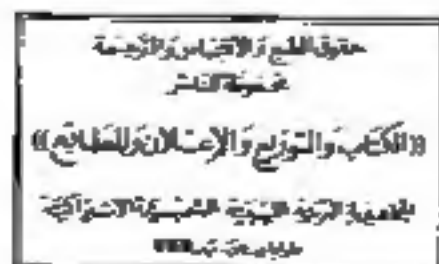
الدكتور
عبد العزيز عبده أبو عبد الله
المدرس بكلية الآداب جامعة قاريونس

الغوي يستغنى لأنني أستدل به على القرآن والشعر
طارق الرشيد

القسم الأول

منشورات
الكتاب في التوثيق والإعلام والمطابع
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

الطبعة الأولى
1391 و.د. 1982



تقديم

المعنى والإعراب عند النحاة

بقلم الدكتور احمد الشرباصي

النحو هو قاعدة العربية الأصيلة ، ومن نافلة القول ان نكرر الحديث عن قيمته ومكانته ، ولم يكن أسلافنا مبالغين حين قالوا « النحو في الكلام كالملح في الطعام » فاذا كان الطعام لا يصلح إلا بالملح ، حتى تعود العامة في الريف أن يسموا الملح بأسم « المصلح » فإن الكلام كذلك لا ينتظم مبناه ، ولا يتحدد معناه الا بالنحو والإعراب .

ولكن النحو - من جهة أخرى - علم « ثقیل الظل والدم » عند الكثيرين ، يضيقون به ، ويفرون منه كلما أناخ عليه بكلكله ، ويفرحون الفرح الكبير كلما رأوا محاولة مبذولة للتخفيف منه ، او للتيسير فيه ، حتى لو أساءت هذه المحاولة إليه ، أو تحاملت عليه .

ولعل هذا هو الذي شجع الضائقين بالنحو على أن تتوالى منهم حركات التيسير - كما يعبرون - ومحاولات التخفيف من وطأة قواعد النحو ، ما بين الحين والحين .

هذا ابن مضاء القرطبي يثور على المؤلف في النحو ، المعروف عند النحاة ، فيأخذ في الدعوة إلى استبدال « نظرية العامل » التي تعد أساسا

من أسس الإعراب ، ويأتي الأستاذ ابراهيم مصطفى بعد حين ليردد آراء ابن مضاء ، اوليكررها ، دون أن ينسب هذه الآراء إلى صاحبها الأول ، وكان من فضل الله على كلية اللغة العربية - حرسها الله معقلا للغة القرآن وأدب العرب - ان يخرج أحد رجالها - هو الشيخ محمد احمد عرفة - ليناقش الأستاذ ابراهيم مصطفى الحساب على هدى وبصيرة .

ثم تأتي محاولة أخرى جعلوا عنوانها : « تيسير تدريس اللغة العربية » ، وكان أهلوها مجموعة من أساتذة الجامعة وكبار المفتشين في « وزارة المعارف » بمصر ورأسها الدكتور طه حسين ، وقد رأت الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي ، كما رأت تسمية ركني الجملة : المسند والمسند اليه .

ثم كانت محاولة الشيخ عبد المتعال الصعيدي لتيسير قواعد الإعراب ، وكان من رأيه إدماج الإعراب المحلي في المبنيات ، في الإعراب التقديري في المقصور والمنقوص ، والاستغناء عن باب المبنيات .

ثم كانت محاولة الأستاذ أمين الخولي الذي طالب بتجديد النحو ، وتذليل اضطراب القواعد والإعراب .

وكانت الصيغة الغالبة على هذه المحاولات أنها تنهم النحاة بالتزمت والتعقيد ، والفلسفة والجدل الذي لا موجب له .

وزادت الطين بلة أن ظهرت دعوة إلى إلغاء الإعراب من العربية ، والاستعاضة عنه بتسكين أواخر الكلمات بدعوى أن الإعراب لا صلة له بالمعنى ، ولا تأثير له فيه ، كما ظهرت دعوة إلى التقريب بين الفصحى لغة الكتابة ، والعامية لغة التخاطب ، بالوقوف على السكون كما في الحديث العامي .

وكان لا بد من الدفاع عن لغة العرب ، وكان لا بد من تأكيد أن الإعراب فرع المعنى ، وإن اللغة العربية ذات حس ، يتأثر معناها بما يدخل الكلمات والأساليب ، مما يكشف عن المعاني .

وقد هيا الله لهذا الدفاع أحد أبناء كلية اللغة العربية - مرة أخرى - يبحثه القيم الذي جعل عنوانه : « المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل » . وهذا الباحث أفخر بأنه كان لي بالأمس البعيد تلميذا ، وأسعد بأنه قد صار لي اليوم زميلا ، وهو من مدينة « دمياط » الحبيبة الغالية ، التي قضيت فيها السنوات الطليعة من الثلاثينيات أطلب العلم في معهدها الديني العلمي الإسلامي ، وقد كانت سنوات من أجل أيام العمر ، وهي أيام لا تنسى ، عليها أطيب التحيات .

ذلك الباحث هو الدكتور عبد العزيز عبده أبو عبد الله الذي عرفته في شببته طالبا نجيبا ذكيا لماحا ، فيه على العلم إقبال ، وله في التحصيل ، وفي الأدب والأخلاق نصيب كبير ، وعرفته بعد أن تخرج في كلية اللغة العربية ، مربيا فاضلا ومدرسا للعربية ناجحا ، ولم تنقطع عني رسائله الفياضة بلامع الوفاء والتقدير ، وتابعته وهو يسهم بنشاطه الأدبي والعلمي ، تارة بالمحاضرات ، وتارة بالمقالات ، وتارة بالبحوث الأدبية ، حتى رأيت أنه هو يقف وقفة العملاق يبحث عن « المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل » . وهو بحث قد أحسن الدفاع به عن حرمة العربية وكرامة النحاة ومنزلة النحو .

ولم يكن الباحث بالمتزمت ولا بالجامد ، بل هو يرى أن لنا أن ندخل على لغتنا بعض التطوير بالتنظيم والترتيب والعناية بدراسة الأساليب الوظيفية ، على أن لا نبالغ في تسهيلها أو إيجازها ، وعلينا أن ندلل صعوبتها بالمحاكاة والتشويق والتكرار وبذل الجهد ، وهي مبادئ تربوية

لإتقان كل لغة ، والإبتداء بالقراءة ، ثم تطبيق القواعد عليها .

والبحث في الصلة بين المعنى والإعراب يتطلب - كما قيل بحق -
بحث إلى قدر كبير من الفهم والروية ، لأنه بحث يقوم على تلمس المعنى
الخصب الذي يعنيه النحوي من غير أن يصرح به ، بل يلفت إليه
بالإعراب .

وقد قام الباحث بدراسة عامة لأصول النحو السماعية التي كانت
المعين لدى النحاة . وهي القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ،
ومأثور قول العرب ، فبين كيف كان القرآن سببا في وضع النحو لصيانة
كتاب الله تعالى من اللحن ، وكيف كانت القراءات القرآنية مجالا لألوان
من الإعراب يترتب عليها تنوع المعنى حسب كل قراءة .

ثم انتقل إلى المصدر الثاني وهو الحديث الشريف فأبان اهتمام
النحاة به ، واختلافهم في الاحتجاج به ، وسبب هذا الاختلاف ، ورأى
الباحث وجوب إلحاق كلام الصحابة بكلام الرسول صلى الله عليه
وسلم ، ما دام جاريا على سنن الكلام العربي .

وتكلم عن المصدر الثالث ، وهو المأثور من كلام العرب فأوضح
الذين يوثق بعربيتهم ، ويحتج النحاة بكلامهم ، وخرج من هذه الدراسة
العامة في هذا الحقل بالنتائج التالية :

1 - ليست القواعد إلا قوانين مستنبطة من طائفة من كلام العرب
الذين لم تفسد سلاقتهم .

2 - أعلى الكلام العربي في صحة الاحتجاج به هو القرآن الكريم ،
ثم ما صح من كلام الرسول والصحابة ، ثم نثر العرب وشعرهم .

3 - منتصف المائة الثانية للهجرة هو حد الذين يصح الاستشهاد بكلامهم من الحضريين ، ويمتد الاستشهاد بكلام العرب المنقطعين في البادية حتى منتصف المائة الرابعة من الهجرة .

4 - لا يصح الاحتجاج بكلام مجهول .

5 - لا يحتاج بكلام له روايتان ، إحداهما تؤيد القاعدة التي تقول بها ، والرواية الأخرى لا يكون لها علاقة بها ، لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

6 - بعض الشواهد تكون محرفة ، ويكون التحريف في موضع الاستشهاد ، فيجب تحرير الشاهد والتوثق من ضبطه في مظانه السليمة قبل الاستشهاد به والبناء عليه .

7 - ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشرعية وما يؤتى به على السعة والاختيار ، إذ من الخطأ جعل الضرورة الشرعية قانوناً عاماً .

8 - عند أخذ الشاهد - شعرا كان أو نثرا - يجب أن نراجع ما قبله وما بعده ، فقد يكون مبتورا ، ومن أمثلة ذلك أن يميزوا مثل قولهم : « جاءوا الطلاب » مستشهدين بأن الحديث يقول : « يتعاقبون ملائكة في الليل وملائكة في النهار » مع أننا لو رجعنا إلى « موطأ مالك » لوجدنا الحديث فيه هكذا : « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة في الليل ، وملائكة في النهار » . ومعنى هذا أنه لا يصح الاستشهاد به هنا .

9 - إن التراجع بين أقوال النحاة يجب أن يكون على أساس المعنى قبل كل شيء ، فالمعنى هو الرائد والحكم . وإذا دار الأمر بين مقتضيات المعنى ومقتضيات الصناعة النحوية ، التزمنا الأولى دون الثانية .

10 - يفضل في كل مقام فيه إعرابان الإعراب الذي لا يمنح إلى تقدير محذوف .

وقد أتبع الباحث ذلك بدراسة موضوعية لشواهد « الكتاب » لسيبويه ، أوضح فيها ما كان يأخذ به سيبويه نفسه من الحرص على المعنى ، وإن أتى تخريجه للشواهد بلون من التذود أو الضرورة . ومن المعروف لدى أهل العلم أن « الكتاب » لسيبويه هو المصدر الأول لجميع الدراسات النحوية والصرفية واللهجات العربية والقراءات والأصوات اللغوية ، والمؤلفون يستوحونه ويستلهمون منه ما يؤيد فكرتهم .

وسيبويه من شدة اهتمامه بالمعنى نراه يندفع إلى تخريج الشاهد من الشواهد على بعض المعاني الثانوية ، متجاوزا بهذا المرحلة التي تعد من لوازم الدراسة النحوية وهي الدلالة على المعاني الأولية .

ويقرر الباحث أن النحويين هم المؤسسون لعلم البلاغة بما فتنوا وقعدوا : تقديمًا وتأخيرًا ، أو حذفًا وذكرًا ، وهو ما يؤيد إيفاهم من غير رفق لتمكين المعنى .

وبهذا يمكن أن يقال إن أصول البلاغة نبئت في روضة النحويين ، فكان الإعراب ممزوجا بكثير من أسرار التركيب .

وخصص الباحث بابا بين فيه أن الصرح العالي الذي يمثل بلاغة عبد القاهر في كتابة « دلائل الإعجاز » لم يقم إلا على القواعد النحوية ، ولولا ما مهدت له من إفادتها لمعان ثرية ما شاد البناء .

ونخصص بعد ذلك بابين يدرس فيهما المذاهب النحوية من ناحية أنها أثر لخلاف على طلب معنى ، أو أن لها مترعا يهيم وراء الإعراب ، أيا كان المعنى الذي يكشف عنه .

وتعرض بالبحث لتخريج علماء النحويين
أشكال إعرابه من الآيات القرآنية في كتب التفسير ،
ومن هؤلاء العلماء أبو حيان والفراء والزنجشيري
والزجاج . وانتقل الى عرض آراء النحاة
المتأخرين من أمثال ابن هشام وابن مالك والسيرافي

ثم انتقل بالبحث إلى « نظرية العامل » وانقسام العوامل في النحو
إلى لفظية ومعنوية ، وأوضح خطأ الذين يريدون التخلص من الإعراب
بالوقوف ، لأن ذلك يضيع العلاقة بين أجزاء الجملة فتضيع المعاني تبعاً
لذلك . وقد فند الباحث الزعم المقتري القائل بأن لهجات العرب كانت
مجردة من الإعراب ، وأن النحويين قد خلقوا النحو خلقاً ، وابتدعوه من
عند أنفسهم ابتداءً ، وإن عدم وجود القواعد في اللهجات العامية دليل
على عدم وجودها في الفصحى ، واستند الباحث إلى الأدلة التالية :

أولاً : عدم وجود القواعد في اللهجات العامية لا ينهض دليلاً على
أنها لم تكن موجودة في العربية ، فقد انتاب أصوات اللغة وقواعدها كثير
من صنوف التغير والانحراف فبعدت كثيراً عن أصلها .

ثانياً : ليس بغريب أن تنفق اللهجات العامية في التجرد من
علامات الإعراب ، فقد خصصت لقوانين التطور الصوتي ، وهو ضعف
الأصوات الأخيرة في الكلمة وانقراضه وذلك موجود في كل اللهجات .

ثالثاً : دقة القواعد لا تدل على أنها مخترعة اختراعاً كاليونانية
واللاتينية قديماً ، أو الألمانية حديثاً ، فكل منها تشتمل على قواعد لا تقل
في دقتها وتشعبها عن قواعد اللغة العربية ، ولم يؤثر هذا في انتقالها من
جيل إلى جيل ، ولم يقل أحد بأنها مخترعة .

رابعاً : خلق القواعد محاولة لا يتصورها العقل ، ولم يحدث لها نظير في التاريخ ، بل هي تنشأ من ذات نفسها ، وتتكون بالتدريج .

خامساً : اذا أمكن أن نتصور أن علماء القواعد تواطئوا على ذلك فيه لا يمكن أن نتصور أنه قد تواطأ معهم جميع العلماء والمؤرخين من معاصريهم ، فاتفقوا على كتمان هذا الاختراع ، اللهم إلا إذا كان علماء البصرة والكوفة قد سحروا عقول الناس واسترهبوهم فجعلوهم يعتقدون أن ما جاءوا به من أفك يمثل لفصيح هذه اللغة .

سادساً : تقوم أوزان الشعر وقواعده الموسيقية على ملاحظة نظام الإعراب في المفردات ، ودون إعراب الكلمات تحتل أوزان هذا الشعر ، وتضطرب موسيقاه ، ولا سبيل إلى إنكار هذا الشعر .

سابعاً : أقوى من هذا كله تواتر القرآن الكريم ، ورسم المصحف العثماني ، مع تجرده من الإعجام والشكل ، فذلك دليل على فساد هذا الزعم ، فالمصحف يرمز الى كثير من علامات الإعراب بالحروف . ولقد تم كتابة المصحف قبل عصر علماء البصرة والكوفة الذين يزعم الجاهلون أنهم أصحاب اختراع القواعد .

وقد استعرض الباحث الصبور الدكتور عبد العزيز عبده أبو عبد الله الحو القديم والحديث ، وحاول إيجاد الحلول التي تذلل الصعوبات القائمة في وجه تيسير وضبط قواعده . بعد أن دافع عن النحاة دفاعاً كريماً ، ودفع عنهم تهمة الهيام بالصناعة اللفظية ، واستخفافهم بحائب المعنى .

وكان لا بد لهذا الجهد العلمي المضي من تنويه وتقدير فاجتمع حشد كبير من العلماء والمفكرين وطلاب العلم مساء يوم الاثنين الثاني

عشر من شهر رجب الفرد سنة 1395 هـ الموافق للحادي والعشرين من شهر يوليو سنة 1975 في قاعة عباس العقاد بكلية اللغة العربية في جامعة الأزهر ، ليشهدوا حواراً علمياً دسماً بين الدكتور عبد العزيز عبيد أبو عبد الله ، وبين طائفة من الأساتذة المتخصصين ، هم الدكتور أحمد السيد علي ، والدكتور إبراهيم عبد الرازق بسيوني ، والدكتور أمين علي السيد .

وامتدت هذه المناقشة العلمية القيمة ما يدنو من أربع ساعات ، وفي خلالها ظهرت علامات التقدير والتكريم لهذا الباحث الفاضل ، ولعل من أبرزها أن يقول الدكتور بسيوني إنه هم بأن يأخذ صاحب هذا البحث إلى مقعد « الأستاذية » في كلية اللغة العربية حرسها الله معقلاً للغة القرآن وأدب العرب .

وكان لا بد من تتويج لهذا البحث ، وكان تتويجاً باهراً ، إذ استحق أن ينال صاحبه درجة « الدكتوراه » في علم النحو ، بدرجة ممتاز ، مع مرتبة الشرف الأولى .

تحية وتهنئة إلى تلميذ الأمل القديم ، وزميل الحاضر المشرق ، وصاحب الثائق المأمول في غد قريب ، فقد أفاد على النحو رتبته ، وعلى النحاة كرامتهم ، وفتح باباً واسعاً نمود فيه من جديد إلى حقل الدراسات النحوية ، بمزيد من المتعة العلمية التي تيسر العسير ، وتثمر الكثير ، وعن الله قصد السبيل .

أحمد الشرباصي

القاهرة

الإهداء

إلى المؤمنين باللغة العربية كوعاء للقرآن ألبسها ثوب الإعجاز . . !
إلى المؤمنين باللغة العربية كدعامة من دعائم نهضتنا ومقوم من مقومات وحدتنا في العروبة والإسلام . !
إلى المؤمنين باللغة العربية كلغة لها قدرة التعبير عن كل شعور وإحساس . . !
إلى المؤمنين باللغة العربية كحضارة للجنس البشري أعطته وافر العطاء . . !
إلى المؤمنين باللغة العربية كلغة تسير بخصائصها ركب الزمن وتنكيف مع الحياة . . !
إلى العاملين على رفعتها وسيادتها وقيادتها في كل المجتمعات . . !
إلى روح والديّ اللذين ربياني صغيرا وفتحاني في مناهل العلم لأرتشف منها أعذب القطرات ، ورياض المعرفة لأقطف منها أنصر الرهات . . !
إلى أساتذتي الذين علموني فأشعوا على الضياء والسناء . !

إلى شريكة حياتي التي سهلت لي كل صعب ويسرت كل عسير
وقلبت صحرائي جنة وارقة الظلال ..

إلى أولادي العزاز الذين أدعوا لهم الله صاحب الفضل والسعة أن
يحمل خطواتهم نحو المستقبل الباهر باسم أكثر توفيقاً مني في الحياة
إلى كل من يقف على باب البحث يبذل الجهد وتشاقط منه حبات العرق
التي تعتبر أرفع وسام على الجباه .

أهدي هذا التاج

عبد العزيز عبده أبو عبد الله
بنغازي - 1977 م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله خير من علم بالقلم ، والصلاة والسلام على أشرف العرب والعجم ، والمسئول المولى سبحانه أن يعيذني من العجب بما أحسن والتكلف لما لا أحسن : من فتنة القول وزوره ، وخطل الرأي وغروره . وبعد

فأقدم بين يدي منهج البحث تعريفاً بالفاظه فأقول وبالله التوفيق :
في أساس البلاغة : عني بكذا واعتنى به وهو معنى به ، ومنه قول
سيبويه : وهم ببيانه أعني وعذيت بكلامي كذا أي أردته وقصدته ومنه
(المعنى) .

وفي القاموس : عناه الأمر يعنيه ويعنوه عناية وعينية : أهمه ،
واعتنى به . اهتم . وعنى بالضم عناية ، وكرمني قليل فهو عن ، وعنى
الأمر يعني : نزل وحدث . ومعنى الكلام ومعينه ومعناته ومعنيته
واحد ، والحنيان : العنوان ، وقد أعناه وعناه وعنته ، وعنى كرمي نشب
في الأسار ، والمعنى كمعظم فرس ، وما يعانون ما لهم ما يقومون
عليه⁽¹⁾ .

(1) ترتيب القاموس الصغير على طريقة المصباح الصغير وأساس البلاغة للشيخ طاهر الراوي
الطرابلسي ج 3 مطبعة الاستقامة سنة 1959 .

والإعراب⁽¹⁾ : مصدر أعرب . وذكر النحاة في أصله أربعة أوجه ، أحدها أنه من أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها كما في الحديث النبوي : والأيم تعرب عن نفسها ، وثانيها أنه من (أعرب) إذا تكلم بالعربية قال الأندلسي في شرح المفصل :

ومن هذا الوجه قول الكميت :

وجدنا لكم في آل حاميم آية تأولها منا تقي ومعرب
أي متكلم بالعربية ، وأقول : الأولى أن يكون معرب في بيت الكميت بمعنى مبين ويوضح ذلك تفسيرهم (التقي) بأنه الذي يكتفم ما عنده ولا يظهره ، فيكون حيثنذ قد قابل (التقي) (بالمعرب) مقابلة حسنة ولا يبعد ما ذكره ، لأن المتكلم بالعربية مبين أيضا ، فإن قيل فالتكلم بالبناء أيضا متكلم بالعربية ، لأن البناء من جملة لغتهم ، قيل : البناء لا يخص لغة العرب بل هو موجود في كل لغة بخلاف الإعراب فإنه مخصوص بلغتها⁽²⁾.

وثالثها : أنه من عربت معدته إذا تغيرت وفسدت في معنى أعرب الكلمة أزال عربها أي فسادها وذلك نحو : أشكيت : أزلت شكايته

ورابعاً : أنه من قولهم : امرأة عروب ، إذا كانت متحبة إلى

1 (المحصول في شرح المفصول لابن ايلز (والفصول لابن معطي) مخطوط 1908 نحو دار الكتب .

2 (هذا رأي وذهب بعض المحدثين كالاستاذ علي عبد العظيم بأنه لا يخص اللغة العربية وحدها فقد شاع في اليونانية واللاتينية والهبروعيفية والعربية والعجبية والالمانية في العصر الحديث - مجلة الأزهر شعبان سنة 1391 ونوفق بين الرأيين بين العربية في الإعراب وتكامل إعرابها .

زوحها متحسنة ، لأن الكلام اذا فهم قرب من قلب سامعه واذا لم يفهم
بفر عنه والمختار هو الأول إذ العرب لم تقصد بإعراب كلمها تحسينا ولا
تغيرا .

وتفسير الإعراب بتغير أواخر الكلم فيه نظر من ثلاث جهات⁽¹⁾

الأولى : أنه فسر الإعراب بالتغير ، والتغير معنى ، وهذا قول
أكثر أهل العربية ولهذا فسر (أبو علي) في الإيضاح بقوله (الإعراب
أن يحتلف أواخر الكلم وأن يختلف مقدر بالاختلاف ، وهو اختيار
(الجرجاني) وتدل عليه وجوه ، منها أن يقال : حركات الإعراب فلو
كانت الحركة الإعراب لا تمتنع الإضافة ، إذ الشيء لا يضاف إلى
نفسه ، ومنها أنه قد تزول الحركة في الوقت مع الحكم بالإعراب ،
ومنها أن السكون قد يكون إعرابا ، ومنها تفسيرهم له بالتغير أو
الاختلاف وكل واحد منهما معنى ، ولقائل أن يقول : لا دلالة في جميع
ذلك ، أما الأول فجوابه : أن الحركة لما كانت تنقسم إلى حركة إعراب
وحركة بناء مثل حركة الإعراب وصحت الإضافة للتخصيص فالحركة
عامة والإعراب خاص ولا شبهة في مغايرة العام للخاص ومسوغ
الإضافة المغايرة ، وهي هنا موجودة .

وأما الثاني فجوابه إذا لم يقل بأن مطلق الحركة يكون إعرابا وأن
مطلق الحرف كذلك ، بل الحركة الحادثة بعامل والحرف الحادث
بعامل هما الإعراب ولا يوجد في المبنى شيء من ذلك .

وأما الثالث فجوابه : أن الوقف عارض لا اعتبار به ، وإنما

(1) من كلام ابن اياز في المحصول .

الإعتبار بحال الوصل وأصولهم تقتضي بذلك .

وأما الرابع فجوابه : أن الإعراب هو الحركة أو حذفها ، ولهذا قال ابن الحاجب في حده : إنه ما اختلف آخر المعرب به⁽¹⁾ ، ولا حر يختلف تارة بالحركة وتارة بحذفها وتارة بالحرف عند من قال إنه يعرب به ، وتارة بحذفه وإذا لم يكن مرادهم أن الحركة وحذفها وحده الإعراب فكيف يرد النقص عليهم بالسكون ؟

وأما الخامس فجوابه : إنما يفسر بالتغيير أو الاختلاف من كان مذهبه أنه معنى ، ومن خالف ذلك فسرّه بغير ذلك ، وتفسير الخصم الشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة يملى مخالفته .

ومذهب المصنف⁽²⁾ : أن الإعراب معنى ولهذا فسرّه بالتغيير وإذا كان الأمر كذلك فكيف يطابق قوله : في بيان ما لا يخلو منه ومن ضده بل لا يستقيم كلامه ، وينطق بعضه على بعض إلا على تقدير حذف مضاف أي لا يخلوا أواخر الكلم من أماراته ولا شك في أن الأمانة على الإعراب بالحركة وهذا واضح .

والثانية أنه لا بد من أن يقول : الإعراب صلاحية تغير الآخر وإلا لم يستقم أو لا ترى أن زيدا في قولك (قام زيد) معرب وليس فيه اختلاف بالفعل وإنما الاختلاف فيه بالقوة بمعنى أنه صالح لأن يختلف أحده بالنصب والجرف فلا بد من هذا القيد ، ومن العجب أن أكبر أهل العربية يحلون به وإذا تبين فلا بد في كلامه من تقدير مضاف وحذف

1 (شرح الكافية لنجم الأئمة محمد بن حسن الرضی ولفظه ما اختلف احده من ص 15 ح .
المطبعة الناصرية المحمية 1275 هـ دار الكتب 7545 هـ شرح الكافية

2 (يقصد ابن محطي .

المصاف مجاز وهو قد جعل هذا حدا والحدود تصان عن المجازات .

والثالثة : أنه يحتاج أن يقول : (الإعراب صلاحية اختلاف هيئة الآخر ، لأن الاختلاف لا يقع في الآخر الذي هو نفس الحرف بل في هيئته ، فالدال من (زيدا) كان مضموما ثم صار مفتوحا ثم صار مجرورا والهيئة اختلفت وأما (الدال) الذي هو آخر (زيدا) فهو باق كما كان فتأمله ، وما ورد في التعريف (اختلاف العوامل) احتراز عن المبني فإن آخره قد يختلف لكن لا لاختلاف في العوامل ، وذلك نحو : من . ألا تراك تقول (من زيد) سكون النون ، ومن ابنك بكسرهما ، ومن الرجل بفتحها ، وقوله بحركات ظاهرة أو مقدرة يريد الصحيح والمعتل ، والذي يقدر هو المعتل ، ولذا قلت : قدم موسى فعلامة الرفع ضمة مقدرة في الألف ، وكذلك قدم القاضي علامة الرفع ضمة مقدرة في الياء ، وإنما بدأ بالحركات قبل الحروف لأنها الأصل ، وقوله في التعريف أو بحروفه يريد الأسماء الستة وما أشبهها ، أو بتقدير الحرف مثل : هؤلاء مسلمي فالأصل فيه : مسلمون ، فلما أضيفت إلى ياء المتكلم حذفت النون وصار اللفظ مسلموي فاجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون ، وهذه قاعدة صرفية تقضي بقلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء ففعل ذلك وكسرت الميم الثانية فعاد إلى مسلمي فعلامة الرفع إذن واو مقدرة . (أو بحذف الحركات) يراد بذلك الجزم في قولك : لم يضرب فإن علامة الجزم سكون الياء . وإنما يحصل السكون إذا حذفت حركة الحرف أو بحذف الحروف يريد الأفعال المعتلة والأفعال الخمسة .

والصلة وثيقة بين المعنى والإعراب :

ذكر السيوطي في الإتقان في معرض تحدثه عن العلوم التي

يحتاج إليها الإنسان ليكون قادراً على تفسير كتاب الله : اللغة ليعرف بها شرح المفردات والمشتراك من الإعراب ، ثم ذكر النحو (لأن المعنى يعبر ويختلف باختلاف في الإعراب فلا بد من معرفة وجوه الإعراب لتحديد المعنى المراد من التركيب بناء على معرفة إعرابه ، وقد سئل الحسن عن الرجل يتعلم العربية يلتبس بها حسن المطلق ويقيم بها قراءاته ، فقال للسائل : (حسن فتعلمها فإن الرجل يقرأ الآية فيعبر بوجهها فيهلك فيها)⁽¹⁾ والمراد بالعربية هنا الإعراب وهو النحو ، والنحو كما قال السكاكي : هو أن ينحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم ، ثم ذكر بعد ذلك التصريف والاشتقاق وعلوم البلاغة الثلاثة وعلم القراءات وأصول الدين والفقه وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ والحديث ، وإذا كان ابن هشام في المعنى قد ذكر بعض أمثلة من كتب الله روى فيها جانب المعنى ولم يراع جانب الإعراب وبالعكس ، فإنه قد ذكر ذلك ليبين مدى التلازم بينهما ، فليس الإعراب إلا الإفصح والإبانة ، وقد عقد ابن جنى في الخصائص باباً فيه عما يتبع عنده يكون تفسير المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب ، ووضع في هذا الباب النقاط على الحروف حتى لا تكون هناك فجوة بين النحو ولتفسير فقال : فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت تقدير الإعراب حتى لا يشوش منها عليه وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه⁽²⁾ كما

(1) انظر ص 187 ح 2 الاثنان الطبعه الثانية بالمطبعة الجليله لصالحها الشيخ عثمان عبد الرزق باب الشعرية 1306 هـ .

(2) الخصائص ح 1 ص 384 . تحقيق الأسناد محمد علي التجار مطبعة دار الكتب 952 .

عقد في موضع آخر من كتابه بابا في تجاذب المعاني والإعراب فقال
هذا موضع كان أبو علي رحمه الله يعتاده ويلم كثيرا به . ويبحث على
المراجعة له والطف النظر فيه وذلك أنك تجد في كثير من المثور
والمظوم الإعراب والمعنى متجاذبين ، هذا يدعوك الى أمر وهذا يمنعك
منه فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح
الإعراب⁽¹⁾ ، وأخذ ابن جني يورد الأمثلة من القرآن الكريم ليوضح هذا
المعنى الذي كان يبحث على المراجعة له أبو علي الفارسي فيقول :
فمن ذلك قول الله تعالى : ﴿ إنه على رجه لقادر يوم تبلى السرائر ﴾
فمعنى هذا : إنه على رجه يوم تبلى السرائر لقادر فإن حملته في
الإعراب على هذا كان خطأ لمصلك بين الظرف الذي هو ﴿ يوم تبلى ﴾
أو بين ما هو معلق به المصدر الذي هو المرجع والظرف من صلت ،
والفصل بين الصلة والموصول بالأجي أمر لا يجوز ، فإن كان المعنى
مقتضيا له والإعراب مانعا له بأن تضر ناصبا يتناول الظرف ويكون
المصدر الملقوظ به دالا على ذلك الفعل حتى كأنه قال فيما بعد :
يرجعه يوم تبلى السرائر ودل رجه على يرجعه دلالة المصدر على
فعله .

وفي مباحث النحو كما في مجالس العلماء ومناظراتهم في
حلقات الدرس أو في حضرة الخلفاء والعلية شواهد قاطعة الدلالة على
أنهم كانوا يعلمون أن الإعراب قد يوجه المعنى ويؤثر فيه ، إذ كانوا
يديرون عليه ويربطون به بعض مسائل الفقه وأحكام التشريع وبحسبها
من شواهد ذلك كله هذه الشواهد الثلاثة :

1 (إحصائيات ج 3 ص 255 وأبو علي هو استاذ أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن محمد
المعاصر)

1 (يقول النحويون حين الكلام عن الوصف بالا : اذا قال قائل له عشرة الا درهما فقد أقوله بتسعة ، لأنه استثنى واحدا من جملة ما أقر به ، وان قال له على عشرة الا درهم ، وصف للعشرة فقد أقر له بعشرة ، لأن المعنى عشرة مغايرة الدرهم ، وكل عشرة مغايرة لدرهم⁽¹⁾ ، ويقولون : تقول بكم ثوبك مصبوغا بالنصب على الحال . والمعنى كم يساوي الثوب في تلك الحال ؟ وان قال بكم ثوبك مصبوغ فهو يسأل بكم صبغ الثوب ، فثوبك مبتدأ ومصبوغ خبره ، وبكم متعلق بمصبوغ .

2 (روى أن الكسائي سأل أبا يوسف في حضرة الرشيد حين ذم النحو : ما نقول في رجل قال لرجل أنا قاتل غلامك وقال له الآخر أنا قاتل غلامك بالتثوين أيهما كنت تأخذ به فقال أبو يوسف آخذهما جميع فقال له الرشيد : أخطأت وكان له علم بالعربية فاستحيا وقال : كيف ذلك ؟ قال الذي يؤخذ بقتل العلام هو الذي قال : أنا قاتل غلامك بالاضافة ، لأنه فعل ماض . وأما الذي قال : أنا قاتل غلامك فلا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد ، كما قال الله عز وجل : ﴿ ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ﴾ ، فلو أن التثوين مستقبل ما جاز فيه غدا⁽²⁾

3 (وروي أيضا أن الرشيد كتب ليلة إلى أبي يوسف : أفنا حاطك الله في قول القائل :

فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم

1 (حاشية الصبان على الأشموي ج 2 ص 121

2 (الأشباه والنظائر ج 1 ص 253 ومعجم الأبناء 13 ص 177 .

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثا ، ومن يخرق أعق وأظلم

فإن ثلاثا في البيت تشد بالرفع والنصب فكم تطلق على
الحالين ، فانطلق أبو يوسف الى الكسائي يستغيثه فقال : أما من أنشد
البيت بالرفع فقد طلقها واحدة وأنبأها أن الطلاق لا يكون إلا بثلاث وأما
من أنشده بالنصب فقد طلقها وأبانها . لأنه قال لها أنت طالق ثلاثا⁽¹⁾

فالأعراب وثيق الصلة بالمعنى من وجهين : الأول : هذه
القراءات المتعددة التي قرئ بها القرآن الكريم وكان لكل منها توجيه
في معاني الآيات التي قرئت بها (الثاني) وجود أساليب لا يتضح معناها
إلا بالأعراب مثل : أعان الصديق صديقه ، واستشار الرئيس مرءوسه ،
وأفقد الوالد الولد وهكذا من كل جملة فعلية بنيت على فعل متعد يصح
أن يياشره الفاعل والمفعول ولا سبيل الى التفرقة بينهما إلا بالأعراب
ما لم تكن ثمة قرينة لفظية او عقلية تدل على أن هذا وقع الفعل منه ،
وذاك وقع الفعل عليه ولهذا أوجبوا تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا
خفي إعرابهما ولم تكن ثمة هذه القرينة لقولنا سبق يحيى مصطفى
وسنمر ببحور القراءات ان شاء الله في أبواب البحث مغترفين من كل
بحر قطرة ونعرج على بسائين الأفكار مقتطفين من كل بستان زهرة .

ونرى أبا الفتح ابن جني في الخصائص يبين العلاقة بين اللفظ
والمعنى فيقول :

حد اللغة : أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . وفي
المحتصر لابن الحاجب : (حد اللغة كل لفظ وضع لمعنى) من هذا

(1) لاشاء والظائر (3 254) ومراد الكسائي أن : أنت طالق مقصود به وأما قوله والطلاق
عزيمة كلام آخر . انظر حد 3 ص 256

يرى أن اللغة تتألف من الألفاظ والمعاني والأغراض ، وإن لم تذكر هذه الثلاثة صراحة فلن يسع ابن جني ، وقد أهمل المعاني التي هي مدلولات الألفاظ أن لا يراعيها مقدرة في نفسه وإن لم يبرزها في لفظه¹ كما أنه لن يسع ابن الحاجب أن لا يلاحظ الأغراض التي يرمي إليها المتكلم من وراء الألفاظ الدالة ثم لا بد لهذه الألفاظ التي تدل على المعاني مقصودة بها أغراض خاصة عن طريق خاص فيه تحتتم تلك الألفاظ أحدا بعضها يرقاب بعض وهو ما يسمى بالأسلوب (على أن هذين الأستاذين وأحدهما من أئمة العربية والآخر من أئمة الشريعة لم يحددا اللغة العربية وإنما حددا اللغة من حيث هي لغة كما يقول (الهوري) صاحب التغيرات على دياجة القاموس . ولذلك حد هذا اللغة العربية فقال هي عبارة عما حفظ من كلام العرب المخلص ونقل عنهم من الألفاظ الدالة على المعاني وقد رأى أن هذا هو التعريف للغة العربية وإن كان لم يذكر الأسلوب ولا الأغراض . ولعل هذا الشيخ ومن لف لفه ممن لم يذكروا في حد اللغة الأسلوب والأغراض وأردوا حد اللغة التي هم بصلد الكلام عليها . من أن هذا اللفظ يدل على هذا المعنى أولا يدل كما هو شأن الباحثين في متن اللغة ، وإلا فلو أنهم كانوا يبحثون في مقارنة اللغة قبل الإسلام وبعده ما وجدوا بدا من تعريفها بمثل : هي ما نقل عن العرب من الألفاظ الدالة على المعاني مقصودا بها إلى أغراض خاصة بطريق خاص . إذ لا يمكن أن تكون لغة الأمة ، وهي صورة حياتها كما أسلفنا ومستودع أفكارها ألفاظا مجردة عن معانيها ، لأنها عند ذلك مهمة فلا قيمة لها ، كما أنه من غير المعقول أن تكون ألفاظا ذات معان لا يقصد بها إلى غرض مراد منها ،

1 (الخصائص ج 1 ص 33)

لأنها عند ذلك عبث ، وكذلك لا يتأتى أن تكون ألفاظا ذات معان يراد بها أعراض ولا يراعى فيها طريق نظم هذه الألفاظ على شكل خاص يصل منه المعنى إلى النفس ما دام لكل لغة أسلوب خاص تتميز به عما سواها من اللغات⁽¹⁾)

وهذا يؤتي بنا إلى الحديث عن نظرية العامل فما العوامل وما انقسامها ؟

جاء في لسان العرب : مادة عمل - والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة عمل والعمل المهنة والفعل والجمع أعمال عمل عملا وأعماله غيره ، والعامل في العربية ما عمل عملا ما فرفع أو نصب كالفعل والناصب والجازم ، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا وكأسماء الفعل وقد عمل الشيء في الشيء أحدث فيه نوعا من إعراب⁽²⁾ .

وللنحويين في بيان معنى العامل تعريفات أشهرها ثلاثة وهي :

1 (ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب وهو تعريف ابن الحاجب في الكافية ، والفعل في نحو : أكرم محمد عليا ، عامل في الاسمين . إذ تحصل به معنى في محمد وهو نسبة الإكرام إليه على جهة الوقوع عليه ، وكل من المعنيين يقتضي نوعا خاصا من الإعراب لتمييز به عن صاحبه فاقضت الفاعلية في محمد أن يكون مرفوعا والمفعولية في علي أن يكون منصوبا ، ومن النحويين من يعيب هذا التعريف بأنه قاصر إذ لا ينطبق على عوامل الأفعال كإن مثلا إذ لم يتقوم بها معنى

1 (من كتاب أثر القرآن الكريم في اللغة العربية للأستاذ / أحمد حسن الباقوري

2 (شرح الكافية للرصم ج 1 ص 25

يقتضي الجزم⁽¹⁾ .

ويظهر أن ابن الحاجب يريد بتعريفه تفسير عامل الاسم ولدا يقول المحقق الرضي معلقا عليه فاذا ثبت أن العامل في الاسم ما نحصل بوساطة في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب . وذلك المعنى كـ الاسم عمده أو فضله أو مضافا إليه العمدة أو الفضلة فاعلم أن بينهم خلافا الخ⁽²⁾ ولقائل أن يقول :

إن المعاني المختلفة قد تتعاقب على الفعل في بعض الصور ويحدث الفصل بين هذه المعاني بأنواع الإعراب وأي مانع من اعتبار عوامل الفعل حينئذ محصلة لها وعلى ذلك يكون تعريف ابن الحاجب شاملا لعوامل الفعل في هذه الصور ؟ على أننا إذا أخذنا بوجهة نظر المعارض وجدنا أن التعريف قاصر بالنسبة لبعض عوامل الأسماء أيضا . فما النافية التي تعمل الرفع والنصب عند الحجازيين لم يتقوم بها معنى يقتضي الإعراب ، وإن المؤكدة التي تنصب وترفع لم يتقوم بها معنى يقتضي الإعراب .

اللهم إلا أن يجاب عن مثل هذا بأن ابن الحاجب يشير إلى العوامل الأصلية كالمصادر والأفعال وسائر المشتقات وكذا حروف الجر فإن هذه العوامل هي التي تحدث في معمولاتها معاني لا تتضح إلا بالحركات الإعرابية ، وأما نحو إن فعلها النصب والرفع عن طريق شبهها بالأفعال المتعدية وتشبيه مرفوعها بالفاعل ومنصوبها بالمفعول

1 (حاشية الصمد علي الأشموني ج 1 ص 43

2 (ج 1 ص 15

(ب) ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا نحو : جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ، ولم يفعل ، ذكره الشيخ خالد في شرحه لمتن العوامل للجرجاني : قال : العامل في اللغة من يعمل مع الدوام وإن قل ، والفاعل أعم منه ، وهو في اصطلاح النحويين ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا ومثل بالأمثلة التي ذكرناها ثم قال : وهذا التعريف للعامل المطلق ، وأما التعريف للعامل المقيد أعني عامل الإسم فهو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب كما قال ابن الحاجب في الكافية ، أ هـ .

وقريب من هذا التعريف ما ذكره ابن منظور في لسان العرب في تعريف العامل عند النحويين وقد تقدم .

وتعريف العامل بهذا التعريف لا يخلو من عموم ويحتاج الى تخصيص حتى لا يدخل فيه مثل النقاء الساكنين والاتباع والمناسبة والوقف والإدغام والتخفيف فإن هذه أمور تقتضي تأثيرا خاصا في أواخر الكلمات وليست عوامل عند النحاة .

(جـ) ما أثر في آخر الكلمة أثرا له تعلق بالمعنى التركيبي ، ذكره ابن مالك في شرحه للتسهيل ونقله الدماميني في شرحه للتسهيل وهو تعريف أدق من التعريف السابق كما هو ظاهر ، والعامل بهذا التفسير العام منطبق على جميع العوامل النحوية شامل لما كان منها زائدا وما كان غير زائد (فمن) الزائدة في قوله (ما قام من رجل) أحدثت كسرة رجل ، وللکسرة تعلق بالمعنى التركيبي من حيث إنها علامة على أن مدخولها محل لما دل عليه الحرف من نصوصية الاستغراق وكذا الباء في نحو : ما زيد بقائم فإنها زائدة للتأكيد وقد أحدثت الكسرة التي هي علامة على أن مدخولها متعلق ما دلت عليه من التأكيد الحادث بالتركيب . والفعل

من (جاء محمد) أحدث الضمة في محمد ، وللمضمة تعلق بالمعنى الحادث بالتركيب من حيث كونها علامة على فاعلية محمد ، ولم في نحو (لم يضرب محمد) أحدثت السكون في يضرب والسكون علامة على أن الفعل متعلق ما دلت عليه لم من النفي وقلب زمن الفعل من المستقبل إلى الماضي ، وهذا التعريف هو خير التعريفات عدي ورو كان لا يبعد كثيرا عن تعريف ابن الجاجب ، والصلة بين المعين : المغوي والاصطلاحي ظاهرة إذ بينهما العموم والخصوص المطلق ، ولعلماء يقسمون العامل النحوي إلى لفظي ومعنوي ووجهتهم في هذا التقسيم أن العمل قد يأتي مسببا عن لفظ يصحب التركيب بحيث يمكن نسبة العمل إليه ، وقد يكون الباعث عليه معنى ذهنيا من المعنى لم يدل عليه في الكلام بلفظ من الألفاظ .

على أن من العلماء من يميل أحيانا إلى اعتبار المعنى هو العامل مع وجود اللفظ الذي تقوم به المعنى فيرى أن العامل في الفاعل هو الفاعلية وفي المفعول المفعولية وهكذا ، والأكثر يرون أن العمل هو اللفظ وإن كان المعنى هو السبب المباشر للتأثير ، لأن الأولى نسبة التأثير إلى العلة الظاهرة على طريقة الأصوليين في علة القياس .

والمعاني خفية وابن جني يقرر أن العوامل اللفظية ترجع في الحقيقة إلى العوامل المعنوية فيقول : ومثله : اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول : رفعت هذا ، لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول ، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي ، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ثم يقول :

وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت يزيد وليت عمرا قائم وبعضه

يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، ثم يقول : وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهر من اثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ وباستعمال المعنى على اللفظ وهذا واضح⁽¹⁾ .

وقد كثر الكلام على العامل قديماً وحديثاً وما له من أثر سيء في النحو العربي وفي الأساليب وصياغتها ومهامها ، ولم نر بين المتكلمين فيه من راعي جانب الاعتدال والإنصاف ، وأقوى ما وجهوه إلى العامل من طعن أن النحاة نسبوا العمل إليه فجعلوه هو الذي يرفع ويصب ويجر ويجزم مع أنه قد يخفي المعنى أو يعقد ، وكيف ينسب إليه العمل وهو لا يعمل شيئاً وإنما الذي يعمل هو المتكلم .

ثانيها : أن النحاة وقد قصروا عليه العمل وحده بحثوا في بعض التراكيب العربية الصحيحة فلم يجدوه وقد اضطروا أن يقنطروه وأن يفترضوا وجوده ويتكلفوا ويتفلسفوا ، والحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به بل أذكىء بارعون فيما قرروه بشأن (نظرية العامل) التي قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة وضبط قواعدها وتيسير استعمالها ، فالتكلم هو الفاعل في قولنا مثلاً : يسر الله ويدل أن نقول : إن لفظ الجلالة هو فاعل التيسير استغنياً عن ذلك برمز صغير اصطلاح عليه النحاة ، هو الضمة التي في آخر لفظ الجلالة ، وفي ذلك توفير للوقت والجهد وهذا اصطلاح موحد بأقل إشارة ، فالعمل دليل على الفاعل باعتباره سبباً فيه وشارة دالة عليه كما يقول العرب : أنت الغيث الكلأ ، والله سبحانه منبت الكلأ المسبب عن الغيث ، وإسناد

1 (الخصائص ج 1 ص 109 باب في عقائس العربية

الإنبات للغيث مجاز عقلي علاقته السببية، ومثل ذلك يقال في المفعول الذي وقع عليه شيء فقولنا : سجل الطالب البحث : استعينا بالفتحة عن عبارة : إن البحث قد وقع عليه التسجيل والذي أرشدنا إلى ذلك هو سجل والطالب فهما أصل في إيجاد العلامة ، وما يقال في الفعل والفاعل يقال في غيرهما من العوامل الأخرى مع معمولاتها سواء كانت عوامل لفظية كالفعل أم معنوية كالابتداء فهذه العوامل مع معمولاتها ليست مخلوقات تسري فيها الروح تؤثر وتحدث حركات الإعراب وإنما الذي يؤثر هو المتكلم وقد نسب إليها النحاة العمل باعتبار أنها المرشد إلى المعاني⁽¹⁾ فما أشبه العائين النحاة بقول القائل :

كنامح يوما صخرة ليومها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
إن الإعراب جانب من الجوانب المهمة في لغتنا وهو خاصة من خصائص هذه اللغة المتميزة عن بقية لغات العالم⁽²⁾ فانت لا ترى أثرا من آثار هذه الظاهرة في لغة ما . حتى في أخوات العربية الساميات . فلا ترى في العبرية ولا في السريانية ولا في الحبشية ولا الآرامية شيئا يقال له : (الإعراب) إلا إشارات قليلة جدا في بعضها كالعبرية فقد زعم كثير من المستشرقين أنها آثار الإعراب في هذه اللغة في عهدها القديم . وادعى دارسو اللاتينية أن النهايات التي تختلف في الأسماء

1 (النحو الوافي للاستاذ هباس حسن بتصرف .

2 (لا ينافي هذا ما نقلناه في الصفحة الأولى من وجود الإعراب في بعض اللغات بعالمية القديمة والحديثة على السواء والتي تحدث عنها بعض كتب مجلة الأهر نقلًا عن كتاب القواعد النحوية مادتها وطريقتها للاستاذ عبد الحميد حسن وقد وقفنا بتكامل إعراب العربية .

من حالة إلى حالة هي دلائل إعرابية ، والواضح أن البون واسع بين
نهايات اللاتينية ونهايات العربية ولا التقاء بين اللغتين في هذه الطاهرة
البتة .

والعرب منذ بدعوا يهتمون بلغتهم يدرسونها ويضعون لها القواعد
والأصول والأحكام فوصلوا بطريق الاستقراء إلى أنها ذات حدود
ومقاييس لا يخرج عليها المتكلم الا حين يلحن أو يخطئ ، وكان
كتاب سيبويه قد جمع هذه الأصول فأصبحت أساسا يحتذي لمن اهتم
بدراسة نحو اللغة .

ومرت هذه الدراسات بأصول العربية وخصائصها بمراحل
تحددت خلالها إرادات الدارسين وعنايتهم بجوانب خاصة من ظواهر
اللغة فآلف ابن جنى (في الخصائص) وابن فارس في (فقه اللغة)
وآخرون في (العوامل) كما فعل الجرجاني في القرن الخامس
الهجري - حتى إذا كان عصر ابن مضاء وضع كتابه (في الرد على
النحاة) عالج فيه قضية العامل وبحث فيه مشكلة الإعراب ودلالة
الحركات عند النحاة ، وكانت هذه الدراسات جميعها تنجبه من
الدراسات العامة لقواعد اللغة إلى التخصيص والتجديد ولكنها لو قيست
إلى ما ألف في عامة قواعد اللغة من مطولات كتب النحو لرأيناها غرضا
من قبض .

وقد ردد بعض مدعي التجديد آراء ابن مضاء القرطبي من غير أن
يشيروا إلى ذلك ، وبلغ من إعجابه بما وفقوا إليه من كشف حدا جعلهم
يؤمنون إيماناً لا ريب فيه بأن نظرية العامل قد لقيت حثفا ولم يبق
لأنصارها الا ان يشيعوها إلى عالم الفناء اسفين على أحقاب وآماد
أصاعها طلاب النحو في العكوف على ما ليس فيه فائدة أو غناء كان

هذا لما شئت الأقدار موضوعا لمساجلة علمية بين الأزهر الشريف والجامعة المصرية فجاء الحق وذهب الباطل وبقيت الحقيقة الخالدة على مر السنين وكسر الأعوام (فأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما يصع الناس فيمكث في الأرض ، وستناول ذلك بتفصيل إن شاء الله عند التحدث عن نظرية العامل (الشطر الثاني من الموضوع) وإنه لعمل صعب شاق عسير أسأل المولى سبحانه تذييله وتعييده وتيسيره ، فليس سبيلي هنا نقل كلمات صماء وإنما هو نقل الحياة إليها لتنظر ولا تعلم فقط وفرق كبير بين المصور والملقن . إنه لمع المعنى الذي يعبر عنه المعرب ويستشف من خلال الكلمات ، إنه إطالة ركوب البحر مع سيويه وليس سرد الخلاقات وتبعها واحصاءها ، لأن هذا موجود في الكتب يستوي في معرفته المتخصص وغير المتخصص طويل العهد بصحبة النحو وحديث الصحبة .

فسبيلي في هذه الرسالة أن أبين الصلة بين المعنى والإعراب عند النحاة كما قال أستاذنا الدكتور أحمد غالي : (فإذا أمكن للطالب بما يكتب ويدرس أن يدفع عن النحويين تهمة تحريهم وراء الإعراب⁽¹⁾ من غير أن يحفلوا بالمعنى فإنه بهذا يكون قد أضاف إلى المكتبة العربية نون جديدة من الدراسة وهو يلمس المعنى الحصب الذي يعنيه النحوي من غير أن يصرح به وإنما لفت إليه بالإعراب . على غير ما يتبادر⁽²⁾ .

فإذا أدخلتنا المدارس النحوية في متاهة ينوء بها الأسلوب من الناحية اللفظية وهي الإعراب نظرنا ألهم في ذلك عنر ونحن ندوم ؟ سبيلا أن نبين السبب الذي حداهما إلى ذلك ، أكانت بهذا تريد

1 (المقصود بالإعراب هنا : الصناعة النحوية .

2 (الأستاذ الدكتور أحمد السيد غالي المشرف في نيته عن موضوع البحث

الوصول إلى فقه المعنى أم كانت تتعصب لمذهب لم يكن وسيلة لهم
أو إفهام .

وها هو ذا منهج البحث .

1 (دراسة عامة لأصول النحو السماعية التي كانت المعين لدى
النحويين في استنباط قواعد النحو .

2 (طريقة استدلال أئمة النحو على القواعد بهذه الأصول ، وهل
كانوا ينزعون إلى جانب المعنى أو الإعراب .

3 (دراسة موضوعية لشواهد الكتاب لسيويه ، لأنه القمعة ، وبيان
ما كان يأخذ به نفسه من الحرص على المعنى وإن جاء تخريجه للشاهد
على الشذوذ أو الضرورة .

4 (اعتبار سيويه المعنى دفعة إلى تخريج الشاهد على المعاني
الثانوية متجاوزا بهذه المرحلة التي تعد من لوازم الدراسة النحوية وهي
الدلالة على المعاني الأولية .

5 (النحويون هم المؤسسون الأول لعلم البلاغة بما فنوا وقعدوا
تقدима وتأخيرا وذكرنا وحذفنا الخ وهو ما يؤيد إيفالهم من غير رفق في
البحث عن المعنى .

6 (الصرح العالي الذي يمثل بلاغة (عبد القاهر) في دلائل
الإعجاز لم يقم إلا على القواعد النحوية ولولا ما مهدت له من إفادتها
لمعان ثرية ما تأتي له أن يشيد هذا البناء للمعاني الثانوية .

7 (دراسة المذاهب النحوية من حيث إنها أثر لخلاف على طلب
معنى أو أن لها منزعا آخر يهيم وراء الإعراب أيا كان المعنى الذي

يكشف عنه .

8 (تحديد دقيق للخلاف بين المدارس النحوية وطبيعة كل مدرسة مما يتصل أصلاً بموضوعنا (المعنى والإعراب) .

9 (تخرج علماء النحول ما أشكل إعرابه من الآيات القرآنية فيما ألف من كتب التفسير ، لهؤلاء النحويين وهم : أبو حيان . الفراء . الرمحصري . الزجاج تطبيقاً وتأيداً للرأي الذي نوجهه .

10 (عرض عام لآراء النحويين المتأخرين من أمثال : ابن هشام وابن مالك . السيرافي . إثباتاً أو نقياً لما نراه .

11 (نظرية العامل وبواعثها ودعائها .

أ- كتاب العوامل لأبي علي الفارسي ومفاتيح العلوم للخوارزمي .

ب- حركات التيسير التي قامت لما ضاق بعض الناس بهذه النظرية المدعاة .

ج- المحاولات التي ظهرت في نطاق هذا التيسير والرد عليها ، إلى غير هذا من بحوث تجيء ردفاً ما قدمناه أو تكون رائدة .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

« عبد العزيز عبد أبو عبد الله »

الباب الأول
1 (دراسة عامة لأصول النحو السماعية
والتي كانت المعين لدى النحويين في استنباط
قواعد النحو

يقول ابن الأنباري في لمع الأدلة : « أصول النحو أدلة النحو التي
تفرعت منها فروعها وفائدته التحويل في إثبات الحكم على الحجة
والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى بفاع الاطلاع على الدليل
فإن لمخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك في
أكثر الأمر من عوارض الارتباب⁽¹⁾ .

ولاستاذنا الدكتور محمد رفعت تعريف بليغ في رسالته أصول
النحو السماعية⁽²⁾ :

-
- 1 (كذا في لمع الأدلة في أصول النحو 10689 هـ دار الكتب وهي نسخة أخرى لمظه : أصول
النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصوله كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت
عنها حكام ونمصيله وفائدته التحويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن
حضيض التقليد إلى بفاع الاطلاع على الدليل فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ
من الصواب ولا ينفك غالباً عن ارتباب والعرق حذف المشبه به وفي المحصورة
الخطيئة وأصوله أدلة التي تفرعت منها فروعها وفصوله كما أن أصول الفقه أدلة التي
تفرعت عنها حكام ونمصيله وفائدته التحويل في إثبات الحكم على الدليل أو المخلد لا
يعرف الخطأ من الصواب ولا ينفك غالباً عن ارتباب فمن يحقق معيد الأمان في
كاتب الاغراب في جمل الاعراب ولمع الأدلة الرمز ل 278 معهد الدراسات العربية .
- 2 (أصول النحو السماعية رقم 8351 كلية اللغة العربية

« أصول النحو ثمانية ودباغته وهي ميزان قواعده إذا اضطرب
التقدير ومصباحها إذا أظلم السبيل ولديها مجلس القصاء إذا احتضت
المذاهب النحوية يفيض منها عرق العvisية وإليها مرجع التحديد السليم
على الأساس الصحيح إذا أرادته دعاة التجديد في هذا العصر الذي
تفشاه الادعاء وإذا كان النحو في الكلام كالملح في الطعام فإن هذه
الأصول مصانع إحداه وإتقانه .

ونقرأ في مختار الصحاح مادة (نحا) ن ح ا النحو : القصد
والطريق يقال نحا نحوه أي قصد قصده ، ونحا بصره إليه أي صرف ،
والنحو إعراب الكلام العربي (واسم العلم من وضع أهله ومصطلحهم
لمقتضى الملايسات المناسبة في نظرهم ، وقد سلف أن أبا الأسود لما
عرض على الإمام ما وضعه فأقره بقوله : (ما أحسن هذا النحو الذي
نحو) فأنثر العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو استيفاء لكلمة الإمام
التي كان يراد بها أحد معاني النحو اللغوية ، والمناسبة بين المعنيين
اللغوي والاصطلاحي جلية)⁽¹⁾ .

وأصول النحو السماعية قائمة لدعم النحو بطريقيه (مفردا
ومركبا) باعتبار إطلاق النحو على التصريف كما تقوم لدعم اللغة
أيضا ، ولكنها أصيبت بالإهمال والإغفال أكثر مما أصيبت سائر
الأصول ، حتى إن نصيبها من اقتراح السيوطي وهو التأمل الجامع
صفحات لا تبلغ عدد الأصابع .

هذه الأصول منسوبة إلى سماع الكلام العربي سواء كان ذلك

1 (نشأة النحو للمرحوم الأستاذ الشيخ محمد الطنطاوي طعة 1947 .

الكلام من كلام الله المعجز المتواتر أم لم يكن منه سواء كان ذلك الثاني
مما استفرد بروايته وتدوينه لمقام الرسالة والتشريع أم لم يكن له فهذه
الثلاثة هي : القرآن والحديث وقول العرب .

الفصل الأول : القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر النحو السماعية

كان النحو العربي وليدا لم تكتمل قواه وبما هذا الوليد في ظلال
الرعاية والتطور الى أن ازدهر عوده واكمل نموه ليؤدي رسالته في
الحياة !

ونشأة النحو العربي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقرآن الكريم ولولا هذا
القرآن لما نشأ هذا العلم الذي تمت له السيطرة فيما بعد على كل علم من
علوم العربية وآدابها .

هو إذن بوجه عام ثمرة من ثمرات الدراسة القرآنية فقد رأيت
الدارسين لم يفكروا بادىء ذي بدء في دراسة تناول التأليف وعنده ولكن
اهتمامهم كان قد انصب على حفظ القرآن وصيانه من اللحن
والتحريف .

وقد مرت الرغبة في حفظ القرآن بمراحل تمثلت أولا في جمع القرآن
وتوحيد نصه وهو العمل الذي اضطلع به عثمان وجند لتحقيقه حفظة
القرآن من صحابة الرسول الكريم . ثم في تفسير آياته المتشابهات
واستخراج الأحكام والافتاء بها بين الناس وتكميلها بما سمع من النبي
صلى الله عليه وسلم من أقوال وأحاديث وبما صدر عنه من أعمال بمجموعة

من المتناوي أعمل الفقهاء الأولون آراءهم فيها مضطرين لإعوار
النصوص من الكتاب والسنة ، ثم في إعرانه بوضع رموز لحركات أواخر
كلماته وهو العمل الذي قام به أبو الأسود ثم في إعجابه لتمييز الحروف
اصحائية المتشابهة في الصورة بعضها عن بعض . وإذ نشأ من وضع نقط
الإعراب إلى جانب نقط الإعجام لس وإيهام اقتضى الأمر التفريق بين
نوعي النقط بالألوان ولما لم يف ذلك الرفاء كله بالعرض ، عمد الخليل بن
أحمد إلى إبدال الحروف من النقط التي وصفت لتمييز حركات الأواخر
وبقيت نقط الإعجام على ما كانت عليه ، ولم تستبدل الحروف بالنقط^(١)
إلا بعد تقدم الدراسة اللغوية النحوية وكان هذا الاستبدال بسبب على
رأي الخليل في أن هذه الحركات إن هي إلا حروف لبنة قصيرة استعين بها
وبسائر حروف اللين على النطق بالحروف السواكن التي لا يمكن النطق بها
وحدها دون الاعتماد على هذه الحروف الطويلة والقصيرة ، وأخيرا
تطورت الدراسة القرآنية حتى اختصت بعنايتها الجانب اللغوي من القرآن
وقد تعاون على إنضاج هذه الدراسة عاملان :

أولهما : تلك الرغبة الدينية القديمة التي كانت تهدف إلى حفظ
القرآن وصيائنه مما يتعرض له نص ، كتب بحروف مهملة وخط برسم
مجرد من أصوات اللين القصيرة وهي الفتحة والكسرة والضمة وأقل
على قراءته واستظهار آياته المسلمون جميعا من عرب ومستعربين .

ثانيهما : رغبة العناصر الأجنبية التي دخلت في الإسلام في تعلم
لغة الدولة التي كانوا يعيشون في ظلها ليضمتموا لأنفسهم حياة مستقرة

(١) الله هنا داحلة على المتروك على حد قوله تعالى : ﴿اتَّبِعُوا لَكُمْ مَا تَدِينُ﴾

آمنة تحفظ فيها دملؤهم وحرىاتهم وأموالهم .

تطورت الدراسة القرآنية فتشأ عن هذا التطور دراسة لغوية تهدف إلى البحث في التأليف وعلمه ثم أخذت تستقل عن الغرض الديني شيئا فشيئا حتى لم تعد نصوص القرآن غرضها الأول بل أصبحت هذه النصوص غرضا من أغراضها .

ولم نستطع تتبع تطورها خطوة خطوة لجهلنا المراحل التي مر فيها التطور ولم نستطع رصد التفاعل الذي تم بين العناصر العربية والأجنبية والمؤثرات الأجنبية التي وجهت العقلية العربية الإسلامية إلى هذه الوجهة وكل ما نستطيع تقريره مطمئنين هو : أن الحاجة إلى مثل هذه الدراسة كانت ملحة وقد تعاون على الوصول إلى تنظيمها ذاك العاملان اللذان أشرنا إليهما .

وإن الدارسين الذين كانوا يعنون بالأعمال القرآنية الأخرى من تحقيق النص عن طريق الرواية واستخراج الأحكام التي احتاج إليها المسلمون منذ أن مصرت الأمصار وظهرت حاجات جديدة لا بد من الإفتاء فيها ومن إعرابه وإعجابه . إن أولئك الدارسين كانوا قد تعارفوا على النهوض بدراسة التأليف وعلمه وشغلوا برواية الآداب واللغة ليكون منها مضافة إلى نصوص القرآن مصادر لدراساتهم الجديدة ، وإن البيئات العلمية في البصرة في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني كانت قد شهدت دراسات لغوية ونحوية تاضجة بعض التضج حتى جاء الخليل بن أحمد وطبقته وحملوا عبء هذا العمل فإذا بالدراسة النحوية في عهده كانت قد سارت خطوات واسعة إلى التنظيم وإلى الاستغلال ، هذا هو تاريخ نشأة التحوفي ظل القرآن ومنه يتبين أن أهم الأسباب التي

جعلت أولى الأمر من المسلمين وعلمائهم يفكرون في وضع اللسنة الأولى في صرح هذا العلم هو اللحن في قراءة القرآن .

وإذا كان اللحن في قراءة القرآن سبباً مباشراً في نشأة الحويعدر ما أن يلم بمعناه ونضع أيدينا على الزمن الذي حدث فيه لتتعرف على أسبابه ونقف على دواعيه . وليكن استطراداً بقدر فلا نذكر من المعنى اللغوي لكلمة اللحن إلا ما يتصل بموضوعنا يقول ابن فارس . « اللام والحاء والنون بقاء أن يدل أحدهما على إمالة الشيء من جهته ويدل الآخر على الفطنة والذكاء ، فأما اللحن بسكون الحاء فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية يقال : لحن لحناً ومن هذا الباب قولهم . هو طيب اللحن وهو يقرأ بالألحان ، وذلك إذا قرأ كذلك أزال الشيء من جهته الصحيحة بالزيادة والنقصان في ترنمه ، ويرى ابن فارس أن اللحن يعني الخطأ يحدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة⁽¹⁾ .

وفي هذا الرأي نظر لأن اللحن بمعنى الخطأ عرف في عهد الرسول عليه السلام مما يدل على أن زيغ اللسان عن طبيعته العربية وخروجه عن نهجها في الكلام كان يسمى لحناً ، وقد قال النبي عليه السلام : « أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأنى لي اللحن »⁽²⁾ .

وعن أبي الدرداء قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً قرأ فلحن قال : أرشدوا أحاكم فقد ضل ، قال أبو الطيب : واعلم أن أول ما احتل في كلام العرب وأحوج إلى التكلم الإعراب ؛ لأن اللحن ظهر

1 (معجم مقاييس اللغة ج 5 ص 239)

2 (مراتب الحويعر لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي ص 6)

في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقد روى أن رجلاً لحن بحضرته فقال : « أرشدوا أخاكم فقد صل » وقد أبو بكر : لأن أقرأ فأسقط أحب إلى من أن أقرأ فألحن »⁽¹⁾ وقال ياقوت ومرو عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قوم يستيرون الرمي ففرعتهم فقالوا : إنا قوم متعلمين فأعرض مغضبا وقال : والله لحطوكم في لسانكم أشد على من خطبكم في رميكم⁽²⁾ ، وقال ابن جني (ورووا أيضا أن أحد ولادة عمر رضي الله عنه كتب إليه كتابا لحن فيه فكتب إليه عمر : لقن كاتبك سوطا⁽³⁾ ، وقال ابن فقيه : سمع أعرابي مؤذنا يقول أشهد أن محمدا رسول الله بنصب رسول فقال ويحك بعمل ماذا ؟ ودخل أعرابي السوق فسمعهم يلحنون فقال سبحان الله يلحنون ويربحون ونحن لا نلحن ولا نربح⁽⁴⁾ .

وقصة الأعرابي الذي طلب إقراءه شيئا من القرآن في عهد عمر رضي الله عنه مشهورة ، فقد قرأ مقرأه : « أن الله بريء من المشركين ورسوله » بجر رسوله ، فقال الأعرابي : أوقد بريء الله من رسوله ان يكن قد بريء من رسوله فأنا أبرأ منه فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه وقال ليس هكذا يا أعرابي فقال : كيف هي يا أمير المؤمنين فقال : أن الله بريء من المشركين ورسوله بالضم ، فقال الأعرابي : وأنا والله أبرأ ممن بريء الله ورسوله منهم فأمر عمر ألا يقرء القرآن إلا عالم باللسنة ، وروي أنه أمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو .

1 (مراتب النحويين ومعجم الأدباء ج 1 ص 82 الفصل الأول فصل الأدب

2 (المرجع السابق في المعجم .

3 (الحصائص في باب ترك الأخذ عن أهل المدرك كما أخذ عن أهل الحضر ص 408

4 (عيون الأخبار كتاب العلم والبيان (الأعراب واللحن) مجلد 2 ص 158 وما بعدها

ولم يقتصر خطؤهم على أواخر الكلمات التي تختلف المعاني باختلافها بل امتد الى الصيغ والأبنية ومن أمثلة اللحن في الصيغ والأبنية ما روي أن أبا عمرو بن العلاء سمع رجلا ينشد قول المرقش الأصغر :

ومن يلق خيرا بحمد الناس أمره ومن يقول يعدم على الغي لاثما
فقال له : أقومك أم أتركك تسكع في طميتك فقال : بل قومي
فقال : قل : ومن يغو ألا ترى إلى قول الله تعالى : ﴿ وعصى آدم ربه فغوى ﴾ .

ومن ذلك قول عدي بن زيد : ويلومون فيك يا به عبد الله والقلب
عندكم موثق والصواب موثق اذ الفعل أوثق ولذا أثاره الأصمعي .
يقول الجاحظ : أول لحن سمع بالبادية هذه عصاتي والصواب
عصاي^١ .

لذا فزع الغير على اللغة والدين وخافوا أن تفسد الملكة ويطول
العهد فيستعصي فهم القرآن والحديث .

والآن فلنتحدث عن القرآن الكريم كمصدر من المصادر
السماعية لتفديد قواعد النحو لا ريب أن مصطفى النحو القرآن دليلا
ويجعله رائدا وهو العربي الذي دعا به أفصح العرب وآه النحويون أصح
ما يستندون اليه فيما ينونه من خطط النحو إذ انتشر كما يقول الباقلاني :
بالقل المتواتر الذي يقع عنده العلم الضروري به .

١ (المرحوم الاستاد عبد السميع شبانه في دراسات تطبيقية

قال ابن الأنباري في لمع الأدلة في أصول النحو : (أعلم أن
القول ينقسم إلى قسمين نواتر واحاد فأما التواتر فلغه القراء وما تواتر من
السنة وكلام العرب ، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يهيد
العلم ، ولقد رأينا في تاريخ النحو أن ولد في أحضان القراء وشأ في
حراسته ، فقد روى ابن الأنباري وغيره أن بعض الناس لحس في قراءة
القرآن في زمن عمر أو علي فنحا أبو الأسود هذا النحو كما سبق
قدمنا⁽¹⁾ .

ونظرة إلى كتاب سيبويه وهو الإمام تشعر باستمساك المحويين
بالقرآن العظيم وتأثرهم به فكثير من صفحات الكتاب مرصع بالآيات ،
وصاحبه يحدثنا بما سمعه أو بلغه من القراءات حتى قراءات الكوفيين ،
ويذكر في بعض ما يقرره أن هذا النحو في القرآن كثير ، وهذا الضرب
في القرآن كثير ، ويشير إلى وحوه العربية فيما يقرأ ويبين أن القراءات لا
تحالف لأنها السنة !

وكيف لا يتأثر المحويون بالقرآن العظيم وهم يرون العرب
أصحاب اللغة يتأثرون به قال سيبويه في الكتاب ومثل ذلك قوله عز وجل
﴿ ما هذا بشرا ﴾ في لغة أهل الحجاز ، ونونيم يرفعونها إلا من عرف
كيف هي في المصحف .

فالقرآن حجة قائمة في المقام الأول من الاحتجاج والاستشهاد به
محشو في كتب العربية فلقد تعد في كتاب كتوضيح ابن هشام أكثر من
سبعمئة موضع منه .

فحقيق بالنحويين أن يعتصموا به وأن يتخذوه أصلا يستلهمونه

1 { انظر جامع القرطبي ج 1 ص 20 ومقدمة شرح الأشموني ص 19 وشأن النحو ص 8

وهم ينحون ، ومما يزيد اعتصامهم به أنه تصرف في فنون القول فإذا أصاب من أحوال المفردات وألوان من إعراب المركبات تكاد تلح كل أبواب النحو ثم تكاد تنفرع في فصول كل باب ولا نرانا في حاجة إلى إيراد الشواهد على ذلك فالشواهد القرآنية تطالعنا فرادى وجماعات في كتب النحو ، قديمها وحديثها كبيرها وصغيرها .

ولقد كان التفسير اللغوي النحوي معينا ثرا وجدولا فياضا وكان يمد هذا الجدول علماء اللغة والنحويين بحوثهم واتخذوا من غريب ألفاظ القرآن ولغته وتراكيبه ميدانا لهم وحاولوا التعرف على ألوان الغريب في الألفاظ فهي إما عربية أصيلة أو دخيلة فارسية أو بنطية أو حشية أو رومية أو غيرها من لغات البلدان المحيطة بجزيرة العرب والتي أثرت في لسانهم بحكم التلاصق والتجارة وغيرها ، وقد حاول جماعة علماء العرب أن يثبتوا عربية الألفاظ اعتبارا لفهم الحر لقوله تعالى : ﴿ لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين ﴾ ⁽¹⁾ ونرى هذا الاهتمام واضحاً في مقدمة إصحاز القرآن ، لأبي عبيدة ومشكل القرآن ، لابن قتيبة ، ثم مقدمة تفسير الطبري ، وقد رجعوا في غريب العربية إلى البادية وألما باللهجات المختلفة للقبائل وجمعوا الشواهد ، وتفرعت دراسات الغريب إلى محاولات لغوية بعيدة عن النص القرآني لحفظ اللغة وتنقيتها ، كما فعل ابن قتيبة في (أدب الكاتب) وثعلب في (الفصيح) وكانت هذه تتعلق باللفظ المفرد وصحة استعماله وصحة عربيته وصيغته . وإلى جانب هذه البحوث قامت بحوث أخرى تتعلق بالمعنى اللفظي أو المدلول وصلة اللفظ بالمعنى العام للعبارة وهذا

1 (آية 103 سورة النحل .

واصح في كتاب الأضداد للأصمعي وأبو حاتم وابن الأنباري وغيرهم .
ثم الحانب التركيبي الجرس أو الموسيقى للفظ وصلته بالمعنى وربط
المعارة وهو ما انتهى إلى علم الجنس في البديع ، ومن هذه الكتب
كتاب (الأجناس) للأصمعي ، (الأجناس) لأبي عبيدة القاسم
وغيرهما مما كان القرآن هو الدافع الأول إليه .

قال سيويه في الكتاب⁽¹⁾ وأما قوله سبحانه : ﴿ ويل يومئذ
للمكذبين وويل للمطففين ﴾ فإنه لا ينبغي أن يقال إنه (دعاء هها) لأن
الكلام بذاك واللفظ به قبيح ولكن العباد كلموا بكلامهم وجاء القرآن
على لغتهم وعلى ما يعنون فكأنه والله أعلم قيل لهم : ويل للمطففين
وويل يومئذ للمكذبين أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم لأن هذا
الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة فقيل : هؤلاء ممن دخل في
الشر والهلكة ووجب لهم هذا ، ومثل ذلك ﴿ قاتلهم الله ﴾ فإنما أجرى
هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن ، وكان المبرد يحتج بالقراءات
حتى الشاذة مع أن هناك خلافات بين العلماء في الاحتجاج بها ،
فالبصريون لا يعطفون على الضمير المخفوض إلا باعادة الخافض ما لم
يضطر إليه الشاعر قال الزجاج في معاني القرآن العظيم : فأما الخفض
في الأرحام في قراءة حمزة فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار
شعر .

قال في الكشف والجر على عطف الظاهر على المضمرة وليس
بسدید ، لأن الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء

(1) ج 1 ص 196 طبعة بيروت

وحد مكانا في قولك : مررت به وزيد وهذا غلامه وزيد شديدي
الاتصال فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلم فلم
يحر ، ووجب تكرير العام كقولك مررت به ويزيد وهذا غلامه وغلام
زيد⁽¹⁾ وقد نحتمل للصحة هذه القراءة بأنها على تقدير الجار ونظيرها
فما بك والأيام من عجب .

ومع إعجابي بمنهج الزمخشري رحمه الله في التفسير وذهنه
الرائق الذي جلى لنا المعاني البارة إلا أنني أخالفه في تقدير هذه الهاء
وأقول : إن ورود القرآن على مثال كلام العرب إنما هو دليل على أعلى
أنوع الإعجاز ، وقرأ معي هذا الفصل المحتج من كتاب البرهان في
علوم القرآن⁽²⁾ قال :

تصل في اشتمال القرآن على أعلى أنواع الإعجاز ، وهو أن يقع
التركيب بحيث لا يمتنع أن يوجد ما هو أشد تناسبا ولا اعتدالا في إفادة
ذلك المعنى .

وقد اختلف⁽³⁾ في أنه هل تتفاوت فيه مراتب الفصاحة ؟ واختار
القاضي أبو بكر بن الطيب في كتاب الإعجاز⁽³⁾ المنع وأن كل كلمة
موصوفة بالذروة العليا ، وإن كان بعض الناس أحسن احساسا له من
بعض ، وهذا كما أن بعضهم يفتن للوزن بخلاف بعض .

1 (الكشف ص 372 ج 1 مطبعة عيسى البابي الحلبي 1948

2 (ج 2 ص 121 تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبع الحلبي

3 (الاعجاز ص 54 - 64

واختار أبو نصر القشيري⁽¹⁾ في تفسيره التفاوت فقال : وقد رد على الزجاج وغيره تضعيفهم قراءة (والأرحام)⁽²⁾ بالحر ، ومثل هد الكلام مردود عند أئمة الدين لأن القراءات السبع متواترة عن النبي (ص) وإذا ثبت شيء عن النبي (ص) فمن رد ذلك فكأنما رد السوة وهذا مقام محدود لا يقلد فيه ، فإن العربية تتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يشك أحد في فصاحته ولعلمهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان غيره أفصح منه فإننا لا ندعي أن كل ما في القرآن على أرفع الدرجات في الفصاحة وإلى هذا نحا الشيخ عز الدين في كتاب (المجاز) وأورد سؤالا فقال (فان قلت : فلم لم يأت القرآن جميعه بالأنصح والأملح وقال : فيه إشكال يسر الله حله .

قال القاضي صدر الدين موهوب الجزري رحمه الله وقد وقع لي حل هذا الإشكال بتوفيق الله تعالى فأقول : البارئ جللت قدرته له أساليب مختلفة على مجاري تعريف أقداره فإنه كان قادرا على الجاء المشركين إلى الإقرار بنبوته محمد صلى الله عليه وسلم قال تعالى⁽³⁾ : ﴿ إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين ﴾ ، لكنه سبحانه أرسل رسوله على أساليب الأسباب والمسببات وحاري العوائد الواقعة من أهل الزمان ، ولذلك تكون حروب الأنبياء سجلا بينهم وبين الكفار ويتبدى أمر الأنبياء بأسباب خفيفة ولا تزال تنمى

(1) هو أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري نقله عن القرطبي في الجامع لأحكام القرآن

(2) سورة النساء آية 11 واتقوا الله الذي تسعون به والأرحام والحكماء قراءة إبراهيم الحنفي

وقناد والأعمش وحمزة وقرأ الباقون بالنصب

(3) سورة الشعراء 4

وتشتد ، كل ذلك يدل على أن أساليبهم في الإرسال على ما هو المؤلف والمعتاد من أحوال غيرهم . إذا عرف ذلك كان مجيء القرآن بغير الأفصح والأملح جميعه ، لأنه تحداهم بمعارضته على المعتاد فلو وقع على غير المعتاد لكان ذلك نمطا غير النمط الذي أراده الله عز وجل ولما كان الأمر على ما وصفنا جاء القرآن على نهج إنشائهم الخطب والأشعار ليحصل لهم التمكن من المعارض فيظهر الفلح بالحجة .

ومثل الآية السابقة الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمعمول المضاف في سورة إبراهيم ﴿ فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ﴾ بفتح دال وعده وكسر لام رسله . وسورة الأنعام ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ .

قال الزمخشري في الكشف في سورة الأنعام وأما قراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم ، برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء ، على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظروف فشيء لو كان في مكان الضرورات لكان سمعا مردودا ، كما سمع ورد : زج العلوص أبي مزاده . فكيف به في الكلام المشور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركائهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب⁽¹⁾ ، وقد تابع الفخر الرازي الزمخشري في سورة الأنعام ورد عليه في سورة النساء دفاعا عن حمزة لأنه من السبعة .

والخلافا في القراءات خلافا لغوية تتعلق ببناء الألفاظ أو

إعرابها أو تقديمها أو تأخيرها (وبحوث القراءات في دراسات القرآن
لأولى مهدت لكثير من الدراسات اللغوية وأثارت كثيرا من المسائل
التي تتعلق بالإعراب وقد تفرغ لهذه الدراسات أئمة اللغويين والنحويين
فأقاموا علم القراءات على أسس علمية وضعت حدا للتقول والطعن
وكان اختلاف اللفظ الواحد في الإعراب ، أو الحركات دافعا لكثير من
العلماء الى الاجتهاد في الحصول على مخرج سليم يتفق والقراءة
ويتمشى مع سياق الآية .

وقد فتح ادعاء اللحن في لغة القرآن الباب أمام بحوث النحاة
وتأويلاتهم وأثارت القراءات أيضا همم العلماء لتتبع اللهجات المختلفة
للعرب وما قد يطرأ على الألفاظ المختلفة من ابدال لبعض الحروف
ببعض وحذف بعضها وإعراب بعضها وبناء الآخر وغير ذلك من
الموضوعات التي أثارت همم العلماء فحاضوا فيها وصنفوا الكتب في
مباحث اللغة المختلفة⁽¹⁾ فلم يختلف أحد من النحاة في أن القرآن
الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو لأن كتاب الله المنزل
على نبيه في أسلوب عربي في القمة من الرقي والكمال .

والقرآن الكريم نزل بلغة قريش وقريش كما قال عنها أبو نصر
الفارابي : (وكانت أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها
على اللسان عند النطق⁽²⁾ وقد استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد
بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسند لها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس
يدعمها . وقد جانبوا الصواب ، لأن قريشا كانت محل وقادة وكانت

1 (شكل القرآن لابن قتيبة مسحه دار الكتب المصرية ص 24

2 (المزهري ج 1 ص 123 مطبعة دار العامة .

منصلة بغيرها في رحلتي الشتاء والصيف ولو كانت لعتها ضعيفة لرفض الاحتجاج بالقرآن الكريم الذي نزل بلغتهم ، وقد حصر البصريون استشهادهم في قبائل البادية التي بعدت عن المؤثرات الأجنبية . وهذا المصدر لا يقوم على أساس علمي فحصر اللغة العربية في سلامة بنائها وصحة تراكيبها ومتانة عباراتها في قبائل معينة أمر يحانب الصواب ويستعد عن الحكمة ورحم الله الفراء الذي قال ردا على اختلاف الكوفيين والبصريين والمدنيين والمكيين حول أي القبائل أفصح : قال (لغة لقرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق)⁽¹⁾ .

(وحق الاحتجاج بالقرآن أن يكون بالقراءات المتواترة فالحجة قد أجمعوا على الاحتجاج بالقرآن ولم يجمعوا على شيء كإجماعهم على هذا فكل نحوي يضع في كتابه آيات من القرآن تدغم بها قواعده وهو يعلم أنه الحجة الأول للمحتج والتواتر أقوى محمل يحمل عليه لقرآن وبه كان في بدئته الأدلة في علم العربية ، ولقد أربى تواتره أنه الكتاب العربي الذي قصدت ألعاطه للتعبد بها ، والتواتر ظاهرة اجتماعية تستبين فيما نهتم به الجماهير وتلقفه العلماء)⁽²⁾ .

في جمع الجوامع : إن القراءات السبعة متواترة وهي قراءة الكوفيين ، حمزة والكسائي وعاصم ، والبصري أبو عمرو والشامي ابن عمر والمدني نافع والمكي ابن كثير وذلك بلا خلاف . وصرح في منع لموانع : إن قراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف متواترة والشاذ ما وراء العشرة .

(1) العربية وهان فك ص 5 هامش

(2) الدكتور محمد رفعت فتح الله في رسالته أصول النحو السماعي 335 كلية اللغة العربية

(وانظر الى من لا يبالي إنكار النحويين لقراءة حمزة و لأعمش
ويحيى بن وثاب ﴿ وما أنتم بمصرخي ﴾ فقد قال حسين الجعفي ،
قلت لأبي عمر بن العلاء : إن أصحاب النحول يحوتنا فقال : هي حائرة
أيضا لا نبالي إلى أسفل حركتها أو إلى فوق ، قال أبو حيان : (أبو عمرو
إمام لغة وإمام نحو وإمام قراءة وعربي⁽¹⁾ صريح) ومن العجب أن يكرها
الفراء وقد سمع بعض العرب ينشد قال لها : هل لك يا ثاني قالت له .
ما أنت بالمرضي⁽²⁾ ، وذكر أن القاسم بن معن وكان عنده ثقة بصيرا زعم
أنه صواب وزعم أنه لغة بني يربوع ومن العجيب أيضا أن يركن الزحاج
والزمخشري في تضعيفه هذه القراءات إلى أنهم استشهدوا لها بيت
مجهول ، إن هذا البيت ليس بمجهول بل هو للأغلب العجيلي من
أرجوزة في أول ديوانه أولها :

أمثل في ثوب معافري بين اختلاط الليل والعشي

إن الذين طعنوا على بعض الفراءات المتواترة قد نبت بهم
المذاهب فكبت بهم الأفلام ونظرة فاحصة إلى هذه الطعنات يرى الناظر
بها أن الذي بعثها اختلاف المذاهب النحوية وهوى التعصب لها وتكلف
الدفاع عنها وسرعة الاندفاع حولها ولعل الناظر في الأمثلة التي سقناها
فيما سلف قد يلاحظ أنها مما علقته مخالف المذاهب النحوية ،
فالبصريون ومن قصد قصدهم في بعض المشاكل من البغداديين
وغيرهم يطعنون فيمن خالفهم من الكوفيين ونحويو العراقيين ومن لف
لفهم يطعنون فيمن خالفهم من نحويي الحجاز حتى يصل بهم الطعن
إلى قراءة ، عفا الله عنهم ماذا يحسبون أيتزل القرآن على قواعدهم

(1) ص 419 البحر المحيط ج 5

(2) ص 420 البحر المحيط ج 5

ليوافقهم أم يرتفعون اليه ليوافقوه ، أو لم يكفهم أنه نزل على أفصح العرب فلففته الآذان والأفواه الحالصة⁽¹⁾.

قال أبو حيان في البحر المحيط : ومن ادعى الغلط على حمزة فقد كذب وقد ورد عن ذلك في أشعار العرب كثير يحرج عن أن يجعل من ذلك ضرورة ، ثم ذكر بعد ذلك تسعة أبيات وقال متعجبا ومعجبا من الرمخشري : وأعجب لعجمي يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجودة نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت⁽²⁾.

وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه لامة فنقلوا كتاب الله شرقا وغربا وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم .

وقال الشهاب في العناية ردا على المرد في تشنيعه على حمزة قراءته : أن العطف على الضمير المحرور بدون إعادة الجار صحيح عند الكوفيين فصيح مشهور في كلام العرب وهذه القراءة من السبعة لمتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم متواترة فمثل هذا خسارة لا تليق بأحد ، وحمزة رحمه الله أجل قدرا مما توهموه وقال انتصافا لابن عامر وردا على الزمخشري وهذا من مقطعاته والقراءات السبعة لا بد فيها من نقل صحيح أو متواتر وأي مسلم يقدم على أن يقرأ كلام الله برأيه ويتبع رسم المصحف من غير سماع خصوصا هؤلاء الأئمة الأعلام الواقفين على دقائق الكلام وهو يظن أن القرآن يقر بالرأي كما ذهب إلى ذلك

(1) المراجع السابق ص 33

(2) بحر البحر المحيط ص 230 ح 4 انه الأنعام 137 الطبعة الأولى سنة 1328 هـ وأبو حيان الوحيد المذكورة تخليجه الحديثي ص 424 مطبعة السعادة

بعض الجهلة مع أنه ليس بصحيح .

وقال الفرطبي ردا على من استقبح قراءة متواترة . قال وهذا محال ، لأنه إذا ثبت التواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو الصحيح لا القبيح كما قال رحمه الله : لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي (ص) تواترا يعرفه أهل الصنعة⁽¹⁾ .

إن القرآن الكريم أصل قواعد النحو لا شك في ذلك وإذا ورد فيه بعض كلمات تخالف المعهود في أسلوب النحو فذلك لحكمة بالغة منها الاختصار والتفنن في الأسلوب ومنها تنبيه الذهن للتأمل ، والمعروف في قواعد البلاغة أن ما يراد تنبيه السمع إليه من المفردات أو الجمل يميز على غيره إما بتغيير سبق الإعراب وإما برفع الصوت في الخطابة وإما بتكبير الحروف في الكتابة أو تغيير لون الحبر أو وضع خط فوق الكتابة (والآن نوضح الخطوط تحت الكلام) ومن البلاغة تغيير الإعراب قصدا إلى المعاني الثانوية هذه الآيات : كما أن منها ما رجح فيه إعراب على إعراب لقصد معنى من المعاني وما أتى على لسان العرب :

١ (قال الله تعالى : ﴿ لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما ﴾⁽²⁾ ، قال صاحب الكشاف في تفسير ﴿ والمقيمين الصلاة ﴾ نصب على المدح لبيان فضل الصلاة وهو باب واسع وقد كسره سيويه على أمثلة وشواهد لا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنا في خط المصحف وربما

(1) الفرطبي ص 1574 كتاب الشعب 17

(2) سورة الباء آية 163

لنفت اليه من لم ينظره في الكتاب أي كتاب سيويه ، ولم يعرف
مذهب العرب ومالهم من النصب على الاختصاص من الاقتان ،
وحفي عليه أن السابقين الأولين كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام
ودب لمطاعن عنه أن يتركوا في كتاب الله كلمة ليسدها من بعدهم
وخرقا يرفوه من يلحق بهم⁽¹⁾.

وقال صاحب المنار : هو جملة مستقلة والمقيمين فيه مصوب
على الاختصاص أو المدح على ما قاله النحاة البصريون سيويه وغيره
والتقدير أعمى أو أخص المقيمين بالصلاة منهم الذين يؤدونها على
وجه الكمال . فإنهم أجدر المؤمنين بالرسوخ في الإيمان . والنصب
على المدح أو الغاية لا يأتي في الكلام البليغ الا لكثرة والكثرة هنا ما
ذكرنا من مزية الصلاة وكون اقامتها آية كمال الإيمان على أن تغيير
الإعراب في كلمة بين أمثالها ينه الذهر الى التأمل فيها ويهدي الفكر
الى استخراج مزيته وهو من أركان البلاغة⁽²⁾.

2 (قال تعالى : ﴿ ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى
وأضل سبيلاً ﴾⁽³⁾ ولهذا قرأ أبو عمرو الأول على أنه الامالة لأنه اسم
والثاني بالتصحيح ليمرق بين ما هو اسم وما هو فعل منه بالامالة
وتركها ، فان قلت : فقد قال الحويون : أفعل التمصيل لا يأتي من
المخلق فلا يقال زيد أعمى من عمرو لأنه لا يتماوت !

قلت إنما جاز في الآية لأنه من عمى القلب أي من كان في هذه

1 (ص 438 ح 1

2 (سورة الاسراء 72 والفرقة اية 262

3 (سورة المائدة اية 69

الدينا أعمى القلب عما يرى من القدرة الإلهية ولا يؤمن به فهو عما
بعيب من أمر الآخرة أعمى أن يؤمن به أي أشد عمى ولا شك أن عمى
النصيرة متفاوت .

3 (قال الله تعالى في سورة المائدة⁽¹⁾ ﴿ إن الدين أمنوا والدين
هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا
خوف عليهم ولا هم يحزنون)

ذكر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة أركان الدين
الأساسية التي بعث بها جميع رسله وناط بها سعادة البشر في الدنيا
والآخرة وهي الإيمان بالله تعالى والإيمان باليوم الآخر وما يكون فيه من
البعث والحساب والجزاء على الإهمال والعمل الصالح وهو من لوازم
الإيمان بالله تعالى ومن لوازم الإيمان بالجزاء على الإهمال ، وقد بين
الله تعالى هذه الأركان الثلاثة في سورة البقرة فقال جل شأنه : ﴿ إن
الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر
وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم
يحزنون ﴾ وفي آية سورة المائدة ذكرت كلمة والصابئون بالرفع ، قال
الزمخشري في الكشاف : إن فائدة هذا التقديم التنبيه على أن الصابئين
أبين هؤلاء المعدودين ضلالا وأشدهم غيا وما سموا صابئين إلا لأنهم
صبوا عن الأديان كلها أي خرجوا .

وقال صاحب المنار ما ملخصه : إن الرفع في اعرابه وحوه :
أشهرها أنه مبتدأ خيره محذوف والتقدير والصابئون كذلك . أما الكمة
في هذا الرفع ومخالفة عطف المنصوب على المنصوب فهو تنبيه الدهن

1 (ج 6 ص 64 من تفسير المراد الحكيم الشهير بتفسير المار طبعة أولى ص 20978 دار الكتب

الى ان الصابئين كانوا اهل كتاب وأن الله جعل حكمهم كحكم المسلمين واليهود والنصارى في تعليق نهي الخوف والحزن عنهم يوم القيامة بشرط الإيمان الصحيح والعمل الصالح .

4 (قال الله تعالى في سورة الأنعام : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَصِلَ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾⁽¹⁾ أي ان ربك الذي ربك وعلمك أيها الرسول بما أنزل إليك الكتاب مفصلاً وبين لك فيه ما لم تكن تعلم وهو أعلم بمن يصل عن سبيله القويم وهو أعلم بالمهتدين السالكين صراط المستقيم وقد اختلف النحويون في إعراب قوله تعالى : ﴿ أَعْلَمُ مَنْ يَصِل ﴾ لمجيئه على خلاف المعهود من اقتران معمول اسم التفضيل بالهاء ، كقوله تعالى في مثل هذه الآية من سورة القلم : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ فقال بعضهم ان الباء حذفت منه اكتفاء باقترانها بمقابلة للمتصل به وهو قوله وهو أعلم بالمهتدين .

وقال صاحب المنار : وقد يكون حذف الباء للتنبيه إلى التأويل والتفكر في كون الله تعالى أعلم بأحوالهم لأنها هي المقصودة هنا بالذات بدليل سابق الكلام ولاحقه إذ هو فيهم ، وما ذكر العلم بالمهتدين إلا لأجل التكملة والمقابلة ولذلك عطف على ما قبله عطف جملة لا عطف فرد متأمل⁽²⁾ .

5 (قال تعالى في سورة الأنفال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعْتِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ أي أن الله تعالى كاف لك كل ما يهتمك من أمر

1 (سورة الأنعام آية 117

2 (ج 8 تفسير المنار ص 17

الأعداء وغيره كاف لمن أيدك من المؤمنين ويرجح بعض السحاة من
 المتسبين لمذهب الكوفيين كالفراء عطف ﴿ ومن اتبعك من
 المؤمنين ﴾ على ﴿ الله ﴾ ومعنى هذا أن كفاية الرسول مستمدة من الله
 تعالى ومن المؤمنين لا أن الله كاف لرسوله وللمؤمنين ، والأولى عطفها
 على حسب ، لأن مقتضى كمال التوحيد أن يكون الإحساب من الله
 وحده وعلى هذا المعنى اقتصر ابن كثير راويا عن الشعبي أنه قال في
 تفسير الآية : حسب الله وحسب من شهد معك ، قال ابن كثير : وروى
 مثله عن عطاء الخراساني وعبد الرحمن زيد فيكون العطف على لضمير
 المحفوظ بدون إعادة الخافض المضاف حسب .

وفي تفسير الطبري⁽¹⁾ قال أبو جعفر يقول تعالى ذكره لنبيه محمد
 صلى الله عليه وسلم ﴿ يا أيها النبي حسبك الله وحسب من اتبعك من
 المؤمنين ﴾ الله يقول لهم جل ثناؤه : ناهضوا عدوكم فإن الله كميكم
 أمرهم ولا يهولنكم كثرة عددهم وقلة عددكم فإن الله مؤيدكم بنصره .
 وينحو ما قلنا في ذلك قال أهل التأويل . ذكر من قال ذلك .

حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا مؤمل بن اسمعيل قال حدثنا
 شعبان عن شاذب أبي معاذ الشعبي في قوله : ﴿ يا أيها النبي حسبك الله
 ومن اتبعك من المؤمنين ﴾ قال حسبك الله وحسب من ابتعثك من
 المؤمنين الله .

حدثني أحمد بن عثمان عن حكيم الأودي قال حدثنا عبد الله بن
 موسى قال أخبرنا سفيان عن شاذب عن عامر بنحوه إلا أنه قال حسبك
 الله وحسب من شهد معك حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب عن بن

(1) ج 14 ص 48 تحقيق محمود محمد شاكر

ريد في قوله ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، قال
يأيها النبي حسبك الله وحسب من اتبعك من المؤمنين ، إن حسبك أنت
وهم الله فمن من قوله : ومن اتبعك من المؤمنين على هذا التأويل الذي
ذكرناه عن الشعبي نصب عطفاً على معنى (الكاف) في قوله حسبك
الله لا على لفظه ، لأنها في كل خفض في الظاهر وفي محل نصب في
المعنى ، لأن معنى الكلام يكفيك الله ويكفي من اتبعك من
المؤمنين .

وقال بعض أهل العربية في (من) إنها في موضع رفع على
المعطف على اسم (الله) كانه قال : حسبك الله ومتبعوك الى جهاد
العدو من المؤمنين دون القاعدين عكث منهم واستشهد على صحة قوله
ذلك بقوله « حرض المؤمنين على القتال »^(١).

الوجه الأول وهو عطف (من) الاسم الموصول على معنى
حسب بمعنى كاف ومحلها النصب ، اعتمد على معنى قوي فهل من
كاف كإله العظيم ما أعظم كفايته ، إن فيها الاطمئنان الكامل وإن فيها
النصر الأكيد (وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى) ﴿ الدين قال لهم
الناس إن الناس قد جمعوا لكم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم
الوكيل ﴾ ، ولذلك حرص الكوفيون على هذا الإعراب .

ولكن إذا سربا مع الفراء في معناه وأن محلها رفع عطف على لمط
الجلالة فما المانع ؟ إن لها لوجها من الإعراب يؤيده - والله أعلم -
القران الكريم حيث يقول سبحانه هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين ،

(١) انظر تفسير (التحرير) فيما سلف 8 579

فالمعنى هو وجهة النحوي في إعرابه ، لا يهدف إلى الصناعة وحدها وإنما وجهته المعنى الذي لا يتعارض مع هذا التنزيل الحكيم ومع أهدافه وتشريعاته المنظمة - حياة البشر وكل الأحوال .

6 (قال الله تعالى في سورة طه ﴿ قالوا ان هذان لساحران يريدان ان يخرجاكم من ارضكم بسحرهما ويذهبا بطريقتكم المثلى ﴾ ⁽¹⁾)
إن المشددة تنصب الاسم وترفع الخبر وإن المكسورة المحممة يحوز فيها الإهمال والإعمال ، وقرأ ابن كثير وحفص والخليل : إن هذان لساحران تنحيف إن ، واللام هي الفارقة بين إن النافية والمحممة من الثقيلة ، وقرأ ابن أبو عمرو ﴿ إن هذين لساحران ﴾ وهو ظاهر ، ولكنه مخالف لمصحف الإمام وقرأ بعضهم ﴿ إن هذان لساحران ﴾ بتشديد النون ، قيل هي لغة بلحارث بن كعب ومراد وكناة التشية في لغتهم بالألف أبدا رصا وبصبا وحرا ، وقال الزجاج ان بمعنى نعم . وهذان مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف ، واللام داخله على المبتدأ المحذوف تقديره : هذان لهما ساحران .

7 (فلم يقع في القرآن صيغة تعجب إلا قوله : ﴿ فما أصبرهم على النار ﴾ ⁽²⁾ وقوله : ﴿ قتل الإنسان ما أكفره ﴾ ⁽³⁾)
أغرك في قراءة من زاد الهمزة ، ثم قال المحققون : التعجب مصروف إلى المخاطب ، أي هؤلاء يجب أن يتمجب منهم ، ولهد تطلب الزمخشري فعبّر عنه بالتعجب ومجيء التعجب من الله كمحيء الدعاء منه والترجي وإنما هذا بالنظر إلى ما تفهمه العرب أي هؤلاء عندكم ممن يجب أن تقول لهم هذه ، وكذلك تفسير سيبويه قوله تعالى :

1 (سورة طه الآية 63

3 (سورة عيسى 17

2 (سورة البقرة 175

﴿ لعله يتذكر أو يخشى ﴾⁽¹⁾ فإن المعنى اذهبا على رجائكما وطمعكما ، قال ابن الضائع وهو حسن جدا فالترجي هنا كالتعجب مصروف إلى المخاطب .

8 (هـ) هاك ايات يجب أن ترد الى أصولها وهي الآيات التي اختلف فيها على أقوال كثيرة لا يقطع على واحد من الأقوال وأن مراد الله منها غير معلوم لنا منفصلا يقطع به ، وقد نظر النحاة والمفسرون الى معان تبعث الإعراب كقوله تعالى في الآية السابعة من سورة آل عمران⁽²⁾ ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب ﴾ .

الآية من حيث تردد الوقف فيها بين أن يكون على ﴿ إلا الله ﴾ وبين أن يكون على ﴿ والراسخون في العلم يقولون آمنا به ﴾ وتردد الواو في والراسخون بين الاستئناف والعطف ومن ثم ثار الخلاف في ذلك فمنهم من رجح أنها للاستئناف وأن الوقف على ﴿ إلا الله ﴾ وأن الله تعد من كتابه بما لا يعلمون وهو المتشابه كما تمبدهم من دينه بما لا يعقلون وهو التعبيرات ، ولأن قوله : ﴿ يقولون آمنا به ﴾ متردد بين كونه حالا فضلة وحبرا عمدة والثاني أولى . ومنهم من رجح أنها للعطف لأن الله تعالى لم يكلف الخلق بما لا يعلمون ، وصعف الأول لأن الله لم ينزل شيئا من القرآن الا ليتففع به عباده . ويدل على معنى أرادته ، فلو

(1) الكتاب ج 1 ص 196 طبعة بيروت والعلامة فيه فالعلم قد أتى من وراء ما يكون والآية سورة

طه 44

(2) ص 72 من البرهان في علوم القرآن ج 2 تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم

كان المتشابه لا يعلمه غير الله للزمنا ، ولا يسوغ لأحد أن يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم يعلم المتشابه فإذا جاز أن يعرفه الرسول مع قوله : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ جاز أن يعرفه الراسخون من صحابته والمفسرون من أمته ألا ترى أن ابن عباس كان يقول : أن من الراسخين في العلم ويقول عند قراءة قوله في أصحاب الكهف ﴿ ما يعلمهم إلا قليل ﴾ ⁽¹⁾ أنا من أولئك القليل .

وقال مجاهد قوله تعالى : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يعلمونه يقولون آمنا به ولو لم يكن للراسخين في العلم حفظ من المتشابه إلا أن يقولوا آمنا به لم يكن لهم فضل على الجاهل ، لأن الكل قائلون بذلك ، ونحن لم نر المفسرين إلى هذه الغاية توقفوا عن شيء من القرآن فقالوا هو متشابه لا يعلمه إلا الله بل أمره على التفسير حتى فسروا الحروف المقطعة فان قيل : كيف يجوز في اللغة أن يعلم الراسخون والله يقول : والراسخون في العلم يقولون آمنا به وإذا أشركهم في العلم انقطعوا عن قوله ﴿ يقولون ﴾ ؛ لأنه ليس هنا عطف حتى يوجب للراسخين فعلين .

قلنا : إن ﴿ يقولون ﴾ هنا في معنى الحال كأنه قال : والراسخون في العلم قائلين آمنا كما قال الشاعر :

الربيع تبكي شجوها والبرق يلمع في غمامة

أي لامعا ، وقيل المعنى يعلمون ويقولون ، فخذ واو العطف كقوله ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ ⁽²⁾ والمعنى يقولون علمنا وأما : لأن

(1) الكهف 22

(2) سورة القيامة 22

الإيمان قبل العلم محال ؛ إذ لا يتصور الإيمان مع الجهل وأيضا لو لم يعلموها لم يكونوا من الراسخين ولم يقع الفرق بينهم وبين الجهال

إن جعلنا الواو للاستئناف كان معنى التركيب الكريم غير جعلها للعطف إذ الأول لا يشرك في العلم تعبدا والثاني أشرك في العلم وجعل ﴿ يقولون ﴾ حالا وكل فريق من العلماء نظر الى معنى بقاء على الإعراب ولا نقول إن هذا نظر الى لفظ وصناعة وهذا نظر الى معنى .

9 (قال تعالى في سورة الحجر : ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين ﴾ ⁽¹⁾ الاستثناء منقطع لقوله تعالى في سورة الإسراء : ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيفا ﴾ ⁽²⁾ .

ولو كان الغاويون داخلين ضمن العباد الذين تحدث عنهم سورة الحجر لاستثناهم في سورة الإسراء فلم يستثهم فدل ذلك على أنهم لم يدخلوا ، فالمراد في الآيتين العباد الصالحون .

10 (باسم الله - معنى باسم الله أبداً بسمية الله وذكره قبل كل شيء أو أقرأ بتسميتي الله لا أنه يعني بقبيله ﴿ بسم الله ﴾ أقوم بالله أو أقرأ بالله فيكون قول الفائل : أقرأ بالله أو أقوم أو أقعد بالله أولى بوجه الصواب في ذلك من قوله ﴿ باسم الله ﴾ فإن قال : فإن كان الأمر في ذلك على ما وضعت فكيف قيل : ﴿ باسم الله ﴾ وقد علمت أن الاسم اسم وأن التسمية مصدر من قولك سميت ؟ قيل : إن العرب قد تخرج

(1) سورة الحجر 42

(2) سورة الإسراء 65

المصادر مبهمة على أسماء مختلفة كقولهم أكرمت فلانا كرامة ، وإنما
نياً مصدر أفعلت إذا أخرج على فعله الأفعال وكقولهم : أهنت فلانا
هوأنا وكلمته كلاماً وبناء مصدر فعلت التفعيل ومن ذلك قول القطامي :

أكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المئة الرتد

فإذا كان الأمر على ما وضعنا من إخراج العرب مصادر الأفعال
على غير بناء أفعالها ، وكان تصديرها إياها على محارج الأسماء موجوداً
فاشياً فبين بذلك صواب ما قلنا من التأويل في قول القائل ﴿ باسم الله ﴾
إن معناه في ذلك عند ابتدائه في فعل أو قول أبداً بتسمية الله قبل فعله أو
قبل قولي وكذلك معنى قول القائل عند ابتدائه تلاوة القرآن : ﴿ بسم
الله الرحمن الرحيم ﴾ إنما معناه أقرأ مبتداً بتسمية الله أو ابتدئ قرائتي
بتسمية الله فجعل الاسم مكان التسمية كما جعل الكلام مكان التكليم
والعطاء مكان الإعطاء وبمثل الذي قلنا من التأويل في ذلك روي الخبر
عن عبد الله بن عباس حدثنا أبو كريب قال حدثنا عثمان بن سعيد قال
حدثنا بشر بن عمارة قال حدثنا أبو ررق عن الضحاك عن عبد الله بن
عباس قال : (أول ما نزل جبريل على محمد صلى الله عليه وسلم
قال : يا محمد قل أسئد بالسميع العلیم من الشيطان الرجیم ثم قال :
قل بسم الله الرحمن الرحيم . قال ابن عباس ﴿ بسم الله ﴾ يقول له
جبريل يا محمد اقرأ بذكر الله ربك وقم واقعد بذكر الله وهذا التأويل من
ابن عباس ينهى عن صحة ما قلنا من أنه يراد بقول القائل مفتتحاً قراءته
(بسم الله الرحمن الرحيم اقرأ بتسمية الله وذكره وأفتتح القراءة بتسمية
الله بأسمائه الحسنی وصفاته العلی ، ويوضح فساد قول من زعم ذلك
من قائله : يا الله الرحمن الرحيم أول كل شيء مع أن العباد إنما أمروا
أن يبتدأوا عند فواتح أمورهم بتسمية الله لا بالخبر عن عظمته وصفاته

كالذي أمروا به من التسمية على الذبائح والصيد وعند المطعم والمشرب وسائر أفعالهم فكذلك الذي أمروا به من تسمية عند افتتاح تلاوة تنزيل الله وصدور رسائلهم وكتبهم⁽¹⁾ .

قال الطبري رحمه الله ما ذهب إليه إلى أن القائل لو قال عند الدخ بالله ولم يقل بسم الله لكان تاركاً ما من له ثم قال : وليس هذا الموضع من مواضع الإكثار في الإبانة عن الاسم أهو المسمى أم غيره أم هو صفة له فنطيل الكتاب به وإنما هذا موضع من مواضع الإبانة عن الاسم المضاف إلى الله أهو اسم أم مصدر بمعنى التسمية ، فإن قال قائل فما أنت قائل في بيت لبيد بن ربيعة :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكم ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

فقد تأوله مقدم في العلم بلغة العرب أنه معنى به ثم السلام عليكم وأن اسم السلام هو السلام . قيل له : لو جاز ذلك أوصح تأويله فيه على ما تؤول لجاز أن يقال : رأيت اسم زيد وأكلت اسم الطعام وشربت اسم الشراب ، وفي اجماع جميع العرب على إحالة ذلك ما ينهى عن فساد تأويل من تأول قول لبيد : ثم اسم السلام عليكم أنه أراد ثم السلام عليكم وأدعائه أن إدخال الاسم في ذلك وإضافته إلى السلام إنما جاز إذا كان اسم المسمى هو المسمى بعينه .

ويسأل القائلون قول من حكينا قوله هذا فيقال له : أستهيزون في العربية أن يقال : أكلت اسم العسل ، يعني بذلك أكلت العسل كما حاز عندكم اسم السلام عليكم وأنتم تريدون السلام عليكم ؟ فإن قالوا نعم خرجوا من لسان العرب وأجازوا في لغتها ما تخطئه جميع العرب

في لعتها وإن قالوا لا ، مثلوا الفرق بينهما فلن يقولوا في أحدهما قولاً
إلا ألزموا في الآخر مثله ، فإن قال لنا قائل فما معنى قول لبيد هذا
عندك ؟

قيل له : يحتمل ذلك وجهين كلاهما غير الذي قال من حكى
قوله ، أحدهما أن السلام اسم من أسماء الله فجائز أن يكون لبيد عني
بقوله : ثم اسم السلام عليكما ، ثم ألزما اسم الله وذكره بعد ذلك ،
ودعا ذكرى والبكاء على علي وجه الإغراء ، فرفع الاسم إذا أخر الحرف
لدي يأتي بمعنى الإغراء وقد تفعل العرب ذلك إذا أخرجت الإغراء
وقدمت المعرى به ، وإن كانت قد تنصب به وهو مؤخر ومن ذلك قول
الشاعر :

يا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونك

فأعزى دونك وهي مؤخرة واسما معناه دونك دلوي فكذلك قول
لبيد : إلى الحوالي ثم اسم السلام عليكما يعني عليكم اسم السلام أي
ألزما ذكر الله ودعا ذكرى والوجد بي ، لأن من بكى حولاً على امرئ
ميت فقد اعتذر فهذا أحد وجهيه والوجه الآخر منهما ثم تسميتي الله
عليكما ، كما يقول القائل للشيء يراه ويعجبه . (اسم الله عليث) يعوره
بذلك من سوء مكانه قال ثم اسم الله عليكما من سوء وكأن الرجاء
الأول أشبه المعنيين بقول لبيد .

إن النحويين ينظرون إلى التركيب متكاملًا يسطرون إلى لفظ
(اسم) في البسملة المتعلقة بالفعل المحذوف (اقرأ) أمعناه المصدر
التسمية أم الاسمية ويورد المفسرون الأساليب العربية تمثيلاً وتطهيراً
للمعاني التي يقصدونها ويرجحون المعنى الذي تقوى أدلته وأسبغته

وليس الأمر أمر تعلق بالفعل أو إضافة دون تعمق في فهم المعنى المقصود المراد من التركيب .

11 (قال تعالى في سورة البقرة : (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة⁽¹⁾) قال العلامة أبو الفضل شهاب الدين لسيد محمود الألوسي البغدادي ⁽²⁾ : قد اتفق القراء على الوقف على سمعهم⁽³⁾ وظاهره دليل على أنه لا تعلق له بما بعده فهو معطوف على قلوبهم وهذا أولى من كونه هو وما عطف عليه خيرا مقدما لغشاوة أو عاملان فيه على التنازع وإن احتملته الآية لتعين نظيره في قوله تعالى : (وحنم على سمعه وقلبه) والقرآن يفسر بعضه بعضا ، ولأن السمع كالقلب يدرك ما يدركه من جميع الجهات فناسب أن يقرن معه الحتم الذي يمنع من جميعها وإن اختص وقوعه بجانب إلا أنه لا يتعين ولما كان إدراك البصر لا يكون عادة إلا بالمحاذاة والمقابلة جعل المانع ما يمنع منها وهو الغشاوة لأنها في الغالب كذلك كغاشية السرج ومثل هذا يكفي في النكات المانع ما يمنع منها وهو الغشاوة لأنها في الغالب كذلك كغاشية السرج ومثل هذا يكفي في النكات ولا يضره ستره لجميع الحوائب كالأزهار وما في الكشف من أن الوجه أن الغشاوة مشهورة في أمرض العين فهي أنسب بالبصر من غير حاجة لما تكلفوه يكشف عن حالة النظر في المعنى اللغوي ممن لا غشاوة على بصره ، ولعل سبب تقديم السمع على البصر مشاركته للقلب في التصرف في الجهات

1 (البقرة آية 7

2 (روح المعاني تحقيق الدكتور طه محمد الرمي طبع دار الري

3 (فيكون وعلى أبصارهم غشاوة كلاما مستأنفا ولا تعلق للمختم بالأبصار وإنما هو حاصل بالمعنى والسمع

الست مثله دون البصر ومن هنا قيل أنه أفضل منه والحق أن كلا من
الحواس ضروري في موضعه ومن فقد حسا فقد علما وتفصيل البعض
على البعض تطويل من غير طائل :

ثم قال رحمه الله : والجمهور على أن على أنصارهم خبر مقدم
لغشاوة والتقديم مصحح لجوار الابتداء بالنكرة مع أن فيه مطابقة الجملة
قبله ، لأنه تقدم الجزء المحكوم به فيها وهذا كذلك ففي الآية جملتان
خبريتان فعلية دالة على التجدد واسمية دالة على الثبوت حتى كأن
العشاورة حلية مسهم ، وكون الجملتين دعائيتين ليس بشيء وفي تقديم
الفعلية إشارة إلى أن ذلك قد وقع وفرغ منه ، ونصب المفضل وأبو حية
واسماعيل بن مسلم غشاوة فقبل هو على تقدير جعل كما صرح به في
قوله تعالى (وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة) وقيل أنه
على حذف الجار ، وقال أبو حيان يحتمل أن يكون مصدرا من معنى
فتح ، لأن معناه غشي وستر كأنه قيل تغشيه على سبيل التأكيد فيكون
حيثنذ قلوبهم وسمعهم وأنصارهم محتوما عليها مغشاة ، وقيل يحتمل
أن يكون مفعول فتح ، والظروف أحوال أي ختم غشاوة⁽¹⁾ كأنه على هذه
الأمور لئلا يتصرف بها بالرفع والإزالة وفي كل ما لا يخفي فقرأة الرفع
أولى . وقد أيدها العلامة أبو جعفر الطبري⁽²⁾ قال رحمه الله (وعلى
أنصارهم غشاوة) خبر مبتدأ بعد تمام الخبر عما ختم الله جل ثناؤه عليه
من جوارح الكفار التي مضت قصصهم وذلك أن غشاوة مرفوعة بقوله
(وعلى أنصارهم) فذا دليل على أنه خبر مبتدأ وأن قوله (ختم الله على

1 (يكون معنى حم حيثنذ (جعل) أو غشى : والمع هو الظاهر الذي لا يحتاج إلى تأويل وعنه
تكون كل جملة منصرفة إلى ما هي له .

2 (ص 264 ج 1 الطبري

قبولهم) قد ناهى عند قوله (وعلى سماعهم) وذلك هو القراءة الصحيحة
لمعين :

أحدهما : اتفاق الحجة من الفراء والعلماء على الشهادة
بتصحيحها وانفراد المخالف لهم في ذلك وشذوده عما هم على تخطئته
مجمعون وكفى بإجماع الحجة على تخطئة قراءته شاهدا على خطئها .

والثاني : أن الختم غير موصوفة به العيون في شيء من كتاب الله ولا
في خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا موجود في لغة أحد من
لعرب ، وقد قال تبارك وتعالى في سورة أخرى . ﴿وَحْتَمَ عَلَى سَمْعِهِ
وَقَدَحَ﴾⁽¹⁾ ثم قال : ﴿وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾ فلم يدخل البصر في
معنى الختم وذلك هو المعروف في كلام العرب فلم يجوز لنا ولا لأحد من
الناس القراءة من نص الغشاة لما وصفت من العلتين اللتين ذكرت وإن
كان لنصبها مخرج معروف في العربية .

12 (القول في تأويل قوله تعالى . (غير المعضوب عليهم) قال
أبو جعفر : والقراءة محممة على قراءة (غير) بحر الراء منها والخفض
بأيتهم من وجهين : أحدهما . أن يكون (غير) صفة (الدين) معاً للذين
والذين : معرفة وغير نكرة ؛ لأن الذين ليست بالمعرفة الموقفة
كالأسماء التي هي أمارات بين الناس مثل زيد وعمرو وما أشبه ذلك ،
وإنما هي كالنكرات المجهولات مثل الرجل والبحير وما أشبه ذلك فلما
كان (الدين) كذلك ، كذلك صفتها وكانت غير مضافة إلى مجهول من
الأسماء وبطير (الذين) في أنه معرفة غير موقفة كما (الذين) معرفة غير

(1) سورة الحاثي 23

موقته⁽¹⁾أجاز من أجل ذلك أن يكون (غير المفضوب عليهم) نعتا للدين
أعمت عليهم) كما يقال ألا أجلس إلا إلى من يعلم لا إلى من يجهل ، ولو كان الذين أعمت عليهم
معرفة موقته كان غير جائز أن يكون غير المفضوب عليهم نعتا وذلك أنه
خطأ في كلام العرب ، إذا وصفت معرفة موقته بنكرة أن تلزم نعتها
البنكرة إعراب المعرفة المنعوت بها إلا على نية تكرير ما أعرب المنعوت
بها .

خطأ في كلامهم أن يقال مررت بعبد الله غير العالم فتخفص غير
إلا على نية تكرار الباء التي أعربت عبد الله فكان معنى ذلك لو قيل
كذلك : مررت بعبد الله مررت بغير العالم فهذا أحد وجهي التخفص في
(غير المفضوب عليهم) .

والوجه الآخر من وجهي التخفص فيها : أن يكون الذي بمعنى
المعرفة الموقته إذا وجه إلى ذلك كانت غير محفوضة بنية تكرير
(الصراط) الذي خفص الدين عليها فكأنك قلت صراط الدين أعمت
عليهم صراط غير المفضوب عليهم وإن اختلفا في اختلاف معريهما
فإنهما يتقارب معناهما من أجل أن من أنعم الله عليه
فهده الله الحق فقد سلم من غضب ربه ونجا
من الضلال في دينه فسواء إذا كان سامع قوله (اهدنا الصراط
المستقيم صراط الدين أنعم الله عليهم بالهداية للصراط غير غاضب ربه
عليهم مع النعمة التي قد عظمت منه بها عليهم في دينهم ولا أن يكونوا
أصلا لا وقد هداهم الحق ربهم إذ كان مستحيلا في نظرهم اجتماع

(1) يعني بالمعرفة الموقته المعرفة المحددة وهو العلم الشخصي الذي يعين مسماء تعيينا مطلقا
غير مقيد بقولكريد يعين مسماء تعيينا مطلقا أو محددا وان معرف بالالاف واللام إنما يعين
مسماء ما دامت فيه ال فادنا فارت فله التعيين ، وانظر معاني الغراء 1 - 7

الرصى من الله جل ثناؤه عن شخص والغضب عليه في حال واحدة ،
واحتما ع الهلى والضلال له في وقت سواء أوصف القوم مع وصف الله
بإياهم بما وصفهم به من توفيقه إياهم وهدايته لهم وإعانه عليهم بما
أنعم الله به عليهم في دينهم بأنهم غير مغضوب عليهم ولا هم ضالون
أم لم يوصفوا بذلك ، لأن الصفة الطاهرة التي وصفوا بها قد أنبأت عنهم
أنهم كذلك وإن لم يصرح وصفهم به . هذا إذا وجهها (غير) إلى أنها
مخفوضة على نية تكرير الصراط الخافض (الذين) ولم نحمل غير
لمغضوب عليهم ولا الصالين من صفة (الذين أنعمت عليهم) فلا حاجة
بسماعه إلى الاستدلال إذ كان الصريح من معناه قد أعنى عن الدليل

وقد يجوز نصب (غير) في غير المغضوب عليهم وإن كنت للقراءة
بها كارها لشذوذها عن قراءة القراء وإن ما شذ من القراءة عما جاءت به
الأمة نقلا ظاهرا مستفيضا فرأى للحق محالف ووعن سبيل الله وسبيل
رسوله صلى الله عليه وسلم وسبيل المسلمين متجانف وإن كان له - لو
كان جائزا القراءة به ، في الصواب مخرج وتأويل وجه صوابه إذا نصب
أن يوجه إلى أن يكون صفة لله والميم اللتين هي (عليهم) العائدة على
(الذين) لأنها وإن كانت مخفوضة له (على) فهي في محل نصب بقوله
(أنعمت) فكان تأويل الكلام إذا نصبت (غير) التي مع المغضوب
عليهم - صراط الذين هديتهم انعاما منك عليهم غير مغضوب عليهم أي
لا مغضوبا عليهم ولا ضالين فيكون النصب في ذلك حينئذ كالنصب في
(غير) في قولك مررت بعبد الله غير الكريم ولا الرشيد ، فتقطع (غير
الكريم) من عبد الله إذ كان (عبد الله) معرفة موقته وغير الكريم مكرة
مجهولة .

ثم قال أبو جعفر جرير الطبري رضي الله عنه بعد ذكر آراء بعض

الحويين من البصريين ونحوي الكوفيين وأن الأولين يجعلونها للاستثناء
والآخرون يجعلونها بمعنى الجحد .

فهذه أوجه تأويل (غير المغضوب عليهم) باختلاف أوجه إعراب
ذلك ، وإنما اعترضنا بما اعترضنا في ذلك من بيان وجوه إعرابه و
كان قصدي في هذا الكتاب الكشف عن تأويل أي القرآن لما في اختلاف
وجوه إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله فاضطرتنا الحاجة إلى كشف
وجوه إعرابه لتكشف لطالب تأويله وجوه تأويله على قدر اختلاف
المختلفة في تأويله وقراءته والصواب من القول في تأويله وقراءته عندنا
القول الأول (غير المغضوب عليهم) بخفض الراء من «غير» بتأويل أنها
صفة لـ (الذين أنعمت عليهم) ونعت لهم لما قدمنا من البيان إن شئت
وان شئت ، فيتأول تكرير (صراط) كل ذلك صواب حسن ^(١)

(13) قرأ جماعة من البصريين وكثير من أهل مكة منهم عبد الله بن
كثير وأبو عمرو بن العلاء قوله تعالى : ﴿الحج أشهر معلومات فمن
فرض منهن الحج فلا رفق ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾ برفع الرفق
والفسوق وتنوينهما وفتح الجدال بغير تنوين ، وذكر أبو جعفر الطبري
أن العرب قد تتبع بعض الكلام بعضا بإعراب مع اختلاف المعاني
ولكن تعيين ذلك شيء خارجي فإذا خالفنا بين إعراب المعطوفين كان
ذلك إعلاما باختلاف معنيهما مستشهدا بالحديث الشريف : من حج لله
فلم يرفق ولم يفسق رجع كهيئته يوم ولدته أمه فهو دلالة واضحة على أن
قوله : ولا جدال في الحج بمعنى النفي عن الحج بأن يكون في وقته
جدال ومراء دون النهي عن جدال الناس بينهم فيما يعنيه من الأمور أو

لا يعنيه

وذلك أنه صلى الله عليه وسلم أخبر أنه من حج فلم يرفث ولم
يسق استحق من الله الكرامة ما وصف بأنه استحقه بحجة تاركا للرفث
والفسوق اللذين نهى الله الحاج منهما في حجة من غير أن يضم اليهما
لجدال ، ولو كان الجدال الذي ذكره الله في قوله : ولا جدال في الحج
فما بهاء الله عنه بهذه الآية على نحو الذي تأول ذلك من تأوله من أنه
المراد بالخصومات أو السباب وما أشبه ذلك لما كان صلى الله عليه
وسلم ليخص باستحقاق الكرامة التي ذكر أنه يستحقها الحاج الذي
وصف أمره باجتنب حلتين مما نهاه الله عنه في حجة دون الثانية التي
هي مقرونة بهما ، ولكن لما كان معنى الثالثة محالعا معنى صاحبتيهما
في أنها خبر على المعنى الذي وصفا ، وأن الآخرين بمعنى النهي
الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن يحتنهما في حجة مستوجب ما
وصف من إكرام الله إياه مما أخبر أنه مكرم به إذ كانتا بمعنى النهي وكان
المتنهي عنهما مطيعا بانتهايه عنهما ، ترك ذكر الثالثة : إذ لم تكن في
معناها وكانت مخالفة سبيلها سبيلهما ، لذلك كانت القراءة المخالفة
في الإعراب أولى القراءات⁽¹⁾ .

وتعليق أبي حمفر عن كل تعليق إذ إن الاعراب هو الذي يوجه
المعنى .

14 (قال تعالى : يترصدن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا⁽²⁾ ولم يقل
وعشره وإذا كان التنزيل كذلك أفبا لليالي تعتد المتوفي عنها العشر أم

1 (تفصيل ذلك مستوعا في معاني القرآن للقرآء 120 - 122)

2 (سورة البقرة آية 218)

بالأيام ؟ قيل بل تعتد الأيام بليالها ، فان قال : فإذا كان ذلك كذلك فكيف قيل (وعشرا ولم يقل وعشرة) والعشر بغير (الهاء) من عدد الليالي دون الأيام وغير جائز مثله في عدد بني آدم من الرجال والنساء وذلك أن العرب في الأيام والليالي خاصة إذا أبهمت العدد غلبت فيه الليالي حتى أنهم فيما روى عنهم ليقولون : صمنا عشرا من شهر رمضان ، لتعليهم الليالي على الأيام وذلك أن العدد عندهم قد جرى بالليالي دون الأيام فإذا أظهروا مع العدد مفسره أسقطوا من عدد المؤنث (الهاء) وأثبتوه في عدد المذكر كما قال تعالى (سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما⁽¹⁾) فأسقط الهاء من سبع وأثبتها في الثمانية .

وأما بنو آدم فان من شأن العرب إذا اجتمعت الرجال والنساء ثم أنهجت عددها أن تخرجه على عدد الذكران دون الإناث وذلك أن الذكران من بني آدم موسوم واحدهم وجمعه بغير سمة إناثهم وليس كذلك سائر الأشياء غيرهم وذلك ان الذكور من غيرهم ربما وسم بسمة الأنثى كما قيل للذكر والأنثى (شاء) وقيل للذكور والإناث من البقر (بقرة) وليس كذلك في بني آدم⁽²⁾

فالمعنى مراعى حتى في العدد . وان الحفاظ على المعنى هو ما جعل العلماء يوجبون على المفسر البداة بالعلوم اللفظية :

الأول : اعتبار كيفية التراكيب بحسب الإعراب ومقابله من حيث إنها مؤدية أصل المعنى وهو ما دل عليه المركب بحسب الوضع وذلك

(1) سورة الحاقة 7

197 6 البقرة

(2) انظر معاني القرآن للمراء (1) - 151 152 بهذا كلام سير لمظه

متعلق بعلم النحو .

لثاني : اعتبار كيفية التركيب من جهة إفادته معنى المعنى أعني
لأرم أصل المعنى الذي يختلف باختلاف مقتضى الحال في تراكيب
البلغاء وهو الذي يتكامل بإبراز محاسنة علم المعاني

الثالث : باعتبار طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة
ومراتبها باعتبار الحقيقة والمجاز والاستعارة والكتابة وهو ما يتعلق بعلم
البيان .

الرابع : باعتبار الفصاحة اللفظية والمعنوية والاستحسان ومقابله
وهو ما يتعلق بعلم البديع

الفصل الثاني :

المصدر الثاني لتقعيد القواعد : الحديث الشريف

والحديث عندنا هو قول الرسول العربي محمد صلى الله عليه وسلم ، وإنما يهتم النحويون بالقول ، لأنه موضوع النحو ومسبع استدلالهم ومرجع أحكامهم ، ولما كان صلى الله عليه وسلم هو المصطفى لأداء الرسالة والمخصص بمعجز الكتاب والقائم بمنصب البيان ، نشأة الله النشأة التي تهيبته لذلك ، ، وأناه كمال الفطرة ، وأكسبه حسن المنطق وزخر اللغة من جمال الطبيعة وخير البيئة ، فأنبته في البلد الحرام حيث يتوافد العرب من كل فج عميق فيكون قومه ملتقى القبائل ويكون لسانهم مجنبى الألسنة ولقریش وجهة أخرى إلى العرب يخالطونهم ويسمعون مطفهم في أرضهم وذلك في إيلانهم رحلة الشتاء والصيف وقد كان مولده صلى الله عليه وسلم في بني هاشم ونحوته في بني زهرة ورضاعة في بني سعد وتزوجه في بني أسد وهجرته إلى بني حارثة فما أخلص عربيته⁽¹⁾

وقد وصف الجاحظ حديثه صلى الله عليه وسلم في البيان والتبيين قال : هو الكلام الذي قل عند حروفه وكثر عند معانيه وحل عن الصعفة ونزه عن التكلف وكان كما قال الله تبارك وتعالى قل يا محمد : وما أنا من

1 (الدكتور محمد رفعت أصول النحو السماعية ص 48

المتكلفين ۝ فكيف وقد عاب التشديق والمقصود في موضع القصر
وهجر الغريب الوحشي ورغب عن الهجين وقد حث بالعصمة وشد
بالتأييد ويسر بالتوفيق ، ولا ريب ألا تتقاعس القوانين المستنبطة من
كلام العرب عن كلام أفصح العرب وأن تكون للحديث منزلة في
العربية ، تسمو سمو صاحبه في العرب أن يذكر حديث رسول الله بعد
كلام الله في أدلة العربية ، كما فعل ذلك ابن الأتباري وابن خروف وأبو
ذر الحشن وغيرهم ، ولقد كانت المحافظة على الحديث كالقرآن
والخشية من انفلاتهما على المفهوم من أكبر الأسباب الداعية إلى
استخراج النحو :

قال ابن خلدون في مقدمته : لما جاء الاسلام وفارق العرب
الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول وخالطوا المعجم
تغيرت الملكة التي في ألسنتهم بما ألقى إليها السمع من المخالفات
التي للمتعربين والسمع أبو الملكات اللسانية ففسدت بما ألقى إليها مما
يغايروها لجنوحها إليه باعتقاد السمع وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد
تلك الملكة رأسا ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على
لمفهوم فاستبطلوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه
الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشياء
بالأشياء⁽¹⁾ .

ونحن الآن نسيل الاحتجاج بالحديث في النحو ، وهذه سبيل
اصطرب فيها العلماء واصطفقت أرواؤهم فمنهم من يحتج به ومنهم من
لا يحتج به ومنهم من يتوسط منحرفا ولسوف أفصل الآراء مبينا رأيي :

(1) ابن خلدون في مقدمته ص 454

يرى بعض العلماء الاحتجاج بالحديث واشتهر بذلك ابن مالك لإكثاره منه في شرح التسهيل وشرح الكافية وغيرهما ولتوسعة السحوي في تخريج أحاديث البخاري كما رأينا ذلك في كتابه : شواهد التصحيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح فقيه يتوضح مذهبه في الاحتجاج بالحديث ونحن نقدم جملاً مقتطفة منه ثم نقدم مثلاً كاملاً ليتصور منهاء يقول : قلت تضمن الحديثان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى ، والنحويون يستضعفون ذلك ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء ، ويقول : « وأكثر النحويين يخالفون في ترجيحهم السماع من قبل أن الاتصال للضمير الثاني بكان ثابت في أفصح الكلام المثور كقول صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه : إن يكن فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله ، ويقول « والنحويون لا يعرفون مثل هذا الحذف في غير الشعر أعني حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية أو طلبية وقد ثبت ذلك في هذين الحديثين فبطل تخصيصه بالشعر ، لكن الشعر به أولى ويقول : « وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث فعلم بتحقيق عدم التضييق وأن من خصه بالشعر أو بالصورة المعينة من الشر مقصر في فتواه وعاجز عن نصره دعواه ، ثم هو يقول قول عمر رضي الله عنه : ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب ، وقول أنس رضي الله عنه : فما كدنا أن نصل إلى منازلنا . وقول بعض الصحابة : والبرمة بين الأثاني قد كادت أن تنضج ، وقول جبير بن مطعم : كاد قلبي أن يطير قلت تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر (كاد) مقروناً بأن وهو مما حمي على أكثر النحويين ، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه والصحيح جواز وقوعه ، لا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً

بأن ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأن نحو ﴿ وما كادوا يعملون ﴾⁽¹⁾ و ﴿ ولا يكادون يفقهون حديثا ﴾⁽²⁾ و ﴿ وكاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾⁽³⁾ ﴿ لقد كدت تركن إليهم ﴾⁽⁴⁾ ﴿ أكاد أحفيها ﴾⁽⁵⁾ ﴿ يكادون يسطون ﴾⁽⁶⁾ ﴿ يكاد سنا برقة يذهب بالأبصار ﴾ ولا يجمع عدم وقوعه في القرآن مقرونا بأن من استعماله قياسا لو لم يرد سماع ، لأن السبب المانع من اقتران الخبر بأن في باب المقارنة هو دلالة النقل على الشروع كقطعن وجعل ، فإن (أن) تقتضي الاستقبال (وفعل الشروع) يقتضي الحال فتناقيا ، وما لا يدل على الشروع كحسى وأوشك وكرب وكاد ، فمقتضاه مستقبل ، فاقتران خبره بأن مؤكد لمقتضاه ، فانها تقتضي الاستقبال وذلك مطلوب فمانعه مقلوب فإذا انظم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح كما في الأحاديث المذكورة تأكد الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل وقد اجتمع الوجهان في قول عمر رضي الله عنه فيما رويته بالسند المفصل : كاد الحسد يغلب القدر وكاد الفقر أن يكون كفرا ، ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر :

أبيت قبول السلم منا فكسدتهم لدى الحرب أن تفنوا السيوف عن السل

وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة لتمكن مستعمله من أن يقول :

1 (الفرة 71

2 (النساء 72

3 (التوبة 117

4 (الاسراء 74

5 (طه 20

6 (الحج 72

7 (النور 44

أبيتم قبول السلم منا فكنتم لدى الحرب تفنون السيوف عن السل
وأنشد مسيويه :

فلم أر مثلها خياشة واحد وتهنت نفسي بعدما كدت أفعله
وقال أردت بعد ما كدت أن أفعله فحذف أن وأبقى عملها⁽¹⁾
وفي هذا اشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن ، لأن العامل لا يحذف
ويبقى عمله إلا إذا اطراد ثبوته .

فهذا مثال واضح لما يراه ابن مالك وقد اخترناه ، لأن ابن
الأنباري يخالفه وذلك لنضع أمام الناظر الكفتين المتقابلتين ، وقد قال
السيوطي في بغية الدعاة :

وكان ابن مالك أمة في الاطلاع على الحديث فكان أكثر ما
يستشهد بالقرآن فان لم يكن فيه شاهد عدل الى الحديث فإن لم يكن
شاهد عدل إلى اشعار العرب⁽²⁾ .

الفصل الثالث

وقال البغدادي في خزانة الأدب⁽³⁾ وأما الاستدلال بحديث النبي
صلى الله عليه وسلم فقد جوزة ابن مالك وتبعه الشارع المحقق في ذلك
وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم وقد تبع ابن مالك
أيضا ابن هشام وابن عقيل والأشعموني وغيرهم . وقال البئر الدماميني

1 (عبارة مسيويه في الكتاب ج 1 ص كدت أفعله عمله على أن ، لأن الشعر ، قد
يستعملون أن هنا مضطرين كثيرا ، وهذه العبارة في اللسان أيضا والبيت لعامر وبه
لامرئ العيس غير صحيحة

2 (ص 55 الطبعة الأولى 132 هـ على نفقة أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الحانجي وأخيه

3 (ج 1 ص 55

في شرح التسهيل⁽¹⁾ : قد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية وشنع عليه أبو حبان وقال : ان ما استند اليه من ذلك لم يتم له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم الحجة ، وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصرح رأي ابن مالك فيما يفعله بناء على اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب فالظن في ذلك كله كاف ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل ، لأن الأصل عدم التبديل ، لاسيما والتشديد في الصبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيض ، فلذلك يتحرون في الصبط ويتشدحون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها وجوها فيلغى ولا يقدر في صحة الاستدلال بها ، ثم ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى انما هو فيما لم يدون ولا كتب ، وأما مادون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم ، قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى : ان هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت فيه لفظا آخر ، وتلويح الأحاديث والأخبار بل كثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ

(1) ج 1 ص 4

تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به . فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح فتبقى حجة في داه ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر والله أعلم بالصواب .

هذا هو قول التاريخ تدوين جزء من الأحاديث في الصدر الأول بل قالوا : إنه وقع في عهد النبي (ص) وكان ممن يكتب الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ولهذا كان أكثر جمعا للحديث . من أبي هريرة أما تدوينه في كتاب فقد وقع بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز المتوفي سنة 601 ومن المروي في الحديث أنه كتب الى أهل الأفاق أن انظروا ما كان حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سننه فاجمعوه أو اكتبوه وأول من دون الحديث محمد بن مسلم الزهري المتوفي سنة 124 والمعروف أنه كان يروي عن الصحابة قبل عبد الله ابن عمر ، أنس بن مالك وسهل بن سعد الساعدي وقيل أن أول من دون الحديث الربيع ابن ضبيح المتوفي سنة 160 وسعيد بن أبي عروبة المتوفي سنة 126 .

وقد شاع التدوين في الطبقة التي تلي الزهري كمالك بن أنس الى أن جاء أصحاب الكتب الستة وهكذا وإذا رأينا مثل البخاري يقول : حدثنا فلان فهذا لا يمنع من أن يكون الحديث مدونا في كتاب . وهذه النظرة التاريخية تدلنا على أن ابتداء تدوين الحديث كان في أوائل القرن الثاني وأنه لم يمضي القرن الثاني حتى قيد معظم الأحاديث بالكتابة ، من هذا تنظر إلى حال اللغة من جهة ما دخلها من اللحن وما يكون له من أثر في الحديث والفساد دخل اللغة منذ وصلت الفتوح الإسلامية العرب بالعجم وظهر اللحن بجلاء في أواخر الدولة الأموية وكان انقراضها سنة

132 فأسرع اللحن في هذا العهد الى السنة طائفتين من أبناء العرب أو الشائئين في بيئتهم : طائفة كانت أمهاتهم من الأعاجم وطائفة العامة التي تسكن الأمصار ، وبقي بجانب هاتين الطائفتين فريقان : سكان الجزيرة البعيدة عن محالطة الأعاجم وأبناء الخاصة من سكان الأمصار ، أما سكان الجزيرة فانهم ما برحوا على الفصاحة الى أواسط القرن الرابع ، وأما الخاصة من سكان المدن فبقوا على فصاحة اللهجة مدة في أوائل الدولة العباسية .

وذكر الباحثون في طبقات الشعراء أن ابراهيم بن هرمة آخر من يحتج بشعرهم وقد توفي في خلافة الرشيد بعد الخمسين والمائة بقليل ، والذين نشئوا في بيئة عربية لم ينتشر فيها الفساد انتشارا يرفع الثقة بفصاحة لهجتها يوثق بأقوالهم ولو تأخروا عن منتصف القرن الثاني كالامام الشافعي عربية محضة ومن عجمة المولدين مصونة .

كما أن التدوين وقع أيضا بعد فساد اللغة قطعا ولكن من المدونين من يحتج بأقوالهم ، لأنه نشأ في بيئة غير عربية أو عربية انتشر فيها الفساد وصارت العربية الفصحى فيها إنما تدرك بالتعلم ، فدعوى أن الأحاديث دوت قبل فساد اللغة وأن كلام المبدلين على تقدير تبديلهم يصح الاحتجاج به غير مطابقة للتاريخ من كل وجه ولكن الذي يعرفه أن قسما كبيرا من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية ، وأن كثيرا من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها وذلك مما يساعد على روايتها بالفاظها ويضاف إلى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريمهم في الرواية ليحصل الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة في الصدر الأول مروية بالفاظها ممن يحتج بكلامه .

وإذا قال المانعون أنه وقع اللحن في كثير من الأحاديث فيحجب عنه بأن كثيرا مما يروى أنه لحن قد ظهر له وجه من الصحة وإذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف فإن الأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف وهي حجة من غير خلاف .

قال محمد بن سلام وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر ولا يضبط الشعر إلا أهله .

وأبو أحمد العسكري الذي ألف كتابا في تصحيف رواة الحديث قد ألف كتابا فيما وقع من أصحاب اللغة والشعر من التصحيف . ولا يسع الدارس إلا الاطمئنان إلى سلامة ما وصل إليه ابن مالك ومن شايعه في اعتبار الأحاديث مصدرا لغويا نحويا هاما .

ومع أن أبا حبان قد عاب ابن مالك في استشهاده بالحديث مطلق فقد استشهد بأحاديث كثيرة في كتبه النحوية ، وقد ذكر الكثير منها لمجرد الاستدلال ، بعد أن يذكر القاعدة ويؤيدها بآية من القرآن أو بيت من الشعر ثم يذكر الحديث ، وقد رأيت كثيرا من الأحاديث ذكرها على إثبات حكم نحوي وقاعدة لم يذكر لها الشاهد سوى الحديث كقول الرسول صلى الله عليه وسلم : أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش واسترضعت في بني سعد⁽¹⁾ ليدل على مجيء (بيد) للاستثناء ، وحديث ثم أتبعه بست من شوال ليدل على جواز تذكير العدد إذا حذف المعدود ، واستشهد في باب الصفة المشبهة بالحديث الذي يصف الدجال فيه أعور عينه اليمنى⁽²⁾ ليدل على جواز اتباع معمول الصفة

1 (الارتشاف ص 201 ج 1

2 (الارتشاف ص 377 ج 1 تحقيق دكتور مصطفى النحاس

المشبهة بجميع التواضع ما عدا الصفة فإنه لم يسمع من كلامهم كما زعمه الزجاج استعمال جمعاء بمعنى مجتمعة .

أجار ابن حيان وابن مالك أن تجيء جمعاء بمعنى مجتمعة وهنا نجد أبا حيان⁽¹⁾ يذكر الحديث مؤيدا هذه القاعدة فيقول كما في الحديث : كما نتاج الأبل من بهيمة جمعاء

وفي أفعال المقاربة زاد أبو اسحاق البهاري بعض أفعال من أفعال المقاربة المشهورة منها : (ألم) وعند التمثيل (لآلم) نجد أبا حيان يأتي بالحديث يقول : وأما ألم فجاء في الحديث : (لولا أنه شيء قضاه الله لآلم أن يذهب بصره)⁽²⁾

وما ادعاه أبو حيان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث يرده النظر في كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم فكلها مملوءة بالأحاديث وقد استدل بالحديث الشريف الصقلي والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيويه ، وابن الحاج في شرح المغرب وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي ، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله ، وكذلك استشهد بالحديث السمراني والصغارفي في شرحهما لكتاب سيويه وقال ابن الطيب بل ذكرنا قليل الاستدلال بالحديث في كلام ابن حيان نفسه .

(2) ويرى بعض العلماء ترك الاحتجاج بالحديث واشتهر بذلك أبو حيان وأطيب في ذلك ورد على ابن مالك وقد نقل عنه السيوطي في

(1) الأرنشاف ص 300

(2) سيويه والكتاب ص 35

الاقتراح⁽¹⁾ والبغدادى في المخزانه ، وقد عاب أبو حيان على ابن مالك استشهاده بالأحاديث على إثبات القواعد الكلية نافيا فعل السائقين واصصي النحو الأول من مختلف المدارس فعله وقال : وإنما ترك ذلك العلماء لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم د لو وثقوا بذلك لجري مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية ، وإنما ذلك للأمريين :

أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فنجد قصة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي في قوله : زوجتكما بما معك من القرآن وملكتكما بما معك من القرآن ، وخذها بما معك من القرآن فالرسول صلى الله عليه وسلم قد قل لفظا واحدا مرادفا لهذه الألفاظ فأتى الرواة بالمرادف إذ المعنى هو المطلوب ، ولا سيما مع تقدم السماع والصابط منهم من ضبط للمعنى وأما من ضبط اللفظ فبعيد جدا لا سيما في الأحاديث الطوال .

ثانيها : عدم تعاطي علماء العربية رواية الحديث في العهد الأول ، ثم ان دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم وإنما اشتهرت دواوين منه ووصلت إلى أيدي جمهور أهل العلم بعد ، فان سلما عدم استشهادهم بالحديث فلقد تم انتشاره بينهم لا لأنهم يمنعون الاحتجاج به⁽²⁾ .

على أن كتب الأقدمين في اللغة لا تكاد تخلو من الاستدلال على

(1) ج 1 ص 284

(2) سيويه والكتاب ص 95

إثبات الكلمات بألفاظ الحديث وهنا ما يمكن أن يعتز به عنه ولهذا خلا كتاب سيويه من الاستدلال بالأحاديث ، والظاهر أن ما حدث من سيويه مع حماد في رواية : ليس أبا الدرداء . ورواها سيويه : ليس أبو الدرداء خطأ زهدته في الاحتجاج به ، لأنه رأى أن من روى الحديث في عصره بعض الأعاجم ولا يؤمن عثارهم كما لم يأمن من نفسه فطرد الباب كله دفعا للريبة وبخاصة أن معظم الأحاديث قصد بها معانيها لا ألفاظها بخلاف القرآن العظيم ونوعي الكلام العربي .

ونحن نتفق مع القدماء في أن الحديث النبوي قد وقع اللحن كثيرا في روايته وأنه أو أن أكثره روي بالمعنى ، ولكن من المعروف أنه لم يكذب ينتهي القرن الثالث الهجري حتى تألفت مجموعات قيمة من الأحاديث النبوية أهمها صحيح البخاري وصحيح مسلم وقد حرص العلماء على أن يجمعوا الناس على طائفة معتمدة من الحديث النبوي كما أراد عثمان بن عفان واللجنة العثمانية من قبل أن تجمع الناس على مصحف واحد وتوحي الجامعون لهذه الأحاديث دقة يشكرون عليها وإخلاصا يستحقون من أجله الإعجاب ، ومهما يكن في هذه المجموعات من هنات ومهما يؤخذ على عملهم من النقد فهي بغير شك أصبح ما استطاع العلماء الوصول إليه بعد أن عملوا زمانا طويلا على (غربلة) الأحاديث وتنقيتها وتمييز الضعيف من القوى منها ، وفي هذين الصحيحين مادة غنية وثروة قيمة لعالم اللغة فما ورد فيها من الحديث وإن كان ربما لا يمثل حرفية النصوص التي نطق بها النبي عليه السلام فإنه يتألف من ألفاظ وتركيبات عربية تفيد مؤرخ اللغة فائدة عظمى لأنها على الأقل نصوص قد دوت منذ أكثر من عشرة قرون ، ومهما يكن رواية هذه الأحاديث فقد وفقهم القدماء ووصفهم بالضبط

والعدالة والاتقان ، فلماذا لا نعتمد لغتهم ولا نستشهد بها إلا بهم ولأن كثيرا منهم كما زعموا كانوا غير عرب بالطبع تعلموا لسان العرب فصحة النحو ، هذه النظرة اتما نشأت من فكرة قديمة شائعة وهي أن اللغة ترتبط بالجنس ارتباطا وثيقا ، فالعرب كما وصفهم الدكتور ابراهيم أنيس : (ينكرون على الفارسي أو اليوناني إمكان اتقان هذه اللغة كما يتفها أهلها من العرب ، ومهما بذلوا في تعلمها وثابروا في المراس عليها سيظلون في رأيهم أجنب من اللغة كما هم أجنب عن الجنس العربي ، فكأنما تصور هؤلاء الرواة أن هناك أمرا سويا يمتزج بدماء العرب ويختلط برمالهم ونخيلهم وهو سر السليقة العربية يورثه العرب لأطفالهم وترضعه الأمهات لأطفالهن في الألبان ، ولذا لم يتورع الرواة عن الأخذ عن صبيان العرب والرواية فيهم ولذا لم يروا في شعرا أبي تمام والمعتبي ما يؤهلهم لتلك السليقة اللغوية التي قصروها على قوم معينين وقصروها على بيئة معينة فشأ في مخيلاتهم ما يمكن أن يعبر عنه بدكتاتورية الزمان والمكان . والبحوث العلمية الجديدة ترفض هذه النظرية القديمة ولا تجد فرقا جوهريا بين الأجنبي عن اللغة وابن اللغة الذي تربى في كنفها وأنه ليس هنالك روابط فردية بين اللغة والجنس ، فاللغة ملك من يتعلمها ولا أثر للوراثة أو الجنس فيها ، فالطفل الذي يولد من أبوين مصريين وينشأ بعيدا عن أهله لا يتكلم العربية بالسليقة) .

ومع ذلك فقد رأى بعض العلماء ترك الاحتجاج بالحديث واشتهر بذلك أبو حيان وأطنب في ذلك ورد على ابن مالك وقد نقل عنه ذلك السيوطي في الاقتراح⁽¹⁾ والبغدادى في الخزانة⁽²⁾ .

واعتمد المانعون الاستشهاد على القرآن وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي (ص) لأنه أفصح العرب ، وابن خروف ويستشهد بالحديث كثيرا فان كان على وجه الاستظهار والتبرك فحسن ، وان كان يرى أن من قبله أعفل شيئا وحب عليه استدراكه فليس كما يرى .

(3) وقد حاول أبو اسحاق الشاطبي التوسط بين الرايين فخطا خطوة قصيرة ثم وقف متحرفا فقد ذكر في شرحه الألفية أنه لم يجد أحدا استشهد بحديث رسول الله (ص) مع استشاده بكلام أجلاف العرب معللا بذلك أن الأحاديث تروى بالمعنى بخلاف كلام العرب . وذكر أن الحديث على قسمين : قسم اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال البوية ، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية .

وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه وبنى الكلام على الحديث مطلقا وقال : انه لم يعرف له سلفا إلا ابن خروف فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع : لا أعرف هل يأتي بها مستدلا بها أو هي لمجرد التمثيل ، والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا ، فكأنه بناء على امتناع نقل الحديث بالمعنى ، وهو قول ضعيف .

وخير الأمور الوسط

أ - فابن مالك قد بالغ في الاحتجاج بالحديث حتى ترك المححة الواضحة فلا يصح أن نطلق الاستدلال بالحديث ، لأن كل ما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم ليس بلفظه والدليل على ذلك ما سبقه من رواية الحديث الواحد بألفاظ مترادفة ، حتى أن ابن مالك أجهد نفسه في شواهد التوضيح والتصحيح إذ تأثر باختلاف نسخ البخاري وكم تكلف من احتمال أثقل به كاهل النحول لتأويل ما سقط في بعض النسخ ليعلل لجواز النصب في رؤيا عبد الله بن عمر التي رأى فيها أهل النار ولقي ملكا يقول له : لن تراع وفي نسخة لم ترع ، قال : في لم ترع اشكال ظاهر إذ وردت بصورة المجزوم والوجه فيه أن يكون سكون عين تراع للوقف ثم شبه بسكون المجزوم بحذف الألف قبله ، كما تحدث مثل سكون المجزوم شم أخرى الوصل مجرى الوقف ، ويجوز أن يكون السكون سكون حزم على لغة من يجزم بلن وهي لغة حكاها الكسائي .

ب - ورأى ابن حبان حاد عن السبيل أيضا إذ ترك الاحتجاج بالحديث كله خوفا من لحن راو أعجمي ، رحمهم الله لقد كادوا يقتلون أصلا من أصول العربية بأبعاد قواعدها عن لسان النبي عليه الصلوات والتسليمات وتابعين من خيرة الفصحاء وهم الذين هزوا الحرية لعربية في أصقاع الأرض وألجأوا الناس إلى تعلمها وتطلب قواعدها . وشغل الأفواه حين دوى في الجزيرة العربية كلها فاستمع له شمالها وجنوبها وشرقها وغربها واقتحمت رسله وكتبه على العرب ديارهم واستطاع أن يخاطب كل قبيلة بلغتها حتى تعجب أبو بكر رضي الله عنه من ذلك وقال له : من أدبك يا رسول الله فيقول : أدبني ربي فأحسن تأديبي . فنبست

الرواية بالمعنى مجوزة بهذا الرفض لأن هناك رواية حافظوا على اللفظ
 اشد الحفاظ كما اظهر ذلك ابن حزم في الأحكام⁽¹⁾ فضلا عن ان الدين
 يجوزون الرواية بالمعنى يرون الرواية باللفظ أولى ويراقبون عربية
 الحديث ولا يجوزون اللحن فيه بل يعلونه من الكذب على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لأنه لم يلحن ، ووراء الكذب مقعد النار وكيف
 يرفض هؤلاء الاستشهاد بالحديث وهم يعلمون ان علم الحديث
 وأصوله حافظ بالأسانيد للأن بالتصحيح والتشريع والنقد والنقص
 والربط والضبط ، وكل ذلك يمهد سبيل الاطمئنان الى بعض الأحاديث
 ويشير الى عدم الاطمئنان الى بعض في الوقت الذي يستشهدون فيه
 باللفظ من الأشعار لا يدرى أبوه ، وبالفريب لا يعلم راوية ،
 وبالموضوع قد عرف انتحاله ، وكان واجهم ان يبحثوا عن بواعث
 الاطمئنان ليحتجوا به لا ان يطلقوا القول بالرفض ، ويتذرع رادو
 الاحتجاج بالحديث من المتأخرين مرد المتقدمين قائلين : قد ترك ائمة
 النحو كسيبويه وغيره الاستشهاد على اللغة بالحديث فهل رأوا سيبويه
 وجمهور المتقدمين يردون الاحتجاج بالحديث كما يفعلون ، كيف ؟
 وقد نشأن النحو في أحضان رواية الحديث كأبي الأسود ، وعبد
 الرحمن بن هرمز ، ويحيى بن يعمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، وأبي عمر
 الشيباني ،

لقد استشهد سيبويه بالحديث في الكتاب (ما من أيام احب الى
 الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)⁽²⁾ بل ان سبب طلب سيبويه

1 (ج 2 ص 86)

2 271 طبعه بيروت وذلك في (باب ما يكون من الأسماء صفة معرفة وليس بمفاعل ولا صفة
 شبه المفاعل كالحسن وأشباهه)

الحديث رسول الله (ص) فقد كان سيويه يستملي على حماد فقال حماد : قال رسول الله (ص) : ما من أحد من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عدليه ليس أبا الدرداء (فقال سيويه : ليس أبو الدرداء ، فقال حماد : لحننت يا سيويه ، ليس أبا الدرداء .) فقال : لا جرم لأطلب علم لا تلحنني فيه أبدا) فطلب النحو ولزم الخليل بن أحمد

وقد حوز العلماء النقل بالمعنى بشرط أن يكون عارفا بالألفاظ ومقاصدها حبيرا بما يخل بمعانيها كما قال ابن الصلاح في مقدمته

والرأي السديد الذي ذكره الدكتور محمد رفعت اشتراط شرطين للاستشهاد بالحديث : بحثه والاطمئنان الى الكلام المستشهد به . ثم اورد جملة من الأحاديث استشهد بها النحاة مع أنها عند البحث لا تضع الباحث موضع الاطمئنان ولذلك نحتها مخالفة للقواعد المشهورة اذ الاستشهاد يكون بها على تفهيد القواعد الضعيفة وذلك بسبب تصرف الراوي في الحديث . وما دامت القواعد العربية جارية حول الكلام العربي كان جديرا بما أن نلحق بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ما يكون في كتب الحديث من أقوال الصحابة وسائر من يحتج به اذ الطريق واحدة ، وهذه الأقوال تجري مع الحديث في شوط الكلام العربي .

الحديث في كتاب سيويه :

(1) انى عبد الله آكلا كما يأكل العبد وشاربا كما يشرب العبد⁽¹⁾ .

(1) حقق الاحاديث (احمد راتب النقا) فهرس شواهد سيويه (دار الارشاد ، دار الامانة بيروت) ومبحث مواضع الاستشهاد والتظهير في الكتاب صاحب هذه الرسالة نظر ح 1 ص 257 الطبعة المصورة ص 299 ط . ب

لم أجده بهذا اللفظ في شيء من كتب السنن والآثار ، ويظهر أن هذه رواية الأدباء وأصحاب العربية فيه فقد حكاه الجاحظ في البيان والتبيين 2 : 30 بقريب مما هنا موصولا بكلام آخر وفيه : إنما أنا عبد آكل . . . وأشرب ، والمعروف في كتب السنن : (آكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد ، أخرجه بهذا اللفظ ابن سعد في طبقاته 1 : 381 ط (بيروت) عن عائشة وأخرجه فيه 1 : 371 عن يحيى بن أبي كثير مرسلًا وزاد في آخره (فانما أنا عبد) ذكره السيوطي في الجامع الصغير ونسبه إلى ابن سعد وأبي يعلى وابن حبان ، وزاد النಾಯي أن الحاكم أخرجه في تاريخه أيضا ، وأفاد أن البيهقي أخرجه عن يحيى بن أبي كثير مرسلًا وزاد فانما أنا عبد أي كما هو عند ابن سعد في أحد الموضعين ثم قال : ورواه هنا وعن عمرو بن مرة ، وزاد : فوالذي نفسي بيده لو كانت الدنيا تزن عد الله جناح بعوضة فأسقي منها كافرا كأسا⁽¹⁾ ! هـ فهرس ذكر سيبويه هذا الحديث الشريف في (باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة) ثم ذكر بعض أسماء الإشارة وبعض الضمائر وعطف على عنوان الباب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على الأسماء غير المبهمة .

ومثل للنوع الأول بقوله : هذا عبد الله منطلقا وذاك عبد الله ذاهبا ، وذكر أن هذا اسم مبتدأ ليبنى عليه ما بعده أو معروفا ، ولم يكن هذا كلاما حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مستند والمبنى عليه مستند إليه ، وقد عمل هذا فيما بعده ، كما يفعل الجار والمعلول فيما بعده . والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقا ، لا تريد أن

(1) نظر بعض القدير 1 : 55 وقد أخرجه عن عائشة أيضا الذهبي في سير النبلاء 2 : 137 وبعته بأنه حديث حسن غريب .

تعرفه عبد الله لأنك ظننت أنه يجهله فكأنك قلت : أنظر إليه مطلق ،
فمطلق حال قد صار فيها عبد الله ، وحال عبد الله بين منطلق وهذا كما
حال بين راكب والفعل حين قلت : جاء عبد الله راكبا ، صار جاء لعبد
الله وصار الراكب حالا .

وفرق مسيويه بين هذا وذاك بأن ذاك تنبيه لشيء متزاح ، وأما هو
فعلمة يضمن وهو مبتدأ ، وحال ما بعده كحاله بعد هذا ، ومثال ذلك هو
زيد معروفا فصار المعروف حالا وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنسان كان
يجهله أو ظننت أنه يجهله فكأنك قلت : انتبه أو الرم معروفا ، فصار
المعروف حالا ، كما كان المنطلق حالا في البناء على اسم الإشارة ،
والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلت معروفا ، ولا
يجوز أن تذكر في هذا الموضع - أي البناء على الضمير إلا ما أشبه
المعروف لأنه يعرف ويؤكد فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز ، لأن
الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكد ومعنى قوله معروفا لا شك وليس ذا
في منطلق ، ثم أورد الشاهد :

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار

قال الأعلام الشتمري : الشاهد في قوله معروفا ونصبه على
الحال المؤكد له ، لأنه إذا قال أنا ابن دارة فقد عرف بهذا النسب ثم قال
معروفا بها نسبي توكيدا .

وفرق مسيويه بين هو وهذا بأن هذا ليس علامة للمضمرة ولكنها
لتعريف شيء بالحضرة وقد يعرف المضمرة ثم يفسر الحال كأن تقول هو
عبد الله وإني عبد الله فإخرا أو موعدا أي أعرفني بما كنت تعرف وبما
كان يبلغك عني ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبليغه فيقول

أنا عبد الله كريما جوادا وهو عبد الله شجاعا بطلا ثم أورد الحديث الشريف تنظيرا لما ذكره قائلا .

ويقول اني عبد الله مصغرا نفسه لربه ثم يفسر حال العبد فيقول اكلا كما يأكل العبد وشارباً كما يشرب العبد .

وخص سيويه الاضمار : عند الاخبار عن عمل أو صفة غير عمل بإرادة التعريف بأنه زيد أو عمرو ، أو الوعيد أو الفخر أو التصغير ، لأن هذه الأحوال تعرف ما جهل ، أو ينزل المخاطب منها منزلة من يجهل فخرا أو تهديدا أو وعيدا فصار هذا كتعريفك إياه باسمه .

ثم نسب الفضل لأستاذه الخليل قائلا : وإنما ذكر الخليل هذا التعريف ما يحال منه وما يحسن معللا ذلك بأن النحويين يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الأعراب ، وذكر أن المقصود من الخبر هو الحال لا الاسم ، والاضمار لا يكون إلا إذا علمت من يعني ، فلذا أراد رجل من إخوانك ومعرفتك أن يخبرك عن نفسه فقال أنا عبد الله منطلقا ، كان محالا ، لأن المفهوم من المثال في كلام العرب هو الاخبار عن الانطلاق ، ولم يقل : أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية ، بخلاف ما إذا كان رجل خلف حائط أو في موضع تجهله فقلت من أنت فقال : أنا زيد منطلقا ، كان حسنا وأما ما يتصعب لأنه خبر لمبني على اسم غير مهم مثل : أخوك عبد الله معروفا ، فهذا يجوز فيه جميع ما جاز في الاسم الذي بعد هو وإخوانها .

لله در صيرفي الكلام سيويه ، انه يختار الجيد والحسن من الكلام لا لغو فيه ولا تأثيم لأن المعنى يتطلبه وعيد الله في الجميع خبر في اللفظ وفي الصناعة ولكنه في بنائه على الاسم أو المضمرة الذي

جعلله سيويه مستنداً بمعنى انتظر تفسير للمضمر فقط والخبر الحقيقي هو الحال المنصوب الذي جعلله سيويه مستنداً إليه بما استقر فيه من ضمير و فرق بين أن يكون المبتدأ ضميراً معروفاً ما بعده أو اسم إشارة فلا يبرم . أن يكون ما بعده معروفاً اكتفاء بالإشارة اليه وتقتصر معرفة ما بعد الضمير اذا كان المتكلم مختبئاً مثلاً أو في موضع مجهول كما يلحق بالضمير في نصب الخبر بعده دون أن يكون ما بعد المبتدأ معروفاً اذا كان الاسم المنصوب الحال خبراً في المعنى لمبني على اسم غير مبهم مثل أخوك عبد الله لأن الخبر هنا ليس للأخ ولكنه لعبد الله

(2) سبوحا قدوسا رب الملائكة والروح 1 : 164

الطبعة المصورة

سبوح قدوس رب الملائكة والروح 1 : 165

طبعة بيروت 1 : 193

هو من أدعية الركوع ، أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الصلاة) باب ما يقال في الركوع والسجود ، 2 : 51 ط دار الخلافة وأبو داود في كتاب الصلاة ومسنه 1 : 325 من عون المعبود النسائي (كتاب التطبيق باب الذكر في الركوع 1 : 160 - 161 ط مصر 1312 هـ وأحمد في المسند 6 : 23 ، 94 ، 115 ، 148 ، 149 ، 176 ، 193 ، 200 ، 244 ، 266 كلهم عن عائشة ، وفي رواية مسلم وأبو داود وبعض روايات أحمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوله في ركوعه وسجوده وروايتهم جميعاً ، سبوح قدوس بالرفع ، إلا أن صاحب عون المعبود ، نقل عن القاضي عياض أنه قيل فيه : سبوحا قدوسا ، على تقدير أصبح سبوحا أو أفكر أو أعظم أو أجد .

الشاهد فيه : (1)

ذكره سيويه في الجزء الأول (باب أيضا من المصادر ينتصب بإصمار الفعل المتروك) إظهاره ص 191 وما بعدها أول ط بيروت وقال انها مصادر وضعت موضعا واحدا لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام وذلك قولك سبحان الله ومعاذ الله وربحانه وعمرك الله الا فعلت ، كأنه حيث قال سبحان الله قال تسييحا ، وحيث قال وربحانه قال : واسترزاقا لأن معنى الربحان الرزق فنصب هذا على أسبح الله تسييحا ، واسترزق الله استرزاقا ، فهذا بمنزلة سبحان الله وربحانه وحذف الفعل ههنا لأنه بدل من اللفظ بقوله أسبحك ونظير سبحان في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى غفران ، ثم قال : وقد جاء سبحان منونا مفردا في الشعر قال الشاعر وهو أمية بن أبي الصلت سبحان ثم سبحانا يعود له وقبلنا سبح الحودي والجمد قال علم شاهد 269 الشاهد فيه قوله سبحانا وتنكيره وتنوينه ضرورة ، والمعروف فيه أن يضاف إلى ما بعده أو يجعل مفردا معرفة ووجه تنكيره وتنوينه أن يشبه براءة لأنه في معناها (يشير الأعلام إلى ما ذكره سيويه قبل ذلك في قوله تعالى ﴿ ويقولون حجرا محجورا ﴾ أي حراما محرما يريد البراءة من الأمر ويبعد عن نفسه أمرا فكأنه قال أحرم ذلك حراما محرما) ثم قال سيويه (1) وأما سبوحا قدوسا رب الملائكة والروح فليس منزلة سبحان الله لأن السبوح والقدوس اسم ولكنه على قوله أذكر سبوحا أو قدوسا

(1) أي في موضعه فقد ذكرنا في صفحة 39 أن سيويه لا يستشهد بالحديث وإن كان موضع

اهتمامه حسب كلية النحر حديث ليس أبا النرداء

(2) ص 193 ط بيروت للتنظير .

وذاك أنه خطر على ياله أو ذكره ذاكر فقال سبوحا أي ذكرت سبوحا متابعا لها فيما ذكرت وخطر على يالها ، وخزلوا الفعل ، لأن هذا الكلام صار بدلا من مبيحت ، كما كان مرجحا بدلا من رحبت بلادك وأهلت

ومن العرب من يرفع فيقول سبوح قدوس رب الملائكة والروح كما قال أهل ذاك وصادق والله على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعاً ونصباً ، فالنصب على اضممار فعل والرفع على اضممار اسم .

(3) كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه 1 : 396 مصورة 1 : 463 ط بيروت .

أخرجه من حديث أبي هريرة بالفاظ متقاربة تختلف عن لفظ سيويه البخاري في الصحيح (كتاب الجنائز باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه 2: 95 ، وباب ما قيل في أولاد المشركين 2: 100 ، وكتاب التفسير سورة القبر 52.8-54 ط دار الخلافة وأبو داود في سننه (كتاب السنة - باب القبر ، 366 من عون المعبود ، والترمذي في جامعة كتاب القدر 3 : 197 من تحفة الأخوذي ، ومالك في الموطأ (كتاب الخبائر ص 241 تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي وأحمد في السنن : 233 ، 275 ، 410 ، 481 وأخرجه أحمد من حديث جابر بن عبد الله أيضا 3 : 353 وانظر فيض القدير 5 : 33

ذكره سيويه في (باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأحواتهن فصلا⁽¹⁾ في معرض أنها تحسن أن تكون فصلا حين يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام فصارع ريدا

(1) انظر تفصيل هذا الباب في هذه الرسالة في ضمير الفصل ص 254 .

وعمرنا نحو خير منك ومثلك وأفضل منك وشر منك ، كما أنها لا تكون في المصل الا وقبلها معرفة أو ما ضارعها كذلك لا يكون ما بعدها الا معرفة أو ما ضارعها لو قلت كان زيد هو متطلقا كان قبيحا حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام وأما قوله عز وجل ﴿ إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ فقد تكون أنا فصلا وصفة وكذلك ﴿ وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا ﴾ وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب اسما مبتدأ وما بعده مبني عليه فكأنه يقول : أظن زيدا أبوه خير منه ووجدت عمرا أخوه خير منه فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول : أظن زيدا هو خير منك وناس كثير من العرب يقولون ما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ، وقال الشاعر وهو قيس بن ذريح :

تبكي على ابني وأنت تركتها وكنت عليها بالمال أنت أقدر⁽¹⁾

وكان أبو عمرو يقول : ان كان لهوا لعافل ، ثم أورد الحديث الشريف ذاكرة الأوجه الثلاثة الجائزة فيه : الرفع من وجهين والنصب من وجه واحد ، فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمرا في يكون ، والوالدان مبتدآن وما بعدها مبني عليهما حتى كأنه قال : حتى يكون المولود أبواه الذان يهودانه وأورد الشاهد خمسمائة وثلاثة وتسعين تنظيرا على ذلك .

(1) الشاهد 592 في انتهاء أنت ورفع أقدر على المحبر ولو كانت القوافي منصوبة لمنصب أقدر وجعل أنت فصلا كما تقدم في الباب ووصف تبع معه للنبي بعد أن طلقها والملا ما اتبع من الأرض أي كنت أقدر عليها وأنت مقيم بالملا معها قبل تطبيقها فغضب معه على ما عمل

إذا ما المرء كان أبوه عيسى فحسبك ما تريد من الكلام⁽¹⁾

والوجه الآخر من وجهي الرفع أن تعمل يكون في الأبوين ويكون
هما مبتدأ وما بعده خيرا له والنصب على أن تجعل هما فصلا ثم يورد
بعد ذلك ما اعتاز به سيبويه من وجوه الكلام وتركيبه واستشفاف المعنى
منه ، إذا قلت كان زيد أنت خير منه أو كنت يومئذ أنا خير منك فليس لا
الرفع لأنك إنما تفضل للذي تعني به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو
الأول وكان خبره ولا يكون الفصل بما تعني به غيرك ، ألا ترى أنك لو
أخرجت أنت لاستعمال الكلام وتغير المعنى وإذا أخرجت هو من قولك
كان زيد هو خيرا منك لم يتغير المعنى ، لأن ما بعد الفصل ليس راجعا
إلى زيد في المعنى ، أما إذا كان ما بعد الفصل هو الأول قلت هذا عبد
الله هو خير منك وضربت عبد الله هو قائم وما شأن عبد الله هو خير
منك .

أورد ثلاثة أمثلة للرفع والنصب والجبر ، يكون الخبر مبنيا على
الضمير ، لأن الجملة الحالية عائدة إلى عبد الله فلا تكون هو وأخواتها
فصلا منها وفي أشباهها هنا ، لأن ما بعد الاسم ههنا ليس بمنزلة ما يبنى
على المبتدأ ولا يفسد تركه في الكلام .

(4) ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشرين الحجة :

قال صاحب فهرس شواهد سيبويه : أحمد راتب الفلاح ، لم
أجده بهذا اللفظ في شيء من كتب السنن والذي فيها حديثان أولهما عن

(1) سب الفصاحة والبلاغة إلى عيسى والمعنى فحسبك ما تريد من الشرف إلى الكلام أي
مع الكلام والشاهد فيه اضطرار اسم كان قبلها والجملة خبرها ولولا ذلك لصب أحد
الاسمين بعده .

أبي هريرة عن النبي (ص) ما من أيام أحب الى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة تعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر ، أخرجه الترمذي في جامعه 2 : 59/58 من تحفة الأحوذى ، قال عقبه ، هذا حديث غريب لا يعرفه الا من حديث مسعود ابن واصل عن النحاس وسألت محمدا (يعني البخاري) عن هذا الحديث فلم يعرفه من غير هذا الوجه . وقال وقد روي عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن النبي (ص) مرسل هيء من هذا 12 هـ وعن طريق ابن مسعود بن واصل عن النحاس أيضا أخرجه ابن ماجه (1 : 550 برقم 1727 تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) وهو ضعيف من أجل المذكورين : مسعود لين الحديث والنحاس ضعيف وجه غير واحد وانظر فيض القدير 474 - 475 وميزان الاعتدال 4 : 100 والحديث الآخر عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب الى الله من هذه الأيام العشر وقالوا : يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء ، أخرجه الترمذي في جامعه 2 : 58 من تحفة الأحوذى وقال بعده وفي الباب عن ابن عمرو وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وجابر ثم قال أيضا حديث ابن عباس حديث حسن غريب صحيح وقال الحبار كغوري في شرحه : قوله (وفي الباب عن ابن عمرو أخرجه أبو عوامة في صحيحه وأبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه يعني الحديث السابق) وعبد الله بن عمرو ولم أقف على من أخرجه وجابر أخرجه أبي عوامة وابن حبان في صحيحهما قوله (حديث ابن عباس حسن غريب صحيح) وأخرجه البخاري وأبو داود وابن ماجه 1 هـ

قلت وحديث ابن عباس أخرجه أيضا أحمد في المسند وهو فيه برقم 1968 و 3139 و 3228 بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله

وانظر فيه الحديث رقم 1969 أيضا وهو فيه وينحوه عن ابن عمر أيضا
برقم 5446 وعن عبد الله بن عمر برقم 6505 و 6559 و 560 وقد مات
الباركفوري ذلك كله .

الشاهد فيه :

ذكر سيويه هذا الحديث الشريف في باب ما يكون من الأسماء
صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه⁽¹⁾ ومثل
لذلك بقوله : مررت بحية ذراع طولها ، ومررت بثوب سبع طوله
ومررت برجل مائة أبله ذاكرة أن هذه صفات كما كانت خير منك صفة ،
ومثل لمعنى الصفة بقول العرب : أخذ بنو فلان من بني فلان ابلا مائة
فجعلوا وصفائهم استشهد للمعنى بقول الأعشى (الشاهد ثلاثمائة واثنان
وأربعون :

لئن كنت في جب ثمانين قامة ورقيت أسباب السماء بسلم
والشاهد فيه كما قال الأعلام جرى الثمانين على الجب نعتا لأنها
تنوب مناب طويل وعميق ونحوه ، والمعنى لا ينجيك مني بعدك وضرب
رقية في السماء وهوية تحت الأرض مثلا ، واختار سيويه الرفع وذكر أن
بعض العرب يجره لكنه قليل مثل مررت برجل أسد أبوه إذا كنت تريد أن
تجعله شديدا ومررت برجل مثل الأسد أبوه إذا كنت تشبهه .

ويفرق سيويه بين الامثلة كاشفا عن المعنى الذي يريد القائل
بحركات اعرابه من غير أن يكون في الكلام ما يستشف منه من المعنى
المراد سوى هذه الرموز فيقول : فان قلت مررت بدابة أسد أبوها فهو

(1) انظر ص 269 ط بيروت والشاهد ص 271

رفع لأنك إنما تخبر أن أباهما هو السبع ويعد عدة أمثلة من هذا القليل
يتبين فيها المعنى المراد من الوصف تحدث عن الصفة المشبهة باسم
الفاعل ذاكرا أن الوجه فيها الرفع إلا أنه أبعد مثل مررت برجل حسن أبوه
وأورد مثالا آخر وصفت فيه الصفة المشبهة بصفة أخرى مثل مررت برجل
حسن ظريف أبوه ضعفه سيويه للفصل بين العامل حسن وأبوه المعمول
فقد جعل حاله كحال الاسماء ابتداء به ثم وصفه وإن قلت مررت برجل
شديد رجل أبوه فهو وإن كان صفة اسما بمنزلة أبي عشرة يقبح فيه ما
يقبح في أبي عشرة ثم تحدث عن الصفة المشبهة إذا أضيفت وقارن بينها
وبين الاسم المضاف أبي عشرة مثل مررت بالرجل الحسن الوجه أبوه
فهو بمنزلة حسن وليس هذا بمنزلة أبي عشرة وخير منك لأننا لا نقول
مررت بخير من أبوه ولا نقول بأبي عشرة أبوه لأن الصفة المشبهة إنما
كانت وصفا للمرور به وفرع على ذلك المثال : مررت برجل سواء
والعدم فهو قبيح حتى نقول هو والعدم لأن في سواء اسما مضمرا مرفوعا
كما نقول مررت بقوم عرب أجمعون فارتفع أجمعون على مضمر في
عرب بالنية فهي ههنا معطوفة على المضمر وليس بمنزلة أبي عشرة فإن
تكلمت به على قبحه رفعت العدم وإن جعلته مبتدأ رفعت سواء .

ثم أورد اسم التفضيل مقارنا بينه وبين مررت برجل خير منه أبوه
لأن الأب مفضل على الاسم صاحب الضمير في منه وأما قولنا ما رأيت
رجلا أبغض إليه الشرف فيه وما رأيت أحدا أحسن في عينيه الكحل منه في
عينيه ، فنحن لا نريد أن تفضل الكحل على الاسم الذي في منه ولكننا
نفصل الكحل على نفسه باعتبارين كما هو مشهور في رفع اسم التفضيل
الظاهر ، وأورد سيويه هذا الحديث الشريف مستشهدا ذاكرا أن الوجه
في الوصف هنا النصب فالكلام هنا ليس على الابتداء ولنورد هنا عبارة

سيبويه الذي يتضح منها المعنى في بيان ليس للبيان بعدها بيد :
(وأنت في قولك أحسن في عينه الكحل منه في عينه) لا تريد أن
تفضل الكحل على الاسم الذي في من ولا تزعم أنه قد نقص عن أن
يكون مثله ولكنك زعمت أن للكحل هنا عملاً وهيئة ليست له في غيره
من المواضع فكأنك قلت ما رأيت رجلاً عاملاً في عينه الكحل كعمله
في عين زيد وما رأيت رجلاً متقضاً إليه الشر كما ينقص إلى زيد ،
وبذلك على أنه ليس بمتزلة خير منه أبوه أن الهاء التي تكون في من هي
الكحل والشر كما أن الاضمحار الذي في عمله ويفض هو الكحل
والشر ، ومما يدل على أنه على أوله ينبغي أن يكون الابتداء فيه محال
أنك لو قلت أبغض إليه منه الشر لم يضر ولو قلت خير منه أبوه جاز ،
ومن ذلك ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة
وان شئت قلت ما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل منه وما رأيت رجلاً
أبغض إليه الشر منه وما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذي
الحجة ، إنما المعنى الأول إلا أن الهاء هنا الاسم الأول ولا تخبر أنك
فضلت الكحل عليه ولا أنك فضلت الصوم على الأيام ولكنك فضلت
بعض الأيام على بعض (يقصد في الصوم) والهاء في الأول هو الكحل
وإنما فضلت في هذا الموضع على نفسه في غير هذا الموضع ولم ترد أن
تجعله خيراً من نفسه النية .

هذا وقد بحث مجمع اللغة العربية بالقاهرة في موضوع الاحتجاج
بالحديث وشرح بعض أعضائه الأفاضل أصوله ثم أصدر المجمع القرار
الآتي :

١ (قرار الاحتجاج بالحديث الشريف^(١))

١ (مجلة مجمع فزاد الأول باللغة العربية ج ٤ ص ٧)

اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم في الأعاجم.

وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة معينة فيما يأتي :

1 - لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المعروفة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها .

2) يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الأنفة الذكر على الوجه الآتي :

أ - الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب - الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

ج - الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د - كتب النبي صلى الله عليه وسلم .

هـ - الأحاديث المروية ببيان أنه صلى الله عليه وسلم يخاطب كل قوم بلغتهم .

و - الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز - الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين .

ح - الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة .

الفصل الثالث :

المصدر الثالث : قول العرب

قول العرب هو اللفظ الدال على معنى ينطق به من يوثق بعربية لغته ، والنحويون يؤصلون قول العرب تأصيلا لأنهم يعلمون أنهم ينسبتهم الى النحو منتصبون للاستنباط مما يقول العرب ووضع الأحكام له حتى غلب على علم النحو أنه علم العربية فهم يهتمون باللفظ الدال على معنى لأن علمهم لساني لا يعتمد على غير اللفظ كالخط والرمز ولا يتعلق بالمهمل ، لأن العرب لا يعدونه من لغتهم وهم ينظرون الى من يوثق بعربية لغته ولو كان عبدا غمرته البيئة العربية كسحيم⁽¹⁾ لأنهم بسبل وضع الأحكام العربية ووثاقة الأحكام تقتضي الوثوق بمصادرها فهم لا يحتجون بمن يوثق بعربية لغته ولو كان عربي النسب ولكن غمرته البيئة الأعجمية كالبحثري .

فالنحويون اد يحصنون بيت النحوي لمهم أن ينوء على أساس من العربية قوي التأليف ويتحسبوا مدارج البناء الرصيف فهم يتطلبون ما سمع من الأعراب في بواديها ومن خطباء الحلل في نواديها ، وما قرضه الشعراء وتعارضوه لا يحبسهم امرؤ القيس اذا ركب والأعشي اذا طرب

1 (سحيم عبد بني الحساس نجد ترجمته في الأغني

الشاعر عبد بني الحساس فمن له عند الفخار مقام الأصل والورل

ان كنت عبدا فتصي حرة كرما أو لاسود اللون اني أبيض الحلق

والتابعة اذا ذهب وزهير اذا رغب وعشرة اذا انتصر والجعدي اذا افتخر
وحسان اذا أيد والحطيئة اذا أرعد ، وبنو غنمة اذا تهاووا وأصحاب
القائض اذا تهاجوا والأمهات اذا رقصن والشكالي اذا بكين وهكذا لا
يشيهم حائل عن قاتل ولا تقف بهم الا طلبة النحو يتصيدون لها من قول
العرب عذاءها ولو كان من الأساطير ، وللموضوع جانيان : أحدهما من
يستشهد به والثاني ما يستشهد به ، فأما من يستشهد بقوله من العرب
فهذا بيان العلماء له .

وهنا بحث لطيف وهو أن الاستشهاد بكلام المولدين وغيرهم من
المتأخرين ليس فيه نقص لأن البديع أحد علوم العرب الستة واذا تحقق
فإن لكل زمان بديعا يمتع بلذة الجديد .

قال بهي الدين في حجة في خزانة الأدب وغاية الأرب⁽²⁾ علوم
العرب ستة وذلك أنك اذا نظرت في الكلام العربي فلما أن تبحث عن
المعنى الذي وضع له اللفظ وهو علم اللغة وإما أن تبحث عن ذات
اللفظ بحسب ما يعتريه وهو علم التصريف وإما أن تبحث عن المعنى
الذي يفهم من الكلام المركب بحسب اختلاف أواخر الكلم وهو علم
العربية وإما أن تبحث عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال بحسب الوضع
اللغوي وهو علم المعاني وإما أن تبحث عن طرق دلالة الكلام ايضاحا
وخفاء بحسب الدلالة العقلية وهو علم البيان وإما أن تبحث عن وجوه
تحسين الكلام وهو علم البديع فالعلوم الثلاثة الأولى يستشهد عليها
بكلام العرب نظما ونثرا ، لأن المعبر فيها ضبط ألفاظهم والعلوم الثلاثة
الأخيرة يستشهد عليها بكلام العرب وغيرهم ، لأنها راجعة الى المعاني

ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم اذا كان الرجوع الى العقل .

وقال أبو الفتح عثمان بن جني : المولدون يستشهد بهم في المعاني كما يستشهد بالقدماء في الالفاظ .

قال ابن رشيقي في العملة : الذي ذكره أبو الفتح صحيح بين 1 هـ كلام ابن حجة .

ولعل ابن حجة أخذ ذلك من قول أبي جعفر الاندلسي ⁽¹⁾ في شرح بدعيه رفيقه أبي عبد الله بن جابر .

وقد نقله البغدادي في مقدمة خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع والثلاثة الأول لا يستشهد عليها الا بكلام العرب دون الثلاثة الأخيرة فانه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين لأنها راجعة الى المعاني ، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم اذ هو امر راجع الى العقل ولذلك قبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحري وأبي تمام وأبي الطيب وهلم جرا . ثم قال البغدادي وأقول الكلام الذي يستشهد به نوعان : شعر وغيره ففائل الأول قد قسم العلماء على طبقات أربع : الشعراء الجاهليون قبل الاسلام كأمريء القيس والأعشى ، والثانية : المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كلبيد وحسان ، والثالثة : المتقدمون ، ويقال لهم الاسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الاسلام كجرير والفرزدق والرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم الى زماننا كيشار بن برد وأبي نواس ،

(1) ص 5 ، 6 تحقيق عبد السلام هارون ط الفكر سنة 1967

فالطقتان الأوليان يستشهد بشعرهم اجماعا وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها وأما الرابعة فالصحيح لا يستشهد بكلامها مطلقا وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري⁽¹⁾

ثم ذكر البغدادي من يستشهد بشعره من العرب فقال انه أحد الطبقات الثلاث الأول من طبقات الشعراء التي قدمناها وقد علق أستاذنا الدكتور محمد رفعت على هذا قائلا : ونحن نقول هذا كلام حسن غير أن في نواحيه ما تتقاضانا دراستنا للنحو وأصوله أن نبينه من تفصيل وتعليل وتكميل وتذييل مع بيان رأينا فيما نسوقه :

1 (عقد ابن جني في الخصائص⁽²⁾ بابا لاختلاف اللغات ، وقال كلها حجة وقد انتهى فيه الى أن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء وان كان ما جاء به خيرا منه .

هذا اذا أريد به قانون النحو وقياسه كما هو ظاهر كلام ابن جني مبالغة وإفراط ، لأن من لغات العرب ما عده رجال العربية منفصلا عن هذا اللسان الذي جعل النحو له .

وقد روي ابن سلام في طبقات الشعراء عن أبي عمرو بن العلاء قوله « وما لسان حمير وأقاصي اليمن بلسانتنا ولا عربيتهم بعريتنا ومن لغات العرب ما هجرته أطوار وأمشاج لم يصح القياس عليها مع غموض المعالم وفقدان المقومات والشرائط . وما هو ذا ابن جني يحدثنا في هذا الباب عن لغة الحجازيين في اعمال ما ولغة التميميين في ترك اعمالها فيقول : هذا حكم اللغتين اذا كانتا في الاستعمال متدانيتين

(1) الخصائص ج 2 ص 10

(2) توفي ابن حجة سنة 837 هـ وتوفي الأملسي سنة 780 هـ .

متراسلتين أو كالمتراسلتين ، ثم يحدثنا عن اللغات المهجورة فيقول .
فأما أن نقل أحدهما جدا وتكثر الأخرى جدا فانك تأخذ بأوسعهما رواية
واقواهما قياسا ، ألا تراك لا تقول مررت بك ولا المال لك ، قياسا على
قول قصاعة المال له ومررت به ، ولا تقول أكرمتكن قياسا على لغة من
قال مررت بكن وعجبت منكن .

فجدير بالنحويين تهذيب النحو من اللغات المهجورة ، لأنه
قوانين تحتذي وجدير بهذه اللغات أن تجد مكانها في علوم أحر كتاريخ
اللغة أو فقه اللغة فأما وضع هذه اللغات في قوانين النحو فمما يطرح
الناس في مهجور من العربية ، كما نشاهد من يصححون بهذه اللغات
ما يقع في نسخ الكتب وما يقعون فيه من التحريف ، وقد رأينا رجال
العربية القدامى يلحنون كثيرا من الكلام الذي يمكن تخريجه على هذه
اللغات وقد أخذ اللسان العربي عن قریش أفصح العرب وقيس وتميم
أسد وعليهم اتكل في الغريب والإعراب والتعريف ثم هزيل وبعض
كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجملة
لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف
بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم كلهم وجدام فمن حق
النحو على أصحابه أن يكونوا أثباتا يتوثقون في نقل العربية عن
يصادفونهم من الأعراب ويستوثقون منهم فقد سائر تدوين العربية معركة
اللحن والإعراب ولم يكن كل عربي صادقه العلماء قد سلمت له لغته
فمنهم من انتقل لسانه ومنهم من لم ينتقل ولا شك أن السبيل إلى متانة
الحكم النحوي وإحكامه هو وثاقة النقل العربي وإثباته ويقول ابن جني
في الخصائص : (ينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد إلا أن
تقوى لغته وتشيع فصاحته)⁽¹⁾ . وقد كان بعض النحويين لا يتحرى الدقة

فحشد لمسائل النحو ما سمعه ممن صادفه فصيحاً وغير فصيح فأغرب
في الإعراب وأسرف في التخريج مما جعل العربية تشكو البطء منه
وترجو الحمية وهذا ما فتح الباب للشكوى قال أبو محمد اليزيدي :

كما نقيس النحو فيما مضى على لسان العرب الأول
محاء أقوام يتيسرونه على لغي أشياخ قطر بل
فكلهم يعمل في نقض ما به يصاب بالحق لا يأتلى
إن الكسائي وأصحابه يرقون في النحو إلى أسفل

ذكر ياقوت في معجم الأدباء والسيوطي في المزهري قول أبي
الطيب اللغوي :

وأهل الكوفة يأخذون من أهل البصرة ، وأهل البصرة يمتنعون من
الأخذ عن أهل الكوفة لأنهم لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم
حجة .

وقد وجد النحوي غريباً زرياً في بعض هذه الطبقات وأقعدته
المزارة فلم يستطع توغلاً ولا فثياً فقد كان يشار إلى اللاحنين بأصابع
المهزوة فيودون أن تخسف بهم الأرض وقد ضاقت دائرة الاستشهاد
بالطبقات الثلاث بعدهم فقد امتلأ بطن الكتاب بما سمعه سيويه من
عرب العصر العباسي .

سأل الكسائي الخليل : من أين أخذت علمك هذا فقال الخليل
من بوادي الحجاز ونجد وتهامة فخرج الكسائي ورجع وقد أنقذ خمس
عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ ، بل إن النحاة
كانوا يعرضون نحوهم على العرب ليقروه .

وأنا لنحس العرض والتقرير من كتاب سيويه إذ يذكر قول بعض

أشياحه ثم يذكر أنه سأل العرب فوجدهم يوافقونه أو رأى أنه لا يقوله أحد من العرب وهذا مثل منه ، ذكر : زعم الخليل من أمام ومن قدام ومن وراء ومن قبل ومن دبر أنهن نكرات اذا لم يضمن الى معرفة كقول أبي النحم :

يأتي لها من أيمن وأشمل

ثم قال سيبويه : وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه ، والمسألة الزنبورية مشهورة من حيث مطالبة الكسائي بالرجوع الى العرب . فهذه ناحية من نواحي العربية قد قصدها العلماء ما وجدوا اليها سبيلا ، لأنهم رأوا فيها النماذج الحية للآلة العربية ، ولأنهم استمدوا منها ما يساعدهم على دعم القواعد وتسويرها وهو أيسر من الاستقراء اذ يشعرون بالمحاذة ما تقوله العرب وما تأباه ، والعلماء الذين رفضوا شعر المحدثين رفضا تاما أسرفوا في هذا الرفض ، ولكن حرصهم على سلامة القواعد هو الذي دعاهم الى ذلك ، وقد انبرى القاضي الجرجاني يدافع عن شعر المحدثين ذاكرة أنه لا يوجد جواد لم تخنه الحوافر ولماذا يقتصر على شعر الجاهليين والاسلاميين وهي لم تسلم من الخطأ .

كما دافع عنهم (يوهان فلك) في العربية قائلا : نسي القدماء أمورا هامة لم أجدها في العربية وينظر رأي في بعض الأصول اللغوية .

أ - نسوا أن هذه الشواهد التي حصروها في الطبقتين الأولىين قد تكفي لفهمنا لغة القوم في فترة أو فترات معينة ولكنها ليست بكافية في فهم مسألة هامة : تطور اللغة العربية بأصواتها وصيغها وتراكيبها ، تلك المسألة التي لها صلة وثيقة بقواعد اللغة بل التي لولا هي لما كان في

الامكان أن تعرف هذه القواعد معرفة صحيحة لذلك ترى الدراسة الحديثة أن تضع الى جانب هذه الشواهد شواهد أخرى ان لم تكن أهم من هذه فهي لا تقل عنها أهمية ، شواهد تستمدتها من اللغات السامية بل من تلك اللهجات العربية التي يحتقرها اخواننا القدماء ، لأنها لهجات متأخرة من ناحية ولأنها لهجات السوق والعامية من ناحية أخرى وسنرى أن في لهجات السوق هذه شواهد أكثر اسهاما في خدمة اللغة العربية واعانة على فهمها من شواهد العربية الفصحى .

ب - ونسوا أن اعتمادهم على شعر الجاهلية وصدر الاسلام دون شعر الباقيين قد يؤدي الى جعل اللغة التي ضخموها بأبحاث لا طائل تحتها فقيرة في قواعدها الأساسية لأنها قواعد تقوم على شعر طبقات معينة كان أكثرها من البدو ، ونحن لا ننكر ما في لغة البدو وشعرهم من قائمة كبيرة ولكن شعر هؤلاء لا يمثل أحوال الأقوام المستحدثين وحاجاتهم وخصوصا أفكارهم الدينية والفلسفية والعلمية ، وإن شاعرا كالمتنبي أو المعري أو حتى الشعراء المحدثين المعاصرين لجدير بأن تستفاد منهم شواهد اللغة كما استفيد من آداب القدماء سواء بسواء . فلهؤلاء أفكار وتعبيرات نفيدنا في تطور اللغة وتكمل بعض مواطن النقص في قواعدها .

ج - ونسوا أن من الممكن أن يكون في شعر الشواهد شعر الطبقات الثلاث الأولى أبيات مصنوعة وضعها بعض الرواة ونسبوها الى شاعر جاهلي او اسلامي من شعراء هذه الطبقات لم يستشهدوا بأبيات من لامية العرب للشنقري (أقيموا بني أمي صدور مطيكم) .

وقد قال الثقات انها مصنوعة ألم يشك القدماء في قصيدة :

ان الشعب سر ان الشعب الذي دون سلع

تلك التي تسبت الى تأبط شرا وظنوا أن يكون خلف الأحمر
واضعها .

ألم يشر ابن سلام في كتابه : طبقات الشعراء الى انتقال الشعر
وحذر منه ،

لعل قائلًا يقول : ان الذين وضعوا هذا الشعر وانتحلوه كانوا
يتكلمون العربية ويجيدونها ويجيدون صناعة الانتحال واتقان لغات
الشعراء الذين كانوا يتحلونهم القصائد الرائعة ، هذا حق ولكن واضعي
هذا الشعر من رواة وغيرهم عاشوا في عصور بعدها النحاة عصور فساد
للغة هي عصور الطبقة الرابعة ، هذا من ناحية ، ثم إن كثيرا من الذين
وضعوا الشعر للاستشهاد ولم يضعوه بالسليقة ولكن وضعوه لاثبات
قاعدة أو فكرة من الأفكار التي جرتها عليهم نظرياتهم النحوية .

د - ثم نسوا أن تقدسهم للأسلاف ربما غلب عليهم في تحري
دقة الأمانة العلمية فان من مبادئهم أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا
يعرف قائله مخافة أن يكون ذلك الكلام لشاعر محدث أو لشخص لا
يوثق بكلامه ، فحاولوا جهد استطاعتهم أن يستشهدوا بالشعر المنسوب
الى ذويه ، ويرد البصريون على الكوفيين اجازتهم دخول اللام على خبر
لكن واستشهادهم بهذا الشطر : ولكنني من حبيها لمعيد ، لأن هذا
البيت لا يعرف قائله ولا يعرف الشطر الأول منه ولم ينشده أحد ممن وثق
في اللغة ولا عزى الى مشهور بالضبط والاتقان .

هذا حسن ولكن النحاة لم يجروا على هذه القاعدة دائما فقد
استثنوا من هذه القاعدة خمسين بيتا ذكرها سيويه هي من أصح
الشواهد ، اعتمد فيها خلف عن سلف وسيويه راويها رواية ثقة .

إذا كان سيويه راوية ثقة أفطمأنوا الى أن سيويه قد أخذ عن ثقات
كذلك ألم يأخذ عن رواة عصره ولا يخلو منهم الوضاع والكذاب .

ولم نذهب بعيدا أليس القدماء أنفسهم قد أشاروا الى أن بعض
الرواة قد دسوا على سيويه بعض أبيات انتحلها له ، قال اللاحقي :
سألني سيويه هل تحفظ العرب شاهدا على اعمال فعل قال فوضعت له
هذا البيت :

حذر أمورا لا تفسر وآمن ما ليس منجيه من الأقدار
ومع ذلك فقارىء كتب النحويين على البيت شاهدا على اعمال
فعل ينقله خلف عن سلف مع الاشارة في الحاشية او الهامش الى انه
منتحل وضعه اللاحقي لسيويه .

واذا فرضنا صحة هذه الأبيات أي أنها صحيحة بالنسبة الى شعراء
من العرب أو الأعراب ، وليست لأحد من الرواة ومزيفي الشعر فالى أي
حد تفيدنا هذه الأبيات في تطور اللغة ، لا شيء ، لذلك كان الباحثون
في تطور اللغة يعدون البحث في هذه الأبيات وأمثالها عبثا لا طائل
تحتة ، ولا ننسى ما للمعرفة صاحب الشعر وزمانه ومكانه ، والبيئة التي
عاش فيها والجنس الذي ينتمي اليه من أهمية كبرى في معرفة تاريخ
أصوات اللغة ومفرداتها وتراكيبها .

وكما ذهبنا في الحديث مذهبنا وسطا ، نقول : ان الشعر علم من
علوم العرب يشترك فيه الطبع والرواية والذكاء ثم تكون الدربة مادة له
وقوة ولكل واحد من أسبابه فمن اجتمعت له هذه الخصال فهو المحسن
المبرز الا ان شعر القدماء روي محفوظا بالسمع ، ولا نحسب الاقراط
والتفريط ولكننا لا نرى الاحتجاج بشعر المحدثين على اطلاقه فقد سطا

على عصرهم لين الحضارة وأفواه العجمة ولعلنا اذا نظرنا الى قول أبي
نواس :

غير مأسوف على زمن ينقضي بهم والحزن

رأينا أسلوبا عربيا جديدا غير مأى ، ولكن كثيرا من النحويين
رغبة منهم في الضبط يعدونه مثالا لا شاهدا فهم يلحقونه بمضاربة زيد
وعمر ولا يفصلونه مقعد الحجيج ، وهذا ما يؤكد لنا سلامة القواعد
التي توصلوا اليها .

أما ما يستشهد به من قول العرب فهو الشعر والنثر جميعا ، والشعر
أعلق بالنفس وأجرى في الحفظ وتلحق به الأمثال لما تكون عليه من
وجازة التعبير وما تشعر به من روعة الاستعمال وقد تعلق بالذهن أصناف
من النثر كالسجع والقلب والازدواج .

الفصل الرابع :

مع ابن الانباري في (لمع الأدلة)⁽¹⁾

يقول الأستاذ أحمد أمين في ضحى الاسلام⁽²⁾ : نعم ان الأصوليين اختلفوا هل تثبت اللغة بالقياس أو لا تثبت ؟ وانقسموا قسمين ، ولكن مهما كان اختلافهم فقد وقع القياس فعلا وأثر في اللغة ، والنحو أثرا كبيرا كما رأيت وكان شأنهم في ذلك شأن الفقهاء ، حارب كثير منهم القياس وشنع على قائله واستخدمه فعلا كأداة للتشريع قال ابن الانباري : « اعلم ان انكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس فمن انكر القياس فقد انكر النحو ولا يعلم احد من العلماء أنكره ، وينسب الى الكسائي أنه قال :

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر يتنفع

وتحدث الأستاذ بعد ذلك عن أثر القياس الكبير في اللغة العربية ، ذكرا ان اللغة لا تخضع لقياس مطرد ضاربا الأمثلة ، فاللغة تقول : أكرم ويكرم وأحسن ويحسن ولكن بجانب ذلك تقول أحزن ويحزن ، وفي القرآن الكريم : ﴿ فلا يحزنك قولهم ﴾ وفي اللغة أكرم

1 (لمع الأدلة في أصول النحو 10689 هـ دار الكتب

2 (ج 2 ص 281 طبعة خامسة مكتبة النهضة .

فهو مكرم ، ولكن بجانب ذلك : أحب فهو محبوب ، وتوصل الى أن النحويين بقياسهم قد أهدروا كثيرا من الاستعمالات في نظير وضع قواعدهم الكلية وشددوا في احترامها وخضع الناس لها ، لأنهم كانوا المسيطرين على التعليم وسموا ما خرج عن قواعدهم شذوذا أو أولوه تأويلا بعيدا ليتفق ومنهجهم ، وذكر أن اللغة كما حكيت عن العرب لا تخضع دائما للقياس ولا تسير دائما على قواعد . وهذا ما جعلني بعد تقديم الأدلة السماعية أعرج على القياس واقف مع أبي البركات الانباري في كتابه لمع الأدلة فنقول وبالله التوفيق .

علم أصول النحو علم حاول الانباري به أن يضع للغة العربية أصولا وقواعد تماثل تلك الأصول والقواعد التي وضعها الفقهاء للفقه وأن يحدد القوانين التي يجب أن يراعيها ويسير عليها النحويون حينما يحاولون أن يعالجوا أمرا من أمور اللغة العربية بالدراسة والتأليف ، فهو مدين للفقهاء بالاسم كما انه مدين لهم بالمنهج بل ان تعريفه لأصول النحو يطابق تعريف الفقهاء لأصول الفقه ولهذا فانه لمن الطبيعي ان نلاحظ في سهولة ويسر الأثر الكبير الذي لعبه الفقهاء في كتاب الانباري ، كما يمكن تحديد الطريق الذي سلكه مؤلفه وكان من الطبيعي أيضا أن يعرف أبو البركات أصول النحو بأنها أدلة النحو التي تفرعت عنها فروع وفصوله ، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملة وتفصيله ، وهذا الاعلان هو مفتاح فهم هذا الكتاب كما أنه في نفس الوقت سر الضعف والتهافت فيه ، اما أنه مفتاح فهم الكتاب فذلك لأن الانباري يتبع الفقهاء وأصول الفقه خطوة خطوة .

وقسم أصوله للنحو تقسيما يشابه تماما ذلك التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه ، كما أنه نقل الى أصول النحو جميع

الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم حتى أصبح القارىء لأصول الأنباري كأنه يقرأ كتاباً من كتب الفقه وأنه أمام فقيه حاذق لا أمام نحوي أو لغوي مدقق وأما أنه سر الضعف والتهافت فيه فلأن الأنباري قد حرص على اللغة منهاجاً غريباً عنها مضاداً لطبيعتها ، لأن اللغة شيء والفقه شيء آخر وما يمكن أن يساير الفقه لا يمكن أن يلفق مع طبيعة اللغة والمنهاج الذي ترتضيه اللغة يجب أن ينبع من طبيعة اللغة نفسها لا أن ينقل نقلاً من علم آخر . . !

الأنباري على كل حال مولع بتقليد الفقهاء وليست هذه أول مرة يقلدهم وإنما يعلن هو نفسه في مقدمة كتابه الانصاف في مسائل الخلاف أن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفهمين سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة وهو نص صريح يفضح ولع الأنباري بتقليد الفقهاء ويكشف عن غرامه بطريقتهم لقد تحدث عن النقل وأقسامه وعن الاستحسان واستصحاب الحال وهي أمور تحدث عنها الفقهاء في أصولهم وقتلوها بحثاً وتدقيقاً ، فالمشابهة واضحة والتقليد بين ، ولذلك فإن الأنباري لم يحاول إخفاء كل هذا أو إنكاره ، ومهما يكن من شيء فإن الأنباري ليس هو الوحيد الذي تأثر بالفقهاء وطبق على النحو منهاج الفقه وألفاظه فالسيوطي يعلن في وضوح تام في كتابه عن أصول النحو أن أصول النحو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه⁽¹⁾ ثم يضيف هو نفسه قائلاً : ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول وليس من شك في أن السيوطي متأثر بفهم الأنباري وبالفهم العام الذي كان

(1) الاقتراح جـ 2

سائدا بين الكثير من العلماء ، ونحن نعلم أن الدراسات اللغوية العربية في تاريخها الطويل قد تأثرت بالدراسات الدينية الاسلامية تأثرا كبيرا ، وأن الدين الاسلامي قد لعب دورا واضحا في هذا الشأن ، فليس من شك في أن كثيرا من المشتغلين بالدراسات اللغوية ، قد كرس جزءا كبيرا من وقته لدراسة القرآن والسنة بل ان منهم وهم كثيرون من فهم اللغة العربية على انها ليست سوى وسيلة لفهم الدين الاسلامي وأداة لشرح القرآن والسنة ، والأنباري نفسه يعلن أن النحو شرط في رتبة الاجتهاد وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد ، إن لم تكن كلها التي تحدثت عن نشأة النحو العربي .

وقد أظهر بوضوح الاطار الديني الذي نشأ فيه ، ثم ان كثيرا من النحويين كانوا في نفس الوقت من المفسرين او القراء او المحدثين او الفقهاء ولهذا كان من الطبيعي أن تغطي تلك الدراسات أو بعضها على البعض ويؤثر البعض في البعض الآخر تأثيرا كبيرا .

والأنباري نفسه مثل واضح لهذا النوع من العلماء فهو قد ألف في أصول الفقه عدة كتب ، وكتب الكثير من فقه الشافعية ، بل لقد اعتبر من زعماء هذا المذهب .

والدراسات النحوية واللغوية إذن ليست دراسات قائمة بذاتها يمكن أن يكرس العالم حياته لها بغية خدمة اللغة نفسها وإنما هي كما فهم الأنباري وغيره وسيلة لخدمة الدين وأداة لفهم القرآن والسنة وشرط في رتبة الاجتهاد . اما ذلك الفهم الذي يرى أن اللغة ظاهرة اجتماعية مهمتها نقل الأفكار بين أفراد المجتمع وتسهيل التفاهم بينهم ذلك المهم كان بعيدا كل البعد عن ادراك الأنباري ومن شاكله من العلماء ، وانه لمن الانصاف الا نطالب الأنباري بمثل هذا الفهم لطبيعة اللغة

ومهمتها ، لأنه عالم خضع لتيارات عصره وتبع المقاهيم السائدة في تلك الحقبة التي عاش فيها وليس من العدل مطالبة بمثل هذا الفهم الحديث للغة ، وبخاصة وهو عالم شديد التدين مبالغ في التحفظ مؤمن بمذهب أهل السنة شافعي المذهب ، كما تأثر ابن الأنباري أيضا في (لمع الأدلة في أصول النحو) بالمنطق الذي لعب دوره الكبير في التأثير على الفقه والفقهاء وعلى الأصوليين ولم يؤثر فيه المناطقة مباشرة ، لأن ثقافته العقابية والأصولية ضخمة ومؤلفاته في الفقه والأصول معروفة ، أما ثقافته المنطقية والفلسفية فمحدودة وكتاباته عن الفلسفة والمنطق تكاد تكون معدومة ، وقد كتب في أصول النحو ابن السراج قال ابن خلدون في كتابته عنه : (له التصانيف المشهورة في النحو منها كتاب الأصول وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن واليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه)⁽¹⁾

كما كتب ابن برهان في أصول النحو كما ذكر السيوطي⁽²⁾

كما يذكر حاجي خليفة أنه ألف كتابا في أصول اللغة⁽³⁾

قال أبو عبد الله المرزباني⁽⁴⁾ صنف يعني ابن السراج كتابا في النحو سماه الأصول انتزعه من أبواب كتاب سيويه وجعل أصنافه بالتفاسيم على لفظ المنطقيين فأعجب بهذا الفلاسفيون وإنما ادخل فيه لفظ التفاسيم ، فأما المعنى فهو كله من كتاب سيويه على ما قسمه ورتبه إلا أنه عدل فيه على مسائل الأخفش ومذهب الكوفيين وخالف أصول

1 (وفيات الأعيان جزء 3 ص 462)

2 (زهرا 125 ، 214)

3 (كشف الظنون 1 - 114)

4 (المهرست ص 122)

الصريين في أبواب كثيرة لتركه النظر في النحو وإقباله على الموسيقى .
فالمرزباتي يؤكد أثر المنطقيين في ابن السراج وأعجاب الفلاسفة
بطريقته وأنه خالف الطريقة المعروفة لدى النحويين ، كما يعلن ابن
الأنباري أن ابن السراج أخذ مسائل سيويه ورتبها أحسن ترتيب ومعنى
هذا أن ابن السراج صاحب طريقة جديدة في النحو وتقسيم أبوابه
تخالف منهاج سيويه ومدرسة البصرة .

ولقد أعجب بها السيوطي لأن ابن السراج في أصوله اعتمد على
المنطق وحكم العقل في مسائل النحو واللغة وابتعد عن أسلوب النحاة
والفقهاء ، كما أن منطقة واضح وأسلوبه يدل على ذكاء وفهم وذوق
لغوي متقدم ، والأمر كذلك عند ابن الرماني لأنه تلميذ ابن السراج ،
لذلك فنحن لا نوافق ابن الأنباري في دعواه أنه ابتكر هذه الأصول .

وهذه هي أصول النحو كما ذكرها ابن الأنباري بعبارة .

اعلم أن أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعها
وفصوله ، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته
وتفصيله وفائدته التعويل في إثبات النحو على المحجة والتعليل والارتفاع
من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل فإن المخلد إلى
التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر عن
عوارض الشك والارتباب وأن تلبس عليه لوايح السراب بمناهل
الشراب وهذه حالة لا يرضى عنها أولو الألباب .

الفصل الثاني في أقسام أدلة النحو :

اعلم أن أقسام أدلة النحو ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال
ولهذه الأقسام الثلاثة مراتب الأولى لدليل النقل والثانية لدليل القياس

والثالثة لدليل استصحاب الحال وعلى هذا الترتيب فصلناها في فصولها مسودة بفروعها وأصولها والدليل هو المرشد الى المطلوب ، وقيل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه الى معرفة علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطرابا والدلالة والذال بمعنى الدليل فعلى ها يكون الذال فاعلا بمعنى فعيل كعالم بمعنى عليم وقادر بمعنى قدير وأصله دال فاستقل اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد فسكن الأول وأدغم في الثاني فصار دالا وقيل الدلالة فعل الدليل والذال ناصب الدليل والأكثر في الاستعمال هو الأول .

الفصل الثالث في النقل :

اعلم ان النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام لعرب المولدين وغيرهم وما جاء شادا ثم احدى يصرب الأمثلة لذلك .
وتحدث في الفصل الرابع عن انقسام النقل وانه تواتر وأحاد ، فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من أدلة السحو يفيد العلم ، وأما الأحاد فما تفرد بنقله بعض اهل اللغة وهو دليل مأخوذ منه⁽¹⁾ .

وتعليقا على ذلك نقول : ذكر السيوطي في المزهري : قال الامام فخر الدين الرازي في المحصول وأتباعه : الطريق الى معرفة اللغة إما النقل المحض كأكثر اللغة او استنباط العقل من النقل قال والنقل المحض اما تواتر وأحاد ولم يذكر الحاجب في مختصره ولا الأملدي في

1 (لمع الأدلة في أصول النحو هـ 10689 تحقيق الدكتور عطية علمر

الأحكام سوى الطريق الأول وهو النقل المحض إما تواترا وهو ما لا يقبل التشكيك كالسما والارض والحر والبرد ونحوها وإما آحادا كالقرد ونحوه من الألفاظ العربية ، وقال الامام فخر الدين والأمنى وأكثر ألفاظ القرآن الكريم من الأول أي من المتواتر ، وتحدث ابن الأنباري في شرط نقل المتواتر والآحاد في قبول نقل أهل الأهواء وأنه جائز إلا اذا كانوا ممن يتدينون بالكذب وفي قبول المرمسل والمجهول وفي جواز الاجازة ككتب الرسول صلى الله عليه وسلم الى الملوك التي أخبر بها الناس .

ثم تحدث في الفصل العاشر عن القياس قائلا : اعلم ان القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير وهو مصدر قابست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا أي قدرته ومنه المقياس أي المقدار وقيس رمح أي قدر رمح وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل هو حمل فرع على أصل بعلته تفتضي اجراء حكم الأصل على الفرع وقيل هو ربط الأصل بالفرع بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع وهذه الحدود كلها متقاربة ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء أصل وفرع وعلة وحكم وذلك مثل أن تركيب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فنقول : اسم أسند الفعل اليه مقلما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل فالأصل هو الفاعل والفرع ما لم يسم فاعله والعلة الجامعة هي الاسناد والحكم هو الرفع والأصل في الرفع ان يكون للأصل الذي هو الفاعل وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الاسناد وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو .

ورد على من أنكر القياس قائلا : اعلم ان انكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس ولهذا قيل في حله : النحو علم

بالمقاييس المستتبطة من استقراء كلام العرب فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا يعلم احد من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والرايين الساطعة وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة والاجماع حجة قاطعة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد وأن المحتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به ولو لم يكن ذلك علما معتبرا في الشرع والا لما كانت رتبة الاتهام متوقعة عليه لا تتم الا به ثم لم تزل الأمة قاطبة منذ زمن الصدر الأول من الصحابة والتابعين والسلف الصالح ومن بعدهم مع تكرر الأعصار في جميع الأمصار يدعون اليه ويحثون عليه ولهذا المعنى سموه أدبا .

وقد أورد السيوطي كثيرا من آراء العلماء في هذا الشأن فقال قال ابن جني في الخصائص من قال : إن اللغة لا تعرف الا نقلا فقد أخطأ فانها تعلم بالقرائن أيضا⁽¹⁾

فهذا رأي المؤيدين القياس وسبق أن نقلنا رأي (يوهان فنك) في العربية ذلك الرأي الذي ينكر القياس في اللغة ، ويقول الدكتور احمد امين في ضحى الاسلام :⁽²⁾ معلقا على ما جاء في المزهر ، ويعجني في ذلك قول عبد اللطيف البغدادي : « اعلم ان اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه ومثالهما المحدث والفقيه ، فشأن المحدث نقل الحديث برمته ثم أن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويسط فيه علله

(1) مرهر 1 ص 59

(2) ج 2 ص 277

ويقيس عليه الأمثال والأشياء (1) .

وبعد أن تحدث عن أقوال العلماء في القياس وشروطه وما يخلق به تحدث عن استصحاب الحال قائلا : (2) اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة ، والمراد استصحاب حال الأصل مثل استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الاعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الاعراب فما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو الذي وتضمن معنى الحرف في نحو كيف وما يوجب الاعراب في الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو يذهب ويكتب وما أشبه ذلك ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول : الأصل في الأسماء الاعراب وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولم يتضمن معناه فكان باقيا على أصله في الإعراب .

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمر الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب منها ما يشابه الاسم وهذا الفعل لم يشابه الاسم فكان باقيا على أصله في البناء .

واستصحاب الحال من اضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في اعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الاعراب من مضارعة الاسم

(1) مرمر 1 ص 30

(2) لمع الألفه ص 86

وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو .

يقول الأستاذ عباس حسن في كتابه (رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية)⁽¹⁾ عرفنا ما كان من أمر القياس والسماع واختلاف الآراء فيهما وأثر ذلك في المسائل النحوية وبقيت مسألة تتصل بالقياس أو تنفرع منه وهي التعليل فالنحاة لا يرضون عن القاعدة بل يتساءلون لم رفع الفاعل ونصب المفعول ؟ ويجيبون عن كل اعتراض باجابه ولقد أصاب ابن سنان الخفاجي حين يقول : « إن النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه » ، فأما طريقة التعليل فان النظر اذا سلط على ما يعلل به النحويون لم يثبت معه الا الفذ الفرد بل لا يثبت منه شيء البتة ، ولذلك كان المصيب فهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك ، وربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم انما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياسة ويتدرب بها المتعلم ويقوي بتأملها المبتدئ فلما أن يكون ذلك جاريا على قانون التعليم الصحيح والقياس المستقيم فذلك بعيد لا يكاد يذهب اليه محصل .

ولو أن الأمر اقتصر على الممارك الجدلية المجردة التي لا يمت أثرها الى تصويب أنواع من الكلام وتخطئة أخرى بغير حق لقلنا خطب يسير ولكنه نعداها الى صميم اللغة وأصولها وأساليبها اذ اتخذوا من تلك العلل المعلولة قيودا جديدة أخضعوا لها الكلام العربي الاصيل كما أخضعوا لها كلام المحدثين ، فاذا رأوا الأول لا يسايرها قالوا عنه شاذ أو قليل أو مؤول أو ما الى ذلك من أسماء تفيد ضعفه وبطلان القياس عليه واذا رأوا كلامنا لا يوافقها حكموا عليه بالخطأ والفساد وان كان موافقا

(1) 6391 ، 6392 هـ دار الكتب

للكلام العربي الأصل فالعلل عندهم غايات يخضع لها النص لقديم
وكأنها الأصل وهو الفرع ، اذا انحرف عنها تناولته عصاها فالنصوص
عندهم خاضعة للعلل وليست العلل هي الخاضعة للنصوص ، ومن هـ
استهدف الكلام قديمه وحديثه لقسوة حكمهم ولاقى الشعراء والكتاب
وغيرهم عتاً في إرضائهم وإنقاذ الألفاظ والأساليب من تحريجهم فلم
يكن الأمر اذا مجرد تعليل أجوف بل امتد أثره الى النواحي العملية
الواقعية ، وكان من ثماره المرة التحكم القاسي في صحة الألفاظ
والأساليب وعدم صحتها وتضييق مجال التعبير ، ولم يقصروا سلطانهم
على كلام العرب والمستعربين بل امتدت بهم الجراءة الى القرآن
الكريم نفسه وقد سبقت الأمثلة وطبقوا حكمهم عليه وتناولوه عائياً دلوا به
غيره وبهذا لم يفلت منهم كلام قديم أو حديث قرآن أو غير قرآن وتلك
غاية الافساد .

واستدل على ذلك بالمسألة المائة والعشرين في اختلاف
الكوفيين والبصريين في جواز تقديم التمييز اذا كان العامل فيه فعلاً
متصرفاً نحو : تصيب زيد عرقاً ، واحتج الكوفيون بالنقل والقياس ، أما
النقل فقد جاء ذلك في كلامهم قال الشاعر :

أنهجر سلمي بالفراق حبيها وما كان نفساً بالفراق تطيب

وأما القياس فلأنه فعل متصرف وهذه الأفعال تقدم معمولاتها
عليها كما في الحال عند البصريين : راكبا جاء زيد .

ثم دفعوا جدلاً متوقفاً من البصريين وهو اعتراضهم على الكوفيين
بأن تقديم الحال لا يجوز عندهم فكيف يستشهدون به فقالوا إنما لم
يجز ذلك عندنا لما يؤدي اليه من تقديم المضمرة على المظهر ، لأن في

(راكبا) ضمير يعود على زيد وجاز الاستدلال به ، لأنكم أيها البصريون تقولون به فصلح ان يكون الزاما عليكم .

وقد رد البصريون قائلين : انه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه الفاعل في المعنى ألا ترى أنك اذا قلت : تصيب زيد عرقا وتفقأ الكبش شحما ، أن المتصيب هو العرق والمتفقأ هو الشحم ، وكذلك لو قلت حسن زيد غلاما ودابة لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة ، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجوز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا ، قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو (راكبا جاء زيد) فإن راكبا فاعل في المعنى ومع هذا يجوز تقديمه ، لأنا نقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأنك اذا قلت : جاء زيدا راكبا ، فزيد هو الفاعل لفظا ومعنى ، واذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار راكبا بمنزلة المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه فجاز تقديمه كالمفعول نحوه (عمرا ضرب زيد) بخلاف التمييز فأنك اذا قلت : تصيب زيد عرقا وتفقأ الكبش شحما وحسن زيد غلاما ، لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى بل الفاعل في المعنى هو العرق والشحم فلم يكن عرقا وشحما وغلاما بمنزلة المفعول من هذا الوجه لأن الفعل استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يجوز تقديمه كما جاز تقديم الحال . وكذلك قولهم (امتلا الاناء ماء) فانه وان لم يكن مثل (تصيب زيد عرقا) لأنه لا يمكن ان تقول : امتلا ماء الاناء ، كما يمكن ان تقول : تصيب عرق زيد ، الا أنه لما كان يملأ الاناء كان فاعلا على الحقيقة

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : فما استدلوا به من قول الشاعر :

وما كان نفسا بالفراق تطيب ، فان الرواية الصحيحة (وما كان نفسي بالفراق تطيب) وذلك لا حجة فيه ، ولئن سلمنا صحة ما رويناه فبقول : نصب (نفسا) بفعل مقدر كأنه قال أعني نفسا ، لا على التمييز ولو قدرنا ما ذكرتموه فأنما جاء في الشعر قليلا على طريق الشذوذ فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم : انه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة الى آخر ما قرروه قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك ، لأن المنصوب في (ضرب زيد عمرا) منصوب لفظا ومعنى ، وأما المنصوب في نحو (تصيب زيد عرقا) فانه وان لم يكن فاعلا لفظا فانه فاعل معنى فبان الفرق بينهما .

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ، لأنهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحته ، فكيف يجوز ان يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟ قولهم (كان القياس يقتضي أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها الا أنه لم يجر عندنا لدليل دل عليه وهو ما يؤدي اليه من تقديم المضمر على المظهر ، قلنا : كذا نقول ها هنا : كان القياس يقتضي أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، الا انه لم يجر عندنا لدليل دل عليه وهو ان التمييز في المعنى هو الفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل على ما بينا ، وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن تركه ها هنا لدليل على أنا قد بينا فساد ما ذهبتم اليه وصحة ما ذهبنا اليه والله اعلم⁽¹⁾

وقد ضاق أحد الباحثين المحدثين وهو الأستاذ عباس حسن درعا

(1) الانصاف ص 493 وما بعدها المسألة العشرون بعد المائة

بهذه العلل قائلا : فهل رأيت مثل هذه الحرب الكلامية العنيفة وما فيها من كفر وعنف وشدة أكل هذا من أجل إباحته تقديم التمييز أو عدم إباحته ، مع وروده مقلما في المجموع .

إن العقل الراجح يحتكم في هذا الى الكلام العربي وحده غير ملتفت الى علل النحو المصنوعة وتأويلاتهم المتكلفة ومنطقهم الكادح المرهق في المثال السابق وعشرات غيره تشابهه أو تفوقه عنفا ولجاجا وافراطا في الثثرة والسفسطة .

إذا كان هذا البعثة صاحب النحو الوافي الذي اعتمد فيه على آراء النحويين لم ترضه هذه العلل فما هوذا زميل له هو الاستاذ عبد الحميد حسن يقول عن علل النحو وفلسفته⁽¹⁾

(يتعرض النحاة في خلال شرحهم للقواعد النحوية لناحية نظرية وهي البحث في الأسباب التي جعلت الناطقين باللغة العربية يلتزمون خصائصها وما فيها من وجوه الاعراب وهل لهذه الخصائص أساس منطقي وإن الباحث المستقل في هذه الشبهة يفسح المجال للتمحيص والترجيح ولو زن هذه التعليقات النحوية ، وهذه العوامل التي ينسب لها وجوه الاعراب بميزان صحيح ولا بداء الرأي فيها في ضوء البحوث الحديثة في علم اللغة وفلسفتها لاسيما والأول قد طلب بتوحيد القواعد في ضوء القرآن الكريم على أن تكون هذه العلل التخصصية وأن يجرى النحو منها في تعليم الناشئة .

كما أنه يعترض على النحاة في تخطيطهم قولنا (اذهب الى الحقل

1 (القواعد النحوية مادنها وطريقتها ج 1 1953 مكتبة الانجلو المصرية تأليف عبد الحميد حسن

جريا) (1) قائلا : (إن النحاة لا يرضون عنه زاعمين أن الحال لا تكون
الا مشتقة خضوعا لعله وضعوها ككلمة (جريا) ليست مشتقة ولا تنطق
عليها العلة فهي في موضعها ، هذا خطأ عندهم فان قلت ان لها نظائر
في كلام العرب الأوائل ، أجابوا بأن تلك النظائر على كثرتها لا يقاس
عليها وأنها مؤولة فما ورد من مثل جاء على ركضا مؤولة بالمشتق أي
راكضا أو بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف والجملة هي الحال أي
يركض ركضا أو بتقدير مصدر مضاف محذوف أي جاء مجيء ركض أو
بتقدير مضاف محذوف ليس مصدرا أي ذا ركض أو على تأويل معنى
الفعل في الجملة بمعنى المصدر الذي فيها فيكون جاء على ركضا أي
يركض على ركضا .

خمسة أنواع من التأويل اشترط النحاة أن تختار واحدا منها ليكون
جواز مرور لتلك الكلمة المسموعة هي أو نظائرها عن العرب أنفسهم
والتي لها أشباه كثيرة من كلامهم الأصيل .

وإذا كان القياس عليها غير جائز فقيم التأويل لنصحح به كلام
العرب أما كلامنا فان كان لتصحيح كلام العرب فلم لا نقيس عليه بعد
ذلك مضميرين في أنفسنا التأويل أيضا لنستريح ما لا تبيحه القواعد الا
بالنية القلبية تلك النية التي لا يمتد أثرها الى ظاهر الكلمة الجامدة ولا
الى جملتها ولا تدخل على أحدهما تغييرا ملحوظا ، ليس من القدر في
القول بأن كلمة ركضا وأمثالها لا تصلح حالا الا بالنية فكأن التحريم

(1) الأئمة الأوائل من الحويز كسيويه يجيزون هذا التفسير قال أبو حيان في ارتشاف العرب
مجيء المصدر موضع الحال مذهب سيويه وجمهور البصريين مثل على ذلك قوله تعالى
﴿ ثم ادعهم ياتينك معيا ﴾ ﴿ الذين يتفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية ﴾ ﴿ وادعوه
خوفا وطمعا ﴾ ﴿ ثم إني دعوتهم جهارا ﴾

والحل أمران وهميان موقوفان على مجرد النية ومن غير أن يكون لهذا أثره في المعنى والأسلوب وكان المعنى لا يختلف باختلاف هذه التأويلات إلا أن لكل منها موضعه من الجملة ودلالته الخاصة التي تبين دلالة الآخر .

والواقع أنهم يدافعون عن العرب ويذكرون كلمة نادرة لم تكثر في استعمالاتهم فأولها النحاة المتأخرون على أن تحفظ ولا يقاس عليها اطرادا للقواعد ، ولقد كان النحاة يتزعون الى جانب المعنى حتى التي اختلف فيها النحاة فكلام البصريين في مثال عدم جواز تقديم التمييز على الفعل ، لأنه فاعل في المعنى اذ انه محول عنه معقول .

ونحن حينما ندافع إنما ندافع عن الائمة الأولين الذين لم يسرفوا في التأويلات والذين كانوا يستطيعون أن يركنوا الى اعراب ما نتفق مع صناعته ، ولكن الذي حملهم على التزام رأي بعينه مراعاة جانب المعنى كما سنرى ذلك في كتاب سيويه .

وتكثر التعليقات في كتاب سيويه كثرة مفرطة ، سواء للقواعد المطردة وللأمثلة الشاذة ، يقول في فوائحه كتابه : وليس شيء يضطرون (يعني العرب) اليه إلا وهم يحاولون به وجهها ، فهو لا يعلم فقط لما كثر في الستهم واستنبطت على أساسه القواعد بل يعمل أيضا لما يخرج على تلك القواعد ، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة ، ونحن لا نكاد نمضي في قراءته حتى نجده يعمل لعدم جزم الاسماء ، يقول : « وليس في الأسماء جزم » لتمكنها وللحاق التنوين فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم فذهب وذهب الحركة .

وواضح أنه لا يعمل لواقع الاسم فحسب بل يعمل أيضا لما يجري

في واقعه مما جرى في الأفعال من بعض وجوه الاعراب وبذلك وسع التعليل فشمّل ما هو واقع وما لم يقع في الأسماء وفي الأفعال جميعاً ، اذ لا يلبث ان يقف عند إعراب المضارع وأنه يرفع وينصب مع أدوات النصب ويجزم مع أدوات الجزم . ويلاحظ انه لا يعجز ويحاول التعليل لذلك فيقول وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل في المضاف اليه معاقب للتووين وليس ذلك في هذه الأفعال ، ونراه يعلل لاعراب المضارع وتسميته باسمه بأنه يصارع ويشابه اسم الفاعل في معناه ووقوعه موقعه فانك تقول : إن عبد الله ليفعل ، كما تقول : ان عبد الله لفاعل فيما تريد من المعنى وأيضا فانك تلحق به لام الابتداء كما ألحقها باسم الفاعل في نفس العبارتين المذكورتين وهي لا تدخل الا على الأسماء ويمتنع دخولها على الأفعال الماضية .

وبهذا كله يستحق المضارع أن يعرف وأن يدخل على آخره الرفع والنصب والجزم ونحو كانه يستشعر منه كان الواجب إن يكون آخر الماضي ساكنا وكان الأصل في الأفعال ان تكون ساكنة الآخر ولا يلبث أن يعلل لفتح آخره بأن فيه بعض المضارعة ولذلك كان يقع موقع اسم الفاعل والمضارع جميعا اذ تقول : (هذا رجل ضرب محمدا) كما تقول : هذا رجل ضارب محمدا ، وتقول ان فعل فعلت ، كما تقول ان يعمل أفعّل ، ولذلك فارق الماضي السكون الى الفتح ولم يعرب اعرابا كاملا مثل المضارع ، لأن مضارعة ناقصة اذ لا تدخل عليه لام الاستدعاء ومعنى ذلك ان الأفعال ثلاثة أقسام ، قسم منها ضارع الاسم مضارعة تامة فأعرب وهو الفعل المضارع وقسم ضارعا او شابهها مشابهة ناقصة فبنى على الفتح وهو الماضي وقسم ثالث بقي على أصله من السكون وهو فعل الأمر .

ثم يتحدث سيويه عن أن النون في الأسماء المثناة والمجموعة ليست علم الإعراب بل علمه حروف اللين قبلها وأما نحو : يفعلان ويفعلون وتفعلين فإن الألف والواو والياء فضمائر وليست علما للإعراب ، ويمضي في تعليل دخول التنوين على الأسماء المنمكة دون الأفعال المضارعة فضلا عن غيرها من الأفعال بسبب خفته وثقلها .

وكل هذه التعليقات في الصفحات الأولى من الكتاب إذ لم نتجاوز حتى الآن الصفحة السابعة فيه ، وبذلك ثبت سيويه جذور التعليل في النحو والصرف ومدها في جميع قواعدهما ومسائلهما ، فليس هناك شيء لا يعلل بل لكل شيء علته يحسك بها في يمينه وتنتشر هذه التعليقات في أكثر صفحات الكتاب ويكفي أن نذكر منها أطرافا فمن ذلك تعليله لاختصاص الاستفهام بالأفعال وأن الأصل فيها أن تدخل عليها لا على الأسماء لمشابتها حرف الجزاء أو الشرط ولأن جوابها يجزم أحيانا كما يجزم الأمر وأدوات الشرط إنما يليها دائما الأفعال .

وطبعي أن يكثر القياس في كتاب سيويه كثرة مفرطة لأنه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية وإطرادها وهو يعتمد عنده في تكثر الأمر على الشائع في الاستعمال على السنة العرب كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة فمن ذلك أن نراه يقيس حذف العائد في النعت على حذف العائد في الصلة متمثلا بقول جرير :

أحبت حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح

يريد الهاء (أي حميته) وقول الحارث بن كلدة :

فما أدري أغيرهم تناء وطول العهد أم مال أصابوا
يريد : أصابوه⁽¹⁾

والخليل أستاذ سيويه هو أول من بسط القول في العمل لنحوية
بسطا لفت بعض معاصريه وقد سئل آخذ هذه العلل عن العرب أم
اختراعها من لدن نفسه ؟ فأجاب بأن العرب نطقت على سجيتها وطباعها
وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها وقال :
إننا نمثل بما رأى أنه علة لما علله فإن سنح لغيره علة لما علله من النحو
هي أليق مما ذكره بالمعلول فليأت بها .

فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة
النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو
بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في داخل
الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وسبب كذا
السبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن
يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل
الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا
الرجل محتمل أن يكون علة لذلك فإن سنح لغيري علة لما عللته من
النحو هي أليق مما ذكرته بمعلول فليأت بها وهذا كلام مستقيم وانصاف
من الخليل رحمه الله⁽²⁾

وبذلك انفتح باب العلل واسعا أمام النحاة وأخذ كل حاذق منهم

1 (الدكتور شوقي صيف في المدارس النحوية بتصرفه من ص 82 : 92
2 (الايضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي المتوفي 337 تحقيق ملون المبارك طه دار
المعروفة

يجلب اليه كل ما يستطيع من غرائض ونواذر ، لم يقفوا بها عند أحكام
الاعراب الظاهرة بل أداروها في واقع الكلام الاعرابي ولا واقعه ،
وتحادلوا فيها طويلا ، وقد أقر ابن جني للعلل مؤلفات خاصة بها على
سحوما هو معروف في كتابه (الخصائص)⁽¹⁾ وجمع الزجاجي في كتابه
(الايضاح العلل النحوية التي عرفت حتى عصره سواء ما اتصل منها
بالحدود وأحكام الاعراب وما اتصل منها بالفروض والظنون الجدلية ونثر
في تصاعيف ذلك بعض آرائه غير متحيف لآراء من سبقوه من البصريين
والكوفيين والبغداديين فهو يعرض آرائهم ومللهم في دقة وتحري شديد وقد
يتدخل ورائده الانصاف فيؤثر رأيا على رأي أو علة على علة وقد يترك
ذلك للمقاريء ما دامت لم تستبين له الحجة الصحيحة التي يحكم على
أساسها بين الطرفين المتعارضين . وجهد نفسه أشد الجهد في معرفة
تطور كثير من العلل فبدأ بأطراف منها منذ الخليل وسيبويه وسار بها مع
الزمن لا يغادر علة لمعتل وهو جانب مهم في الكتاب ، لأنه يرينا تطور
العلل النحوية وكيف أخذت تنمو وتتعمق بمرور الوقت على ضوء ما
ثقفت النحاة من المنطق أو من الفلسفة أو من الفقه أو من علم الكلام .

ولعل من الطريف أن الزجاجي تنبه الى طبيعة هذه العلل وما فيها
من تكلف وتحمل فقسمها الى تعليمية وقياسية وجدلية ، فالتعليمية هي
العلل الأولى التي نفيدها الأحكام الاعرابية كأن نقول : العلة في نصب
لفظه (زيدا) في قولنا : إن زيدا مسافر هي مجيء إن قبلها ، والقياسية
هي العلل الثانية التي تأتي وراء العلل الأولى كأن يسأل سائل عن العلة
في أن تنصب (إن) لفظة (زيدا) فيجيب النحاة بأنها هي وأخواتها

(1) ص 1 ص 48 ، ص 144 ، ص 237

أشبهت الفعل المتعدي الى مفعول به واحد ، فعملت عمله وتلاها منصوب كأنه مفعول به مقدم ومرفوع كأنه فاعل مؤخر فلما العلل الجدلية فعلل ثوالت تأتي وراء العلل الثواني كأن يسأل سائل : بأي الأفعال نشه إن وأخواتها ؟ أبا لماضية أم المستقبل أم الحادثة في الحال ؟ أو يسأل سائل ثان لم لم تجر إن وأخواتها على سياق الفعل فيتقدم معها مرفوعها على منصوبها كما يتقدم الفاعل على المفعول أو يسأل سائل ثالث لماذا لم يجر في أن وأخواتها إن يتقدم مرفوعها على منصوبها كما يحدث ذلك في الفعل ؟ فكل ما يعتل به النحاة جوابا عن هذه الأسئلة وما يحدثها يدخل في العلل الجدلية .

وواضح أن العلل التعليمية هي التي يحتاجها الناشئة في تعلم النحو، أما العلل القياسية والجدلية أو العلل الثواني والثوالت فتزيد لا جدوى فيه الا شغل العقل بالتأمل والظن ، ولكننا نؤمن بأن يعني المتخصصون في دراسة النحو بدراسته في صورته القديمة وكل ما داخلها من فلسفة العلة حتى يتبينوا تطوره وما شفع به هذا التطور من جهود عقلية خصبة ، جعلت بعض المستشرقين يشيد بما تم لهذا العلم على أيدي أسلافنا من نصح واكتمال يحق للمرب أن يفخروا به .

(1) ورد هذا النص في ص 202 من الجزء الأول من مجلة المجمع

« الباب الثاني »
« طريقة استدلال أئمة النحو على القواعد بهذه
الأصول
وهل كانوا ينزعون الى جانب المعنى أو
الإعراب »

إننا لنذكر بالخير تلك الطلائع العلمية من رجالات اللغة والنحو
ونسجل بالاكبار وعظيم التقدير فضلهم على اللغة وفروعها ولا سيما
تأسيس النحو ، ونشيد بذكر طائفة - كانت في مقدمة العاملين
المخلصين هي : علي بن أبي طالب وأبو الأسود الدؤلي ، وعبد الله بن
إسحاق وأبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد وسيبويه امام النحاة
البصريين ومؤلف الكتاب مرجعهم الأول والأكبر ، أما طريقتهم في
جمع اللغة فكانت وقفا على السماع من أفواه العرب الخالص يذهبون
اليهم في البوادي العربية ويحتملون أقسى المتاعب في ذلك كي يلتقطوا
من أفواههم كلمة أو يسمعوا عنهم لفظاً أو يتلقوا منهم شفها طرائق النطق
والقاء الكلام وقد يتلقون ذلك من عربي مكن إحدى الحواضر العربية
إذا ثبت لهم أن سليقته ما تزال سليمة وأن لفته لم تنفرك عن أصلها
الصحيح وأن لسانه عربي خالص فلما صحح لهم ما أرادوا وجمعوا منه ما
استطاعوا عكفوا عليه ينظرون فيه من وجهة أخرى ويهيئون أنفسهم لعمل
جديد يختلف عما فعلوه فلقد كانت مهمتهم الأولى محصورة في جمع
ألفاظ اللغة من أفواه أهلها وحفظ ما يحملون ثم تدوينه حين جاء وقت
التدوين ، أما مهمتهم الثانية فكانت الوقوف أمام ما جمع من اللغة

ومفرداتها ومركباتها ومراقبته ومراقبة وثيقة تكشف عما يلحقه من تعبير في المواقف المختلفة والحالات الكلامية المتباينة ويحصر ذلك التعبير في حدود مضبوطة لا يتد منها شيء .

وفي سبيل هذه الغاية وتحقيقها أطالوا الوقوف والمراعاة والموازنة واحتملوا من العناء والمشقة ما لا يحتمله الا المحاهدون الصابرون ووصلوا من هذا كله الى استنباط قواعد مختلفة لغوية وسحوية وصرفية وبلاغية ولكل منها آثاره ومزاياه في صحة القول وسلامة الكلام وكان من مزايا النحو ارشادنا الى ضبط أواخر الكلمات ضبطا صحيحا مع ما قد يتبعه من ضبط حروف أخرى أو وضع كلمات وضعها السليم من جملتها وما يتصل بهذا مما يوضحه النحو ويفصله ، راقبوا آخر الكلمة العربية في مئات الأمثلة فعرفوا أنها قد تكون مرفوعة الآخر أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة أو مبنية .

ثم اتجهوا الى المرفوعة في مئات الأمثلة أيضا وجهدوا في استقصاء أحوالها وتبع أوصافها حتى استطاعوا أن يحصروا حالات الرفع وحدها وكشفوا خصائص كل حالة وظواهرها وانبروا يسجلون تلك الخصائص والظواهر ويطلقون على كل حالة منها اسما منفردا به ولا يصدق على غيرها فهذه مبتدأ وتلك خبر وثالثة فاعل ورابعة اسم كان ، ومثل ذلك فعلوا في الكلمات المنصوبة الآخر أو المجرورة أو غيرها ودونوا أوصافهم هذه أو قواعدهم في علم خاص سموه (علم النحو) ونصحوا أن نتعلم النحو لنأمن من الزلل في الضبط أو نسلك مسلك العرب في ضبط أواخر الكلمات وما يتصل بها غير خاطئين .

ورحم الله هارون الرشيد إذ يقول : النحو يستفرغني لأنني استدل به على القرآن والشعر .

ولقد كان الطريق شاقاً أمام النحاة الأوائل إذ إن تعقيد القواعد بناء على المصادر السماعية الثلاثية السابقة وبخاصة المصدر الثالث الأخير كان يقتضيهم :

(أ) معرفة العرب الذين يحاكونهم وبيان العربي الذي يقتدون به دون سواه .

(ب) معرفة اللغة التي يقاس عليها ومبلغ صلاحها لذلك اتساوى لغات العرب ولهجاتهم جميعاً أمام القياس ولا يقع بينها تفاوت أم تختلف وإذا تفاوتت فبأي اللغات يأخذون وعلى أيها يقيسون وما سبب الإيثار .

وشيء آخر أيتساوى أفراد القبيلة الواحدة في سلامة اللغة وصحة البيان أم تتفاوت كذلك وإذا تفاوتت فمن نحاكه ومن تركه وعلى هذين الأمرين تقوم أهم المباحث العربية أصولاً وفروعاً .

لقد سبق أن قدمنا الطبقتين اللتين اعتمد عليهما العرب في الاستشهاد وهما الطبقتان الأوليان : الجاهلية وصدر الإسلام ، وذكرنا رأي المعارضين لهذا التجديد ، وهذا هو مجمع اللغة العربية يتخذ قراراً وهو : أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع⁽¹⁾ وقد ضاق المعاصرون بهذا التحديد إذ رفض المجمع الاستشهاد بزعماء البيان في العصور المختلفة بعد فترة التحديد كأبي تمام والبحري والمتنبي وشوقي والجاحظ وابن خلدون والمولحي ومحمد عبده وغيرهم من رجالات اللغة والعلم والأدب ، ولا يضير

(1) ورد هذا النص في ص 202 من الجزء الأول من مجلة المجمع

هؤلاء وأمثالهم تضيق عصور الاستشهاد ، لأن الغرض من ذلك صيانة اللغة من الخطأ وإبعاد العجمة عنها ، ولسنا نرى تضيقاً ولا اعتناءً للمشتغلين بالأدب واللغة كما يدعي المدعون فعندهم من وسائل التوسعة والتيسير ما يفتح الطريق أمامهم ويبيح لهم التحرر من غير إمالة ولا جمود ، أما فهم التصرف في الأساليب واختيارها والتفنن في ابتكار تنسيقها وتجديدها وتوشيتها بضروب الجمال البلاغي المحمود على وجه لا تقييد فيه إلا بالأسس العامة والقواعد الكلية التي لا تكون اللغة لغة إلا بها ، واتباع أحكامها ، أما ما عداها فالحرية فيه مطلقة والإباحة عامة .

لقد عرفنا من البحث السالف أن الكلام الذي يقاس عليه ويحتج به هو كلام العرب الخالص في عصور محدودة وإن غيره كلام غير وثيق والآن نسأل : أتساوى القبائل العربية كلها في هذا بحيث يجوز الاقتداء بواحدة ما فيكون الاقتداء بها صحيحاً قريباً لا يلام صاحبه عليه أن أنها تفاوت وتفاضل بحيث يجب الاقتداء بواحدة دون أخرى وإذا وقع التفاوت والتفاضل بين القبائل المختلفة أو بين أفراد القبيلة الواحدة فبأيها نقتدي ؟ تلك أمثلة تتعرض لتصميم الموضوعات اللغوية وأصول مسائلها ومنها تنفرع بحوث وفي الإجابة عنها توضيح لتلك الموضوعات فتساوي القبائل في صحة القول نتيجة طبيعية للتدرج التاريخي ولا يصح تفضيل لهجة على أخرى حتى وإن كانت أخف وقعاً على اللسان والأذان لخلوها من بعض الخصائص الإقليمية أو الموضوعية كالكشكشة أو العنينة أو العجعة ، ولكن هذا ونحوه لا يقدح في أنها عربية أصيلة ، قال أبو حيان في شرح التسهيل : (كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه) ،

وقال السيوطي في المزهري (أجمع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون⁽¹⁾).

وقال ابن جني في كتابه الخصائص بعد الكلام على عمل اللغويين والنحاة وأخذهم عن بعض العرب .

باب اختلاف اللغات وكلها حجة :

أعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تخطره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك أعمال ما يقبلها القياس ولغة الحجازيين في أعمالها كذلك ، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير أحدهما فتقويها على أخذها وتعتقد أن أقوى القياسين ، أمثل لها وأشد أنسابها وأما رد أحدهما بالأخرى فلا ، ألا ترى إلى قول النبي ﷺ (نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف) هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال متدائبتين متراسلتين أو كالمتراسلتين فأما أن نقل أحدهما جداً أو نكث الأخرى جداً فانك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً ، ولا تراك لا تقول مررت بك ولا المال لك قياساً على قول فانتا لا نسير على قول قضاة المال له ، ولا مررت به ، ثم قال : يجب تخير الأقوى إلا إذا احتاج إلى غيره في شعر أو سجع . فلما ان احتاج إلى ذلك من شعر أو سجع فإنه مقبول معه غير متفق عليه .

ج 2 12 .

(1) ج 1 ص 410

من جميع ما تقدم مستخلص النتائج الآتية :

- 1 (أن لغة القبائل العربية على اختلافها صحيحة فصيحة وكل واحدة منها يصح الأخذ بها والقياس عليها .
 - 2 (أن بعضها وقد يكون أكثر شيوعا وأوسع نفوذا وأجمل وقعا فلا يحول هذا دون الاستشهاد بغيره والاحتجاج به في السعة
 - 3 (أن العربي قد يستخدم لهجة غير لهجة قبيلته أو ألفاظا غير ألفاظها ويستغني بها عن لغته أو لا يستغني .
 - 4 (أنه قد يتفرد بالابتكار والتحديد وقد يكون ما تفرد به راجعا الى لغة قديمة وصلت اليه أو لم يصل وعلى ضوء هذه الحقائق نعرض لما يسميه النحاة القياس السماعي .
- القياس اللغوي حمل كلمة على نظيرها في حكم لسبب يجمع بينهما ولا يحمل على هذا النظير الا اذا لم يوجد ما يعارضه البتة . فيقاس على هذا النظير ولو كان فذا أو وجد المعارض له ولكنه قليل نادر . والآخر فيقاس على الكثير ويسمى الذي حمل على الكثير مقيسا أو قياسا ويحفظ ما سمع من القليل ولا يقيسون عليه ويسمونه شاذا ، وقد يوصف بالسماعي أيضا ويقال للقياس الأصل والمطرود والكثير والأكثر والغالب وأشباهها مما يفيد الكثرة والتوه كما يقال للشاذ والقليل والأقل والنادر وأمثالها مما يفيد القلة والضعف أيضا ولم يذكروا واحدا لقلة ، أو لكثرة ولا وضعوا واحدا منها وضعوا يزيل عنه الابهام . أهذه الكثرة والقلة حسابية يعول فيها على الأرقام وزيادة العدد من غير اعتبار للناطقين ومنزلة قبائلهم أم ذاتية ينظر منها الى تاريخ الكلمة ومنزلة القبيلة الناطقة وعدد القبائل ! كل ما نعرفه كما جاء في كتاب سيويه وخزانة الأدب الكبرى أن علماء اللغة عندما أرادوا أن يدونوها عملوا الى أخذ أكثرها من القبائل الضاربة في وسط

شبه الجزيرة العربية كميم وقيس غيلان وهذيل وهوازن وقريش وأحذوا قليلا من لغات القبائل الفصيحة الأخرى القريبة من تلك . ولغة القرآن فيها لغات شتى أكثرها من قلب الجزيرة ، وبعضها مما أحاط بالقلب ولغات هؤلاء جميعا تختلف في قليل أو كثير .

ولكن كيف توفق بين ما ورد في الحديث الشريف : نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف وبين ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام نزل القرآن بلغة قريش ؟

لقد كان النبي ﷺ بعد نزول الوحي اليه وحفظه الآية أو السورة يبلغها الناس ويقرئ أصحابه إياها فيحفظونها ويكتبونها في العصب واللخاف وقطع الأديم وغير ذلك وكان يطلق عليها الصحف ، وبعد الحفظ والاثقان كان كل حافظ ينشر ما حفظه ويعلمه غيره فمن لم يشهدوا النزول ساعة الوحي من أهل مكة والمدينة ومن حولهم من الناس فلا يمضي يوم أو يومان إلا وما نزل محفوظ في صدور كثير من الصحابة وكان الحفظة والقراء يعرضون على النبي ﷺ ما يحفظون من القرآن وكانت قراءاتهم على اختلافها تطابق ما أوحى اليه ﷺ ، وكان بعضهم في أول الأمر ينكر ما يسمعه من غيره مخالفا لما تلقى عن النبي ﷺ ثم يحتكمون اليه ﷺ فيرشدهم .

فقد أورد ابن الجزري في كتاب النشر في رواية لأبي كعب قال : « دخلت المسجد أصلي فدخل رجل فافتح سورة النحل فقرأ فخالفني في القراءة ، فلما انفتل قلت : من أقرأك قال : رسول الله ﷺ : ثم جاء رجل فقام يصلي فقرأ وافتح النحل فخالفني وخالف صاحبي فلما انفتل قلت من أقرأك قال : رسول الله ﷺ قال : فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية ، فأخذت بأيديهما فانطلقت بهما

الى النبي ﷺ فقلت : استقرىء هذين فاستقرأ أحدهما قال : أحسنت
فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية ثم استقرأ
الأخر فقال : أحسنت فدخل صدري من الشك والتكذيب أشد مما كان
في الجاهلية فضرب رسول الله ﷺ صدري بيده وقال : أعينك أعينك يا
أبي من الشك ثم قال : إن جبريل عليه السلام أتاني فقال : إن ربك عز
وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد فقلت : اللهم حمم عن
أمتي ثم عاد فقال : إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفين
فقلت اللهم خفف عن أمتي ثم عاد فقال : إن ربك عز وجل يأمرك أن
تقرأ القرآن على سبعة أحرف وأعطاك بكل ردة مسألة⁽¹⁾.

والأحرف السبعة هي أوجه القراءة تنجلي فيها خصائص اللغة
العربية ولهجات العرب وأساليبهم في النطق وفي الأداء ، قال ابن
الجزري إنه تتبع القراءات فوجد أن اختلافها يرجع الى سبعة أوجه :
(1) في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة مثل : البخل
بأربعة أوجه وبحسب بوجهين .

(2) في المعنى فقط : « فتلقى آدم من ربه كلمات برفع آدم
ونصبه » .

(3) في الحروف بتغير المعنى : ننجيك بيدتك وتنحيك .

(4) عكس ذلك بصطة وبسطه .

(5) بتغيرهما : يأتل ويتأل .

(6) في التقديم والتأخير فيقتلون ويقتلون بضم أول المصارع أو

فتحه .

(1) كتاب النشر في القراءات العشر ج ٥ ص 30

(7) في الزيادة والتقصان نحو : وما عملت أيديهم وما عملته
أيديهم .

وكل هذه الحروف كلام الله تعالى : نزل به الروح الأمين على
رسول الله ﷺ ، فاختلاف الأحرف السبعة هو اختلاف تنوع وتعابير لا
اختلاف تصاد وتناقض . وليس معنى نزول القرآن على سبعة أحرف أن
كل آية أو كلمة تقرأ على سبعة أوجه بل المقصود أن هذه الأوجه السبعة
متفرقة في نواحيه وفي القراءات المختلفة للقراءات وإن لم تكن هي
الأحرف السبعة فهي مشتملة عليها .

لقد صادف الاسلام حين ظهوره لغة مثالية مصطفاة جديدة أن
تكون أداة التعبير عند خاصة العرب لاعامتهم فزاد من شمول تلك
الوحدة وقوى من أثرها بنزول قرآنه بلسان عربي مبين ، هو ذلك اللسان
المثالي المصطفى بيد أن هذه الوحدة اللغوية التي صادفها الاسلام ،
بل من المؤكد أن عامة العرب لم يكونوا اذا عادوا الى أقاليمهم يتحدثون
بتلك اللغة المثالية الموحدة وانما يعبرون بلهجاتهم الخاصة وتظهر على
تعابيرهم صفات لهجاتهم وخصائص ألسنتهم⁽¹⁾ .

قال ابن هشام : وكانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض وكل
يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها ومن هنا كثرت الروايات في
بعض الأبيات .

وبإزاء هذه الظاهرة التي لا يمكن دفعها اكتفى القرآن بتحدي
خاصة العرب وبلغاتهم أن يأتوا بمثله أو بآية من مثله تثبيتاً للوحدة

(1) دراسات في لغة 50

اللفوية ، بينما لجأ الى التوسعة في القراءات ومراعاة اللهجات في أحرفه القرآنية السبعة التي خفف بها على العامة ولم يكلفهم الطق معير اللهجة التي تجري بها ألسنتهم في يسر وسهولة .

وذلك ما لاحظته ابن الجزري حين قال : « وأما سبب وروده على سبعة أحرف للتخفيف واجابة لقصد بينها أفضل الخلق وحبب الحق ويفسر ذلك بقوله : وذلك أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يبعثون على قومهم الخاصين والنبي ﷺ بعث الى جميع الخلق أحمرهم وأسودهم عربهم وعجمهم .

وكان العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى ويمسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها أو من حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يفدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج^١ .

وأهمية هذا الوجه أعني اختلاف اللهجات جعلت بعض العلماء يحصرون الأحرف السبعة في أنواع اللهجات ونحن حين نقول : الأوجه السبعة التي استقرأناها نستقصي كل اختلاف في أداء القرآن ولا نعني وجوب التزام هذه الأوجه السبعة في الكلمة الواحدة فقد يكون في كل كلمة على حدة وجهان أو أكثر وقد يكون فيها وجه واحد فقط وإنما نقصد أن هذه الأوجه السبعة ترد الاختلافات الى أحد وجوهها المناسبة حين يتحقق وجود اختلاف وإذا كنا قد استطعنا حصر أوجه الاختلاف في

١ (مآهل العرفان للرقا ج ١ ص ١٥٤ وهي مسوّه لابن الجزري في مكان آخر ج ١ ص ١٥٩)
٢ (نقله على البرهان ج ١ ص ٢٢٣ الدكتور صبحي الصالح اسناد الاسلام وفقه اللغة في كتيبه الآداب بالجامعة اللبنانية في كتابه (مباحث علوم القرآن) للطبوع بدار العلم للملايين وفيه للبحث من كلامه

سمع فقد وقع لنا ذلك اتفاقا بعد أن جمعنا آراء الأقدمين ووقفنا بينها ، أما الصحابة الكرام الذين نزل القرآن بأحرفه السبعة ورسول الله ﷺ بين أظهرهم يقرؤهم بها وينبئهم اليها فكانوا أكثر يومئذ من أميين ، لا يقرؤون ولا يكتبون وما كان يتاح لهم أن يحددوا المراد من الأحرف السبعة ، وإنما كانوا يعرفون أن أوجه الخلاف لا تخرج عن سبعة في جميع مفردات القرآن ، وقد اجتمعت عمليا في مختلف قراءاتهم التي أقرهم عليها رسول الله ﷺ وانتهى العلم بها إلينا والتي لم نعرفها نحن إلا بطريق الاستنباط والاستقراء (1) .

وجاء النحاة فجروا في حلبة اللغويين الذين استهلوا مرحلة النقد اللغوي بالنظر والتأمل والمراجعة ، ومن ثم أمكن التعرف إلى الخصائص والقواعد والحدود لضغط اللغة وقياسها وتنقية ما جمع منها مما شابه من انحلال وفهم ما جاء من الفاظها عن طريق الشرح ووضع المعاجم لتحديد المدلول وقد تطورت هذه من معاجم جزئية في أبواب معينة تدور كلماتها في موضوعات متقاربة محدودة إلى معاجم شاملة ، وكانت هذه المرحلة ضرورية لاستقرار الدراسات اللغوية وخطوة أولى لوضع منهج يسير عليه اللغويون حتى لا يخلطوا بين اللهجات الفصحى وغيرها من الأعجمي والوحشي وغير الفصحى ، يقول ابن خلدون : لما فسدت ملكة اللسان العربي في الحركات المنشأة عند أهل النحر الأعراب واستنبطت القوانين المسماة لحفظها فاستعمل كثير من كلام العرب في غير موضعه عندهم ميلا من هجنة المتعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية ، فاحتيج إلى حفظ الموضوعات

(1) انظر من ص 101 إلى 116 مباحث علوم القرآن .

اللغوية بالكتاب والتدوين خشية الدروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن
والحديث فشمّر كثير من أئمة اللغة الدواوين واللسان لذلك وأملوا
فيه⁽¹⁾ .

وهكذا كان القرآن دافعا لكثير من العلماء الى التبحر في اللغة
وتحمل المشاق في سبيل جمعها وتخليصها . أكد ذلك ابن خلدون
وسبق للقرابي أيضا تأكيده في خطبة ديوان الأدب⁽²⁾ اذ يقول (القرآن
وتزيله فصل فيه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم مما يأتون ويذرون
ولا سبيل إلى علمه وإدراك معانيه الا بالتبحر في علم اللغة)

جاء السحابة إذن فانتزعوا القواعد مما جمعه اللغويون فكان لا بد
أن يوجد فيها الاضطراب لانتزاعها من تلك اللغات المختلفة ، ومن
بعض القبائل دون بعض وصدموها بأمثلة كثيرة تخالف أحكامهم فلم
يجدوا بدا أن يتأولوها ويصفوها بالعملة او الشذوذ او السماع او نحو ذلك
بأسماء تدل في عرفهم على أنها ما لا يصح القياس عليه .

يقول البغدادي : « اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به
العرب ولا يتعداه » ، أما السحوي شأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي
ويقيس عليه ومثالهما المحدث والفقيه فشان المحدث نقل الحديث
برمته ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ويقيس عليه
الأمثال والأشياء⁽³⁾ .

ويعلق على قول عبد اللطيف البغدادي الأستاذ أحمد أمين

1 (مقدمة ابن خلدون 50 484 تحت عنوان (علم اللغة) المطبعة الأزهرية 1930

2 (محطوط مدار الكتب

3 (مزهر / 30

قائلا . وفي الواقع جاء علماء النحو وكانوا أيضا علماء لغة وأدب ، لأن هذه الفروع لم تنفصل وتحدد ويتميز كل عالم بعلم منها الا بعد العصر الأول ، فأرادوا أن يضعوا للمجزئيات كليات فقد رأوا جاء محمد وذهب علي وحسن منظره ، فأرادوا أن يسموا الضمة على دال محمد وياء علي وراء منظره رفعا وأن يسموا هذه الكلمات فاعلا وأن يضعوا القاعدة العامة (الفاعل مرفوع) وكذلك فعلوا في قواعد الصرف وبذلوا في ذلك جهدا غريبا في تتبع النصوص واعمال الفكر واستخراج القاعدة وليس يدري أحد مقدار الجهود الذي بذل في تعرف قاعدة فعرها أطفال المدارس الابتدائية اليوم⁽¹⁾ .

(واننا لنجد الكثرة المستفيضة التي تبلغ عشرات النظائر ومثاتها هيئة ميسورة في حركات الاعراب) من رفع الفاعل ونصب المفعول وجزم المضارع بأداة الجزم وسائر ضبط الحروف والكلمات ففي كلام العرب من هذا ما يفوق الحصر ومهمة من يطلبه مهله قريبة ، لكن المشاق تصادفه وتقهره حين يحاول أن يحكم على جمع من جموع التكسير أو مصدر من مصادر الثلاثي أو صيغة من صيغ الصفة المشبهة أو امثال هذا أنه قياسي أو سماعي وأين يجد النظائر المستفيضة التي تعينه على صحة الحكم ، وما السبيل الى معرفة عددها وقد اختلفت الآراء في تقديرها وكيف يقع الخلاف بعد الذي عرفناه قريبا من أن لغة كل قبيلة وكل عربي حجة لا تدخل للقلة والكثرة والقوة والضعف في هذا ومن أجله كان الكوفيون أقرب الى الحق والواقع حين أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع ، وحين يعتبرون اللفظ الشاذ فيقيسون عليه

1 (صبحى الاسلام 27782 مكتبة النهضة طبعة خامسة

وينون على الشعر الكلام من غير نظر الى مقاصد العرب ولا اعتبار بما
كثر أو قل⁽¹⁾ .

وهذا رأي للغوي النحوي الكبير أبو زيد الأنصاري شيخ سيويه
ومعلمه فقد كان يجعل الفصيح والشاذ سواء⁽²⁾ وكان البصريون ومن
مالأهم بعيدين عن الجادة حين ارتضوا الكثرة واعتصموا بها من غير تبيان
لحدودها ومداها ولقد منعوا جمع مفعول على مفاعيل جمعا قياس
بحجة ان ما ورد منه قليل لا يسوغ للقياس بعد ان أحصى بعض النحاة
القدامي ما ورد منه فاذا هو قرابة عشرة ألفاظ ومعنى هذا ان عشرة
ليست كثيرة عند البصريين وأشباعهم ومن ثم لا تصلح للقياس عليها
وهذا تحكم مرفوض وتزمت لا سند له وليست آراؤهم أحق بالاتباع
وأولى بالتقدمة من رأي الكوفيين فكلاهما ينتزع أحكامه من لغة العرب
الخلص الضاريين حول مدينة (الكوفة أو البصرة) وليس الكوفيون
بأهون شأنًا ولا أقل عددًا ولا أضعف مصادر من البصريين (وان نأخرت
هؤلاء السياسة والحزبية والأهواء الدينية ، وفوق هذا فالكوفيون أعلم
بالشعر من البصريين كما يقول المحققون وهناك من رجح مذهب
البصريين ، رجحه أستاذنا الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله لأنه نشأ
كما يقول على ملاحظة أمور لا يراها الكوفيون .

(١) أنهم يؤثرون السماع على القياس فلا يصيرون اليه الا اذا
أعوزتهم الحاجة . فكانوا لا يجيزون رأيا الا اذا أيده بالشاهد واحتجوا
له بكلام العرب حملهم على ذلك سهولة اتصالهم بجمهرة العرب

(1) محاصر جلسات المجمع دور الانعقاد الأول ص 363

(2) كتاب القياس

ولكثرتهم حولهم قد تعصوا الى رواياتهم فلا يحملونها الا عن موثوق
بمطرتة أما الكوفيون فعلى عكسهم فضلوا القياس على السماع في كثير
من مسائلهم لبعدهم عن العرب المخلص ولذا تساهلوا في رواياتهم
فتلقوها عن أعراب لا يرى البصريون سلامتهم فحين وجد البصريون
شاهدا لكل مسألة من مسائل العلم لجأ الكوفيون الى القياس .

(2) أنهم احتاطوا في أقيستهم فلم يدونوها الا بعد توافر أسباب
الاطمئنان عليها بخلاف الكوفيين الذين تخلصوا من قيودهم ولذلك
يقول السيوطي في الاقتراح اتفقوا على أن البصريين أصبح قياسا لأنهم لا
يلتفتون الى كل مسموع ولا يقيسون على الشاد

(3) أنهم لا يعولون على القياس النظري عند انعدام الشاهد الا
فيما ندر جدا أما الكوفيون فطالما احتجوا اليه⁽¹⁾ .

(وينبغي أن يستقر في الأدهان أن المدرسة الكوفية لا تباين
المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو فقد ننت نحوها على ما
أحكمته البصرة من تلك الأركان التي ظلت الى اليوم راسخة في النحو
العربي ، غير أنها مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت أن تشق لنفسها
مذهبا نحويا جديدا له طوابعه وله أسسه ومبادئه)⁽²⁾ .

وكذلك لا منافاة بين قولهم : إن البصريين أهل سماع وقولهم
أنهم يحترمون القياس وكذلك لا تضارب بين القول بأن الكوفيين أهل
قياس وقولهم أنهم يعولون على السماع أكثر من البصريين ، لأنه لما

1 (مثله النحو ص 132 طبعة الثالثة سنة 1947 .

2 (الدكتور شوقي صيف ص 158 للمدارس النحوية .

قلت أقيسة البصريين بالنسبة للكوفيين لعدم قبولهم كل مسموع وعدم تعويلهم على القياس النظري اعتبروا أهل سماع ، ولما كانوا يحترمون القياس ويهدرون ما خالفه اعتبروا أهل قياس .

والكوفيون لما كثرت أقيستهم ، اذ قاسوا على كل ما سمع وعولوا على القياس النظري سمو أهل قياس ولقبولهم كل مسموع واحتجاجهم به ولو لم يعلم قائله ولم تتأكد سلامة ملكته سمو أهل سماع أيضا⁽¹⁾ .

فكان السماع والقياس في قبض وبسط بين المدرستين ، فالفراء وهو امام مدرسة الكوفة ، كان يتوسع في السماع الى أقصى حد أمكنه ملتصقا منه القياس وخاصة اذا اتفق ذلك مع بعض آي الذكر الحكيم وبعض قراءاته وقد يمد القياس الى أحكام لم ترد في القرآن ولا على السنة العرب وتضرب بعض الأمثلة لما بسط فيه القياس معتمدا على القرآن وقراءاته وأشعار الشعراء .

فمن ذلك أنه جوز اذا اجتمع شرط وقسم وتقدم القسم إن يكون الجواب للشرط ، والبصريون يوجبون أن يكون الجواب للأول ويتضح الخلاف في مثل : لئن قتت أقوم معك ، فالبصريون يحتمون أن تكون أقوم جوابا للقسم لوجود اللام الموطئة المؤذنة به وبذلك تكون مرفوعة ويجب تأكيدها ويجوز الفراء أن تكون جوابا للشرط فيقال : « لئن قتت أقم معك » يجزم المضارع في الجواب واحتج لذلك بقول الأعشي : لئن منيت بنا عن غيب معركة لا تلفنا من دعاء القوم نستفل⁽²⁾ والبصريون يؤولون مثل ذلك بأن الكلام زائده وقد وقف بإزاء الآية الكريمة : « حتى اذا فشلتم وتنازعتم في الأمر » . وقال : ان الواو معناها

(1) دراسات تطبيقية للمرحوم الاسناد عبد السميع شبانه

(2) ميت - ملبت - عن غيب : بعد عاقبة - تستفل : تستعمل .

السقوط أي زائدة في جواب اذا متابعا في ذلك الأخفش ومثل لسقوطها في الحواب بآية الصفات . « فلما أسلما وتله للجبين ، (وناديتاه) فان نادياه هي الحواب في رأيه وكذلك بقوله تعالى في سورة الرمر . ﴿ حتى اذا جاءوها وفتحت أبوابها ﴾ مستدلا بآية مماثلة في نفس السورة اد حذفت فيها من نفس العبارة الواو ، وتمثل بقول بعض الشعراء

حتى اذا قبلت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبراً⁽²⁾
وقلبت ظهر المجن لنا ان اللثيم العاجز الخب⁽³⁾

فإن قلبتم ، وهي الجواب زادت في أولها الواو . والبصريون يؤولون مثل ذلك . بأن الجواب محذوف والواو عاطفة الجملة المذكورة معها عليه⁽⁴⁾ وجوز في الآية الكريمة الكريمة ﴿ فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه ﴾ . ان يكون كل من الحرفين : اللام ومن وضع مكان صاحبه على طريقة القلب المكاني :

وقال : ان ذلك طريقة معروفة للعرب في تعبيرهم واستشهد له بقول بعض الشعراء :

ان سراجا لكريم مفخرة تحلى به العين اذا ما نحهره
قائلا : « العين لا تحلى إنما يحلى بها سراج لأنك تقول حليت بعيني ولا تقول : حليت عيني بك الا في الشعر⁽⁵⁾ ووقف بازاء قراءة

1 (قبلت : كثرت . بطونكم : عشائركم .

2 (الحسن : الترس وقلب ظهر ال

3 (المجن : الترس وقلب ظهر المحن كناية عن المعاناة . والحب الغادر .

4 (معاني القرآن 238/1 والمختار من 400

5 (معاني القرآن للقراء / 1 من 111

الآية : فاضرب لهم طريقا في البحر يسا لا تخاف فيها دركا ولا تخشى ، ملاحظا أن الفعل الأخير في هذه القراءة (ولا تخشى) معطوف على فعل مجزوم وأثبت فيه الياء ، ووجه ذلك بأنه قد يكون مستأنفا وقد يكون في موضع جزم وإن كانت فيه الياء واحتج بأن العرب قد تصنع ذلك وردا قول بعض بني عبس :

ألم يأتيك والأنباء تنسى بما لاقت لبون بني زياد⁽¹⁾
فأثبت الياء في (يأتيك) وهي في موضع جزم ، وأورد في ذلك أيضا قول بعض الشعراء :

هجوت زيان ثم جئت معتبرا من سب زيان لم تهجو ولم تدع
اذ أثبت الواو في (تهجو) مع وجود لم الجازمة ، وكان البصريون لا يجيزون أن تقع اللام المؤكدة في خبر لكن على نحو ما تقع في خبر إن ، وجوز ذلك الفراء محتجا بقول بعض الشعراء (ولكنني من حبها لكميد) واحتج البصريون بأن ذلك شاذ لا يحول عليه واشترط البصريون لمجيء كان زائدة إن تكون بلفظ الماضي وإن تتوسط بين مسند ومسند اليه مثل : (ما كان أجل هذا المنظر) وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع لقول بعض الشعراء (أنت تكون ماجد نبيل) وجوز أيضا زيادتها في آخر الكلام قياسا على الغناء ظن آخره ، فنقول : « زيد مسافر كان » كما تقول زيد مسافر ظننت ومنع ذلك البصريون لعدم وروده في السماع⁽²⁾ وكان الكسائي يعمل إن النافية عمل ليس لسماع ذلك عن العرب ولقراءة سعيد بن جبير ﴿ ان الذين تدعون من دون الله عبادا

(1) النبون : الناقة عريرة اللبس .

(2) الجمع للسيوطي

أمثالكم ﴿ بتحفيف النون في ان ، وتصب عبادا ، ومنع ذلك الفراء محتجا بأنها من الحروف التي لا تختص بالقياس فيها أن لا تعمل وكأنه بذلك قدم القياس على السماع .

وعلى نحو ما نرى في المثالين الآنفين ، كان تارة بسط ظل القياس وتارة يقبضه غير ملتفت الى السماع ومما بسطه فيه دون شاهد يسنده ، اضافة اسم الفاعل المحلى بالالف واللام الى العلم قياسا على جواز اضافته الى المعرف بالالف واللام فتقول : الضارب زيد كما تقول : الضارب الرجل⁽¹⁾ ومما قبضه فيه مع عدم أخذه بالسماع مجيء مرفوعين بعد كان وجوز ذلك الجمهور على أن في كان ضمير شأن محذوف هو اسمها والجملة خبرها لمجيء ذلك كثيرا على لسان الشعراء كقول بعضهم :

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مشن بالذي كنت أصنع

وقد يقف لينص على أن العرب قد يغلطون بقول تعليقا على قراءة الحسن البصري آية يونس ﴿ ولا أدرككم به ﴾ في كان القراءة المشهورة ﴿ ولا أدراكم به ﴾ بعد أن صحح قراءته (ربما غلطت العرب في الحرف اذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير الهموز ، سمعت امرأة من طيء تقول : رثات (أي رثيت زوجي بأبيات) ، ويقولون : ليات (أي لبيت) الحج ، وحلات أي (حليت) السويق فيغلطون ، لأن حلات قد يقال في دفع العطاش من الابل ، وليأت ذهب الى اللبأ (السن عقب الولادة) الذي يؤكل ، ورثات زوجي ذهبت الى رثية

(1) الرضى على الكافية .

اللين وذلك اذا حليت الحليب على الرائب⁽¹⁾ .

فالفراء قد يخطئ العرب وقد يرد بعض ما سمعه منهم مؤمناً بأنه شاذ لا يقاس عليه ولا يصح طرده في العربية واذا فما يتردد في بعض الكتابات من أن البصرة كانت تخطئ العرب بينما كانت الكوفة تقبل كل ما يروى عنهم حتى لربما بنت على الشاهد الواحد قاعدة غير صحيحة ، وهي حقا قد تتوسع في القياس على نحو ما رأينا عند الفراء أحيانا من بنائه قاعدة دخول اللام على خبر كأن لشاهد واحد سمعه ولكن ليس معنى ذلك أنها كانت تصنع ذلك بكل شاهد ، بل كانت تتكاثر الشواهد أحيانا ، وترفض القاعدة والقياس على نحو ما رفض الفراء ، مامها الحقيقي اعمال ان النافية . وأدخل من ذلك في الغلط على الكوفة ونحاتها مما تحدثنا عنه في الفصل السابق من أن الكوفة كانت تعدد بالقراءات ، بينما كانت البصرة كثيرا ما تعدل عن هذا الاعتداد ، والواقع أن سيويه والحليل جميعا لم يردا قراءة على قياس النحو البصري وقد كان الكسائي يرد بعض القراءات ولا يجوزها وأن البصريين الذين خطئوا الفراء فيها قد سبقهم الى تخطئة جمهورها الأكبر فهو الذي فتح لهم هذا الباب على مصاريعه وأنا للموردون بعض الأمثلة : من معني القرآن خطأ فيها الفراء القراء ، وأول ما يلقانا في الجزءين المطوعين من كتابه انه سقطت في بعض المصاحف ألف الوصل والقطع من كلمة (الأيكة) فكتبوها (ليكة) يقول : والقراء يقرءونها على لتمام (الأيكة)⁽²⁾ وكأنه بذلك ينكر قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر (ليكة) بفتح اللام ومكون الياء وفتح التاء في آية الشعراء (كذب أصحاب ليكة

(1) معاني القرآن / 1 ص 459

(2) معاني القرآن 1 ص 88 و 2 ص 91

المرسلين) وهم من أصحاب القراءات السبع المتواترة ولا يلبث ان يقف عند قراءة حمزة بن حبيب الزيات أستاذ الكسائي واحد أصحاب هذه القراءات للآية الكريمة : ﴿ الا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله ﴾ فقد قرأها (يخافا) بالبناء للمجهول ، وأثبت ذلك الفراء قائلا : ولا يعحني ذلك واستشكل عليه بأنه يترتب على قراءته أن يكون الخوف قد وقع على ضمير الاثنين وعلى ﴿ أن لا يقيما حدود الله ﴾ وكأن الفعل ليس له نائب فاعل واحد بل له نائبان والنحويون يوجهون ذلك بأن عبارة ﴿ أن لا يقيما ﴾ بدل اشتمال من ألف الاثنين ، ووقف بازاء قراءة عاصم . وهو من أصحاب القراءات السبع المتواترة لكلمة (يؤده) بمكون الهاء في قوله تعالى : ﴿ ومن أهل الكتاب من إن تأمسه بقنطار يؤده اليك ﴾ وقال : اذا كان قد ظن هو ومن شاكلة من القراء أن الحزم في الهاء وانما هو فيما قبل الهاء فهذا وأن كان توهمنا خطأ وكان حريا به أن لا يذكر هذا التوهم والخطأ لأنه عاد فقال موجهها للقراءة بأن من العرب من يجزم الهاء او بعبارة أخرى يسكها إذا تحرك ما قبلها فيقول ضربته ضربا شديدا وكان ينبغي ان يحمل القراءة على هذه اللغة مباشرة دون تشكيك فيمن قرءوا بها وانهم ربما توهموا خطأ ان الحزم على الهاء لا على ما قبلها⁽¹⁾ .

وقرأ الفراء ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ برفع ثمود ونصبها ، ووجه سيويه النصب على أن أما أشبهت الفعل فثمود منصوبة بها ، أما الرفع فعلى أنها مبتدأ ورد الفراء قراءة النصب قائلا : وجه الكلام في ثمود الرفع لأن أما تحسن في الاسم ولا تكون في الفعل⁽²⁾ وكان حسبه ان

(1) معاني القرآن 243 ا 1

(2) معاني القرآن 241 ا 1

يقول قراءة الرفع أفصح . ووقف بازاء الآية الكريمة : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ ، وقال نصب الأرحام يريد واتقوا الأرحام ان تقطعوها ، بدون اعادة الجار وقال : في ذلك قبح لأن العرب لا ترد (لا تعطف) مخفوضا على مخفوض وقد كنى عنه (أي أضمر كالهاء في به) وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه⁽¹⁾ وقد حمل صاحب الانصاف البصريين مسئولية تضعيف هذه القراءة⁽²⁾ مع أن الفراء كما رأينا هو أول من صنفها وتبعه في ذلك المبرد⁽³⁾ فحمل ذلك النحاة على البصريين عمدة ، وكان الأخفش يصحح هذه القراءة مستمدا منها الحكم بجواز العطف على الضمير المخفوض بدون اعادة الحذف ، هذه المسألة التي يقول فيها ابن مالك :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلنا
وليس عندي لازما اذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثنا
وعرض الفراء لقراءة (وعبد الطاغوت) بضم الباء ، وقال : ان تكن فيه لغة مثل : حذر بكسر الدال وحذر بضمها فهو وجه والا فانه أورد قول الشاعر :

أبني لبيني ان أمكم أمة وان أباكم عبد

وهذا (أي تحريك الحرف المتوسط بالضم) في الشعر يجوز
لضرورة القوافي ، فأما في القراءة فلا⁽⁴⁾ وأنكر قراءة ابن عامر مقرئ

(1) معاني القرآن 1 ص 252

(2) الانصاف المسألة رقم 65

(3) ابن يعيش 3 ص 78

(4) معاني القرآن 314/1

أهل الشام للآية الكريمة (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بالفصل بين قتل وشركائهم بكلمة - أولادهم أو بعبارة أخرى بالمفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به ، والنحاة لا يجوزون هذا المفصل بينهما إلا بالظرف والجار والمجرور ومن هنا استشكل الفراء على القراءة وحاول أن يجد لجر شركائهم وجها فقال وفي بعض صاحب أهل الشام شركائهم بالياء فإن تكون مثبتة عن (الفراء) الأولين (فينبغي أن يقرأ (زين) وتكون الشركاء هم الأولاد ، لأنهم منهم في النسب والميراث ، يريد بذلك أن تقرأ كلمة (أولادهم) بالجر مضافة إلى قتل ، وبذلك تكون كلمة شركائهم بدلا منها أو صفة ، وكان الأخفش يصحح هذه القراءة ويحتج لها بقول بعضهم فاصلا بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول :

فزججتها بزجة زج القلوصي أبي مزادة
فقال رادا عليه في عنف : (وليس قول من قال إنما ارادوا مثل
قول الشاعر البيت وهذا ما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله
في العربية⁽¹⁾ وقال في موضع آخر : الصواب في البيت :
فزججتها متمكنا زج القلوصي أبو مزادة
ووهم أبو الركات الأنباري صاحب الانصاف في مسائل الخلاف
فحمل البصريين مسئولية رفض هذه القراءة⁽²⁾ ولا نعلم بصريا معاصرا
للفراء ولا سابقا له رفضها ، بل لقد صححها الأخفش البصري معاصره
كما قدمنا واحتج لها من الشعر وهناك قراءات أخرى كثيرة ردها صاحب
معاني القرآن لا مجال لسردها هنا وكان المازني والمبرد وأضرابهما ممن

(1) معاني القرآن 357/1

(2) المسألة رقم 60 الانصاف

توقفوا بازاء بعض القراءات متابعين له معتدين به . وبذلك يسقط حل ما
نسبه صاحب الانصاف الى البصريين دون الكوفيين من انكار بعض
القراءات .

(وينبغي أن تعرف أن الفراء ومن تابعه من البصريين لم يكونوا
يقصدون الى الطعن على القراء من حيث هو وانما كانوا يشنون ويتوقعون
في مواضع التوقف حين يعيهم أن يجدوا للقراءة الشاذة على عامة القراء
ما يسدها من كلام العرب وقد تمسكوا تمسكا شديدا بصورة كتابة
المصحف ولم يدلوا برأي يخالفها بوجه من الوجوه ونرى الفراء نفسه
يتوقف بازاء الآية ﴿ فما أتانا الله ﴾⁽¹⁾ ويقول انه لم يثبت الياء في
﴿ أتاني ﴾ لأنها محذوفة من الكتاب . ويذكر أن بعض القراء كان
يستجيز زيادة الياء والواو المحذوفتين في مثل الآية السابقة ومثل ﴿ ويدع
الانسان بالشر ﴾⁽²⁾ فيثبت الياء في (أتاني) والواو في (يدعو) وليست
في المصحف ، ويقول انه لا يأخذ بذلك بل يتقيد بالمصحف وكتابته
المأثورة ما دام لذلك وجه من كلام العرب وما دام هو الذي قرأ به لقراء
ولا يلبث أن يقول : كان أبو عمرو يقرأ : ﴿ إن هذين لساحران ﴾ أي
بدلا من القراءة العامة ﴿ ان هذان لساحران ﴾⁽³⁾ ولست أجتريء على
ذلك وقرأ (فأصدق وأكون) أي بدلا من القراءة العامة (وأكن) فزاد
واوا في الكتاب ولست أستحب ذلك⁽⁴⁾ ولعل في هذا ما يشهد شهادة
قاطعة بأنه وأمثاله ممن كانوا يردون بعض القراءات التي لا تعدو حروفا

1 (سورة النمل 36

2 (سورة الاسراء 11

3 (سورة طه 63

4 (معاني القرآن 2/293

معدودة لم يكن دافعهم الى ذلك الطعن والتقصص انما كان دافعهم
الرعة الشديدة في التحري والتثبت⁽¹⁾ وما قدما للفراء أن اتباع السماع
أو القياس انما كان قائما على رعاية المعنى فليس من هدفهم الاغراق
في متاهات تنوء بالأسلوب ولكن الذي حملهم على ركوب الركب
الصعب انما هو صحة المعنى . ولقد تشعبت في القياس والسماع أنظار
النحويين وطغت موجة الخلاف بينهم على كثير من مسائله فما أكثر ما
يتعثر دارس النحو في طريقه من جراء هذا الخلاف ، لقد كان مما فسوه
وقعدوه . هذا الأصل : إنما يقاس على الكثير لا على القليل ثم نرى
منهم في مواطن عديدة الخروج على هذا الأصل يتحطون حدوده فكم
من كثير اختلفوا في القياس عليه كما قدمنا وكم من قليل جعلوه أصلا
يحتذي بقياسا يتبع وهذه أمثلة تثبت ذلك :

(1) قال الرضى : فعيل بمعنى مفعول مع كثرة ليس معتبرا ،
شرح الكافية⁽²⁾ .

(2) وقال أيضا عن تفعال المصدر هو مع كثرة ليس بقياس مطرد
الشافية⁽³⁾ .

(3) وقال أيضا : واعلم انه ليس باب المغالبة قياسا بحيث يحوز
لك نقل كل لغة أردت الى هذا الباب لهذا المعنى قال سيويه : وليس
في كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول : نازعني فتزعته أنزعه ،

(1) المذكور شرقي صيف للندارس النحوية من 223

(2) 35/2

(3) 67/1

استغنى عنه بكليته وكذا غيره بل تقول : هذا الباب مسموع كثير شافية⁽¹⁾ .

4 (وقوع المصدر نعتا وان كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وان كان اكثر وقوعه نعتا ، ونجد النحويين يعملون القياس من غير أن يستندوا في ذلك الى سماع⁽²⁾ .

أ (قال أبو حيان : (ونجد النحويين يجيزون ترخيم المركب المزجي ، دون سماع والقياس يمنع ذلك) .

وقال السيوطي في المزهري : جمع فعل على أفعلة في المعتل : أجازته النحويون قياسا ولم يسمع عن العرب الا نحو ندى وأندية وقفا وأقفية⁽³⁾ ونرى منهم القياس على الشاذ والقليل نسمع الأنحفش جمع هدية هوادي فيجعلها أصلا تقلب عليه ولم ترد سوى هذه اللفظة (الشافية)⁽⁴⁾ .

ب (يقيس سيويه على شتى في النسب الى شئوة (شافية)⁽⁵⁾ .

ج (يقيس يونس على قروى في النسب الى قرية (شافية)⁽⁶⁾ .

د (يقيس المبرد على تغليبي في النسب الى تغلب .

هـ (والفراء على عدوى في النسب الى عذة (شافية)⁽⁷⁾

1 (71/1

2 (الجمع 182

4 (182/3 + 61/3

6 (28/2

3 (212/2

5 (23/2

7 (63/2

(و) الحر على الجوار مقيس عند سيويه (الكتاب)⁽¹⁾ .

وقد راع هذا التصرف أبا حيان فقال (وطالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين لقد كان مما طعن به المذهب الكوفي أنه مذهب يعيش على الشاذ) .

قال الأندلسي في شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول لاعتمدوه وجعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين ، وقد كان من أهل البصرة من شارك الكوفيين في هذا النوع من القياس لا تراهم أجمعوا على جواز تصغير أفعل في التعجب .
يا ما أميلح غزلانا شذن لنا من هؤلاءكن الضال والسمر وهو فعل والتصغير من خصائص الأسماء .

على أننا لا نريد أن نسلم زمام العقل لهؤلاء أو هؤلاء أو سواهم من غير تبصير وطول تفكير فما الذي يقضي به العقل : إن غاية البصري والكوفي وغيرهما من طوائف اللغويين والنحاة هي صيانة اللغة والمحافظة عليها من عوامل الضعف والفساد (ولكل وسيلة التي غايته) لكن الوسائل تتفاوت يسرا ومشقة ولينا واعناتا وخيرها مالا مشقة فيه ، ولا إعنات او ما كان نصيبه منهما ضئيلا محتملا وهذا ينطبق على المذهب الكوفي دون غيره فبحسبه أن يبيح القياس على العقل من غير سعي وراء الكثير نصادفه أولا لا نصادفه في عصر تحول صروفه وكثرة الشواغل فيه وقلة المحصول اللغوي دون السعي المرهق الكادح . وفي هذا التيسير فرق ما فيه من راحة وترغيب وتنمية موارد اللغة وتمكين

الانتفاع بها واقدارها على مسايرة العصور المتجددة من غير أن يسألها
أدى أو يتسرب إليها ضعف وهذا هو الدستور الأقوم الذي يحب أن
يحرص عليه في كل شأن من شئونها وكل جديد نقدم عليه أمرها فسطر
أمفيد هو فقدم غير مباليين بل فرحين مسارعين ، أم ضار فحجم غير
مترددين ولا متوانين . تشدد البصريون وضيقوا واعتقدوا أن سلامة اللغة
والدين في هذا وما لأتاهم عوامل مختلفة أضفت على مذهبهم قوة وأنسبت
شهرة جعلت الناس أمامهم ويعدهم يتقادون لهم بغير مفاضلة تامة نريهة
بين آرائهم وآراء غيرهم من النحاة .

وكان من جراء تشددهم أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة
كثيرة تخالف مذهبهم وتهدم قواعدهم فماذا يفعلون ؟ لجشوا الى لتأويل
المصنوع والتكلف المفسد والوصف بالقلّة ونحوها ولم يتورعوا أن
يطبقوا هذا على آيات كثيرة من القرآن الكريم وهذه بعض الأمثلة :

1 (يقولون ان الحال لا تتقدم على صاحبها المجرور بحرف جر
فيصدمون بمثل قوله تعالى ﴿ وما أرسلناك الا كافة للناس ﴾⁽¹⁾ فماذا
يفعلون ؟ يتأولون قائلين : ان كافة اصلها كافا اي مانعا عن مخالفة
الدين فهي حال من الكاف في أرسلناك والتاء في كافة للمبالغة او كافة
صفة لمصدر محذوف والتقدير ارسله كافة للناس وكل تأويل من هذا
يشير اشكالا جديدا يترقب حلا جديدا⁽²⁾ .

2 (ويقولون ندر تقديم الحال على عاملها الظرف والمحذور
المخبر بهما نحو سعيد مستقرا عندك او في هجر ، وما ورد مخالفا لذلك

1 (سورة مباء 28

2 (حاشية الصبان في باب الحال .

يحفظ ولا يقاس عليه ثم يواجهون بقراءة من قرأ بالنصب والسموات
مطويات يمينه⁽¹⁾ وقوله تعالى : ﴿ وقالوا ما في بطون هذه الأنعام
خالصة لذكورنا ﴾⁽²⁾ فيجيبون هذه قراءة شاذة⁽³⁾ .

إن سلامة المسطق ورجاحة العقل كانت تقتضيهم التثبت أولاً من
أن كل ما ورد في القرآن فصيح يحاكي من غير تأويل ويقعدون عليه
القواعد لا أن يحكموا على قراءة ما بأنها شاذة مع اجماعهم على
الاستشهاد بالقرآن لأنهم بنوا قواعدهم أولاً على ما سمع من غير القرآن
ثم يكون دفاع الدكتور شوقي ضيف عنهم بأن دافعهم على ذلك
التثبت .

إحدى إثنين : إما الثبات على دعوانا فصاحة القرآن التي لا
قدانيها فصاحة فتكون محاكاته فخراً ومحمدة ولا تجرؤ القواعد البصرية
عن أن تمتد إليه بالتأويل والتمحل وأما أن ننزل عن تلك الدعوى لنخضع
لسلطان القواعد ونعلن ولاءنا ولو خالف القرآن وفصيح الكلام العربي .
لقد أكثر النحويون بصريين وكوفيين من التأويل وكان الواجب أن
نأخذ بقول هؤلاء العلماء :

(أ) قال ابن خالوية في شرح الفصيح : قد أجمع الناس على أن
اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في
ذلك .

(ب) وقال صاحب الاتفاق (كل ما ورد أن القرآن قرئ به جاز

(1) الرمر 67

(2) الأنعام 139

(3) حاشية الصلح .

الاحتجاج به سواء أكان متواترا أم أحادا أم شاذًا .

(ج) وقال البغدادي في خزانة الأدب (كلامه عز اسمه أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بتواتره وشافه كما بينه ابن جني) .

(د) وقال الزجاج : (القرآن الكريم محكم لا لحن فيه بشيء يتكلم العرب أجود منه في الأعراب) .

لعل السبب في امتداد الجدل إلى القرآن وغيره من فصيح الكلام القديم بل السبب في كثرة الآراء النحوية المختلفة ما تباين منها أو تقارب أمران :

أحدهما : الغموض الذي غشى القياس والشاذ ولم يكتشفه رأي صائب وضاح يبين حقيقته ويجتمع الباحثون عنده في كل مسألة تعرض عليهم فلا يأخذ فريق بالقياس وآخر بالسماع وثالث بالأمرين معا .

وثانيهما : ما أشرنا إليه قبلا من أن اللغويين الأوائل على سبيل فضلهم وكريم صنعهم عولوا في جمع المادة اللغوية على القبائل الضاربة وسط شبه الجزيرة العربية ونقلوا عنها أكثر ما نقلوا وأخذوا غيره من بقية القبائل الأخرى ثم خلطوا ما نقلوا وأرسلوا بعضه في بعض ، وهذه القبائل وتلك يقع الخلاف بينهما في كثير من الظواهر اللغوية بالرغم من أن لغتهما العربية ، فلما جاء النحاة واستنبطوا قواعدهم ما جمع اللغويون مختلطا لم يكن بد أن يصادفوا ذلك التباين والاختلاف ويكون له أثره في أحكامهم فتجيء مطبوعة بطابعه موسومة باسمه يتزعرون الحكم من الألفاظ الشائعة في زعمهم وعلى حسب اجتهادهم عند قبائل وسط الجزيرة أو عند واحدة مشهورة منها كقريش ولا يلتشون أن يقرروا على ما يخالفه فيحكموا على المخالف بالشذوذ أو القلة أو ما

شاءوا من أسماء تفيد الضعف وتمنع القياس ومن هنا نشأ التناقض والتصارف في أكثر الأحكام فقل أن تجد حكما لا خلف فيه ولا تعارض بينه وبين أمثلة من صحيح الكلام العربي الفصيح .

لقد كان واجب النحويين الاحتياط في جمع المادة اللغوية وإن يصعوا لكل قبيلة نحو خاصا يسائر لهجتها ثم اختيار مثل بلاغي اسمي ليكون المرجع الذي تستنبط منه القواعد النحوية الموحدة لأن كل قبيلة سوف تختلط بغيرها .

وإذا كانت لغة القرآن هي التي اجتمع الرأي قديما وحديثا على أنها أسمى الصور العربية البليغة قلن نجد من أحد اعتراضا على اختيارها فلا يغضب تميمي ولا قيسي من ذلك بوضع النحو واستنباط قواعده فمهمتنا مقصورة على مراجعة ذلك النحو إزاء القرآن وعرضه عليه فما جاء موافقا لظواهر الكتاب الكريم أبقيناه والا أهملناه من غير أن نعمل فيه تأويلا أو نرضى بما يسمونه القليل أو الشاذ في كتاب الله أو نحو ذلك من أسماء ابتدعوها فإن تفقدنا القواعد فلم نجد لها شواهد في القرآن ولم نجد فيه ما يخالفها رجعنا قبل إقرارها إلى كلام عربي نال من الشهرة والذيع ما جعله مشاعا من القبائل كالمعلقات مثلا ، فإن رأينا من ظواهر القراءة القرآنية الموحدة ما يصلح لاستنباط حكمين مختلفين أخذنا بهما ولم يكن أحدهما أحق بالمحاكاة من الآخر منعا للترجيح بلا مرجح كما يقولون .

إن النهج اللغوي السليم لتعديد القواعد هو :

1) الفصل بين الشعر والشرف لكل منهما خصائصه وذلك لم يفعله القدماء .

- (2) الاستقراء التام لجميع لهجات العرب قبل البدء في التقعيد .
- (3) الفصل بين كل لهجة وأخرى واستنباط قواعدها الخاصة بها دون خلطها بسائر اللغات فإن الخلط شيء والمقارنة شيء آخر
- (4) قبل البدء في وضع قاعدة يجب أن تسبق بدراسة مقارنة تفسر لنا الطواهر اللغوية تفسيرا علميا .
- (5) اذا حالت الحوائل دون التقعيد لكل لغة على حدة لكثرة اللغات ، يكفي بوضع القواعد للغة النموذجية التي يلتزمها الناس في المجال الجدي من القول وفي الآثار الأدبية من الشر الفني .
- تلك هي الخطوط الرئيسية للمنهج اللغوي السليم في تقعيد القواعد ، ولئن حالت الحوائل قد حالت بين أسلافنا الأوائل وبين تحقيق هذا النهج السليم فإن ذلك لا يثني عن شكرهم وتقدير جهودهم التي بذلوها مخلصين في خدمة اللغة العربية ابتغاء خدمة القرآن الكريم وينبغي ألا ننسى فارق الزمن وماجد بعدهم من معارف ومناهج⁽¹⁾ .
- من الواجب إذن أن نعتمد على القرآن والنص القديم في محض الحركات الاعرابية وما يتصل بها ، أما في متن الكلمات وفي الجموع والمصادر والمشتقات وأمثالهما مما يتعلق بصيغة الألفاظ وبناء هياكلها ومادتها الأصلية وتقديمها وتأخيرها وذكرها وحذفها فلا تقتصر فيه على القرآن بل نرجع فيه إلى القياس بمعناه العام الذي يبيح لنا محاكاة الكلام العربي الأصل ، لا نخص به قبيلة معينة ولا فردا بذاته ، فالتطبيق في القياس العربي وقصره على القرآن وما ألحق به يفيد في دفع التوحي

(1) أبو ركريا المرء للدكتور مكي الأنصاري .

ويقضي على المذاهب النحوية المتناقضة التي لا يعدم الخطأ معها
نصوباً وذلك في متن الكلمات أما الاطلاق في متن الألفاظ وعدم قصره
على القرآن فذلك يفيد في توسعة اللغة وإنا للموردون هنا طائفة من الآراء
النحوية لأشهر النحاة تثبت أنهم في استدلالهم بهذه الأصول كانوا
يتزعمون إلى جانب المعنى .

الفصل الأول : أولاً : القرآن الكريم

نبدأ باستشهاد عبد الله بن اسحاق الذي تولى رعاية النحو العربي بعد عنبة الفيل الذي أخذ عن أبي الأسود فقد كان أول من بعج النحو من القياس وشرح الملل⁽¹⁾ :

1 (قال ابن جني في المحتسب : ومن ذلك قراءة أبي اسحاق من قبل ومن دبر ، بثلاث ضمات من غير تنوين .

قال أبو الفتح : ينبغي أن يكونا غائبين كقول الله سبحانه ﴿ الله الأمر من قبل ومن بعد ﴾⁽²⁾ كأنه يريد : وقدت قميصه من دبر وإن كان قميصه قد من قبله ، فلما حذف المضاف إليه أعني الهاء وهي مرادة ، صار المضاف في نفسه بعد ما كان المضاف إليه غاية له .

وهذا حديث مفهوم في قول الله سبحانه : ﴿ من قبل ومن بعد ﴾ فنى هنا كما بنى هنالك على الضم ووكد البناء ان ﴿ قبل ودبر ﴾ يكونان ظرفين ، ألا ترى الى قول الفرزدق
يطاعن قبل الخيل وهو أمامها ويطعن عن أدبارها ان تولت

1 (الفهرست لابن النديم ص 68 طبعة الاستقامة .

2 (الروم 4

وقال الله سبحانه : ﴿ ومن الليل فسبحه وأدبار السجود ﴾⁽¹⁾
فنصبه على الظرف وهو جمع دبر ، فالغاية ونية المعنى والظرفية كلها
تتصل بالمعنى .

(2) ومعاصر أبي اسحاق هو أبو عمرو بن العلاء وكان يقرأ فأصدق
وأكون من الصالحين⁽²⁾ عطفا على (فأصدق) و (فأصدق) منصوب
على جواب التمني في قوله : (لولا أخرتني) كما كان يقرأ : يا ليتنا نرد
ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين .

يقرأ بالرفع : ونكذب ونكون ، معطوفا على (نرد) فيدخلان في
التمني دخول (نرد) فيه أي وليتنا لا نكذب . وقد قال بعد : وانهم
لكاذبون ، ولا شك أن هذا الاعراب مترتب على المعنى .

وأخذ عنه العلم أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي ، ومن منهجه
الاعتماد على كلام العرب والهرب من التأويلات والتعليلات .

(3) ﴿ فدعا وبه أني مغلوب فانتصر ﴾

قال سيويه في الكتاب : (هذا باب من أبواب أن تقول : قال
عمرو ان زينا خير الناس وذلك لأنك اردت ان تحكي قوله ، ولا يجوز ان
تعمل قال في (أن) كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشياهه اذا
قلت : قال عمرو : زيد خير الناس ، فان لا تعمل فيها قال كما لا تعمل
قال فيما تعمل فيه (ان) لأن ان تجعل الكلام شأنا ثم قال سيويه وكان

(1) ق لية 40

(2) للمفروق آية 10

عيسى يقرأ هذا الحرف ﴿ فـدعا ربه إني مغلوب فانتصر ﴾⁽¹⁾ ، وأنت لا تقول : قال الشأن متفاقما كما تقول زعم الشأن متفاقما فهذه الأشياء بعد قال حكاية .

أراد أن يحكي كما قال عز وجل ﴿ والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم ﴾⁽²⁾ كأنه قال والله أعلم : قالوا : ما نعبدهم ، ألا ترى معي أن كسر الهمزة هنا مترتب على الحكاية والدعوة في معنى القول والاستتاس بآية الزمر للدلالة على أن جملة (ما نعبدهم) من قول الكفار ، وأخذ عن أبي عمرو يونس بن حبيب ولبراعته في النحو واللغة روي عنه سيويه ومن آرائه .

4 (أفئن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم⁽³⁾)

قال العكبري : الهمزة في مثل هذا حقها أن تدخل على جواب الشرط تقديره : أنقلبون على أعقابكم ان مات ، لأن الفرض للتببيه أو التوبيخ على هذا الفعل الشرط⁽⁴⁾ ويستصر العكبري لسيويه وبين أن مذهبه هو الحق فيقول : مذهب سيويه الحق لوجهين أحدهما : أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه ، اذ لا يصح أن تقول : أتزورني فإن زرتك ، والثاني أن (الهمزة) لها صدر الكلام ، و (ان) لها صدر الكلام وقد وقعتا في موضعهما والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب لأنهما كالشيء الواحد .

1 (القمر آية 10)

2 (سورة الرمز آية 3)

3 (سورة آل عمران آية 144)

4 (أملاء ملحق به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات ص 50 ج 1 تأليف أبي الفداء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري المتوفى 616 طبعه أولى الحلبي)

فكل من يونس وسيبويه قد نظر الى صحة المعنى عند إعرابه سواء أكانت الهمزة داخلة على الجواب كما يرى يونس أو على الشرط لأن لها الصدارة والشرط والجواب كالشيء الواحد كما يرى سيبويه والخليل بن أحمد الذي كان عربيا معتزا بعرويته ، مع أن أساتذت الدين تلقى عنهم مباشرة أبو يواسطة أعاجم وها هو ذا رآيه في الآية الكريمة :

(5) وقالوا لن تمسنا النار الا أياما معدودة⁽¹⁾ .

قال أبو علي في (الاغفال) قال الزجاج : تمسنا نصب بلن وقد اختلف النحويون في تفسير علة النصب بلن . فروى عن الخليل فيها قولان : أحدهما أنها تنصب كما تنصب أن وليس ما بعدها بصلة لها ، لأن لن يفعل نفي سيفعل ، فيقدم ما بعدها عليها نحو قولك : زيدا لن أضرب ، وقد روى سيبويه أن ذلك ليس بجيد ، ولو كان كذلك لم يجز زيدا لن أضرب .

وقد روى سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل انه قال : الأصل في لن لا أن ولكن الحذف وقع استحقاقا .

وزعم سيبويه أن ذلك ليس بجيد ولو كان كذلك لم يجز زيدا لن أضرب ولم يسكت أبو علي في وطن الدفاع عن الخليل بل أراد أن يصد عنه هجمات الزجاج مبينا أنه يجني عليه .

قال ابو علي : فأما هذا الموضع ففيه غلط في الحكاية . وهو ما ذكر في لن من انه روي عن الخليل ففيه قولان ، ولم يرد عنه الا قول واحد وهو ما رواه سيبويه . قال سيبويه في (لن) أما الخليل فزعم

(1) سورة البقرة آية 80

أنها : لا أن ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم فهذا ما روي عن الخليل
في لن ولم يرد عنه فيها غيره ولم يرد عنه أنها تنصب كما تنصب أن ، وما
ذكره أيضا من قوله : روي سيويه عن بعض أصحاب الخليل إنما حكى
هو نفسه عن الخليل . والروايتان عن الخليل إنما هما في (إذا) وليس
في (لن) فتوهمها أبو اسحاق في لن⁽¹⁾ .

فاستبعاد سيويه ما روي عن الخليل من أنها محمولة في النصب
على أن أو حكمه عليه بعدم الجودة وتعليل ذلك بعدم جواز تقديم ما
بعدها عليها مع جواز تقديمه إذا كان نفيًا للمستقبل كل هذا متصل
بالمعنى تمام الاتصال ولذلك يجزم أبو علي بأن ما روي عن الخليل إنما
هو قول واحد لا يتعارض مع المعنى ونكتفي بهذا القدر اليسير من
الأمثلة التي تدل على ذلك المجهود الجبار الذي قام به أعلام هذه الفترة
في خدمة النحو وتطوره وفي ضوء أساليبه التي لم تخرج عن سنن العربية
وقد أكثر سيويه من الاستشهاد وعلى أحكام الكتاب بالآيات القرآنية
سواء في ذلك القراءات المتواترة والشاذة حتى بلغ ما تضمنه الكتاب من
ذلك ثلاثمائة وكذا آية كما قال المازني : والاحتجاج بالقرآن الكريم
وبخاصة على أنه ما ساقه سيويه من الآيات القرآنية لم يتحضر كله
للاحتجاج والتدليل بل منه ما أورده لأن ظاهره يرد حكما من أحكامه
فيأتي به ليخرجه التخريج الذي يسائر مذهبه قال في قوله تعالى :
(6) ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾⁽²⁾ ، ﴿ والزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾⁽³⁾ .

1 (الأعمال لأبي علي الفارسي من 19 مخطوط رقم 699 تفسير (دار الكتب) .

2 (سورة المائدة (38)

3 (سورة النور آية 2

فسبويه لا يرى اقتران الخير بالفاء ما لم يكن فيه معنى المجازاة
 وظاهر الأيتين : اقتران الخير بالفاء ثم قال بعد فيها كذا وكذا فانما وضع
 المثل للحديث الذي بعده وذكر بعد أخبار وأحاديث فكأنه على قوله :
 ومن القصص مثل الجنة فهو محمول على هذا الاضمار ، وكذلك
 الزانية والزاني أنه قال : سورة أنزلناها وفرضناها قال في الفرائض الزانية
 والزاني أو الزانية والزاني في الفرائض ثم قال : فاجلدوا فجاء بالفعل
 بعد أن عمل فيه المضمر وكذلك السارق والسارقة فيما فرض عليكم
 فانما جاءت هذه الأشياء بعد قصص وأحاديث وجعل لمن نحو من
 هذا .

(7) قوله تعالى ﴿ يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم
 أنفسهم ﴾⁽¹⁾ فهو قد اختار النصب في مثل قولك : رأيت زيدا وعمرا
 كلمته . قال وإنما اختير النصب ها لأن الاسم الأول مبني على الفعل
 فكان بناء الآخر على الفعل أحق عندهم أن كان لا ينقص المعنى وبينه
 على الفعل وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرب جواره منه إذا كانوا يقولون
 ضربوني وضربت قومك ، لأنه يليه فكان أن يكون الكلام على وجه
 واحد إذا كان لا يمتنع الآخر من أن يكون مبني على ما بني عليه الأول
 أقرب في المأخذ ، ومثل ذلك : يدخل من يشاء في رحمة والظالمين
 أهد لهم عذابا اليما .⁽²⁾ وقوله عز وجل : ﴿ وعادا وثمودا وأصحاب
 الرس وقرونا بين ذلك كثيرا ﴾ وكلا ضربنا له الأمثال⁽³⁾ .

حرص سبويه بعد هذا من الآيات الكريمة ما ظاهره يخالف ما

1 (سورة آل عمران آية 145)

2 (آخر سورة المدثر 31)

3 (سورة الفرقان آية 38)

رجحه وما كان القرآن الا على أقوى الوجوه العربية وذلك قوله تعالى ﴿ يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾ فنرى ان طائفة الثانية مرقوعة وهي في ظاهرها على مثال ضربت محمدا وعمرا كلمته مما اختير في مثله النصب . فيأتي سيبويه بها ليبين وجهها وأنها خارجة من هذا الباب فيقول : وأما قوله عز وجل يغشى طائفة فانما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحالة فانما جعله وقتا ولم يرد أن يجعلها واو عطف وانما هي واو الابتداء⁽¹⁾ يريد واو الحال ومن هذا القبيل كثير .

وعلى أي الأحوال فسيبويه قد ملأ كتابه بالقرآن في معارض مختلفة وأكثرها لتقوية الأحكام والاستدلال عليها ، قال سيبويه : وقد يكون عملت بمنزلة عرفت لا تريد ، الا علم الاول .

(8) فمن ذلك قوله تعالى ﴿ ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ﴾⁽²⁾ وقال سبحانه وآخرين منهم لا تعلمونهم الله يعلمهم⁽³⁾ فهي هنا بمنزلة عرفت كما كان رأيت على وجهين .

وسيبويه على ما أورده من الآيات شاهدا على حكم او نظيراً لمثال أورده كما قال ونظير سبحانه الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى غفران ومثل ذلك قوله تعالى ﴿ ويقولون حجرا محجورا ﴾⁽⁴⁾ أي حراما ومحروما يريد البراءة من الأمر .

(1) ص 61 ج 1 طعة بيروت .

(2) سورة العنكبوت آية 66

(3) سورة الانفال آية 60 وص 28 من كتاب سيبويه طبعة بيروت

(4) سورة الفرقان ص 193 من الكتاب والآية 22

ولقد لفت في مواضع من كتابه الى القراءات الشاذة والقليلة ،
وان القراءة لا تخالف لأنها السنة ، بل زاد على ذلك وأشار في مواضع
من كتابه الى القراءات الشاذة والقليلة وان القراءة لا تخالف لأنها السنة
بل زاد على ذلك وأشار في مواضع من كتابه الى أن آيات يجب أن تحمل
على معنى خاص لمكان نزولها فقد فسر قوله تعالى ﴿ واذا خاطبهم
الجاهلون قالوا سلاما ﴾ ⁽¹⁾ ببراءة منك وتسلما لا خير بيتنا ولا شر على
المفعول المطلق لا على المفعول به لأن الآية مكية ولم يؤمر المسلمون
يومئذ أن يسلموا على المشركين .

إن سبويه لم يكن يذكر حكما الا قرله بشاهده او نظيره من القرآن
الكريم كتاب البشرية الأكبر .

أثر القرآن الكريم في اتجاهات المدارس النحوية

1 (في مدرسة البصرة :

لقد ظل القرآن الكريم مشعلا ينير الطريق لدراسات النحو حتى
تعددت مسائله وتفرعت أصوله ، وقد سبق أن أخذنا على البصريين
أقيستهم ازاء المسائل النحوية التي كان من الممكن أن تقوم على القرآن
وحده وكان من الأخرى بهم أن يحطوا هذه المقاييس ليأخذوا بالقرآن
الكريم ولكن غيرهم من النحويين اعتمدوا على القرآن وهذا هو
الدليل .

1 (تقديم خبر ليس عليها :

(1) سورة الفرقان آية 63

جمهور البصريين يمنعون أن يتقدم خبر ليس عليها قاسوها على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود⁽¹⁾ مع أنه كان يجب أن يترك القياس في هذا الموضع مع وجود الآية القرآنية التي تنطق بالجواز ، ومن هنا أجاز قدماء البصريين والقراء وابن برهان الترمذشري والتلوين وابن عصفور من المتأخرين جواز تقديم الخبر عليها بنحو قوله تعالى : ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ ٢١ ﴿٣﴾ .

(2) في تقديم معمول اسم الفعل عليه .

ذهب الكوفيون الى أن عليك ودونك في الأغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو زيدا عليك وعمرا عندك وبكرا دونك ، واحتج الكوفيون بالنقل من القرآن الكريم فقد قال الله تعالى (كتاب الله عليكم) ⁽⁴⁾ فدل على جواز تقديمه أما البصريون فقد نقضوا هذا النقل القرآني بالقياس فقالوا الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل فرع في العمل لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه فينبغي أن لا تتصرف تصرفه فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما تقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل فانه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه فكذلك ها هنا ، إذ لو قلنا انه يتصرف عملها ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك الى التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا يجوز ، لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول ⁽⁵⁾ .

(1) شرح التصريح ج 1 ط الحلبي .

(2 ، 3) سورة هود 8 - شرح التصريح ج 1 ص 188 والنص

(4) الانصاف لابن الأثير ج 1 ص 140

(5) المسألة 27 الطبعة الثانية مطبعة حجازي بصرف .

3 (عامل الجزم في جواب الشرط .

ذهب الكوفيون الى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار .
وأحتجوا بأن قالوا إنما قلنا بأنه مجزوم على الجوار ، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له لا يكاد ينفك عنه فلما كان منه بهذه المتزلة في الجوار حمل عليه في الجزم فكان مجزوما على الجوار والحمل على الجوار كثير قال الله تعالى ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين⁽¹⁾﴾ وجه الدليل أنه قال المشركين ﴿بالخفض على الجوار وان كان معطوفا على (الذين) فهو مرفوع ، لأنه لم يكن ، أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو حرف الشرط وذلك لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط وكما يجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط .⁽²⁾

وإذا كان للقياس البصري في هذا الشأن حتى في مجال الدراسة القرآنية فهل يسبق هذا القياس الذي صنعوه من مادة مضطربة ولغات متباينة على الآيات القرآنية لينحتم فيها ويفرض سلطانه عليها ، الحق أن القرآن الكريم لا يخضع لأقيسة البصرة ولا لأقيسة الكوفة لأنه مصدر القياس والأصل الذي يجب أن يقاس عليه فكيف ينقلب الأصل فرعا والمصدر تابعا .

وقد عرف النحاة هذا المعنى وبينوا أن القرآن الكريم لا يخضع لقياس العربية وهذا هو الدليل .

1 (قال أبو جعفر النحاس عند اعرابه لقوله تعالى : (يوم هم على

1 (سورة البقرة آية (1)

2 (الاصل في مسائل الخلاف ابن الانباري ج 2 ص 353 المسألة 84

النار يفتنون) اختلف في نصب يوم فقال أبو اسحاق : موضعه نصب والمعنى يقع الجزاء يوم هم على النار والنحويون غيره يقولون : يوم في موضع رفع على البدل من قوله تعالى (أيان يوم الدين) ثم قال أبو جعفر لا نعلم أحدا رفعه ولا خفضه والقياس يوجب أجازة هذين ⁽¹⁾ .

(2) وقال ابن خالويه عند اعرابه لقوله تعالى : مالك يوم الدين⁽²⁾ يجوز في النحو مالك يوم الدين بالرفع على معنى هو مالك ولا يقرأ به ، لأن القراءة سنة ولا تحمل على قياس العربية (على أن البصريين لم يلتزموا القياس في كل مسائلهم لأنهم حطموا هذا القياس ، أمام جملة سمعت من العرب أو حكاية حكيت عنهم ، وعجيب من هذا المنهج المضطرب ، كيف لا يأخذون بالآيات القرآنية التي عرفت فيها سبق ويلجئون إزاءها إلى التأويل والتخريج على حين يقفون مكتوفي الأيدي أمام كلمة أو جملة سمعت عن العرب لم تخضع لمقاييسهم ولا يملكون في مجالها إلا أن يحنوا رءوسهم اجلالاً أن لا أنكر أن القياس في اللغة له مكانته إذا استعمل استعمالاً صحيحاً أغنى اللغة وأثراها ، ولكن يجب إزاء هذا القياس أن نحترم السماع فاللغة رواية ونقل لا منطق ولا عقل ⁽³⁾ ورحم الله أبا علي الذي يقول (إن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونتبعه من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوى من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب وعدل عن

(1) اعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ج 2 ص 84 مخطوط رقم 178 تفسير بيمور دار الكتب سورة الداريات 13 ، 21 .

(2) سورة العنكبوت 4

(3) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم دار المعارف ص 106

القياس الى السماع⁽¹⁾ .

وقد قال سيويه في هذا المعنى قبل أن يقول أبو علي (ذكر نص
الرمخشري فقال : النسب بغير يائه ما دل عليه بالصنيعة نحو عواح
ونبات ودارع ولابن ثم قال : فإن قلت : أهو قياس كالنسب بالعلامة أم
يقصر على السماع؟ قلت بل يقصر على السماع وقال سيويه وليس في
كل شيء قبل هذا ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر برار ولصاحب
الفاكهة فكه ولا لصاحب الشعر شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق .⁽²⁾

لقد أخذ على البصريين تحكيمهم المنطق في مجموعة من
الأساليب مع عدم علمهم بكل ما قاله العرب وهذا مثال يدل على
مخالفة البصريين مقاييسهم . والأمثلة عديدة . ازاء حكاية أو جملة
سمعت من العرب . نقل ابن جني عن سيويه زعيم مدرسة البصرة أن
أيا من أياك في قوله تعالى «اياك نعبد»⁽³⁾ اسم مضمَر مضاف الى الكاف
لحكاية شاذة سمعها من بعض الأعراب شيخه الخليل . اذا بلغ الرجل
الستين فإياه وأيا الشراب .

وكما عز على البصريين أن يتناسوا مقاييسهم أمام نصوص القرآن
الصريحة عز عليهم أن يتناسوا أصولهم التي تركز على الفلسفة
والمنطق أمام هذه الأصول وهالك مثالها : في العطف على اسم إن
بالرفع قبل مجيء الخبر .

ذهب الكوفيون الى أنه يجوز العطف على موضع (إن) قبل تمام

1 (المصنف لابن حي ج 1 ص 279 ط الخليلي أولى سنة 1954

2 (همع الخوامع ج 1 ص 172 مطبعة السعادة .

3 (سورة المائدة آية 5

الخبر ، واحتج الكوفيون بقوله تعالى (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى)⁽¹⁾ وجه الدليل أنه عطف (الصابئون) على موضع (ان) قبل تمام الخبر وهو (من) من بالله واليوم الآخر ، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك اذا قلت : انك وزيدا قائمان ، وجب أن يكون زيدا مرفوعا بالابتداء ووجب أن يكون عاملا في خبر زيد وتكون ان عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لعط واحد فلو قلنا انه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لآدى ذلك الى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال⁽²⁾ والأمثلة كثيرة .

على أن البصريين معترفون بأن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد غير أنهم صعب عليهم ان يحطموا بما بنوه من مقاييس وأن يهدموا ما شيدوه من أصول وفي الوقت نفسه عز عليهم ألا يفتروا من معين القرآن الكريم في تقعيد القاعدة وبناء الحكم فلجئوا الى التأويل والتخريج وبالتأويلات والتخريجات تراحمت مسائل النحو ففي كل مسألة قولان بل أقوال وفي كل مشكلة رأيان بل آراء ، واهتزت القواعد من هذا الاضطراب الذي تورط فيه البصريون وسار على دربهم في هذا المضمار النحاة المتأخرون .

هذا ولم يفتق بهذه التأويلات المتعلمون فحسب بل شاركهم في ذلك الخلفاء والأمراء ذلك لان اللغة يجب أن تبتعد عن ميادين التأويلات والتخريجات حتى لا تضطرب المعاني وتختلط الافكار والاعراب فرع المعنى كما يقولون : حدث أحمد بن يحيى بن ثعلب قال : كان ابن قادم مع اسحاق بن ابراهيم المصعبي فكتب كاتبه ميمون

(1) سورة المائدة 69

(2) الانصاف ج 1 ص 185 للمادة 23 بصرف .

بن ابراهيم كتابا الى المأمون فيه وهذا المال مالا يجب على فلان .
محط المأمون على (مالا) وقع بخطه لي حاشية الكتاب أتكاتبني بلحن
إسحاق . فاشتد ذلك عليه قال فحدثني ابن قادم قال : أتاني ميمون
فقال . الله الله في احتل لي فحضرت فسألني إسحاق عن الحرف
فقلت : الوجه وهذا المال مال ، ولا يجوز على تأويل⁽¹⁾ لأخلص
الكاتب فقال إسحاق لكاتبه : قد عفوت عنك فدعني من يجوز والزم
صحيح الأعراب .

وكان الواجب تقديسا للقرآن أن ألا يكون موصعا للتأويلات
ومسرحا للتخريجات ما لم تكن هناك ضرورة ولكن شاء القدر أن يلتزم
البصريون منهج التأويل والتخريج والتأمل في كتاب الله تعالى من غير
أن تكون هناك ضرورة ملحة ، أما الأدلة التي اعتمدوا فيها على كتاب
الله فعديدة ، نكتفي فيها بما يأتي :

1 (القول في العامل في الخبر بعد ما النافية النصب :
ذهب الكوفيون الى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في
الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض وذهب البصريون الى أنها
تعمل في الخبر وهو منصوب بها ، قال البصريون كان القياس يقتضي ألا
تعمل ، وذهب البصريون الى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها قال
البصريون : كان القياس يقتضي ألا تعمل إلا أنه وجد بينها وبين (ليس)
مشابهة اقتضت أن تعمل عملها وهي لغة القرآن قال الله تعالى ﴿ ما هذا
بشرا ﴾⁽²⁾ وقال تعالى ﴿ ما من أمهاتهم ﴾⁽³⁾ و⁽⁴⁾ .

2 (القول في تقديم خبر ليس عليها .

2 (سورة يوسف آية 31

1 (لاد الكاتب من 129

3 (و 4 (سورة للجدله آيه 2 - الانصاف ج 1 من 165

ذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذهب البصريون الى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها واحتج البصريون بقوله تعالى ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾⁽¹⁾ وجه الدليل من هذه الآية أنه قلم معمول خبر ليس على ليس فإن قوله ﴿يوم يأتيهم﴾ يتعلق بمصروف وقد قدمه على ليس ولو لم يجوز تقديم خبر ليس على ليس لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ، لأن المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل .⁽²⁾

3 (في تقديم الحال على عاملها . قال السيوطي في تقديم الحال على عاملها مذاهب أحدها : المنع مطلقا وعليه الجرمي وتشبيهها بالتمييز .

والثاني : الجواز مطلقا وهو الأصح وعليه الجمهور قياسا على المفعول به وقد ورد به السماع قال الله تعالى : خاشعة أبصارهم يخرجون^(3,4) .

4 (مجيء المصدر موضع الحال .

قال ابو حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب : مجيء المصدر موضع الحال مذهب سيويه وجمهور البصريين يدل على ذلك قوله تعالى : ثم ادعهن يأتينك معيا⁽⁵⁾ ﴿الذين ينفقون أموالهم بالليل

(1) سورة هود آية 8

(2) الانصاف ج 1 ص 161 و 162 و 163

3 ، 4 (سورة القلم 43 - الجمع ج 1 ص 241

(5) سورة البقرة آية 260

والنهار سرا وعلائية⁽¹⁾ ثم انى دعوتهم جهارا⁽²⁾ .⁽³⁾

(5) دخول اللام على حرف التنفيس

منع الكوفيون دخول اللام على حرف التنفيس وغلطهم
البصريون لوروده في قوله تعالى ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾⁽⁴⁾ .⁽⁵⁾

هذا وحاول البصريون زيادة على ما سبق أن يستخدموا الشواهد
القرآنية لتأييد مقاييسهم وأصولهم النحوية في مسائل عديدة نذكر منها
هذا المثال :

القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه⁽⁶⁾ .

ذهب الكوفيون الى أن عليك ودونك وعندك في الاغراء يجوز
تقديم معمولاتها عليها نحو زيدا عليك وعمرا عندك ويكرا دونك وذهب
البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها واليه ذهب الفراء من
الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز تقديم
معمولاتها عليها النقل والقياس أما النقل فقد قال الله تعالى : ﴿كتاب
الله عليكم﴾ والتقدير فيه عليكم كتاب الله أي الزموا كتاب الله ، فنصب
كتاب الله بـعليكم يدل على جواز تقديمه ، واحتجوا أيضا بالآيات
المشهورة .

(1) سورة القرة 274

(2 ، 3) سورة بوح (ارتشاف الضرب من لسان العرب لابي حيان مخطوط رقم 1106 نحو دار
الكتب ص 233 حققه دكتور مصطفى النحاس .

(4 ، 5) سورة الصحن آية 5 الجمع جـ 1 ص 140

(6) الانصاف المسألة 27 ص 140

يأتيها المائح دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا
والتقدير فيه دونك دلوى : فدلوى في موضع نصب بدونك فعل
على جواز تقديمه وأما القياس فقالوا : أجمعنا على أن هذه الألفاظ
قامت مقام الفعل ألا ترى أنك اذا قلت : عليك زيدا ، أي الزم زيدا ،
واذا قلت : عندك عمرا أن تناول عمرا وإذا قلت دونك بكرا ، أي حذ
بكرا ولو قلت زيدا الزم وعمرا تناول وبكرا خذ ، فقدمت المفعول
لكان جائزا فكذلك ما قام مقامه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز تقديم
معمولاتها عليها : أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل ، لأنها
انما عملت على عمله لقيامها مقامه فينبغي أن لا تتصرف تصرفه ،
فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما تقول في
الحال . اذا كان العامل فيها غير فعل فانه لا يجوز تقديمها عليه ، لعدم
تصرفه فكذلك ما هنا اذ لو قلنا انه يتصرف عملها ويجوز تقديم
معمولاتها عليها لأدى ذلك الى التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا
يجوز ، لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله
تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ فليس لهم فيه حجة لأن ﴿ كتاب الله ﴾
ليس منصوبا بعلبيكم وانما هو منصوب لأنه مصدر والعامل فيه فعل
مقدر ، والتقدير فيه : كتب كتاب الله عليكم ، وانما قدر هذا الفعل
ولم يظهر لدلالة ما تقدم كما قال الشاعر :

ما إن يمس الأرض الا منكب منه وحرف الساق طي المحمل
فقوله : طيء المحمل ، منصوبة ، لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل

مقدر ، والتقدير فيه : وطوى طي المحمل وانما قدر ولم يظهر لدليل ما تقدم عليه من قوله « ما ان يمر الأرض الا منكب منه ، فكذلك ها هنا قدر ذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخوانكم وعماتكم وخالاتكم ، فان فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر بقي التقدير فيه : كتابا عليكم ، ثم أضيف المصدر الى الفاعل كقوله : وترى الحال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله ، فنصب : صنع الله وعلى المصدر بفعل مقدر وانما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالته على ما تقدم عليه من الكلام والتقدير فيه صنع صنعا الله وحذف الفعل وأضيف المصدر الى الفاعل ، لأنه يضاف الى الفاعل كما يضاف الى المفعول قال الراعي :

دأبت الى أن ينبت العطل بعدما تقاصر حتى كاد في الال بمصح وجيف المطايا ثم قلت لصحفي ولم يزلوا : أبردتم فتروحووا فنصب وجيف على المصدر بفعل مقدر على ما تقدم وأضاف المصدر الى الفاعل ، وقال لبيد :

حق تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم

كأنه قال طلبا المعقب حقه ، ثم أضاف المصدر الى المعقب وهو فاعل بدليل أنه قال (المظلوم) بالرفع حملا للوصف على الموصع ، وإضافة المصدر الى الفاعل أكثر من أن يحصى قال الله تعالى «ولولا دفع الله الناس» فأضاف المصدر الى اسم الله تعالى ، وهو الفاعل وسحوه قولهم وصرى ريدا قائما ، وأكثر شربى السويق ملتوتا ، وقال الشاعر .

ولا تكثرا لومي فان أخاكما بذكراه ليلى العامرية مولع

فأضاف المصدر الى الضمير في ذكراه وهو فاعل وقال الآخر .

أفمقي ثلاثي وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق
فأضاف المصدر الى (القواقين) وهو فاعل متمين روى (أفواه)
منصوبا ومن روى (أفواه) بالرفع جعله مضافا الى المفعول والشواهد على
هذا النحو كثيرة جدا .

وأما البيت الذي انشدوه :

بأيها المائع دلوى دونكا

فلا حجة لهم فيه من وجهين : أحدهما أن قوله (دلوى) ليس هو في
موضع نصب وإنما هو في موضع رفع ، لأنه خبر مبتدا مقدر والتقدير فيه
هذا دلوى دونكا ، والثاني : أنا نسلم أنه في موضع نصب ولكنه لا يكون
منصوبا بدونك وإنما هو منصوب بتقدير فعل فكأنه قال : خذ دلوى دونك
ودونك مفسر لذلك الفعل المقدر ، وأما قولهم : (إنها قامت مقام الفعل
فيجوز تقديم معمولها عليها كالفعل : قلنا هذا فاسد وذلك لأن الفعل
الذي قامت هذه الألفاظ يستحق في الأصل أن يعمل النصب وهو
متصرف في نفسه متصرف عمله وأما هذه الألفاظ فلا تستحق في الأصول
أن تحمل النصب وإنما أعملت لقيامها مقام الفعل وهي غير متصرفة في
نفسها فلا ينبغي أن لا يتصرف عملها فوجب ألا يجوز تقديم معمولها
عليها .

فنحن نرى من هذا الخلاف أن البصريين بعد فلسفتهم السحرية وأن
الفرع لا يقوم مقام الأصل من جميع الوجوه قد استخدموا الشواهد القرآنية
في استدلالهم على أن كتاب الله عليكم مفعول مطلق قد استأنسوا في ذلك
بقوله تعالى : صنع الله ، وفي إضافة المصدر الى الفاعل بقوله سبحانه
ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض .

(2) أثر القرآن الكريم في نحو مدرسة الكوفة :

سبق أن ذكرت أن النحويين جميعاً لم يحدث بينهم كبير خلاف في أن يكون القرآن الكريم مصدر البناء القواعد . غير أن هناك طائفة من الأساليب القرآنية لم تخضع لأقيسة البصريين، فرفضوا الأخذ بها وحاولوا تأويلها وتخريجها لتتفق مع مقاييسهم ومع هذا لم يثبوا صدورهم عن طائفة من الأساليب القرآنية التي اتفقت مع الأصول في كثير من الأحيان أو لم تتفق معها في أحيان أخرى قليلة .

أما الكوفيون فكانوا أسع أفقا في مجال القرآن والاستشهاد به من البصريين فقبلوا كل ما جاء من القرآن الكريم مؤثريين في أحيان كثيرة عدم التأويل والتخريج والأخذ بظواهر الآيات .

وكان هذا المنهج سليماً لو أنهم ساروا على نهجه وسلكوا في دربه في كل ما أوردوه من مسائل أو حرفوه من قصايا . ولكنهم مع الأسف لم يحكموا هذا المنهج في كل ما ورد من الآيات القرآنية وذلك لأنهم راعوا الأقيسة البصرية فنسجوا على منوالها واغترفوا من معينها وخضعوا لسلطانها في موضوعات عدة من المسائل النحوية التي كان يجب أن تسكت فيها هذه المقاييس لتتعلق الشواهد القرآنية لتكون الفيصل في هذه الموضوعات .

وإذا عرفنا أن مصدر الدراسة النحوية للكوفيين هو المذهب البصري الذي احتواه كتاب سيويه ، والمذهب البصري يقوم على المنطق والقياس في أكثر مسائله فأننا لا بد مدركون أن هذا المذهب قد ترك رواسيه في المذهب الكوفي ، لأنه منه نشأ وعنه صدر وبخاصة في مجال القياس والعلة ، وقد خدم الكسائي أبا عمرو بن العلاء نحواً من سبع

عشرة سنة واحتاج الى قراءة كتاب سيويه لاختلاطه بأعراب (الأله)⁽¹⁾
وأما القراء تلميذه النابة فقد انتفع بكتاب قراءة كتاب سيويه انتفاع كبير
ولا أدل على ذلك من كلمة ثعلب في هذا المقام فقد قال : (مات القراء
ونحت رأسه كتاب سيويه) فلا غرابة اذن أن تتسرب هذه المقاييس
البصرية الى نحوهم فتؤثر فيه وتؤثر فيهم فيغرمون بالقياس في مواضع
عديدة من نحوهم وإن كان لقياسهم صبغة تختلف عن صبغة القياس أما
الأمثلة التي توضح انتفاعهم بالقرآن الكريم في تفعيد قواعدهم فما هي
ذي :

(1) من تستعمل في الزمان كما تستعمل في المكان عند الكوفيين
واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم
أحق أن نقيم فيه﴾ فأدخل من على (أول يوم) وهو ظرف زمان

(2) جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه واستدلوا على ذلك بقوله
تعالى (كتاب الله عليكم)⁽⁴⁾

(3) اضافة الصفة الى جنسها أو الى موصوفها من غير تأويل إذا
اختلف اللفظان .

الكوفيون يوزون من غير تأويل كقولهم : جرد قطيفة وسحق عمامة
واحتجوا بقوله تعالى ﴿حق اليقين﴾⁽⁵⁾ والدار الآخرة⁽⁶⁾ (بجانب
الغربي)^(7,8) .

(1) الاختراع ص 101 بتصريف ص 85 سوريا
(2) سورة التوبة 108
(3) اسرار العربية لابن الانباري ص 272 ، 273
(4) سورة النساء آية 24
(5) سورة الواقعة آية 95
(6) سورة يوسف آية 109
(7) سورة القصص آية 44
(8) شرح التصريح

(4) اذا عند الكوفيين تختص بالجملة الفعلية ويقع شرطها وجوابها ماصير (واذا أنعمنا على الانسان أعرض) ⁽¹⁾ ومضارعين نحو (اذا يتلى عليهم يخرون) ⁽²⁾ ومختلفين نحو (واذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم) ^{(3) (4)}.

(5) نداء اسم الإشارة يذهب الكوفيين الى جواز ذلك محتجين بقوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) أي يا هؤلاء .

(6) في العطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع إن قبل تمام الخبر واحتجوا بقوله تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى) ووجه الدليل أنه عطف الصابئون على موضع إن قبل تمام الخبر قوله من آمن بالله واليوم الآخر .

أما ما اعتمد فيه الكوفيون على القياس والأصول فهو :

عمل ما النافية في الخبر قالوا إنها لا تعمل لأن القياس في ما ألا تكون عاملة البتة لأن الحرف انما كون عاملا اذا كان مختصا كحرف الخفض وما ظرف غير مختص فوجب ألا يعمل كحرف الاستفهام والعطف ، لأنه تارة يدخل على الاسم نحو ما زيد قائم وتارة يدخل على الفعل نحو ما يقوم زيد فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجبا ألا تعمل وهكذا كانت مهمة في لغة بني تميم وهو القياس .

(1) الاسراء آية 83

(2) الاسراء آية 107

(3 ، 4) الملائمة آية 83 شرح التصريح ج 2 ص 40

ولكن البصريين أوجدوا مشابهة بينها وبين ليس وقالوا هذا هو القياس واستدلوا في تأييد مقاييسهم بقوله تعالى في سورة يوسف (ما هذا شرا) وفي سورة المجادلة (بقوله تعالى) : (ما هن أمهاتهم) .

وكذلك استبعد الكوفيون تقديم خبر ليس عليها لأنها جامدة فلا تأخذ حكم المتصرف وما دام غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله فشقلوا بالقياس العقلي مخالفين منهجهم مع وجود الآية القرآنية التي اعتمد عليها البصريون في تقديم خبر ليس عليها وهي قوله تعالى : ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) والشاهد تقديم معمولها وهو انصراف المتعلق بمصروف وذلك لا يجوز الا اذا صح تقديم العامل ، لأن المعمول لاقع الا حيث يقع العامل .

(3) أثر القرآن في مدرسة بغداد :

أخذ البغداديون عن الصريين والكوفيين وقاموا بالموازاة والترجيح وظلوا كذلك حتى تسلم زعامة هذه المدرسة أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني فتطور المذهب على يديهما وأصبح هناك مذهب بغدادي لا يتعصب هؤلاء ولا ينحاز الى هؤلاء ما دام لهذا المذهب دليل يثبت فيه الحياة ويكتب له الخلود وحظى النحو البغدادي برجلين اشتهرا بالدراسات النحوية هما ابن الشجري هبة الله بن علي الذي كان أواخر زمانه وفرد أوانه في علم العربية ومعركة اللغة وابن الأتباري الذي تتلمذ على ابن الشجري والذي صار معيدا في المدرسة النظامية ، ولم تكن هذه المدرسة بمعزل عن تأثير القرآن فيها الا أن المسائل العامة التي نسب اليها وأثر فيها القرآن فيها الا أن المسائل العامة التي نسبت اليها وأثر فيها والقرآن الكريم قضية بالنسبة للمسائل العامة عند سلفي هذه المدرسة

وبما نسب الى المذهب البغدادي في إطار من القرآن الكريم ما
يأتي :

(1) اسم لا النافية للجنس .

قال السيوطي : الجمهور على أن الاسم الواقع بعد (لا) اذا كان
عاملا فيها بعده يلتزم تنوينه واعرابه مطلقا ، وذهب البغداديون الى جوار
بنائه اذا كان عاملا في ظرف أو مبرر (الشبه مضاف) نحو : ولا جدال في
الحج (1)(2) .

(2) تعريب الحال .

قال السيوطي يجب في الحال التنكير ، لأنها خبر في المعنى لثلاثتهم
كونها نعنا عند نصب صاحبها أو إخفاء أعرابها ، هذا مذهب الجمهور ،
وجوز بوني والبغداديون تعريفها نحو : جاء زيد الراكب على الخبر وعلى ما
سمع من ذلك يقصدون قراءة (ليخرجن الأعز منها الأذل) (3)(4) .

ولرجال هذه المدرسة آراء في النحو على هدى من القرآن الكريم وفي
ضوء من نور لا يستطيع حصرها .

(4) أثر القرآن الكريم في مدرسة الأندلس :

مدرسة الأندلس كغيرها من مدارس النحو تأثرت بالقرآن الكريم
فتناولت آياته باحثه مدققة لتحريروا رأي أو تقوية مذهب أو تأييد وجهة ،

1 ، 2 (سورة البقرة آية 197) (مع المراجع ج 1 ص 147

3 ، 4 (سورة المنافقون آية 8 المجمع ج 1 ص 239

وقد تمثلت أركانها في زاويتين :

زاوية محافظة اعتمدت على كتاب سيويه .

زاوية تنعي على النحاة تمسكهم بالماضي ويمثلها ابن مضاء

1 - من آراء ابن عصفور أن (ما) تقع صفة للتعظيم مستدلا بقوله تعالى ﴿ فغشيهم من اليم ما غشيهم ﴾⁽¹⁾ ﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾^(2,3) ويستدل بالقرآن الكريم ليقوى رأيه ويدعم حجته فيقول فيما نقده ابن الضائع في تذكرته وملخصه ما يأتي :

تكلم بعض مشايخ العصر وهو الشيخ تقي الدين السبكي بمدرسة الملك المنصور على قوله تعالى في سورة (الذاريات) : ﴿ فتول عنهم فما أنت بملوم ، وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين ﴾⁽⁴⁾ .

ونقل عن المفسرين فيها قولين :

الأول : أن المعنى قول عن أولئك الكفار وأعرض عنهم فما تلام على ذلك وارفع التذكير فإن الذكرى تنفع المؤمنين .

الثاني : أن المعنى قول عن الكفار وأعرض عنهم وذكر المؤمنين فإن الذكرى تنفع المؤمنين .

قال : وعلى القول الثاني : يحتمل أن تكون الآية من باب التنازع ، فاعترض على هذا أن شرط باب التنازع إمكان تسلط العاملين السابقين على المعمول المتنازع فيه وإذا تحرر هذا فالآية لا يمكن أن

1 (سورة طه آية 78)

2 ، 3 (الحاقة 1 ، 2 - الجمع ج 1 ص 92)

4 (الذاريات آية 54 و 55)

تحمل على التنازع لأن (ذكر) لا يمكنه العمل في (المؤمنين) من جهة الحيلولة بينهما بالفاء وإن وكل منهما له صدر الكلام وما له صدر الكرم لا يعمل ما قبله فيما بعده .

وقد نقل عن ابن عصفور جواز ذلك وقال : إن المعربين اتفقوا على تعلق (يوم) من قوله (إن عذاب ربك لواقع ، ما له من دافع ، يوم تمور السماء مورا)⁽¹⁾ بواقع مع أن مالها صدر الكلام⁽²⁾ .

أما ابن مضاء فقد ذكر الدكتور شوقي ضيف في مقدمة كتاب (الرد على السحابة) الذي قام بتحقيقه أن الذي دفعه الى دعوته الجديدة هو القرآن الكريم حينما أخذ النحويون يطبقون آيسته في مجاله وعلمهم في محيطه ويدل على ذلك قوله : أما بعد فانه حملني على هذا المكتوب قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) (ومن قال في كتاب الله برأيه وأصاب فقد أخطأ ، وقوله : من قال في كتاب الله بغير علم فليتبوا مقعده من النار) وقوله (من رأى منكم سكرًا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه) .

وقد أحس ابن مضاء بأنه سينعرض لل نقد ، لأنه نثر على مألوف فتمثل من يتمثل بقول جرير :

خل الطريق لمن يني المنار به وابرز بيرزة حيث اضطررك القدر
وكان يدعو الى الغناء القياس ، لأن المنهج السليم في نظره هو السماع يدل على هذا قوله : والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء

(1) سورة الطور آيات 7 و 8 و 9 .

(2) الأشاء والظائر جـ 3 ص 117 و 118 بتصرف

وتحكم عليه بحكمه وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع⁽¹⁾ .
طائفة من آرائه :

ثار على المحذوفات في القرآن الكريم وتقديرها قال (واعلم أن
المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام :

(1) محذوف لا يتم الكرم الا به ، وحذف لعلم المخاطب به
كقولك لمن رأيت يعطي الناس زيدا أي أعط زيدا ، فقد حذف وهو مراد
وان أظهر فهم الكلام به ومنه قوله تعالى : ﴿ وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل
ربكم قالوا خيرا ﴾⁽²⁾ وقوله تعالى ﴿ يسألونك ماذا ينفقون قل العفر ﴾⁽³⁾
على قراءة من نصبه وكذلك من رفعه ، وقوله عز وجل ﴿ ناقة الله
وسقياها ﴾⁽⁴⁾ والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها
كثيرة جدا وهي اذا ظهرت تم بها الكلام وحذفها أوجز وأبلغ .

(2) ويعد أن ذكر القسم الثاني وهو المحذوف الذي يتم الكلام دونه
وان ظهر كان عيبا .

أخذ يتكلم عن القسم الثالث وهو المضمحل الذي اذا ظهر تغير
الكلام عما كان عليه قبل اظهارة كقولك يا عبد الله . ثم استبعد الزيادة
والنقصان في القرآن وحرم ادعاء ذلك مستندا الى قول رسول الله صلى
الله عليه وسلم (من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ) ومقتضى هذا
الخبر النهي . وليس المجال هنا مجال الرد على ابن مضاء وأن القرآن
الكريم جاء على لغة العرب مطابقا لمقتضى الحال وأن البلاغيين حينما
يقولون في آية النمل : اذهب بكتابي هذا فألقه اليهم ثم تول عنهم فانظر

1 (الرد على النحلة ص 97

2 (النحل آية 10

3 (البقرة آية 219

4 (الشمس آية 13

ماذا يرجعون ، قالت يأيها الملاً ان قولها ليس مترتبا على أمر سليمان الهدهد ، انما هو مترتب على ذهاب الهدهد وتسليمها الكتاب وقراءته - ليسوا بمخطئين . وكذلك حينما يقولون ذلك في قوله تعالى في سورة البقرة : وأوحيا الى موسى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا . ان الانفجار ليس مترتبا على الأمر بالضرب وانما هو مترتب على الضرب نفسه ليسوا بمخطئين . وانما أوردنا آراءه لندلل على أن المدرسة المحافظة كانت تبحث في تعقيد القواعد والبناء التركيبي على المعنى .

(5) أثر القرآن الكريم في مدرسة مصر والشام :

كان لها اتجاهان : اتجاه يعتمد على النحو البصري واتجاه لا تنكر النحو البصري ولا تنكر النحو الكوفي لكنها مع ذلك لا تنكر نفسها لأن لها رأيا ويمثل هذه الوجهة ابن مالك وابن هشام⁽¹⁾ .

طائفة من آراء هذه المدرسة :

يستشهد بالقرآن الكريم في أن اللام الجارة بمعنى عن . قال ابن الحاجب في الكافية : اللام الجارة تقع بمعنى عن مع القول مستشهدا بقوله تعالى ﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا أي عههم ، وليس المعنى أنهم خاطبوا به المؤمنين والا لقال ما سبقتمونا اليه⁽²⁾ .

ويعتمد على القرآن الكريم في تحرير رأيه أن لو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره والمقصود بالامتناع عنده أي الشرط الثاني لامتناع

1 (الاقتراح ص 102

2 (اجمع ج 2 ص 32

الجواب وجهه بأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز أن يكون ثم أسباب أخرى .

قال ويدل على هذا قوله تعالى ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ فإنها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة لأنه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية ولأنه لا يلزم من تعدد انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وإن لم يمكن تعدد في الآلهة ، لأن المراد به فساد نظام هذا العالم عن حالته وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سبحانه .

ويرد أبو حيان على ابن مالك في جعله (هل) بمعنى قد ، وينقد منهجه في هذه القاعدة ، قال أبو حيان (وما ذكر هذا المصنف وغيره من أن (هل) ترادف (قد) لم يقم على ذلك دليل واضح . إنما هو شيء قاله المفسرون في قوله تعالى ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾⁽¹⁾ أن معناه قد أتى وهذا تفسير معنى لا تفسير أعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا إنما يرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة لا إلى المفسرين⁽²⁾ .

ومنهج ابن مالك كما بينه المقري (كان أكثر ما يستشهد بالقرآن فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث وإن لم يكن فيه عدل إلى أشعار العرب⁽³⁾ .

ومن آرائه : أن إذا تدخل على الجمل الأسمية وتضاف إليها . وألزم النحاة إضافة إذا الظرفية إلى جمل الأفعال مثل : ﴿ إذا جاء نصر

1 (سورة الأنسلا آية (1))

2 (تمهد القواعد ناظر الجيش جـ 5 ص 92 مخطوط رقم 349 نحو دار الكتب .

3 (المعج الطيب جـ 2 ص 422 تحقيق محمد محي الدين .

الله (فإذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف الى الجملة بعده والعامل فيه
حواله على المشهور واما نحو (اذا السماء انشقت) فمثل (وان أحد من
المشركين استجارك) . وقوله :

إذا باهلي تحته حظلية له ولد منها فذاك المذرع⁽¹⁾
فعلى اضممار كان الشأنية كما أضمرت هي واسمها في ضمير
الشأن في قوله :
فهلا نفس ليلي شفيعها⁽²⁾

هذا مذهب سيبويه وأجاز الأخفش اضافتها الى الجمل تمسكا
بظاهر ما سبق واحتاره ابن مالك في شرح التسهيل .

وابن هشام خاتمة المجتهدين الذين جعلوا من النحوفنا يقوم على
الدقة والبحث والمناقشة والاستنباط مما دعا ابن خلدون المغربي أن
يقول عنه (ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية
يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه⁽³⁾) يناثر بالقرآن الكريم فيستدل على
أن الإسناد الى الاسم أنفع العلامات التي يتميز بها قال وهذه العلامة
(الاسناد اليه) هي أنفع علامات الاسم وبها تعرف اسمية (ما) في
قوله تعالى ﴿ قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة ، ما عندكم يتفد
وما عند الله باق ﴾ ألا ترى أنها قد أسند اليها الأخيرة في الآية الأولى
والنفاد في الآية الثانية ، والبقاء في الثالثة فلهذا حكم بأنها منهن اسم
موصول بمعنى الذي⁽⁴⁾ .

1 (لعمرو دى والمذرع من أمه أشرف من أبيه .

2 صدره : وبشت ليلي أرسلت بشيعها .

3 معلمة ابن خلدون ص 532 مطبعة مصطفى محمد

4 شرح شعور الذهب تحقيق محمد عبي الدين

(2) اعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة من يعقل ، يستشهد على ذلك بالقرآن الكريم قال الله تعالى ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ في الآية شاهد على اعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة من يعقل اذا نسب اليه ما يسب الى العقلاء أر ترى أن طائعا قد جمع بالياء والنون لما نسب لموصوفه القول⁽¹⁾ .

ويؤيد ابن هشام سيويه في المسألة الزنبورية لان القرآن الكريم ورد بذلك يقول : وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيويه . وهو فاذا هو هي : هذا هو وجه الكلام مثل : (فاذا هي بيضاء) (فاذا هي حية) وأما فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجبر بلعل وسيويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم بعض العرب به⁽²⁾ .

لقد كان القرآن الكريم سارة متلثة اهتدى بها العاملون لارساء قواعد اللغة وابقائها في سلامة وصحة ولولا القرآن الكريم لكان من المشكوك فيه كثيرا أن يتوافر العلماء على وضع علم النحو وعلوم البلاغة واستقصاء المفردات وتحري مصادر الفصح والدخيل .

(1) المرجع السابق ص 23

(2) المعنى ج 1 ص 83

الفصل الثاني :

ثانيا : الحديث الشريف

سبق أن ذكرت أن الرأي الذي يطمئن اليه بالنسبة للحديث الشريف كأصل من أصول النحو السماعية هو الاستشهاد به بشرط بحثه لأطمئنان إلى الكلام المستشهد به وهانذا مورد طائفة من الأحاديث الشريفة تتبعتها في (المعنى) الذي هو موسوعة كبرى لعرض ابن هشام رحمه الله آراء النحاة السابقين له في مختلف الأصقاع العربية وهو ليس عرضا فقط بل هو مناقشة واسعة لتلك الآراء وتبين الصحيح منها والفاسد ، مع كثرة الاستنباطات مع اشتقاق الآراء المبتكرة غير المسبوقة ، وأهم من الآراء المبتكرة وضعه للضوابط النحوية على نحو ما يتجلى في الأبواب الثاني والثالث والرابع والخامس من كتابه المعنى وقد بلغت حدا رائعا من الدقة والسداد ولا تقل عنها أهمية القواعد النحوية الكلية التي ضمنها الباب الثامن من هذا الكتاب وهي مقتبسة في جملتها من قواعد علم الأصول ، كقاعدة أن الشيء قد يعطي حكما ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما . وقد عرضها في أربع وعشرين صورة جزئية⁽¹⁾ ولعل في ذلك كله ما يصور من بعض الوجوه نشاط ابن

1 (المعنى ص 751 تحقيق ملازم المبارك مراجع معين الأفغاني ، ص 188 ح 2 الحلبي

هشام النحوى ومدى استيعابه لآراء النحاة السالفين ومدى قطعه في استخلاص الآراء واستنباطها والحوار فيها كأدق ما يكون الحوار مع النفوذ الى القوانين النحوية الكلية العامة ولا يحرص ابن هشام على شيء حرصه على أن يكون الاعراب على أساس المعنى بيد أن ما نقل من استشهاده بالأحاديث أورده ملخصا .

(1) استشهد ابن هشام بالحديث الشريف : فمن كنت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله في معرض الحديث من أن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف وما ورد والعامل فيه صفة (فذ نقر في الناقد فذلك يومئذ يوم عسير) إذ عمل عسير وهي صفة ليوم فيما قبله وهو اذا مؤول . قال ولا يصح الا على قول أبي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف اذا وجواز زيادة التاء في خبر المبتدأ ، لأن عسر اليوم ليس سببا عن النقر والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولاً عليه بعسر ، وأما قول أبي البقاء ، أن يكون مدلولاً عليه بذلك لآية إشارة الى النقر أي على حذف في الخبر فادا نقر في الناقد نقر فيه ، وفيه اتحاد السبب والمسبب وذلك ممتنع بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم فانه مؤول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب أي فقد استحق الثواب العظيم المستحق للمهاجرين⁽¹⁾ .

(2) واستشهد بالحديث الشريف على أن (ان) تنصب كلا من المبتدأ والخبر (ان قعر جهنم سبعين عاما - قال الأمير في حاشيته تعليقا على (المعنى) ويروى سبعون وهو ظاهر أي مسافة (سبعون)

وقال ابن هشام : وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها صمير

(1) انظر ص 91 من المعنى ج 1

شأراً، محذوفاً كقوله عليه الصلاة والسلام : ان من أشد الناس عذاباً يوم
القيامة المصورون والأصل أنه أي الشأن .

(3) من معاني الباء السيئة كما قال الجميع : لن يدخل أحدكم
الجنة بعمله ولا تعارض بينها وبين الآية الكريمة : ادخلوا الجنة بما
كنتم تعملون ، التي هي باء المقابلة لأن المعطى بعوض قد يعطى مجاناً
وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب⁽¹⁾ .

(4) استشهد ابن هشام على أن الفاعل قد يكون مقدرًا عائداً على
مفهوم من الكلام مثل : أودى بنعلي وسريالية أودى هو : أي مود أي
ذهب ذاهب كما جاء في الحديث : لا يرني الزاني حين يزني وهو مؤمن
ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن أي ولا يشربها هو أي
الشارب ، إذ ليس المراد ولا يشرب الزاني وذلك في التحديث عن
معاني الباء تلا قول ابن الحاجب : انها هنا أودى بنعلي للتعددية⁽²⁾ .

(5) وعند التحديث في المعنى عن حرف الجواب (بلى) قال انها
يجاب بها الاستفهام المنفي ولا يجاب بها عن الإيجاب باتفاق مستدركا
على أنه قد أجيب بها عن الإيجاب في الحديث الشريف في صحيح
البخاري في كتاب الأيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه :
أترضون أن تكونوا مع أهل الجنة قالوا بلى ، وفي صحيح مسلم في
كتاب الهبة أسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا : إذن
وقال : ان ذلك قليل فلا يتزل عليه التنزيل بادعاء أن الاستفهام التقريري
حبر موحب ولذلك امتنع سيويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى في

1 (انظر ص 35 ج 1

2 (انظر ص 97 ج 1

سورة الزخرف : أفلا تبصرون أم أنا خير ، لأنها لا تقع بعد الإيحاب⁽¹⁾

(6) بيد تقع بمعنى من أجل ومنه الحديث : أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر

(7) أجرى ابن مالك ثم مجرى فاء السبية وروا المعية بعد الطيب مستشهدا بالحديث الشريف : لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه مع جواز وجهين آخرين : الرفع بتقدير هو يغتسل ، والجزم بالمعطف على موضع فعل النهي .

(8) حاشا تكون فعلا متعديا متصرفا تقول : حاشيته بمعنى استثنيه ومنه الحديث الشريف أنه عليه الصلاة والسلام قال : أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة . قال ابن هشام : وتوهم ابن مالك أنها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام فاستدل به على أنه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا كما قال :

رأيت الناس ما حاشا قريشا فاننا نحن أفضلهم فعلا ويرده أن في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها فهي هـ بمعنى لا أستثني وأجيب بأن لا نافية وغيرها منصوب بمحذوف وليس معطوفا على فاطمة والمعنى لا أستثني غيرها والفعل مسند للمتكلم وهو من حديث النبوة⁽³⁾ .

(1) انظر من 100 جـ 1

(2) انظر من 104 متفق جـ 1

(3) انظر من 109 حـ 1

(9) وترد رب للتكثير في الحديث الشريف : يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة⁽¹⁾ .

(10) ان وقع النفي في حيز كل أي تقدمت عليه أقتضى ذلك عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام لما قال له ذو اليمين : أنسيت أم قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن بخلاف ما اذا وقعت كل في حيز النفي بأن تقدم النفي عليها فانها تقتضي سلب العموم . ما كل ما يتمنى المرء يدركه⁽²⁾ .

(11) من معاني اللام موافقة (بعد) كما جاء في الحديث الشريف : صوموا لرؤيتي⁽³⁾ .

(12) دخول اللام على فعل المتكلم قليل سواء كان المتكلم مفرداً نحو قوله علي عليه الصلاة والسلام : قوموا فلاصل لكم أو معه غيره كقوله تعالى : وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم⁽⁴⁾ وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة : فبذلك فلتفرحوا⁽⁵⁾ وفي الحديث لتأخذوا مصافكم⁽⁶⁾ .

(13) اذا دخلت لا النافية للجنس على فعل ماضٍ لفظاً او تقديرًا أهملت ووجب تكرارها ومثال دخولها على فعل تقدير اما جاء في

(1) ص 119 ج 1

(2) ص 171 معنى ج 1

(3) ص 178 معنى 1

(4) سورة العنكبوت آية 12

(5) سورة يونس آية 58

(6) ج 1 ص 186

الحديث الشريف : فان المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى ، لأن
المفعول به رتبته التأخر عن الفعل فهي داخلة على الفعل تقدير⁽¹⁾

(14) المشهور أن لو حرف امتناع لامتناع وقد ورد حديث شريف
فهم منه عدم حل بنت أبي سلمة له لانتفاء عدم ربوبيتها له ومعلوم أن
عدم الربوبية وحده لا يمنع من الزواج ، لذلك اشتهر بين الناس السؤل
عن معنى الأثر المروي عن عمر رضي الله عنه وقد مثله في حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كلام الصديق رضي الله عنه (أي
لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لي إنها لابنة أخي من الرضاة
فان عدم حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من جهتين كونها ربيته في
حجره وكونها ابنة أخيه من الرضاة ، ونظيره نعم العبد صهيب لو لم
يخف الله لم يعصه ، فان معصية صهيب متفية من جهتي المخافة أو
الإجلال⁽²⁾ .

(15) ليس كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرنية وقد تكون
حرفا ناصبا للمستثنى بمنزلة الا نحو : أتوني ليس زيدا والصحيح أنها
الناسخة وأن اسمها صمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم واستتاره
واجب فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب .

(16) وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيويه للحو وذلك أنه جاء
إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه
وسلم : ليس أصحابي أحد - الا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء
فقال سيويه ليس أبو الدرداء ، فصاح به حماد : لحيت يا سيويه فما

(1) ص 197

(2) ص 178 ج 1 معنى .

هذا استثناء فقال سيبويه : لأطلين علما لا يلحطني معه أحد ثم مضى
ولزم التحليل وغيره⁽¹⁾ .

(17) وقوع هل بعد العاطف لا قبله : وهل ترك لنا عقيل من
رباع .

(18) محل الجملة الحالية نصب مثاله قوله عليه الصلاة والسلام :
أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد .

(19) في الجمل التي لها محل من الأعراب . ليس من باب
الاسناد قوله عليه الصلاة والسلام لا حول ولا قوة الا بالله كثر من كنوز
الجنة على اضمار قولك فهي معمولة للقول في محل نصب .

(20) واعتبر بعض النحاة الجملة المستثناة من الجمل التي لها
محل من الأعراب نحو : لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه
الله العذاب الأكبر⁽²⁾ . قال ابن خروف : من مبتدأ ويعذب الله الخبر
والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع . قال الأمير : وقيل
الاستثناء متصل والمعنى الا من تولى وكفر فأنت مسلط عليه بالجهاد
وقيل استثناء من مذكر أي الا من تولى بحيث لا طمع في ايمانه .

ثم اورد ابن هشام قول ابن مالك في التوضيح على الجامع
الصحيح . حق المستثنى بالا من كلام موجب أن ينصب مفردا كان أو
مكملا معناه بما بعده نحو قوله تعالى : انا لننجوهم أجمعين الا امرأته
قدرنا انها لمن الغابرين ، ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في

(1) ص 227 ج 1 المعنى

(2) الآيات من 22 الى 25 سورة العنكبوت .

هذا الا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالأبتداء . ثابت الحر
ومحنوفه فمن الأول قول أبي قتادة : أحرموا كلهم الا أبو قتادة لم يحرم
فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبر ، وقوله عليه الصلاة
والسلام : ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء الا
المتزوجون أولئك المطهرون من الخنا .

ومن الثاني قوله تعالى عليه الصلاة والسلام : ولا تدري نفس بأي
أرض تموت الا الله أي لكن الله يعلم ، وقوله صلى الله عليه وسلم :
كل أمي معافي الا المجاهرون أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا
يعفون .

الفصل الثالث :

ثالثا : قول العرب

لم يكن للعرب في حياتهم الأولى وسائل كتابية لتسجيل آثارهم اللسانية وتداول ثقافتهم العقلية الأدبية كانوا لأميتهم يعتمدون على حافظتهم وعلى اللسان والسمع .

ولهذا كان للرواية شأن في حياتهم العقلية فكان مرجعهم في أخبارهم وأنسابهم وآثارهم الأدبية والذي ساعدهم على قوة الحافظة وسهولة التذكر شيان :

- (1) مقدرتهم البيانية ووفرة ذخائرهم في أساليب التعبير .
- (2) ميلهم الى الاهتمام بالمعنى وجعله أساسا .

وبهذا يكون الحفظ هينا وكذلك التذكر فان المعروف في علم النفس أن تنظيم المعنى والاعتماد عليه خير عون على الحفظ والتذكر .

وفوق هذا كان لاعتماد العرب على عقولهم وحافظتهم دون التجاء الى قلم أو قرطاس أثر في نشاطهم من هذه الناحية ، فلا غرابة اذا بلغ حفاظهم ورواتهم درجة عظيمة من ثبات الحفظ وسرعته ، وبهذا استطاعوا الاحتفاظ بآثارهم الأدبية من شعر ونثر وحرصوا على أن ينقلها بعضهم من بعض وراعوا في ذلك ما استطاعوا من الدقة والتحري ، وقد

اهتموا بصحة الرواية ومستنداتها وروايتها في العلوم الشرعية ، وسلكوا في الأدب والأخبار والسير وغير ذلك من علومهم التي كانت لهم قبل الاسلام وكذا ما اشتغلوا به بعد الاسلام من علوم شرعية ولغوية ، ولصمان التحري في العلوم الشرعية وضع العلماء ورواة الأحاديث النبوية أصولاً وقواعد في علم مصطلح الحديث ، ووضعوا كذلك كتباً مختلفة في طبقات رجال الحديث وغيرهم كل هذا لحرصهم على الدقة وقصدتهم الى الأمانة العلمية هذا هو المنهج الذي سلكه العلماء في بحوثهم وهو نهج له أثره وجدواه وقد أثر ثماراً طيبة في تمحيص الحقائق وتدوين كثير من النواحي العلمية في الثقافة العربية والشرعية .

ولكننا لا ننسى العوامل التي تعترض هذا أو التي يتحتم أن تعترضه وهي :

أ) ما أشرت اليه من أن العرب أميل الى المعنى يجعلونه أساساً ولهذا نجدهم في نقل الآثار قد يضمون لفظاً مكان آخر ، وقد يروون الأثر بالمعنى وقد ساروا على ذلك في طائفة من ذخائرهم الأدبية ولكنهم في رواية القرآن الكريم لم يحيدوا عن الدقة التامة لا في رواية الألفاظ بنصها فحسب بل حرصوا أيضاً على طرق الأداء الى حد المحافظة على الروم والأشمام⁽¹⁾ .

وقد يروي الراوي قصيدة فيتصرف في بعض ألفاظها أو يرويها

١ (الروم هو الاتيان عند النطق ببعض الحركة في حالة الوقف ويسمعه القريب المصغي دون البعيد ولا يكون في الفتح ولا في النصب وسمي بذلك لأنك تروم الحركة ويريدها حين لم تسقطها بالكلية (راجع شرح الشافعي للرضي ، والأشمام هو ضم الشمتين بعد الاسكان اشارة الى القسم وهو يخص بلذرك العين دون الابدن والعرض منه يياك العري بين ما هو متحرك في الوصل فكة الوقف وبين ما هو ساكن في كل حال .

طلق للهجته وطبيعته التي درج عليها في النطق والأداء وهذا أيضا من أسباب الاختلاف في رواية الشواهد .

وإذا كان هذا هو الشأن في بعض نواحي الرواية من قبول الرواية بالمعنى فإن علماء اللغة لا يقتنعون بهذا بل يتمسكون في صدد الاحتجاج اللغوي بصحة الالفاظ وجريان الأساليب على المنهج الصحيح وهم لهذا لا يرتضون الرواية الا اذا صحت عندهم العاظها .

ولكن هذا لم يتوافر لهم في جميع الأحوال فان رواية اللغة لم يوضع لها النظام الذي وضع لرواية الأحاديث النبوية من البحث في تاريخ الرواة والتحقق من دقتهم والثقة بهم وتدوين تاريخهم الشخصي لتعرف درجاتهم من الصدق والتحري ولهذا ظهرت في القواعد آراء متباينة كان مبعثها الخلاف في الالفاظ التي روي بها الشاهد الذي هو مناط الاحتجاج .

(ب) الوضع والصنعة في الشعر .

كان الاعتماد في نقل الشعر على الرواية وقد عرفت طائفة من الرواة بنقل أشعار الشعراء ومن أشهرهم حماد الرواية⁽²⁾ وكان لبعض الشعراء رواة يذيعون شعرهم وهؤلاء الرواة كانوا من البصريين بالشعر وأسانيبهم ولهم في البيان العربي مقدرة ومنهم من يقول الشعر ويحفظ

(2) سأل الوليد بن اليريد الأموي يوما . كم تحفظ من الشعر قال كثير ولكني أنشدك على كل حرف من حروف المعجم مائة قصيدة كبيرة سوى المقطعات من شعر الجاهلية دون شعر الاسلام قال سأمتحك - في هذا ثم أمره بالانشاد فأنشد حتى صجر الوليد ثم وكل به من استحلعه أن يصدقعه وسوي عليه فأنشده الفين ونسجته قصيدة للجاهلية وأحبر الوليد بذلك فأمر له بمئة ألف درهم

طائفة كبيرة منه بناء على هذا لا يبعد أن تتد كلمة أو عبارة في قصيدة فيضع الراوي مكانها ما يناسب السياق ويتعم المعنى . بل إن بعضهم تجاوز هذا فكان يحاكي أساليب الشعراء بقصائد وينسبها إلى من شاء منهم ومنهم من كان ينسب الشعر لغير صاحبه .

جاء في المزمهر للسيوطي⁽¹⁾ « قال أبو حاتم عن الأصمعي : كان خلف مولى أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أعتقه وأعتق أبوه وكان أعلم الناس بالشعر وكان شاعرا ووضع على شعراء عبد القيس شعرا موضوعا كثيرا وعلى غيرهم وأخذ ذلك عنه أهل البصرة وأهل الكوفة وكان يصرب به المثل في عمل الشعر وكان يعمل على السنة الناس فيشبه كل شعر بقوله شعر الذي يضعه عليه ثم يشك فكان يختم القرآن كل يوم وليلة . وكان بالكوفة جماعة من رواة الشعر مثل حماد الرواية وغيره وكانوا يصنعون الشعر ويتقنون المصنوع منه وينسبونه إلى غير أهله . ولقد حدثني سعيد بن هريم الرجمي قال ممن أثق به أنه كان عند حماد حتى جاء أعرابي فأنشده قصيدة لم تعرف ولم يدرك من هي « فقل حماد : اكتبوها فلما كتبوها وقام الأعرابي قال : لمن ترون أن نجعلها ؟ فقالوا أقوالا فقال حماد : اجعلوها لطرفة . وقال الجاحظ : ذكر الأصمعي وأبو عبيدة وأبو زيد عن يونس أنه قال : اني لأعجب كيف أخذ الناس عن حماد وهو يلحن ويكسر الشعر ويضيف ويكذب » وقال ابن سلام في كتابه طبقات الشعراء⁽²⁾ « لما راجعت العرب رواية الشعر وذكر أيامها ومآثرها استقل بعض العشائر وشعر شعرائهم وما ذهب من ذكر وقائعهم وكان قوم قلت وقائعهم في أشعارهم وأرادوا أن يلحقوا بمن

(1) ج 2 ص 251

(2) ص 23

له الوقائع والأشعار فقالوا على ألسن شعرائهم ، ثم كانت الرواة فزادوا في الأشعار . وليس يشكل على أهل العلم زيادة ذلك ولا ما وضع المولدون وإنما عضل بهم أن يقول الرجل من أهل بادية ممن ولد الشعراء أو الرجل ليس من ولدهم فيشكل ذلك بعض الإشكال ثم قال :

أخبرنا أبو خليفة أخبرنا ابن سلام قال : أخبرني أبو عبيدة أن ابن دؤاد متمم بن نويرة قدم البصرة في بعض ما يقدم له البدوي في الجلب والميرة فنزل النحيث فأتته أنا وابن نوح فسألناه عن شعر أبيه متمم . وقمنا بحاجته وكفيناه ضيعته . فلما نقد شعر أبيه جعل يزيد في الأشعار ويضعها لنا وإذا كلام دون كلام متمم وإذا هو يحتذي على كلامه فيتذكر المواضع التي ذكرها متمم والوقائع التي شهدها فلما توالى ذلك علمنا أنه يفتعله وقال :

كان أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها حماد الراوية وكان غير موثوق به كان ينحل شعر الرجل غيره ويزيد في الأشعار كما أخبرني أبو عبيدة عن يونس قال : قدم حماد البصرة على بلال بن أبي بردة فقال : ما أطوفتني شيئا فعاد اليه فأنشده القصيدة التي في شعر الخطيئة في مدح أبي موسى⁽¹⁾ فقال : ويحك : يمدح الخطيئة أبا موسى ولا أعلم به وأنا أروي للخطيئة ولكن دعها تذهب في الناس ، هذا ما دونه التاريخ بصدد افتعال الرواة .

(1) القصيدة في مدح أبي موسى الأشعري ومطلعها :

هل تعرف الدار مند عامين أو عام دار الهند بصرع الخرج فالسلام

والحرم والندام موضعان وقد وردت القصيدة في ديوان الخطيئة ص 35 وأشار فيه إلى أنها لحما والرواية وأنه محلها الخطيئة وإن اللغائي صحيح أنها للخطيئة .

وعلى أن الافتعال في الشعر ونسبته الى غير قائله قد يكون هين
الخطب من الناحية اللغوية ومن جهة الاستشهاد به على الأساليب
والتراكيب والكلمات اذا كان هؤلاء الرواة في العصور التي يحتج فيها
العلماء بالكلام العربي فاذا كان الشعر الذي انتحلوه وصنعوه هو من
كلامهم كان في درجة لا تدعو الى رفض الاحتجاج به . ولكن الذي
يحشاه العلماء هو أن يتطرق الانتحال وفس المصنوع من الشعر الى
رجال من العصور التي لا يحتج بأقوال رجالها وأن يتسع هذا الميدان
ويتسرب اليه الشك فتضيع معالم اللغة الصحيحة ويتغلب المولد وما ينبو
عن العربية السليمة ولهذا حرص العلماء على التحري وانتهاج سبيل
الدقة والتحصيل في الرواية والرواة .

ولكن هل وصلوا الى التغلب على الشعر الموضوع والمصنوع
واقنلعه ؟

وهل أجمعوا على طريقة يتخذونها أساسا لرفض بعض الشعر
وقبول بعضه ؟ وهل كان العلماء أيام هذه الأشعار في درجة واحدة من
الاقتناع بصحة نسبتها وسلامة اوضاعها وروايتها او الاطباق على رفضها
والحكم ببعضها عن الصواب ؟

لا نستطيع أن نجزم بهذا بل ان الواقع لا يساعد على الجزم به فان
الروايات المختلفة والأشعار المشكوك في نسبتها كانت مرجعا لبعض
العلماء فقد وضع المولدون أشعارا وفسوها على الأئمة فاحتجوا بها
وبنوا عليها نتائجهم ووصلوا على أساسها الى قواعد دونوها وعارضهم
فيها من لم ير رأيهم وكان هذا من أسباب ما نرى بين النحاة من خلاف
في الرأي .

من كل هذا يتضح ما صادف علماء القواعد من مختلف الشواهد ومتباين الأمثلة مما نجم عنه كثير من الخلاف والآراء المتشعبة . فالمثال أو الأمثلة قد تصح عند فريق فيجيزون رأيا من الآراء وينكرها آخرون فيرفضونه . وقد أثر ذلك فيما دون من القواعد وفي وجوه الخلاف بين العلماء⁽¹⁾ .

وقد مر شيء من هذا فيما أوردت من أمثلة للخلاف بين البصريين والكوفيين .

وقد سار العلماء يقطعون كل هذه العقبات في سبيل الوصول إلى القواعد النحوية التي دونوها بعد الكد البحث وليس غريبا بعدما أوضحت أن تجيء هذه القواعد مشحونة بأوجه متعددة من الخلاف ولم يكن تشعب الآراء مقصورا على الخلاف في الأحكام النحوية بل كان إلى جانب ذلك آراء مختلفة في تخريج العبارات وتأويل ضبطها وسرد متباين الأسباب لترجيح حالة على أخرى . ومرجع ذلك إلى عاملين أساسيين .

أولهما : تلك الأسباب العامة التي ارتكز عليها الخلاف النحوي من اختلاف اللهجات وتعدد الروايات وتباين الشواهد قوة وضعفا .

وثانيهما : ميل اللغة العربية إلى الأفتنان في التعبير وصوغ العبارات على أساليب مختلفة مما جعل النحاة يسايرون ذلك ويوجهون العبارات توجيهات مختلفة تحتل كثيرا من وجوه التأويل والتخريج .

والمتبع الذي استمد منه العلماء هو كلام العرب وما نقلوه عنهم

1 (القواعد النحوية ملحتها وطريقتها ص 218 الطبعة الثانية سنة 1953 .

من شعر ونثر وقد نظروا في كل هذا ليتعرفوا خصائصه فوجدوا منه المطرد والغالب والكثير والقليل والتادر والشاذ والضعيف والضرورة فسجلوا كل هذا واستنبطوا منه ما دونوا من قواعد . ولم يتركوا من مظاهر كلام العرب مما اختلف أو مما اختلف شيئا الا أثبتوه ونبهوا على ما فيه وهذا من الأسباب التي جعلت علم النحو أوسع النطاق فانه قد شمل تسجيلا وتعليلًا لكل ما ظفر به العلماء مما نطق به العرب ، ولو أن هذه الخصائص مطردة اطرادا لا انحراف فيه ولا شذوذ لكان لصوغ التراكيب وضبط الكلمات وشكل أواخرها نظام ثابت ولكانت القواعد النحوية والصرفية مطردة خالية مما نراه فيها الآن من أوجه متعددة .

ولكن هذا الطابع الثابت في جميع نواحي اللغة ليس من شأن اللغات عامة ولا من شأن اللغة العربية خاصة وذلك لما يأتي :

(1) ما كان للعرب من لهجات وأساليب في الأداء مما ظهر أثره في اللغة وفيما استخلصه العلماء من قواعد .

(2) ان الالتزام قاعدة واحدة أو أسلوب واحد في التعبير ليس هو الأمر الطبيعي الواقعي فان الثابت أن الإنسان يميل في بعض الأحيان الى أن يفتن بعض الافتنان وينهج نهجا قد يكون فيه فدا بسبب ما يوحى به طبعه ومزاجه .

(3) قد يتحكم الوزن او التوازن ويضطر المتكلم أن يخالف المألوف ومن هنا نشأ ما يسميه النحاة ضرورات الشعر .

والى جانب هذه العوامل سبب آخر جعل الخلاف النحوي كثيرا متشعبا ذلك ما أشرت اليه من أن علماء النحو لم يتركوا صغيرة ولا كبيرة مما استطاعوا أن يصلوا اليه من كلام العرب الا سجلوه وأثبتوا له حكما

سواء في ذلك الجزئيات والكليات والمطرود والمنحرف وبذلك جاء علم النحو صورة دقيقة شاملة من البحث والدرس ملمة بجميع الدقائق في كلام العرب ، وقد قال العلامة : « دي بور في كتابه تاريخ الفلسفة في الإسلام ما يأتي ⁽¹⁾ :

« علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي بما له من دقة الملاحظة ومن نشاط في جميع ما تفرق وهو أثر يرغب الناظر فيه على التقدير له ويحق للعرب أن يفخروا به » .

لكل هذه الأسباب وللعوامل العامة التي تؤثر في اللغة كان لا بد أن تجري الألسنة بأساليب وتراكيب وكلمات تخالف المطرد وتندرج في القلة إلى حد النادر أو الشاذ ومن هنا نشأت آراء مختلفة واستثناءات في القواعد وتشعب في الخصائص النحوية ووجهة نظر النحاة .

وهنا عوامل أخرى اعترضت علماء النحويين أرادوا وضع قواعد القياس النحوي وحين تتبعوا الأمثلة والشواهد ليصلوا إلى القواعد النحوية أشير إلى بعضها فيما يلي :

المسموع المفرد المخالف لما عليه الجمهور :

تعرض ابن جنى لهذا في كتابه الخصائص ⁽²⁾ ولخص آراءه السيوطي في كتاب الاقتراح ⁽³⁾ ومجمل القول أن المسموع المفرد له أحوال :

1 (ترجمة محمد عبد الهادي أبو رينة ص 40

2 (ج 1 ص 191

3 (ص 22 انظر الشافية ج 2 ص 24 ، 25 مطبعة دار الكتب 52 ص 115

(1) أن يكون فردا لا نظير له في المسموع مع اطباق العرب على النطق به فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه اجماعا كما قيس على قولهم في السب إلى شتوة شتى مع أنه لم يسمع غيره ، ولذا يقال في ركوبة ركبى .

(2) أن يكون فردا لا نظير له ولكنه يخالف ما عليه الجمهور .

أ (فان كان المنفرد به فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به وكان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك المنفرد به ، فان الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده فقد يمكن أن يكون ذلك وقع اليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها وتآبدت معالمها⁽¹⁾ .

ثم قال ابن جنى⁽²⁾ وسألت أبا علي رحمه الله عن قوله :

أبيت أسرى وتبتي تدلّكي شعرك بالعنبر والمسك الذكي
لخصنا فيه واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون في (تبتي)
كما حذف الحركة للضرورة في قول امرئ القيس :
فاليوم أشرب غير مستحب اثما من الله ولا واغل

كذا وجهته معه فقال لي : فكيف تصنع بقوله (تدلّكي) فقلت
تحمله بدلا من (تبتي) أو حالا فتحذف النون كما حذفها من الأول في
الموضعين . فاطمأن الأمر على هذا وقد يجوز أن يكون (تبتي) في

(1) ج 1 ص 22 الخصائص

(2) ج 1 ص 388 دار الكتب

موضع النصب باضممار (أن) في غير الجواب كما جاء بيت الأعشى :

لنا هصبة لا يتزل الذال وسطها ويأوي اليها المستجير فيعصما

فأما قول الآخر :

أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من السطاح

فيحور أن تكون (أن) هي الناصبة للاسم مخففة غير أنه أولاها
الفعل بلا فصل كما قال الآخر :

أن تحملا حاجة لي خف محملها فتستوجيا نعمة عندي بها ويدا
أن تقرأن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تعلما أحدا

سألت عنه أبا علي رحمه الله فقال هي مخففة من الثقيلة .

(ب) ولو جاء من ذلك عن ظنين أو منهم أو من لم ترق به فصاحته
ولا سبقت إلى الأنفس مشقته كان مردودا غير متقبل ، فإن ورد عن
بعضهم شيء يدفعه كلام العرب وبأباه القياس على كلامها فإنه لا يقنع
في قبوله أن نسمعه من الواحد ولا من العدة القليلة إلا أن يكثر من ينطق
به منهم فإن كثر قائلوه إلا أنه مع هذا ضعيف الوجه في القياس فإن ذلك
مجازه وجهان : أحدهما أن يكون من نطق به لم يحكم قياسه على لغة
آبائهم وأما أن تكون أنت قصرت عن استدراك وجه صحته ولا أدفع أيضا
مع هذا أن يسمع الفصيح لغة غيره ممن ليس فصيحاً وقد طالت عليه
وكثر لها استماعه فسرت في كلامه ثم تسمعها أنت منه قد قويت عندك
في كل شيء من كلامه غيرها فصاحته فيستهويك ذلك إلى تقبلها منه
على فساد أصلها الذي وصل إليه منه ، وهذا موضع متعب مؤذ يشوب
النفس ويشري اللبش إلا أن هذا كأنه متعذر ولا يكاد يقع مثله وذلك أن

الأعرابي الفصيح اذا عدل به عن لغته الفصيحة الى أخرى سقيمة عافها ولم يأبه بها .

(3) أن يتفرد به ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه والقول فيه أنه يجب قبوله اذا ثبتت فصاحته لأنه إما أن يكون شيئاً أحذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه وإما أن يكون ارتجله فان الأعرابي اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ، ما لم يسبقه أحد قبله به ، فقد حكى عن روبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان الفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا اليها⁽¹⁾ هذا هو رأي ابن جني وغيره فيما يسمع أو يروى عن العرب مما يند عن المؤلف لجمهور العلماء .

وانا لنلمح في ثانيا هذا البحث مظاهر التحري والتفصيل الذي يدل على حرص العلماء على الوصول الى أوضح نهج وعلى صيانة اللغة العربية مما قد يصيبه الانحراف او يتطرق اليه الشك من كلام العرب حتى لا يتخذ هذا أساسا لاستنباط قواعد لا يكون لها حظ من القوة او نصيب من المتانة القياسية .

ونلمح الى جانب هذا ايضا تحفظا من نسبة الخطأ الى ما انحرف من المؤلف من كلام بعض الشعراء ودفاعا عما نطق به الشعراء مما ند عن النهج الذائع لما نطق به العرب ، بأن هذا يمكن أن يكون قد استقر في النفس أو في العقل الباطن من لغة قديمة أو بأنه يمكن تأويله ووزنه بمعايير القواعد النحوية التي تدخلة في دائرة الصواب .

غير أن بعض العلماء سلكوا مسلكا آخر في الحكم على هذا

القول المنحرف عن النهج العام ، وأصدروا الحكم واضحا على الشعراء ولم يرثوهم من الخطأ قال ابن فارس في كتابه الصحاح والشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ويمدون المقصور ويقدمون ويؤخرون ويومنون ويشيرون ويختلسون ويعيرون ويستعيرون فأما لحن في اعراب أو ازالة كلمة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز ولا معنى لقول من قال :

ألم يأتيك والأنبياء تنمي وقوله : قفا عند مما نعرفان ربوع فكله خطأ وغلط ، وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الغلط والخطأ فما صح من شعرهم فمقبول. وما أبته العربية وأصولها فمردود .

بلى للشاعر اذا لم يطرد له الذي يريد في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطا واختصارا وابدالا بعد ان يكون فيما يأتيه مخطئا أو لاحنا .

وقال الجرحاني⁽¹⁾ في كتاب الوساطة⁽²⁾ وأي عالم سمعت به ولم يزل ويغلط أو شاعر انتهى اليك ذكره لم يهف ولم يسقط ودونك هذه الدواوين الجاهلية والاسلامية فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القدح فيه ، اما في لفظه ونظمه أو ترتيبه وتسميته أو معناه واعرابه ، ولولا أن الجاهلية جدوا بالتقدم واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة والأعلام والحجة لوجدت كثيرا من أشعارهم معيبة مسترذلة

1 (هو القاضي أبو الحسن علي بن العمير مؤلف كتاب الوساطة بين المشي وخصومه

2 (ص 12

مردودة منفية ، ولكن هذا الظن الجميل والاعتقاد الحسن ستر عليهم ونفى الظنة عنهم فذهبت الخواطر في الذب عنهم كل مذهب وقامت في الاحتجاج لهم كل مقام .

ثم سرد شواهد من أشعار الجاهليين والاسلاميين مما انحرف فيها الضبط عن المؤلف المعروف وأشار الى « ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج اذا أمكن تارة بطلب التخفيف عند توالي الحركات ومرة بالاتباع والمجاورة، وما شاكل ذلك من المعاذير المتمحولة وتغيير الرواية واذا ضاقت الحجة وتثبت ما راموه في ذلك من المرامي البعيدة وارتكبوا لأجله من المراكب الصعبة التي يشهد القلب أن المحرك لها والباعث عليها شدة اعظام للتقدم والكلف بنصرة ما سبق اليه الاعتقاد وألفته النفس » .

وعقد السيوطي في كتابه المزهر فصلا من أغلاط العرب⁽¹⁾ اقتبس فيه كلام ابن جنى وغيره والى جانب هذه الأنواع من الانحراف نجد نوعا آخر هو الشاذ الذي يقول العلماء انه يحفظ ولا يقاس عليه ومنه أمثلة كثيرة أوردها النحاة في مؤلفاتهم وهذا بعض منها (أمثلة للشاذ) .

(١) من مواضع حذف الخبر وجوبا أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ أو اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور أو الى مؤول به ، فاذا صلح الحال لأن يكون خبرا فانه يتعين رفعه . وشذ قولهم « حكمتك مسمطا » قيل هذا الرجل حكموه عليهم وأجازوا حكمه أي حكمتك لك مثبتا أي نافذا والخبر محذوف وجوبا أي لك ومسمطا حال من الضمير

(1) ج 2 ص 308 مطبعة صبيح .

المستتر في الخبر .

ولا ندري ما قيمة الاحتفاظ بعبارة كهذه العبارة ، وماذا على النحاة لو أهملوها أو لو حكموا بخطئها وأراحوا أنفسهم من تأويلها وإثقال القواعد النحوية بها .

2 (تدحل لام الابتداء بعد أن المكسورة على أشياء منها الخبر بشروط منها كونه مثبتا وشذ قول أبي حرام العكلي :

وأعلم أن تسليما ونركا لامتثابهان ولا سراء ويقول النحاة في سبب المنع أن اللام تدل على الثبوت والخبر منفى ، وقال ابن جنى انه شبه (لا) بغير فكأنه قال لغير متشابهين .

3 (قد يحذف حرف الجر ويبقى الحر شذوذا كقول الفرزدق : إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالاكف الأصابع أي الى كليب .

4 (أسماء المكان لا يصلح منها للصب على الظرفية الا المبهم وما اتحدث مادته ومادة فعله أما قولهم (هو منى مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ إذ التقدير هو منى مستقر فعامله الاستقرار .

ومن الغريب أن النحاة يقبلون هذه الأمثلة ويخرجونها من نطاق الشذوذ اذا غيرنا التأويل فجعلنا العامل فعلا مقدرًا وهو قعد وزجر وباط ، كأن الحكم بالقبول أو الشذوذ رهن لتأويلهم .

5 (يجوز حذف المتعجب منه في أفعل به ان كان أفعل معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف وشذ قول عروة ابن الورد في

وصف صعلوك :

ولله صعلوك صحيفة خذه كضوء شهاب الحائس المتور
فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فأحدر
أي فأجدر به ، على أن العلامة الصبان لا يرى هذا شاذا فقد قال
تعليقا على هذا المثال : (والأوجه عندي أنه ليس بشاذ وانه لا يشترط
هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف ⁽¹⁾ وهذا الرأي يبين
تعسف النحاة في بعض شروطهم وتشبههم بأن يكون الدليل على
المحذوف هو ان يذكر مثل المحذوف مع المعطوف عليه لا أي دليل
آخر .

(6) لا يكثر حذف عائد الاسم الموصول في صلة غير (أي) لا
إذا طالت الصلة ، وشذ قوله :
من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ولا يحد عن طريق المجد والكرم
وقوله تعالى : « تماما على الذي أحسن » برفع أحسن على أنه
خبر .

وهذا هو رأي البصريين ، أما الكوفيون فلا يرون في ذلك شذوذا
بل يجيزونه ويقبسون عليه . وهناك أمثلة أخرى كثيرة تجدها في ثواب
كتب النحو .

ولا يعني الآن أن نصل الى رأي قاطع في هذا الكلام الذي
انحرف عن النهج العام فتحكم بأنه خطأ أو بأنه صواب قد يكون مرجعه

(1) ج 2 163 حاشية الصلابة على الأشموي

ما استقر في ذهن الشاعر من لغة قديمة أو بأن العربي كان يتكلم بالسجية وله أن يتصرف ويرتجل ما لم يسبق به .

ولكن الذي نريد أن نعرض له هو الضرورة التي ألجأت العلماء الى حشد كل هذا المتحرف من القول في مواضعه من كتب القواعد .

قد يكون للنحاة وجهة نظر في تسطير كل هذا في كتبهم ، لأنهم كما قلنا حرصوا على تتبع كل ما نطق به العرب . واهتموا بتأويله من الوجهة النحوية وقد يكون لبعض هذا فائدة في تعرف الأوضاع المختلفة للكلام العربي ويكون تسجيله عوناً للباحثين في بعض نواحي اللغة وأصولها وتدرجها التاريخي .

غير أن أثقال كاهل القواعد النحوية بكل هذه الاستثناءات والأقوال الفردية ، وبهذه الجزئيات القليلة أو النادرة ، كل هذا مما يزيد أعباءها ويبعد بها عن القصد . هذا الى أن أغلب هذه الأقوال إنما هي جزئيات بعضها مقرون بالشك في صحة نسبه أو في طريقة ضبطه فكان الأجدى ألا تتخذ أساساً لاستنباط قياس أو لزعة أركان القاعدة العامة التي يقصدها الدارسون لتحقيق الغاية من النحو وهي احتذاء الصواب وصيانة اللسان عن الخطأ بل تدون هذه الأمثلة في كتاب خاص على مثال كتاب الشواهد النحوية بشرح فيه غامضها ويوضح أوضاعها من جميع النواحي .

وبهذا لا يفوت العلماء ما أرادوا ويبعد طريق القواعد النحوية وتصر مما شابهها من الشك ومتباين الآراء والأوجه التي لا حصر لها ولا طائل تحتها .

« الشعر أو النثر الذي لا يعرف قائله »

قال السيوطي ⁽¹⁾ : انه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله مخافة أن يكون من المولدين أو ممن لا يوثق بفصاحتهم ولأن الجاهل بالناقل يوجب الجاهل بالعدالة . والكوفيون يحتجون بأبيات لم يعرف قائلها ، فقد أجازوا اظهار (أن) بعد (كي) وأجازوا دخول اللام في خبر لكن ، وأجازوا مد المقصور واستدلوا لكل هذا بأبيات لم يعرف قائلوها وهذا مما يأخذ عليهم معارضهم .

ونقل صاحب المواهب المتحبة ⁽²⁾ أنه اذا صدر من ثقة يعتمد عليه قبل والا لا يقبل ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد مع أن فيها أبياتاً جاهل قائلوها فان فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتاً مجهولة القائلين .

وسيبويه رحمه الله لم يعن بنسبة الشعر المذكور الى قائله سواء ما استشهد به العلماء الحاكي عنهم وما استشهد به هو ، لأن بعض الشعر قد روي لشاعرين أو أكثر وبعضه قديم العهد لا يعرف قائله فاعتمد على شيوخه فيما استشهدوا به ونسب الانشاء اليهم وعلى نفسه فيما سمعه بأذنه ولم يتخذ أحد من العلماء اغفاله للنسبة سبيلاً للطعن عليه على حين أنه أخرج للناس كتابه والناس كثير ، والعناية بهذا العلم وتهذيبه وكبده ، ولعل ذلك لأن العلماء في ذلك الحين كانوا على علم بها لقرب العهد فان العلماء بعدئذ تطلّعوا الى معرفة الشعراء وبحثوا عنهم . وقد

1 (الزهر ج 1 ص 85 تلخيف والاقتراح ص 27

2 (ج 10 ص 55

اهتدى البحاثة الشنقيطي الى اسم قاتل واحد من الخمسين وهو :

أفبعد كندة قد حن قبيلاً⁽¹⁾

واستعان أستاذنا المرحوم الشيخ محمد الطنطاوي خزانة الأدب للعددادي في الوصول الى الأبيات المجهولة فعلم أنها بالنص اثنان وثلاثون . وعلى هذا فالأبيات المجهولة في كتاب سيويه تسعة وأربعون والأبيات المجهولة التي ذكرها الأستاذ الطنطاوي واحد وثلاثون ، وهذه بعض الأبيات التي استشهد بها سيويه قول أبي داود :

أكل امرئ تحسبن أمراً ونار توقد بالليل نارا
استشهد به سيويه على حذف المضاف وبقاء عمله وأثره
كقولهم « ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة » ، فيضاء في موضع جر
على تقدير اضممار كل ، فقد أراد وكل نار ، ومن هنا قال : ان لفظة نار
مجرورة بكل أخرى مقدرة وليست معطوفة على امرئ حتى لا تكون
الجملة الثانية في البيت والمثل السالف معطوفة على عاملين مختلفين
فتكون شحمة معطوفة على (ثمرة) ونارا معطوفة على امرأ⁽²⁾ .
واستشهد سيويه على حذف خبر لا العاملة عمل ليس بقول
الشاعر :

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا أبراح⁽³⁾
وقد كان سيويه في كتابه لا يعلم العربية وقواعدها فحسب بل

(1) قائله معص الكتاب ج 2 ص 158 . 175 وخزانة الأدب شاهد 943

(2) الكتاب 1 و 46 لا أبي داود

(3) الكتاب 1 ص 39 بيروت سب لسعد بن مالك القيسي وورد من مصر

يعلم أيضا أساليبها ودقاتها التعبيرية . وعلى نحو ما نراه في هذه الفقرة التالية نجده يفكر في العبارات ويلاحظ ويتأمل ويستنبط خواصها ومعانيها بحسه الدقيق المزهف قال في باب فاء السببية التي يصب بعدها المضارع ⁽¹⁾.

(أعلم أن ما يتصب في باب الفاء قد يتصب على غير معنى واحد ، وكل ذلك على اضمار أن ، إلا أن المعاني مختلفة كما أن (يعلم الله) يرتفع كما يرتفع يذهب زيد (وعلم الله) يتصب كما يتصب ذهب زيد وفيهما معنى اليمين ، تقول : ما تأتيني فتحدثني فالتصب على وجهين من المعاني أحدهما ما تأتيني فكيف تحدثني أي لو أتيتني لحديثني ، وأما الآخر فما تأتيني أبدا إلا لم تحدثني ، أي منك أتيان كثير ولا حديث منك وإن شئت أشركت بين الأول والآخر فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول ما تأتيني لتحدثني وبالرفع كأنك قلت ما تأتيني وما تحدثني ، ومثل الصب قوله عز وجل (لا يقضي عبيهم فيموتوا) ومثل الرفع قوله عز وجل (هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون) وإن شئت رفعت (تحدثني) على وجه آخر كأنك قلت فأنت تحدثنا ومثل ذلك قول بعض الحارثيين :

غير أنا لم تأتينا بيقين فنرجي ونكسر التأملا

كأنه قال فنحن نرجي فهذا في موضع مبني على المبتدأ (المحذوف)

وذهب مع أستاذه الخليل إلى أن كان قد تأتي زائدة أي ملغاة في مثل قول الشاعر :

(1) الكتاب 490 ا 1

فكيف اذا رأيت ديار قوم وجيران لئار كانوا كرام
فقد زاد تضمينا لمعنى المضي .

وعلى هذا النحو لا تزال سيول من التحليلات حتى للحركات
والحروف تلقانا عند سيويه وفي كل مكان تراه يتوقف ليوجه النصب
والرفع في تعبير جاءت كلمة فيه على لسان العرب مرفوعة ومنصوبة أو
جاءت مرفوعة فحسب أو منصوبة من غير أن يهمل جانب المعنى فالرفع
انما كان لمعاني النفي أو الاخبار مثلا والنصب على معنى التعجب أو
النفي كما ورد في عبارته .

واننا لا نجد قاعدة سجلها سيويه عن أستاذه الخليل الا وقد أكثر
فيها من النقول فأورد سبلا من عبارات العرب وأشعارهم بنقلها عن لسانه
وكأننا بازاء منجم ضخم لا يزال يسيل بكلام العرب وامثالهم وأبياتهم
الشعرية ، وكل بيت ومثل وكلمة انما يراد به ان يكون دليلا على ما
يستنبطه من أصول النحو وقواعده ، فكل حكم نحوي وكل أصل لا
يلقى القاء وانما يلقي ومعه برهانه من كلام العرب الموثوقة وأشعارهم
فالشواهد عند الخليل هي مدار القاعدة النحوية وانما يستنبط من الأمثلة
الكثيرة اذ لا بد لها من الاطراء على السنة العرب فان جاء ما يخالف
القاعدة المستنبطة المحكمة كان شاذاً⁽¹⁾ ، سأل سيويه عن قول
الأعشي :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فلنا معشر نزل⁽²⁾

لماذا رفع (أو تنزلون) وهي معطوفة على فعل مجزوم فقال كأنه

1 (الشاهد رقم 638 ص 502

توهم أنه قال في أول البيت أتركبون فرقع بالضبط كما جاء عند رهير
قوله :

بدا لي أتى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان حائثا⁽¹⁾

فقد عطب سابق بالجرح على مدرك المنصوبة كأنه توهم أن مدرك
مجرورة ، لأنه يكثر أن يأتي خبر ليس مجرورا بباء زائدة وحمل على هذا
الباب وقوع الفعل المجزوم في الآية الكريمة : (لولا أخرتني إلى أجل
قريب فأصدق واكن من الصالحين) فان معنى لولا أخرتني فأصدق وان
أخرتني فأصدق واحد⁽²⁾ ولذلك عطف الفعل بالجزم وكأنما سبقته أداة
جازمة .

وكان الأخفش كثير الخلاف لسيبويه أستاذة والقواعد النحوية
والصرفية الماثورة في كتابه وهو خلاف بناء على خصب ملكاته وسعة
معرفته يلغات العرب وقراءات الذكر الحكيم وقدرته على النفوذ في
حقائق اللغة التفصيلية إلى كثير من الآراء الطريفة حتى ليصبح امام
الخلاف في النحو والصرف ومسائلهما وحتى ليعد في قوة إلى ظهور لا
المدرسة الكوفية وحدها بل جميع المدارس التالية .

كان سيبويه لا يجيز دخول الواو على خبر كان وأخواتها إذا كان
جملة وكان الأخفش يجيز ذلك مثل كان محمد ولا حمق عنده وليس
شيء الا وفيه نقص وكان ينشد منه قول الشاعر :

ليس شيء الا وفيه اذا ما قابله عين البصير اعتبار

(1) الشاهد رقم 129 انظر من 103 طبعة بيروت ، من 502 ، 529

(2) انظر من 529 كتاب سيبويه بيروت

وقول الآخر

ما كان من بشر الا وميته محتومة لكن الأجال تختلف
وأول الجمهور ذلك على حذف الخبر⁽¹⁾

وكذا الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول ، وسق
الحديث عنها وتبعه الكوفيون منشدا قول بعض الشعراء :

فزججتها بمزجة زج القلوص أبى مزادة
وكان سيويه يذهب الى أن كي المنصوب بعدها المضارع تنصبه
بنفسها فهي بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا ، وذهب الأخفش الى أنها
حرف جر دائما وأن المضارع بعدها منصوب بأن مقدرة بدليل ظهورها
بعدها في قول الشاعر :

فقلت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا⁽²⁾
وقد آن لنا أن نصل الى هذه النتائج حول الشواهد وقواعد
الاحتجاج بها .

1 (الجمع 1 - 116

2 (المعنى من 199 والجمع 2 : 5

نتائج

(أ)

(1) ليست القواعد الاقوان مستنبطة من كلام العرب الذين لم تفسد سلاقتهم .

(2) أعلى الكلام العربي من حيث صحة الاحتجاج به : القرآن الكريم بجميع قراءاته الصحيحة المسند الى العرب المحتج بهم ثم ما صح أنه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم أو أحد الرواة من الصحابة ، ثم نشر العرب وشعرها في جاهليتها بشرط الأطمئنان الى أنهم قالوه باللفظ المروي ويلى ذلك كلام الاسلاميين الذين لم يشوه لغتهم الاختلاط⁽¹⁾.

(3) جعلوا منتصف الثانية للهجرة حدا للذين يصح الاستشهاد بشعرهم من الحضريين فابراهيم بن هرمة المتوفى سنة (١٥٠ هـ) آخر من يصح الاستشهاد بشعرهم ، ويشار بن برد أول الشعراء المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم على متن اللعوق قواعد ما وعلى هذا يؤتى شعر المتأخرين من فحول الشعراء للاستئناس والتمثيل لا للاحتجاج أما في البادية فقد امتد الاستشهاد بكلام العرب المنقطعين منها حتى منتصف المائة الرابعة من الهجرة .

(ب)

(4) لا يحتج بكلام مجهول القائل .

1 (اسقط بعض العلماء الاستشهاد بشعر علي بن زيد العبادي مع أنه جاهلي لكثرة محالطته لعرس بل ان بعضهم لا يحتج بشعر الأعشي نفسه لذلك .

من احتج بأنه يجوز اجتماع (كي) وأن على فعل واحد مستشهدا
بقول القائل :

أردت لكيفا أن تطير بفرتي فتركها شنا بيداء بلقع
وقد زعم أن لام التوكيد تدخل في خبر (لكن) كما تدخل في
خبر ان مستشهدا بقول القائل : ولكتني من حبها لعميد

فقوله مردود لا يبنى على قاعدة ، لأن الشاهد الأول مجهول
القائل والشاهد الثاني لا يعرف له أول ولا قائل وما بنى عليها ساقط .

(5) لا يحتج بما له روايتان احدهما مؤيدة لقاعدة تزعم والثانية لا
علاقة لها بها لاحتمال أن الشاعر قال الثانية ، والدليل متى تطرق اليه
الاحتمال سقط الاستدلال وقد ادعى البعض أن (الأرض) تذكر وتؤنث
واستشهد بالتذكير بقول عامر بن جوين

الطاقي في احدى الروايتين : ولا أرض أبقل أبقالها
والرواية الثانية : ولا أرض أبقلت أبقالها

فان لم يكن لتذكير (الأرض) غير هذا الشاهد فلا يحتج به ، لأن
الأكثر أن الشاعر قال : (أبقلت) اللغة المشهورة المجمع عليها .

(6) نرد الشواهد في كتب النحاة محرفة أحيانا ، ويكون موضع
التحريف هو موضع الاستشهاد على قاعدة تزعم ولو حرر الشاهد ما كان
للقاعدة مؤيد وعرفت أن الشاهد على اجتماع (كي) و (أن) مجهول
القائل وبذلك هبطت القاعدة ، لكن بعضهم احتج بقول جميل العذري
وهو من يحتج به :

فقالت اكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تعر وتحدنا

وبرجوعنا الى الديوان نطلع على الرواية الصحيحة وهي :

لسانك هذا كي تعر وتخدعا⁽¹⁾ .

والرواية التي احتجوا بها محرفة في موضع الاستشهاد نفسه ودا
لا صحة للقاعدة المزعومة فالواجب تحرير الشاهد والتوثق من صبطه
في مكانه السليمة قبل البناء عليه .

(7) كما يفيد جدا الرجوع الى الشاهد في ديوان صاحبه ان كان
شاعرا ويفيد الرجوع الى مصادره الأولى ان كان نثرا لمعرفة ما قبله وما
بعده فكثيرا ما يكون الشاهد الأبرر داعية الخطأ في المعنى والمبنى .

زعم بعضهم جواز مطابقة الفعل المتقدم لفاعله المتأخر في
الأفراد والثنية والجمع فأحاز قول (جاموا الطلاب) واحتج بحديث في
موطأ مالك « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة في النهار » ولا غبار
على الاحتجاج بالحديث البتة ولكن حين رجعت الى موطأ مالك
وجدت للحديث أولا وهو : ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة في
الليل وملائكة في النهار . واذا لا شاهد صحيحا على هذه القاعدة
المزعومة .

(8) ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى به
على السعة والاختيار ، فإذا اطمأنت النفس الى بناء القواعد على
الصنف الثاني فقد جعل الضرورة الشعرية قانونا عاما للكلام نثره

(1) معنى اللب س 1 من 199

ونظمه ، الخطأ كل الخطأ ادعى بعضهم جواز الرفع بعد (لم)
مستشهدا بقول قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
فاذا فرضنا أن الشاعر قال (يأتيك) ولم يقل مثلاً يبلغك يكون قد
ارتكب ضرورة شعرية قبيحة ولا يجوز البتة أن تبنى قاعدة على
الضرورات .

(9) المعركة في امتحان أوجه الاعراب والترجيح بين أقوال النحاة
على المعنى قبل كل شيء ، فهو الذي يجب أن يكون الحكم في كل
مناقشة وموازنة وترجيح وإذا دار الأمر بين مقتضيات المعنى ومقتضيات
الصناعة النحوية التزمت الأولى دون الثانية .

في تعليق اذا والطرف الشرطية قولان : قول الجمهور بأن تعلق
بفعل الشرط وقول غيرهم بتعليقها بجواب الشرط (اذا حضرت
أكرمك) فالجمهور يجعل الطرف متعلقاً بحضرت ، وغيرهم يعلقه
(بأكرم) والمعنى ينص على أن الأكرام يقع عند الحضور لا أن
الحضور يقع عند الأكرام وإذا فقول الجمهور لا يؤيده المعنى ،
والصحيح تعليقه بجواب الشرط .

(10) بفضل في كل مقام فيه اعرابان : الاعراب الذي لا يجنح الى
تقدير محذوف في جملة المدح (نعم القائل خالد) يجعل البصريون
(خالداً) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) أو (الممدوح) فيكون
التركيب جملتين جملة نعم الرجل وجملة هو خالد .

أما الكوفيون فيجعلون (خالد) مبتدأ مؤخرًا وجملة (نعم

الرجل) خيرا مقدما من غير تقدير محذوف⁽¹⁾ وهذا القول صواب
لأغائنا عن تقدير محذوف أولا ولأن العرب تقول : خالدهم القائد
ثانيا .

(11) اذا جاءت أحكام الصناعة الى تقدير محذوف مثل هذا
التقدير فالواجب أن يكون بشرطين .

(1) ألا يلجأ الى الاختلال بالمعنى .

(2) أن يسوغ التلفظ به دون ركة أو الخروج على الأسلوب العربي
المشهور يجعلون لهزمة الاستفهام تمام الصدارة حتى على حروف
المعطف ، فلا تقول : وأذهبت كما تقول (وهل ذهبت ؟ وإنما تقول : أو
ذهبت ؟ لكن الزمخشري قال في مثل قوله تعالى : أفلم يسيروا في
الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم⁽²⁾ أن الفاء العاطفة في
صدر جملتها وأن الهزمة داخلة على جملة محذوفة وأن التقدير أقعدوا
فلم يسيروا⁽³⁾ والطبع السليم يحدد ركة في هذا التقدير ويعدا عن
البلاغة ووجوب افعال مثل هذا المنهج .

هذه أهم الأمور التي خرجت منها في دراستي ونقلتي للشراهد وما
بني عليها من قواعد وبالله التوفيق ، ، ،

1 (الانصاف في مسائل الخلاف (المائدة)

2 (سورة الفتنل عمده (10)

3 (معنى اللبيب جـ 1 ص 8 .

((الباب الثالث))

دراسة موضوعية لشواهد الكتاب لسيويه وبيان

ما كان يأخذ به نفسه من الحرص على المعنى وإن جاء

تخريجه للشاهد على الشذوذ أو الضرورة

لا يختلف اثنان في أن كتاب سيويه أروع كتاب صنف قديما في النحو والصرف لا لأن سيويه بناء على غير مثال سابق فحسب بل أيضا لأنه استوفى فيه قوائنها واستقصاها استقصاء قهر معاصريه ومن خلفهم على مر العصور حتى أطلقوا عليه جميعا اسم الكتاب عنوانا يتفرد به دون غيره من الكتب التي عاصرتة أو آلت بعده لما امتاز به من كمال في وضع أصول الصرف والنحو وضعها نهائيا بحيث لم يترك فيها للعصور التالية شيئا تضيفه إلا بعض التفريعات والروائد الطفيفة مما جعل صاعد بن أحمد الأندلسي يقول (لا أعرف كتاباً ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها اشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب ، أحدثها كتاب بطليموس في علم هيئة الأفلاك والثاني كتاب أرسططاليس في علم المنطق والثالث كتاب سيويه البصري النحوي فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له)⁽¹⁾ .

ولم يصلنا كتاب مثله جمع هذه المادة جمعا وافيا وإن أشار

1 (انظر أبية الصرف في كتاب سيويه للدكتور حديجة الحديث من 11 تقديم للدكتور شوقي صيف مشورات مكتبة النهضة ببيروت ط اولي معداد 1965 م)

المؤرخون الى بعض الكتب النحوية القديمة كتابي الإكمال أو الجامع
لعيسى بن عمر اللذين يظن بعض العلماء أنهما كانا من مصادر كتاب
سيويه .

وقد شغل الناس بالكتاب منذ أن اطلعوا عليه فكانت المدارس
تعقد لإقراءه وتدرسه وكان الناس يقدمونه هدية للأمراء والوزراء
وانصرف الكثيرون في مختلف أنحاء العالم العربي الإسلامي إلى
شرحه والتعليق عليه .

وما زال كتاب سيويه المصدر الأول لجميع الدراسات النحوية
والصرفية واللهجات العربية والقراءات والأصوات اللغوية كما كان
مصدر هذه الدراسات منذ أن ظهر وتداوله الدارسون .

وقد رأينا ونحن ندرس النحو والصرف أن المؤلفين في مختلف
عصورهم كانوا إذا أرادوا دعم رأي أو إسناد فكرة يلوفون بالكتاب
يستوحونه ويستلهمون منه ما يؤيد فكرتهم وما يذهبون إليه فخامر
الأذهان أن هذا الكتاب لا بد أن يكون عظيما ولا بد من أن يكون معينا لا
ينضب ، فهو بحق دستور النحاة ودعامة علم الصرف وغيره من
الدراسات .

وكان القدماء يسمون كتاب سيويه (البحر) تشبيها له بالبحر
لكثرة جواهره وصعوبة ركوبه ، وقد كان المبرد إذا أراد أن يقرأه
عليه يقول له هل ركبت البحر تعظيما له واستعظاما لما فيه وكان أبو
عثمان المازني معجبا بالكتاب حتى كان من إعجابه واكباره له يقول :
من أراد أن يعمل كتابا في النحو بعد كتاب سيويه فليستخذ به .

وقد اهتم النحاة بهذا الكتاب وعني كثير منهم بشرحه وبالتعليق

عنه فشرحه أبو سعيد السيرافي وتوفي سنة 368 شرحا أعجب به المعاصرون له حتى صهره أبو علي الفارس لظهور مزاياه على تعليقه التي علقها عليه⁽¹⁾ .

وشرحه أيضا على بن سليمان المعروف بالأخفش الأصغر توفي سنة 315 هـ وكذلك أبو الحسن علي بن سليمان الرماني توفي سنة 384 وأبو عمرو عثمان بن حجر المعروف بابن الحاجب وأبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري وغير هؤلاء وشرح شواهد أبو العباس محمد بن يزيد المراد وكذلك الأعلام يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري سنة 476 هـ وعبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري سنة 616 هـ وغيرهم ، ومن المحدثين الدكتور أحمد السيد غالي أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر حرسها الله معقلا لأدب العرب ولغة القرآن .

وقد تضمن كتاب سيبويه أبوابا متعددة عالجت جميع المسائل النحوية ففي الجزء الأول تعرض للموضوعات الآتية على الترتيب :
الكلم وأقسامه . اللزوم والمتعدي ، ما ينصب مفعولين وأكثر . ضمير الشأن ، التاراع في العمل . الاشتغال البدل . عمل اسم الفاعل عمل المصدر . الصفة المشبهة . المصدر . أسماء الأفعال . حذف العامل ، التحذير . المفعول معه . المفعول المطلق . المفعول لأجله . الحال . الظرف . الجر . التوابع . الممت السليبي . علم الجنس . المبتدأ . ان وأخواتها . كم النداء . الندبة . الاختصاص . الترقيم . لا التي لنفي الجنس . الاستثناء . الضمير أي المضارع . الواصب والجوازم . إن وأن المشددتين أن وإن

(١) كشف الغطاء ج 2 ص 282

المخففتين أم . أو .

وفي الجزء الثاني عالج الموضوعات الآتية :

ما ينصرف وما لا ينصرف بالإضافة . وهوباب السببة . التشية . الجمع .
الاضافة لياء المتكلم . التصغير . حروف القسم . حذف توين العنم
إذا وصف بابن . النون الثقيلة . والخفيفة . الفعل المضعف
المقصور والممدود . العدد . بناء الأفعال ، صيغها . الامالة همزة
الوصل . التقاء الساكنين . الوقف . حروف الزوائد . الاعلال
والأبدال . الادغام .

والكتاب خال من المقدمة ومن الخاتمة وليس فيه تقسيم أو ترتيب
كالذي نجده في كتب النحو التي جاءت بعده وليس فيه في أكثر الأحوال
تلك الاصطلاحات النحوية التي نعرفها .

وهذه الأمثلة من عناوين أبوابه توضح بعض ما نشير اليه :

- (١) الفاعل الذي لم يتعد فعله الى مفعوله ، أي الفعل اللازم .
- (٢) المفعول الذي لم يتعد فعله ولم يتعد اليه فعل فاعل أي
المبني للمجهول .
- (٣) الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين فإن شئت اقتصرت
على المفعول الأول وإن شئت تعدى الى الثاني كما تعدى الى الأول أي
المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ أو الخبر .
- (٤) الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك أن تقتصر
على أحد المفعولين دون الآخر أي أصلهما المبتدأ والخبر
- (٥) الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم

الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد وذلك مثل كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهم من الفعل مما لا يستغني عن الخبر أي النواسخ

(٦) باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به ، وما كان نحو ذلك مثل ضربت وصريت وصريت زيد وصريت وصريت زيد أي باب التنازع في ألف العمل .

(٧) باب من الفعل يدل فيه الآخر من الأول ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم وينصب بالفعل ، لأنه مفعول مثل ضرب عبد الله بطنه وظهره ، وضرب زيد الظهر والبطن بالرفع ومطرنا سهلنا وجبلنا بالرفع وإن شئت ما كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيدا ، وإن شئت نصبت ، أي باب البدل .

(٨) باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث مثل رويد زيدا وحيهل الثريد أي أسماء الأفعال .
(٩) ما ينصب من المصادر لأنه عذر مثل فعلت ذاك حذار الشر أي المفعول له .

(١٠) ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء من سببه مثل مررت برجل حسن أبوه أي النعت السبي .

أما الطريقة التي يتبعها في عرض هذه الموضوعات فإنها مقرونة بالأمثلة الإيضاحية التي يبدأ بها في كثير من الأحوال ويسوق في خلال الشرح طائفة منها ويقرن ذلك بالشواهد في الكتاب أكثر من ألف شاهد من شعر الجاهليين والإسلاميين وقد أصبح كثير من شواهد وأمثله شائعا بين النحاة فساقوه في كتبهم وأخذوا باللاحق منهم عن السابق ، فالدل أن تقول ضرب عبد الله ظهره وبطنه وضرب زيد الظهر والبطن وقلب عمر

طهره وبطنه ومطربنا سهلنا وجبلنا ومطربنا السهل والجبل وان شئت كان
على الاسم بمنزلة اجمعين توكيدا وان شئت الغيت تقول ضرب ريد
الظهر والطن ومطربنا السهل والجبل .

انظر سيويه ص 79

والكتاب مجهود علمي يدل على دقة سيويه في الالمام بالقواعد
النحوية وهو صورة لجهوده وجهود الطبقات التي سبقته وقد قدم بجمعها
وتنظيمها على الأسلوب الذي ارتآه .

ولسنا نرى محلا للتغالي في الشك فان سيويه هو الذي صنفه
ودون فيه ما تلقاه عن أساتذته وما وصل اليه أئمة عصره ومن سبقهم
وجمع فيه متفرق الآراء ومختلف الشواهد وله على الأقل فضل التنظيم
وحسن العرض والالمام بما عرف من المباحث بين الدارسين وتتمثل في
الكتاب الأوضاع والبحوث منذ نشأتها الى عصره فان سلسلة التلقي منذ
البدء الى سيويه يسير كما يأتي :

(1) كان أبو الأسود زعيم الطبقة الأولى من النخاة ومن أشهر من
أخذوا عنه يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وعن يحيى بن يعمر أخذ عبد
الله الحضرمي وعن الحضرمي أخذ عيسى بن عمر الشافعي وعن عيسى
أخذ الخليل بن أحمد وعن الخليل أخذ سيويه وقد أخذ سيويه أيضا عن
عيسى بن عمر .

(2) وعن نصر بن عاصم أخذ أبو عمرو بن العلاء وكذلك عن عبد
الله الحضرمي وعن أبي عمرو أخذ يونس بن حبيب وكذلك عيسى بن
عمر وعن يونس أخذ سيويه .

وكان كل من هؤلاء يأخذ عن أستاذه ثم يأخذ عن تلاميذه عنه ،

وكانت الحقائق العلمية تنال منهم عناية وتمحيصا ويروونها بعضهم عن بعض ولم يكن لتدوينها على هيئة كتاب نصيب كبير والا ما قيل من عيسى بن عمر أنه ألف كتابين وهما الاكمال والجامع ويقولون ان سيويه قد أحد ما فيهما وأصاف اليه ما تلقاه عن أستاذة الخليل واستعان بكل ذلك على تدوين كتابه ولو كانت آراء النحاة مثل سيويه قد وصلت إلينا جميعها مدونة لاستطعنا أن نتيقن حقيقة ذلك وان نعرف ما ينسب منها إلى سيويه وحده ، وما كان لغيره ممن سبقوه .

الفصل الأول :

« شواهد الثرية »

في كتاب سيبويه كثير من الأمثلة الثرية نقلها عن العلماء الذين أخذ عنهم روايته عن العرب أو سمعها هو من العرب . وثقة الناس بها تكاد تكون اجماعية فلم يعرض لها العلماء بالرد أو التخطيء أو التكذيب مثل ما عرضوا لأبيات الكتاب الا في النادر القليل .

والأمثلة العربية المنشورة هي ثروة اللغة وأساسها وعليها يقوم استنباط الأحكام العامة في أكثر أمرها وذلك لأنها أكثر تداولاً وأوسع اجازة والمنطق المطرد في السنة العرب الذي لا تضيقه قافية ولا تحرجه ضرورة فهو يجري في ماطقهم جريان الماء في غير عسر ولا كلفة ولا تعمل لمعنى .

والشعر مهما كثر في اللسان العربي فمواطنه خاصة وموضوعاته محدودة يمكن حصرها في رثاء أو مديح أو مفاخرة أو مناظرة أو وصفة أو ما شابه ذلك ، ولكن النثر العربي قد استغرق كل هذا وانضاف اليه ما هو أوسع وأشمل من لغة القوم في مخاطباتهم ومعاملاتهم وقضاء حاجاتهم مع ما فيه من اليسر على كل عربي .

ولذلك كانت رحلات العلماء المستنبطين للقواعد الى البادية أهم عندهم من أن يسمعوا قصيدة في سوق أو شعرا في حفل ليطلقوا منهم بالكلام المنشور ويخاطب الرجل به ابنه أو صاحبه أو غلامه ويحريه

المحاطب محيا أو سائلا أو رادا فيتهيا لهم من الثروة اللغوية ما يحصلون به القواعد وقعوا منهم على الكلمة بقولها قوم بأعيانهم في أحيان قليلة وظهروا بالكلمة يستعملها كثير منهم في أغلب أحوالهم كما وقفوا على كلمات كثر في ألسنتهم استعمالها ولكنها خالفت الجمهور بأي نوع من أنواع المحالفة فوقفوا بما قل وبما كثر استعماله وشذ عن بابه حيث وقعت العرب وجاءوا لما كثر استعماله واطرد فاطرأ به الفواعل المتشعبة وقاسوا على المأظها تماثله في الوضع والتركيب وأجروا عليها لحكم الذي رأوه له فالتحقت به حتى جاز للعلماء أن يقولوا فيها ما قيس عليه كلام العرب فهو من كلام العرب وتبع هذا أن كل ما بأيدينا من أمثلة وتراكيب جاءت وفق ما نطق به العرب تعتبر من كلامهم ومن أساليبهم وعلى هذا فالأمثلة المنشورة في كتاب سيويه وهي كل كتابه في الجملة أمثلة غريبة ما دامت لم تخالف مناطقهم .

يورد سيويه المثال العربي مشتيا لحكم أو دليلا عليه لأن ذلك من أدلة القاطعة والحجج الدامعة حيث قد سده السماع أو الرواية ممن يثق به سواء أكان ذلك الحكم الذي أحراه شادا أو مطردا والمثال المنشور في كتاب سيويه اما أن يكون كل ما للحكم من حجة واما أن يكون بعض حججه وهو على أي حال ركن من أركان اللغة اعتمد عليه سيويه اعتمادا كبيرا في التعميد والاستنباط وتقوية الأحكام بالنظير الذي تضمنه المثال ، قال سيويه ومثل قولهم : من كان أخاك قول العرب : ما جاءت حاجتك ، اذ صارت تقع على مؤنث كأنه قال ما صارت حاجتك لكنه أدخل التأنيث على ما حيث كانت الحاجة كما قال بعض العرب من كانت أمك ؟ حيث أوقع (من) على مؤنث قراءة بعض القراء ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا نح (فليس صريحا ، لأنه ليس فيه (ما) ولا (من) فهو نظير لتأنيث المذكر بعلته .

وسمعنا من يوثق به من العرب بقول : اجتمعت أهل اليمامة⁽¹⁾
 فهذا مثال ما جاء به ضمن ما ذكره من الشواهد الكثيرة على صحة تأييد
 المذكر اذا كان المذكر هذا قد أضيف الى المؤنث فقد أشد في هذا
 أميائنا كثيرة وجاء بهذا المثال المنشور كدليل أيضاً فذكر قبله :
 طول الليالي أسرع في نقضي⁽²⁾ .

مشين كما امتزت رياح تسفوت أعاليها من الرياح المواسم
 لما أتى حبرا لزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع⁽³⁾
 اذا بعض السنين تعرفتنا كفى الايتام فقد أبى البيت
 وتشرق بالقول الذي قد أذهته
 كما شرقت صدر القناة من الدم⁽⁵⁾
 ويأتي سيبويه ببعض الأمثلة لأنها موضع الحكم ومنبعه دون
 تأييدها بشيء من القرآن أو الشعر وهذا كثير من كلامه ، فبعد ان قرر
 سيبويه أنه يجوز أن يعطف عمرو مثلاً على الكاف من قولك ما شئت
 وعمراً كما لا يجوز أن يرفع قال : فاذا أظهر الاسم : ما شأن عبد الله
 وأخيه (تشتمه) فليس إلا الحر ، لأنه غير حسن أن يحمل الكلام على
 عبد الله ، لأن المظهر المجرور يحمل عليه (المجرور ، وسمعنا بعض
 العرب يقول : ما شأن عبد الله والعرب يسبها وسمعنا أيضاً من العرب
 من يوثق بعربيته يقول : ما شأن قيس والبر تسرقه⁽⁶⁾ .

نرى سيبويه قد استدلل بهذين المثالين على ما أبرم وهو كل ما أتى
 به من حجج في الاستدلال فلم يأت بأرائهما من نوعي الشواهد
 الأخرى : القرآن والشعر . ومثل ذلك في الاستدلال : قول سيبويه :

(1) من 39 من أول ط بيروت بتصرف (2) الشاهد 38 من الكتاب

(3) الشاهد 36 من الكتاب من 36 (4) الشاهد 25 من الكتاب .

(5) الشاهد 34 من الكتاب . (6) من 183 طعة بيروت

وما يتصب فيه المصدر على اضممار الفعل المتروك اظهاره ولكنه في معنى التعجب قوله : كرما وصلفا ، وسمعت أعرابيا وهو أبو وهب يقول : كرما وطول أنف أما أكرم بك وأطول بأنفك⁽¹⁾ .

وقد يضعف سيبويه المثال الوارد عند العرب ، لأن وجهه ضعيف ، قال سيبويه : وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون . أما العبيد فذو عبيد ، وأما العبد فذو عبيد يجرونه مجرى المصدر وهو قليل خبيث ثم التمس له وجها مع ضعفه فقال وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجماع الغفير بالمصدر⁽²⁾ .

ولنعش مع سيبويه في أحد أبوابه لنرى كثرة من الأمثلة جاء بها من بنات أفكاره بتبعها أحيانا بالشاهد العربي ويكتفي بها الحين الآخر وكل هدفه ارتباط المعاني بالرفع أو الصب (باب الاستفهام) .

باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد⁽³⁾ أزيد أنت رجل تضربه وأكل يوم ثوب تلبسه الفعل هنا في موضع الصفة وليس بموضع إعمال فيجب رفع رجل وثوب ويحسن إعمال الفعل في ضميريهما ولا يصح أن يسلط الصفة على ما قبل الموصوف ولا يصب أيضاً إذا جعلناه وصفا للمفعول في المعنى باعتبار الرجل هو زيد ، لأنه ليس بمبني على الفعل ولكن الفعل في موضع الوصف وكما لا يعمل فيه لا يكون تفسيرا لفعل مضمر في معناه ومن ذلك قول الشاعر :

أكل عام نعم تحوونسه يلقحه قوم وتنجسونسه⁽⁴⁾
فقد رفع نعم لأن قوله تحوونه في موضع وصفه فلا يعمل فيه ،

{1} ص 194 (2) ص 227

{3} 81 و 1 و 82 و 84 و 85 ملخص تصرف {4} الشاهد 102

لأن النعت من تمام المنعوت فهو كالصلة من الموصول فكما لا يعمل به لا يكون تفسير الفعل مضمر في معناه .

ولكنا اذا قلنا : اكل يوم زيدا تضربه ، لم يكن الا نصبا لأنه ليس بوصف لأنه اذا كان وصفا فليس يبنى عليه الأول .

إن النصب والرفع مبني على المعنى : هل الفعل مسلط بالمفعولية فيكون النصب أو هو وصف فيجب الرفع ؟

فالنصب أولى اذا ولي الفعل ان كما في حروف الاستفهام ، لأن الفعل اذا ولي ان كان أبعد من الرفع لأنه لا يبنى فيها الاسم على مبتدأ وأجازوا تقديم الاسم في ان ، لأنها أم الجزء ولا تزول عنه فصار ذلك كما صار في ألف الاستفهام قال النمر بن تولب :

لا تجزعي إن منفسا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي⁽¹⁾

فمنفسا منصوب على اضمار فعل وهو منصوب لأن حرف الشرط

يقبل الفعل مظهرا أو مضمرا وإن اضطر شاعر الى المجازاة باذا اجراها

في ذلك مجرى ان فقال : أزيد اذا ترى تضرب ان جعل تضرب جوابا ،

والاسم مبتدأ عند الجزم مثل أيهم يأتك تضرب لأنه لا سبيل لتضرب في

العمل في المبتدأ ، لأننا جئنا بتضرب بعد أن عمل الابتداء في أيهم اما

اذا قلنا : أزيد اذا ترى تضرب برفع الفعل ولم نجعل تضرب جوابا ،

فإن الفعل مع ما قبله صار بمنزلة حين وسائر الظروف فمعنى الكلام هنا

تضرب زيدا اذا تراء . وقد تريد معنى آخر فترفع وهو زيدا اذا يأتيني

أضرب اي أضربه فالمعنى هنا على المجازاة وإن لم يكن مجزوما

مثل : أزيد حين يأتك تضرب ، وإنما رفعنا الأول لأننا جعلنا تضرب

جوابا فصار الظرف كأنه من صلة الجواب ولم ترجعه الى أول الكلام

بمعنى أضرب زيدا وتضرب زيدا وإنما يرجع الى الأول على الجواب إن

(1) الشاهد 104 / من أول السطر 13 .

تأتي آتيك لكنه قبيح لأنه مرفوع ولا يجوز إلا في الشعر .

ويجب الرفع في مثل : أزيد ان يأتيك تضربه ، لأن الفعل شغل بالضمير فضمير الاسم المتقدم مبني عليه ووجبت الخبرية . كما يجب النصب إذا قلت : زيدا لم أضرب أولن أضرب لأننا لم نوقع بعد لم ولن شيئا يجوز أن يقدم قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما كما كان ذلك في الجزاء ، بل المفعول مع النفي مسلط على المتقدم كما يجب النصب في : كل رجل يأتيك فاضرب ، مثل كل رجل صالح اضرب . فليس هنا مجازة بخلاف : أيهم جاءك فاضرب لأنه جعل جاءك في موضع الخبر وقوله فاضرب في موضع الجواب وأي من حروف المجازة وكل رجل ليست من حروف المجازة فالرفع حسن في أيهم ، ومثله : زيد ان أتاك فاضرب ما يحسن الرفع إلا إن تريد أول الكلام بمعنى : زيدا إن يأتيك تضرب وأيهم يأتيك تضرب فيصير بمنزلة الذي .

وتقول زيدا إذا أتاك فاضرب فان وضعته موضع زيد ان يأتيك تضرب رفعت فالرفع اذا كانت تضرب جوابا ليأتاك وكذلك حين . والنصب في زيد أحسن إذا كانت الهاء يضعف تركها ويصح فسلط الفعل على زيد ما دام لم يعمل في اللفظ في ضميره ، لأن الفعل يفتح إذا لم يكن معه مفعول مضمّر أو مظهر ويزول القبح بإعماله في الأول .

وحين واذا لا تكون واحدة منهما خيرا لزيد حتى نرفعه فلا نقول زيد حين يأتيني لأن حين لا تكون ظرفا لزيد فلا يصح أن نخبر بالزمان عن الجثة . زيد يوم الجمعة أضرب .

لا يصح في هذا المثال بالنصب ، لأن الزمان لا يكون ظرفا للجثث ولا يصح الرفع في قولنا : زيد يوم الجمعة فأنا أضربه وليس هنا مجاز . فلا يصح تسليط النصب على ضميره أيضا لأنه في معناه ولا

يصح الرفع الا على قوله : كله لم اصنع .
زيد اذا جاءني فأنا أضربه جيد ، فالرفع لا يجوز الا إذا كان
المعنى يصح على البناء على الاسم والمجازاة وانما صح المثال
الثاني ، لأنه على غير قوله : زيدا أضرب حين يأتيك⁽¹⁾
فانظر كيف فان الرفع على البناء على أول الكلام إذا كان هناك
جواب أو مجازاة وكيف امتنع الرفع إذا لم يصلح الطرف خبراً عن
الجهة ، كما لا يصح النصب اذا لم يصلح الزمان ظرفاً للجهة ، والطرف
يكون اذا أردنا أول الكلام ولا يصح اذا لم يصلح الزمان للجهة ويرجع
اذا لم يعمل الفعل في ضمير المذكور ويضعف ترك الضمير في الشر .

هذه طائفة من أمثلة الكتاب الثرية التي نقلها سيبويه من اللسان
العربي وهي كثيرة في كتابه ، والرسم الذي وضعناه لها ولموضوعها
والحاجة اليها حقيق ان يعم غيره من الأئمة وانك لتجدها منقولة عنهم
في ثنايا هذا البحث . فهو اما دليل واما تمثيل وتنظير واما أمور للأحكام
المستنبطة وقد تابعوه واستمدوا من اشعاعاته المنيرة واغترفوا من بحوره
الزاهرة واقتطفوا من بساطينه الناضرة كل ما يسعد النفس ويشلج الفؤاد
ولسان حالهم :

اطلبوا ناصية الشمس مكاناً وخذوا القمة علماً وبياناً
واطلبوا بالعقريات المدى ليس كل الخيل يشهدن الرهانا

(1) انظر من 86 من كتاب سيبويه الطبعة الثانية سنة 1967 بيروت .

الفصل الثاني

شواهد الشعرية :

كان كتاب سيبويه جماع ثقافات لعلماء كثيرين مثقفين ومختلفين ، فسيبويه حين عرض أحكامه لم يقف بها عندما يراه المذهب والرأي دون أن يعرض على القارئ ما ذهب اليه غيره مقوى بالشاهد والدليل .

على أن تحرير مذهبه واستخلاصه من شوائب الخلاف لا بد له مما ساقه من شواهد لا تسير رأيه يأتي بها ليحاول بها وجها ولا ينقض ما أبرمه فيحملها اما على الضرورة واما على المشاركة واما ان يؤولها تأويلا يتفق ومذهب فان عي بالحيلة حملها على الشذوذ أو الضرورة أو دمجها بالهون والضعف وأخيرا يوردها لأنها عميت عليه فيسأل عنها وعن تأويلها أحد شيوخه ومن الضرورات ما قاله خفاف بن ندية السلمي :

كسواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثين عصف الأئمة

قال الأعلام : أصلها كنواحي ريش فحذف الياء في الإضافة ضرورة ، تشبيها لها في حال الأفراد والتكوين وحال الوقف الخ وقد عقد الباب ليصله بالأبواب التي سبقتة فيما يكون في اللفظ من الأعراض

فمثل لمذهب العرب في المشور وأراد أن يبين هنا مذهبهم في المنظوم فقال هذا باب ما يحتمل الشعر من الكلام وما جاء به أثناء الأبواب التي ألها في موضوع كتابه فلأنه يدفع به . . ما خالف ظاهره حكما من أحكامه وسيأتيك من أمثلتها الكثير وستحدث عن الضرورة في مذهبه ، لأنها متصلة بمنهجنا من حيث رعاية المعنى .

ومهما يكن من شيء فإن ما تضمنه كتاب سيبويه إنما هو خلاصة وافية ألقت بجميع مسائل النحو وقد وضعت بطريقة يتجلى فيها الأسلوب العلمي لعرض المسائل في تلك العصور وتدل على فضل سيبويه وعلى ظمئه وظما من سبقوه بالبحث وتتبع الخصائص التي اشتملت عليها لغة العرب ولذلك فهو القمة الذي نستدل برأيه في رعاية المعنى وإن حمل الشاهد على الشذوذ أو الضرورة .

القاعدة المشهورة أنه يجوز حذف العائد المنصوب ولا يجوز حذف المرفوع إلا ضرورة ومع أن الوزن لا يختل إذا جعلنا العائد منصوبا ولكن سيبويه يرجح حمل كل على الاسم فتكون مبتدأ وتكون مع خبرها صفة لما قبلها كذلك يكون النفي داخلا في خبرها فتفيد عموم السلب لا سلب العموم وهذا هو المعنى الذي أراده سيبويه وذلك في الشاهد الحادي والسبعين من شواهد كتابه⁽¹⁾ لأبي النجم المعجلي :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع
على أن الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه

(1) انظر ص 57 طبعة بيروت

قياساً عند الفراء إذا كان منصوباً مفعولاً به ، والمبتدأ لفظ لكل ، فقال الصغار إنه مذهب الكسائي أيضاً وقد نقل ابن مالك في التسهيل الإجماع على جواز ذلك وزاد على (كل) ما أشبهها في العموم والافتقار من موصول وغيره نحو : أيهم يسألني أعطي ، ونحو : رجل يدعو إلى الخير أجيب ، أي أعطيه وأجيبه ، وقال شراح كلامه : لم نر هذا الإجماع بل منعه البصريون ، وأما ما نقله في شبه (كل) فقد قال أبو حيان : لا أعلم له سلفاً في ذلك ، أقول : الصحيح جوازه بقلة لوروده في المتواتر ، قرأ ابن عامر في سورة الحديد فقط (وكل وعد الله الحسنى) وأما في سورة النساء فقد قرأ مثل الجماعة بالنصب ، وقال ابن جني في المحتسب : (لحذف هذا الضمير وجه من القياس وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة وهو إلى الحال أقرب لأنها ضرب من الخبر وهو في الصفة أمثل يشبه الصفة بالصلة ، وفي حذفه من لم أصنع ما يقوم مقامه ويخلفه ، لأنه يعاقبه ولا يجتمع معه وهو حرف الإطلاق أعني الياء في : اصنعي ، فلما حضر ما يعاقب الياء صارت لذلك كأنها حاضرة) .

ومفهوم قول الفراء أن المبتدأ إذا لم يكن كلاً يمتنع حذف العائد عليه والصحيح فيه أيضاً الجواز بقلة في الكلام والشعر ، أما الأول فقد قرأ يحيى وإبراهيم والسلمي في الشواذ : أفحكم الجاهلية يبغون ، بالمشناة التحتية ، وأما الثاني فكثير منه قول الشاعر :

فخالد نحمد ماداتنا أي يحمد ماداتنا

والشارح المحقق⁽¹⁾ أورد هذا الشاهد في باب الاشتغال أيضاً ،

(1) علم الاعلام ومولى الأنام يوسف بن سليمان بن عيسى الشتمري شارح الشواهد للسلمي (تحصيل عين النعيب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب)

وقال يروي برفع كل ونصبه وكذلك رواهما سيويه وقد أنكر عليه لمبرد رواية الرفع وقال : الذي رواه الجرمي وغيره من الرواة النصب فقط ومع هذه المسألة نظما وتثرا ، قال ابن ولاد : سيويه أيضا رواه بالنصب وقال : ان النصب أكثر وأعرف فأغنى هذا عن الاحتجاج عليه بقول الجرمي : ألا ترى قوله : ان الرفع ضعيف وهو بمنزلة في غير الشعر ، لأن النصب لا يكسر ولا يخل به ترك اضممار الهاء كأنه قال كنه غير مصنوع ، وقد روى أهل الكوفة والبصرة هذه الشواهد كما رواها سيويه . اهـ ، وظاهر كلام سيويه أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه فسحة وتقدم الكلام عليها في أول شاهد من هذه الشواهد⁽¹⁾ .

قال البغدادي في خزانة الأدب⁽²⁾ : مذهب الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر وذهب ابن مالك الى انها ما ليس للشاعر عنه مندوحة فوصل (ال) بالمضارع وغيره عنده جائز اختياراً لكنه قليل وقد صرح به في شرح التسهيل فقال وعندني أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لإمكان أن يقول الشاعر : صوت الحمار يجدع في قوله :

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار البُحْدَع
وما من يرى للخل :

وليس يرى للخل مثل الذي يرى له الخل أهلا أن يعد خليلا

(1) ج 1 ص 33 دار الكاتب العربي تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون
عبارته (واعلم أن صريح مذهب الشارح للحق في الضرورة) هو المذهب الثاني وهو ما وقع
في الشعر ومذهب الجمهور وذهب

(2) يقول الجني القاتل البغدادي ج 1 خزانة 174

والمتقصع في قوله :

فيستحرج اليربوع من نافقائه ومن ججره بالشيعة⁽¹⁾ المتقصع

فإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك اشعار بالاختيار وعدم الاضطراب وقد أورد الشارح وابن هشام في مغني اللبيب البيت الأول على أن (أل) في اليجدع اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة ، وقال الأخفش أراد الذي يجدع كما تقول هو يضربك تريد الذي يضربك وقال ابن السراج في كتاب الأصول لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلا وهو من أقبح الضرورات قيل : لا ضرورة فيه فانه يمكن أن يقول (يجدع) بدون أل لاستقامة الوزن أن يقول : المتقصع .

قال البغدادي في الخزانة : أقول : هذا مبني على أن معنى الضرورة عند هذا القائل ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو فاسد كما أتى بيانه والصحيح تفسيرها بما وقع في الشعر دون النثر سواء كان عنه مندوحة أولا . قال شارح شواهد الألفية : ذاك مسلم في يجدع دون المتقصع فانه يلزمه الأقواء وهو عيب ، أقول : لا يلزمه الأقواء : فاب اليربوع مرفوع والمتقصع وصفه كما يأتي بيانه وقيل (أل) فيه زائدة والجملة صفة الحمار أو حال منه ، لأن أل في الحمار جنسية وهذا لا

(1) بالشيعة رواه أبو عبد الله الزاهد وعثره تبعاً لابن الأعرابي انتهى الشيعة أو قال - لكل يربوع شيعة عند ججره والصحيح كما قال البغدادي ومن ججره بالشيعة ، بالخاء المعجمة ، وقال : هي رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحفظه .

يتمشى في أخواته ، وقول الشارح المحقق : لمشايبته لاسم المفعول
نحو اليجدع واليتقصع وقول الفرزدق :

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والحدل
وإذا دخلت على مضارع مبني للفاعل إنما تدخل عليه لمشايبته
لاسم الفاعل كقوله :

وليس اليرى للخل مثل الذي يرى له الخل أهلا أن يعد خليلا
ما كاليروح ويغلو لاهيا مرحا مشمر يستديم الحزم ذو رشد

وقوله : لا تبعثن الحرب اني لك الينذر من نيرانها فاتق
وقوله : فذو المال يؤتى ماله دون عرضه لما نابيه والطارق اليتحمل
وقوله : أحين أصطباتي أن سكت وانني لفي شغل عن ذحلي اليتبع

وقول أبي علي الفارسي في المسائل العسكرية : ان دخول
(أل) على الفعل المضارع لم يوجد الا في اليجدع واليتقصع ، وأظن
حرفا أو حرفين آخرين ليس كذلك كما ذكرنا وسكت عن دخولها على
الظرف نحو :

من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعة
وقوله : وغيرني ما غال قيسا وما لكا وعمرا وعمرا بالمشقر المع
يريد اللذين معا ، وقال الكسائي أراد معا ، وأل زائدة وعن
دخولها على الجملة الاسمية نحو :

بل القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومة من قصي
لأنه لا يرد النقص بها وإن كانت موصولة اسمية شاذة كشذوذها مع

الفعل والكل خاص بالشعر قال الشاطبي في شرح ألفية ابن مالك وأما ال
فمحتصة بالأسماء على جميع وجوهها من كونها لتعريف العهد أو الجنس
أو رائدة أو موصولة أو غير ذلك من أقسامها⁽¹⁾ ، وما ذهب إليه ابن مالك
باطل من وجوه :

(أحدهما) اجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى
إهماله في النظر القياسي جملة ولو كان معتبرا لنبهوا عليه .

(الثاني) أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في
الموضع غير ما ذكر إذا ما من ضرورة الا ويمكن أن يعرض من لفظها
غيره ولا ينكر هذا الا جاحد لضرورة العقل فهذا واصل بن عطاء يناظر
الخصوم ويخطب على المنبر فلا يسمع في نقطة راء فكان إحدى
الاعاجيب حتى صار مثالا ولا مربة في أن اجتناب الضرورة الشعرية
أسهل من هذا بكثير وإذا وصل الأمر الى هذا الحد أدى أن لا ضرورة في
شعر عربي وذلك خلاف الاجماع وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا
يخطر بباله الا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع الى
زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يتنبه غيره الى أن يحتال في شيء
يزيل الضرورة .

(الثالث) أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر واحدة يلزم فيها
ضرورة الا أنها مطابقة لمقتضى الحان ولا شك أنهم في هذه الحال

1 (من عبارات البغدادي بالصفحات 31 ، 32 ، 33 ثم ذكر المذاهب في الضرورة التي قدعتها
ص 135 ثم رد على ابن مالك قائلا وما ذهب إليه باطل من وجوه وقد تصرعت في حديثه عن
واصل بن عطاء إذ قال : هذه الراء في كلام العرب من الشياخ في الاستعمال بمكان لا
يجعل ولا تكاد نطق بجمليتين تعريان عنها وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لثنته فيها
حتى كان يناظر الخصوم ، والباقي كلامه .

يرجعون الى الضرورة لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ
وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم
أنه مطابق لمقتضى الحال .

(الرابع) أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف
فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس فتركب الضرورة لذلك .

وقد بسط الرد عليه الشاطبي في شرح الألفية وهذا أنموذج منه ثم
قال : وقد بينت هذه المسألة بما هو أوسع من هذا في باب الضرائر من
أصول العربية⁽¹⁾ وصريح مذهب الشارح المحقق في الضرورة هو
المذهب الثاني وهو ما وقع في الشعر وهو مذهب الجمهور .

وللدكتور غالي رأي في أن المذهب الثالث مذهب سيويه وهو
مراعاة المعنى أحياناً ، وزعم تقي الدين السبكي في رسالة (كل) وفي
تفسيره أن رواية النصب تساوي رواية الرفع في المعنى وذلك أنه قال .
لا فرق بين الرفع والنصب في قول سيويه : ان المعنى كله غير مصنوع
وهذا يقتضي أن النصب أيضاً يفيد العموم وأنه لم يصنع شيئاً منه لما تقرر
من دلالة العموم وقد تأملت ذلك فوجدت قول سيويه أصح من قول
البيانين وأن المعنى حضر وغاب عنهم ، لأنه ابتداء في اللفظ بكل
ومعناها كل فرد فكان عاملاً المتأخر في معنى الخبر ، لأن السامع إذا
سمع المعمول تشوق الى عامله كما يشوق سامع المبتدأ الى الخبر وبه
يشم الكلام فكانه كله لم أصنع لم أصنع مرفوعاً ومنصوباً سواء في
المعنى وإن اختلفا في الاعراب ويعد كل البعد أن يحمل كلام سيويه
على أن كله لم أصنع بالرفع ، والنصب معناه عدم صنع المجموع

(1) انظر صفحتي 33 ، 34

فيكون قد صنع بعضه لأن معنى الحديث على خلافه في قوله : كل ذلك لم يكن إلى آخر ما فكره .

ونقل الدماميني بعض هذا الكلام في الحاشية الهندية وقال وكان اس هشام لم يقف على كلام سيويه فتقل تساوي المعنى في الرفع والنصب عن الشلوبيين وابن مالك ولوقوف على كلام سيويه لم يقل عنهما وقد نقل الشيخ بهاء الدين كلام سيويه في عروس الأفراح وبينه تابعا والده السبكي .

ورواية الرفع عند علماء البيان هي الجيدة فانها تفيد عموم السلب ، ورواية النصب ساقطة عند الاعتبار بل لا تصح فانها تفيد سلب العموم وهو خلاف المقصود وما ذكره السبكي لم يعرجوا عليه وهو مفصل في التلخيص وشروحه ورأيت للفاضل اليمني على هذا البيت كلاما أحبيت إirاده وهو قوله : معنى هذا البيت : ان هذه المرأة أصبحت تدعى على ذنبا وهو الشيب والصلع والمعجز وغير ذلك من موجبات الشيوخوخة ، ولم يقل ذنوبا بل قال ذنبا ، لأن المراد كبر السن المشتمل على كل عيب ولم أصنع شيئا من ذلك الذنب ولم ينصب كله لأنه لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لأفاد تخصيص النفي بالكل ويعود دليلا على أنه لعل بعض الذنب ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلذلك رفعه ايدانا منه بانه لم يصنع شيئا منه فقط بل كله بجميع أجزائه غير مصنوع . ثم قال (ولقائل ان يقول : لما كان الضمير كله عائدا إلى ذنبا وهو نكرة والنكرة لواحد غير معين لا بد أن يكون المضمرة هو ذلك الذنب الذي ليس بمعين فقط لاعادة الضمير به فلا يكون نفيه نفيا لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة الذنوب . لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة المقصودة ودخول النفي عليها تقتضي

العموم فلدخول النفي عليه يقتضي ذلك ، لأنا نقول : ان العرق بين ظاهر بين قولنا لم أصنع ذنبا وبين قولنا لم أصنع ذلك الذنب المذكور الذي ليس بمعين في اقتضاء الأول العموم دون الثاني .

وقوله (ولقائل أن يقول الخ ، فيه أنه قال أولا : إن ذنب الشيخوخة يستلزم ثبوت جميع الذنوب . وحيث أنه يستلزم نفي جميع الذنوب وقوله (والنكرة لواحد غير معين) فيه أنه حمل الذنب سابق على كبر السن المشتمل على كل عيب . فالمراد به معين وأما أن كلا حيث لا استغراق أجزاء هذا الذنب المعين ، فإن رفع كل أفاد استغراق جميع أجزاء ذلك الذنب وإن نصبت كل أفاد سلب العموم لجميع الأجزاء واقتضى ثبوت بعض الأجزاء بهذا البحث فهذا البحث غير وارد . وبهذا يسقط قوله بعد هذا ثم نقول : فتكون القضية حيث شخصية والتقدير : كل ذلك الذنب غير مصنوع لي ، وإنما يكون ذلك إذا كان هنالك ذنب ذو أجزاء يمكن الانصاف ببعض دون بعض وعلى هذا أما أن يكون المراد بالكل : الكل المجموعي وهو الغالب الظاهر من دخوله في الشخصيات فلا تفاوت في تقدم السلب عليه وتقدمه على السلب في عدم اقتضاء شمول جميع الأجزاء أو يكون المراد كل واحد من الأجزاء . وإن نصفها لا يلزم مع أن الاستعمال على هذا الوجه في الشخص قليل فإنه لا يلزم صديق ما ذكره من تبرئة نفسه من جملة أجزاء ذلك الذنب الواحد انتهى ، وقال ابن خلف قوله : كله لم أصنع يحتمل أمرين : أحدهما : أنه أراد أنه لم يصنع جميعها ولا شيئا منها والوجه الآخر أنه صنع بعضها ولم يصنع جميعها كما نقول لمن يدعي عليك أشياء لم تفعل جميعها ما فعلت جميع ما ذكرت بل فعلت بعضها انتهى .

أقول : احتمال الوجهين غير صحيح فإن كلا منهما مدلول رواية يعلم وجهها مما تقدم وقوله : أراد بقوله : ذنباً ذنباً كأنه استعمل الواحد في موضع الجمع ليس كذلك كما علم من كلام القاضي اليمني⁽¹⁾ .

من كل ما تقدم تبين لنا صحة مذهب سيويه في رواية الرفع التي اقتضاها المعنى وإن ارتكبت ضرورة حذف الضمير العائد على الاسم المرفوع ومثله : ثلاث كلهن قتلتم عمداً فأخزى الله رابعة تعود⁽²⁾ .

(1) ذكره لما تقدم في البيت قبله وهو أنه حذف العائد على المبتدأ الذي هو كلهن من جملة الخبر حذفاً قياسياً عند الفراء قال الأعلام :

واستشهد به سيويه على رفع كل مع حذف الضمير من الفعل وجعله مثل زيد ضربت ولو نصب وقال كله لم أصنع كلهن قتلتم لأجراه على ما ينبغي ولم يحتج إلى الرفع مع حذف الضمير والقول عندي أن الرفع هنا أقوى من زيدا ضربت لأن (كلا) لا يحسن حملها على الفعل لأن أصلها أن تأتي تابعة للاسم مؤكدة كقولك ضربت القوم كلهم أو مبتدأ بعد كلام نحو : القوم كلهم ذاهب ، فإن قلت : ضربت كل القوم وبنيتها على الفعل لخرجت عن الأصل فينبغي أن يكون الرفع أقوى من النصب وتكون الضرورة حذف الهاء لا رفع كل أ هـ .

وتبعه في هذا ابن الحاجب في شرح المفصل ونقله عنه السعد في المطول .

(2) ونقل ابن الأنباري في الانصاف أن هذا البيت مما استدل به

1 (ص كلام العدادي في الخزانة بالصفحات 361 ، 363 خزانة حـ 1

2 (الشاهد 74 انظر صفحة 58 كتاب سيويه ، ص 366 وما بعدها خزانة الأدب للعدادي حـ 1

الكوفيون على جواز تأكيد النكرة قال : ولا حجة فيه لأنه محمول على أن بدل لا تأكيد ويجوز أن يكون ثلاث مبتدأ فكلهن مبتدأ ثان وقتلت خبر كلهن وجميعا خبر ثلاث اهـ (1) .

(3) وقال ابو جعفر النحاس ولا ينشد ثلاثا ينصبه بقتلت ، لأنه قوله : (كلهن قتلت جملة في موضع نعت لثلاث . ومن رفع قدره : لي ثلاث ويكون كلهن قتلت نعتا وانما لم يجز أن يروى ثلاثا لثلاثا يتقدم النعت على المنعوت اهـ أي باعتبار ثلاثا معمولة لقتلت .

أقول (2) من رفع وجعل الجملة بعده نعتا قدر لي ونحوه خبرا للمبتدأ وقوله وانما لم يجز أن يروى ثلاثا الخ مراده أنه اذا نصب ثلاث بقتلت كان ثلاثا منعوتا بجملة (كلهن قتلت) فيكون قتلت من أجزاء النعت لثلاثا ، لأنه بعض الجملة المنعوت بها ومع كونه من أجزاء النعت هو عامل في المنعوت المتقدم فيكون المنعوت متأخرا في الرتبة فيلزم تقديم النعت على المنعوت من حيث الرتبة . وهذا كلام مخالف للقواعد لا ينبغي تسطيره من مثله .

(4) ونقل ابن خلف عن أبي علي ان (ثلاث) مبتدأ وكلهن قتلت خبر ، كأنه في تقدير زيد اخاه ضربته وفيه نظر فان الشاهد ليس من باب الاشتغال لعدم الضمير فتأمل .

واعلم أن الضمير المحذوف من الشاهد (قتلها) لأن كلا

(1) لم أجد كلام ابن الأبياري في المسألة 63 تأكيد النكرة وكذلك لم يجد الأستاذ عبد السلام هارون محقق الحراة الذي قال : لم أجد هذا الشاهد في كتاب الانصاف على كثرة التفتيش فيه فلعل نسخة البغدادي أتت من النسخ المطبوعة
(2) كلام البغدادي .

المضافة الى المعرفة يكون عائدها مفردا قال تعالى (وكلهم آتية) وفي الحديث كلکم جائع الا من أصعته قال الشاعر :

وكلهم قد نال شبعاً لبطنه وشبع الفتى لؤم اذا جاع صاحبه
وقال آخر :

وكل القوم يسأل عن تفيل كأن على اللحيشان دينا

قال أبو حيان : ولا يكاد يوجد في لسان العرب : كلهم يقومون ولا كلهم قائمات ، وان كان موجودا في تمثيل كثير من السحاة ، قال السبكي في رسالة كل ، وقد طلبته فلم أجده .

وجوز ابن مالك وغيره أن يحمل على المعنى فيجمع وجعلوا منه : أنتم كلکم بینکم درهم قالوا يحوز كلکم بينه درهم على اللفظ وبينكم على المعنى وان جعل كلکم توكيدا جوز بعضهم أيضا ان يقول بينه والمشهور بینکم اهـ .

وقدر الضمير هنا (بعضهم) (قتلتهن) وكأنه بناء على مذهب ابن مالك (المعنى) وقدره ابن خلف نقلا عن بعضهم قتلته أو قتلتهن ولا أعرف وجهه وقوله (فأخزى الله) هذه جملة دعائية يقال خزى الرجل خزيا من باب علم : ذل وهان ، وأخزاه الله : أذله وأهانته وتعود من العود وهو الرجوع . قال صاحب المصباح : عاد الى كذا وعادله أيضا عودا وعودة صار اليه فالصلة هنا محذوفة : أي تعود الى .

قال ابن خلف : يجوز أن يريد بالثلاث ثلاث نسوة تزوجهن ويحوز أن يريد ثلاث نسوة هويته فقتلهن هواه ، أو يعني غير ذلك مما يحتمله المعنى وجعل مجيء الرابعة عودا وان لم تكن جاءت قبل لانه

جعل فعل صواحبيها الماضيات كأنه فعلها . ١ هـ^(١)
وهذا شاهد يدل على أن سيبويه يراعي في الضرورة جانب
المعنى فقد كرر اسما ظاهرا مرتين من جملة واحدة وهذا قبيح إلا أنه حائر
في الشعر ويمكن حمله على الاستئناف بلا ضرورة مع استقامة الوزن .
لعمرك ما معن تبارك حقه ولا منىء معن ولا متيسر^(٢)
وقد استشهد به على أن وضع الظاهر مقام الضمير إن لم يكن في
معرض التفخيم .

فعمد سيبويه بجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول كهذا
البيت وهو أول بيتين ثانيهما :
أتطلب يا عوران فصل نبيذهم وعندكا يا عوران رق موكر
واللام لام الابتداء (والعمر) الحياة والمعنى أنه أقسم بحياة
مخاطبه لعزته عليه والعمر فتحا وضما واحد غير أنه متى اتصل بلام
الابتداء مقسما به وجب فتح عينه والا جاز الأمران وهو مبتدأ خبره
محذوف تقديره قسمي وجملة ما معن الخ جواب القسم وما نافية تميمية
زيدت الباء في خبرها ، ومعن قال أبو علي القتالي في ذيل أماليه قل أبو
محلم هو رجل كان كلاء مالبادية يبيع بالكالي أي بالسيئة وكان يضرب
به المثل في شدة التقاضي قال سيار بن هبة يعاتب خالدًا وزباد ، أخويه :
يؤذني هذا ويمنع فضله وهذا كمعن أو أشد نقاضيا
وقال شراح أبيات الكتاب : عني بالبيت معن بن زائدة الشيباني
وهو أحد أجواد العرب وسمحائهم فوصفه ظلما بسوء الاقتص وأحد

(١) انظر الصفحات من 366 إلى 369 خزانة أول

(٢) سيبويه 1 ص 42 وخزانة الأدب للبغدادي ج 1 ص 375 وما بعدها

الغريم على عشرة وأنه لا ينسب بدينه وهذا غير صحيح فإن معن بن زائدة متأخر عن الفرزدق فإنه قد توفي الفرزدق في سنة عشر ومائة وتوفي معن بن زائدة في سنة ثمان وخمسين ومائة .

وقوله : ولا منسيء هو اسم فاعل من أنسات الشيء : ، أخرته ويقال أيضا نسأته فعلت وأفعلت بمعنى فالفعل محذوف أي حقه وقال المشرح : الرواية يجر منسيء وإذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ ، أقول الجري يكون بالعطف عليّ بدخول الباء الزائدة ومعن فاعله أقيم مقام الضمير فيكون من تمة الجملة الأولى وإذا رفع كان من جملة أخرى والرفع أنشده سيبويه قال الأعلم : استشهد به سيبويه على أن تكرير الاسم مظهرا من جملتين أحسن من تكريره في جملة واحدة فلو حمل البيت على أن التكرير من جملة واحدة لقال ولا منسيء معن ، عطفنا على قوله : تبارك حقه ولكنه لما كرره مظهرا أمكنه أن يجعل الكلام جملتين استأنف الكلام فرفع الخبر⁽¹⁾ ، وقال⁽²⁾ : اعلم أن الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكرير ذكره في جملة واحدة كان الاختيار أن يذكر ضميره ، لأن ذلك أخف وأنقى للشبهة واللبس كقولك : زيد ضربته ولو أعدت لفظه بعينه في موضع كايته لجاز ولم يكن وجه الكلام كقولك زيد ضربت زيدا على معنى زيد ضربته وإذا أعدت ذكره في غير تلك الجملة جاز إعادة ظاهره وحسن كقولك مررت بزيد وزيد رجل صالح قال تعالى : وإذا جاءتهم آية قالوا لن نؤمن حتى نؤتي مثل ما أوتي رسل الله ، الله أعلم حيث يجعل رسالته فأعاد الظاهر لأن قوله : (الله أعلم)

1 (هامش سيبويه 1 ص 42

2 (وقال الأعلم صوابه كما قال محقق خزائن الأدب ليس للأعلم بل هو للسيرافي في شرحه لكتاب سيبويه انظر السيرافي 1 : 172 مطبوعة دار الكتب .

سيبويه يحتل الرفع ضرورة لأنه حمله على معنى الاستئناف

ابتداء وخير وقد مرت الجملة الأولى فاذا قلت ما زيد ذاهبا ولا محسن
زيد جاز الرفع والنصب فاذا نصبت فقلت ولا محسنا زيد ، جعلت زيد
هذا الظاهر بمنزلة كناية فكأنك قلت : ما زيد ذاهبا ولا محسنا ، كما
نقول ولا محسنا أبوه فتعطف محسنا على ذاهبا وترفع زيدا بفعله وهو
محسن فاذا رفعت جعلت زيدا كالأجنبي ورفعته بالابتداء وجعلت
محسنا خبرا مقدما . واختار سيويه الرفع ، لأن العرب لا تعيد لفظ
الظاهر الا أن تكون الجملة الأولى غير الجملة الثانية ، وتكون الثانية
مستأنفة كما قلنا في : رسل الله الله أعلم ، فاذا رفعته فهو مطابق لما
ذكرنا وخرج عن باب العيب ، لأنك جعلته جملة مستأنفة واستشهد
سيويه لجواز النصب وجعل الظاهر بمنزلة الضمير بقوله :
لا أرى الموت يسبق الموت شيء

فأعاد الاظهار وذلك أن قوله : لا أرى الموت يسبق الموت
شيء ، الموت الأول وهو المفعول الأول لا أرى ويسبق الموت شيء ،
في موضع . المفعول الثاني وهما في جملة واحدة ، وكان ينبغي أن يقول
يسبقه شيء فيضمه ، واستشهد لاختيار الرفع فيما اختاره فيه بقول
الفرزدق :

لعمرك ما معن بتارك حقه البيت

ومعن الثاني هو الأول فهو بمنزلة قوله : ما زيد ذاهبا ولا محسن زيد ،
وللمعترض أن يقول الفرزدق تميمي وهو يرفع خبر ما على حال مكنيا
كان أو ظاهرا ألا ترى أن الفرزدق من لغته أن يقول :

ما معن تارك حقه ولا منسيء معن .

فالظاهر والمكنى على لغته سواء اهـ .

فسيويه يختار الرفع ضرورة لأنه حمله على معنى الاستشف .

الفصل الثالث

خلاف على طلب معنى بين عالمين من علماء البصرة سيويه والمبرد

موقع حقا من الاعراب في قولهم أحقا أنك مطلق .

ذهب سيويه الى أن حقا منصوب على الظرفية المجازية كما هو مذهبه في كيف فيكون التقدير في هذا المثال أفي حق انطلاقك وهذا الظرف عند سيويه اذا اعتمد على النفي او الاستفهام كان ما بعده من المصدر المؤول من أن وصلتها فاعلا ويجوز جعله مبتدأ وما قبله خبرا مقدما .

وذهب المبرد الى أن حقا مفعول مطلق جيء به بدلا من اللفظ بالفعل كقولهم سمعا وطاعة وأن وصلتها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد قوله تعالى (أو لم يكفهم أنا أنزلنا) وأسوق الى القارىء معنى سيويه في هذا قال في الكتاب⁽¹⁾ (باب من أبواب أن تكون أن فيه مبنية على ما قبلها) وذلك قولك أحقا أنك ذاهب والحق أنك ذاهب . وكذلك إن أخبرت فقلت حقا أنك ذاهب والحق أنك ذاهب وكذلك أكبر ظنك أنك ذاهب وأجهد رأيك أنك ذاهب ، وكذلك

(1) ج 1 ص ٢٢ طبعه بيروت .

هما في الخبر وسألت الخليل فقلت ما منعهم أن يقولوا أحقا أنك مطلق
على القلب كأنك قلت إنك ذاهب حقا وإنك ذاهب الحق وإنك مطلق
حقا ، فقال ليس هذا من مواضع إن لأن إن لا يبدأ بها في كل موضع ولو
جاز هذا لجاز يوم الجمعة إنك ذاهب يوم الجمعة ولقلت أيضا لا محالة
إنك ذاهب تريد أنك لا محالة ذاهب فلما لم يجز ذلك حملوه على أفي
حق أنت ذاهب وعلى أفي أكبر ظنك أنك ذاهب وصارت أن مبنية عليه
كما بينى الرحيل على غد إذا قلت غدا الرحيل والدليل على ذلك انشاء
العرب هذا البيت كما أخبرتك زعم يونس أنه سمع العرب يقولون في
بيت الأسود بن يعفر :

أحقا بني أبناء سلمى بن جندل تهددكم إياي وسط المجالس⁽¹⁾
فزعم الخليل أن التهديد هنا بمنزلة الرحيل بعد غد وأن أن
بمنزلة وموضعه كموضعه ونظير أحقا أنك ذاهب في أشعار العرب قول
العبدى :

أحقا أن جبرتنا استقلوا فئتنا ونيتهم فريق
وقال عمر بن أبي ربيعة :

أالحق أن دار الرباب تباعدت أو أثبت حبل أن قلبك طائر
وقال النابغة الجعلى :

ألا أبلغ بني خلف رسولا أحقا أن أخطلكم محسبي
فكل هذه البيوت سمعتها من أهل الثقة هكذا ، والرفع في جميع

(1) الشاهد الرابع والستون - خزانة الأدب ج 1 ص 401

ذاحيد قوي وذلك أنك إن شئت قلت أحق أنك ذاهب وأكبر ظنك أنك ذاهب تجعل الآخر هو الأول . ١ هـ^(١) .

هذا ما عثرت عليه في الكتاب لسيويه ، وقد بحثت طويلا عن نص للمبرد في هذه المسألة في المقتضب والكامل فلم أعثر الا على كلمة قصيرة في أما بالفتح والتخفيف فيها اشارة الى صحة ما نسبته النحاة الى المبرد ومن مخالفته لسيويه في هذه المسألة ، قال أبو العباس في المقتضب^(٢) .

(ولو قلت أما أنه منطلق جاز على معنى حقا أنه منطلق اذا أردت بها من التحقيق والتوكيد ما أردت بقولك حقا لأنهم يضعونها موضعها فهذا قياس مطرد فيما ذكرت لك) (التحليل) .

يرى الناظر في عبارة سيويه أن كلامه واضح كل الوضوح في جعل حقا ظرفاً وأن ما بعدها في تأويل مصدر مبني على الظرف كما بني الرحيل على غدا في قولهم : غدا الرحيل والمراد بالبناء الإرتباط الحاصل بينهما من حيث كون المصدر المؤول فاعلاً بالظرف أو مبتدأ خبره الظرف ووجه تشبيهه بقولهم : غدا الرحيل أن حقا ظرف كما أن غدا ظرف والرحيل مصدر كما أن وصلتها مصدر وأشار بقوله وسألت الخليل فقلت ما منعهم أن يقولوا الخ الى أن إن المكسورة الهمزة ومدخولها جملة مستقلة ولا يصح أن يتقدم عليها ما به يصير الكلام جملة كالظرف في هذه المسألة التي وقعت أن وصلتها بعده فاعلا به أو مبتدأ

(١) انظر ص 57 من : ما حالف في المبرد سيويه للدكتور عبد الحافظ مصطفى . رسائل كلية اللغة العربية . والمقتضب 192 2 صبح

(2) ص 420

والعمل كما في قوله تعالى (قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن)
 والجار والمجرور كما في قوله تعالى (ومن آياته أنك ترى الأرض
 خاشعة) ونحو ذلك وقد صرح سيويه في آخر هذا النص بأن النصب في
 هذه المذكرات ليس يلزم بل هو كثير والرفع جيد فعبارة تدور على
 محور أساسي هو جعل هذه المتصويات ظروفًا ولكنه لم يصرح له بأن ما
 بعدها فاعل ومبتدأ بل كل ما صرح به أن ما بعد هذه الظروف مبني عليها
 وقد اضطرب العلماء في النقل عن سيويه فيما كانت فيه أن وصلتها بعد
 الظرف وشبهه فبعضهم ينقل عنه أنه يعرب أن وصلتها في مثل هذا
 التركيب فاعلاً بالظرف وبعضهم ينقل عنه أن انه يعرب ان وصلتها مبتدأ
 مؤخرًا قال في التصريح على التوضيح في باب المفعول فيه (والجاري
 مجرى أحدهما) أي الزمان أو المكان .

ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فصبوها على تضمين معنى في
 كقولهم (أحقاً أنك ذاهب) فأحقاً منصور على الظرفية متعلقة
 بالاستقرار على أنها خبر مقدم وأنت ذاهب في تأويل مصدر مرفوع
 بالابتداء عند سيويه والجمهور على حد (ومن آياته أنك ترى الأرض
 خاشعة) اهـ^(١) .

وقد فصل ابن هشام في المغني في بحث الظرف والجار
 والمجرور مذاهب العلماء في الظرف والجار والمجرور قال (حكم
 المرفوع بعدها إذا وقع بعدها مرفوع ، فان تقدمهما نفي أو استفهام أو
 موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو ما في الدار أحد وأفي
 الدار زيد الخ فقي المرفوع ثلاثة مذاهب :

(١) ص 349 مطبعة محمد مصطفى 1312 هـ .

أحدهما : ان الأرجح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور ويجوز كونه فاعلاً .

والثاني : أن الأرجح كونه فاعلاً واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الأصل عدم التقديم والتأخير .

والثالث : أنه يجب كونه فاعلاً نقله ابن هشام عن الأكثرين اهـ (1) .

فأنت تراه قد ذكر المذاهب ولم يعز منها الى سيويه مذهباً ، وقد صرح الرضى في شرحه على القافية بأن الفائلين بوجوب كون المرفوع بعد الظرف فاعلاً الكوفيون ، قال في باب المبتدأ :

وعند الكوفيين والأخفش في أحد قولين هو فاعل بالظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد ، وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المستند مفرداً كان أو جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو : في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لثلا يتقدم الضمير على مفسره ، وليس بشيء ، لأن حتى المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقديراً كما في ضرب غلامه زيد (2) .

وأما الأخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضاً إذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ الى أن قال وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان اهـ باختصار .

وقال البغدادي في خزائن الأدب في شرح قول الشاعر :
أحق بي أبناء سلمى بن جندل تهلككم ايبي وسط المجالس

1 (المعنى ح 2 ص 79 ط الحلبي 2 (الكافية ص 84 ح 1

ما نصه : وقال ابن الشجري في أماليه قالوا حقاً أنك ذاهب وأكبر ظني ، أنك مقيم يريدون في حق وفي أكبر ظن ولك في ان مذهباً فمذهب سيويه والأخفش والكوفيين رفع أن بالظرف ارتفاع الفاعل وقد مثل ذلك بقوله غداً الرحيل وأحقاً أنك ذاهب ، وكل اسم حدث يتقدمه ظرف يرتفع عند سيويه مخالف لما نقله عنه المصرح في شرح التوضيح ولا يبعد أن يكون سيويه مجيزاً للوجهين .

ثم قال البغدادي : والمذهب الآخر مذهب الخليل وذلك أنه يرفع اسم الحدث بالابتداء ويجيز عنه بالظرف المتقدم ، فالمصرح نقل عنه أحدهما وترك الآخر ، وابن الشجري نقل الوجه الذي تركه المصرح وترك ما ذكره قال الدسوقي في حاشيته على مغني اللبيب نقلاً عن صاحب الضوء ما نصه : حكى صاحب الضوء عن سيويه أنه يفصل في الاسم الواقع بعد الظرف بين أن يكون حدثاً وأن يكون غيره فإن كل حدث فارتفاعه عنده بالفاعلية وإن لم يعتمد الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج وأما مك الوقوف ، ومنه قوله تعالى (ومن آياته أنك ترى الأرض) إذ التقدير ومن آياته رؤيتك الأرض (وأما عند الخليل فلا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد وارتفاع هذه الأسماء عنده بالابتداء وهو الأقرب إلى القياس ، هذا كلامه ولم أقف على نقل هذا التفصيل عند سيويه في غيره وهو غريب ، إذ ظاهر قوله : فارتفاعه عند سيويه بالفاعلية أنه لا يرتفع عنده بالابتداء ، ومن ذهب إلى أن الاعتماد ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل يجوز الوجهين أ هـ دعائمي (2) .

1 (حزانة ج 1 ص 401 ، 402)

2 (حاشية الدسوقي ص 135 1286 هـ السيد محمد عبد الرحيم

وأما ما أنشدته سيبويه من قول الأسود بن يعفر : (أحقا بني أبناء
سلمي) البيت فأحقا نصب على الظرفية المجازية والتقدير أفي حق
تهددكم إياي ، إنما جاز وقوع حقا ظرفا وهو مصدر في الأصل لما بين
المعل والمفعول من المضارعة ، وبني متادي مضاف لما بعده ، وسلمي
بفتح السين ، وقد روي وعيدكم بدل تهددكم ووسط يسكون السين
ظرف بمعنى بين ، يقول هذا لقومه وهو أحد من توعد قومه بالهجاء
وسلمي بن جندل رهط من نهشل بن دارم ومن قول العبدى (أحقا أن
جبرت) فالشاهد فيه نصب حقا على الظرفية والتقدير أفي حق استقلال
جبرتنا ومعنى استقلوا نهضوا وبجلق : بدمشق والنية الجهة التي
ينوونها ، يصف افتراقهم عند انقطاع الموقع ورجوعهم إلى
محاضرتهم ، والفريق يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث
ونظيره صديق وعدو ، وكذا قول عمر بن أبي ربيعة : الحق أن دار
الرباب تباعدت . الشاهد فيه نصب الحق على الظرف والتقدير أفي
الحق بعد دار الرباب وكني بطيران القلب عن ذهاب عقله حزنا لفراقهم
ويجوز أن يريد شدة خفقانه جزعا للفراق فيجمله كالطيران ومعنى
انبت : انقطع ، وأراد بالحبل : التواصل والاجتماع .

وقول النابغة الجعدي : ألا أبلغ بني خلف رسولا : البيت ، ⁽¹⁾ .

الشاهد في نصب حقا على الظرفية وفتح أن بعدها كما في
الآيات قبله ، والتقدير أفي حق هجر أخطلكم لي ، وبني خلف رهط
الأحطل من بني تغلب ، وكانت بينه وبين النابغة مهاجرة والرسول هنا
بمعنى الرسالة وهو مما جاء على فعول من المصادر كالوضوء والظهور

(1) انظر ص 144

وهذا تحليل نص سيبويه ، وأما نص المبرد فيفيد أن ما التي بمعنى أحقا يجب فتح همزة أن بعدها كما يجب ذلك في أن الواقعة بعد حقا ، والقول المقصور في أما أنها مركبة من همزة الاستفهام وما التي هي بكرة تامة بمعنى شيء وذلك الشيء هو حقا على ذلك يكون معنى أما أحقا لاحقا وعبرة أبي العباس هذه لا تعطي صراحة ما نسب إليه السحاة من أن حقا مفعول مطلق جيء به بدلا من اللفظ بالفعل وأن ما بعدها في تأويل مصدر فاعل بل فيها إشارة الى هذا لأن قوله إذا أردت لها من التحقيق والتوكيد ما أردت بقولك حقا ، يؤخذ يؤخذ منه أن حقا مفعول مطلق لأن إفادتها التحقيق ينبي في ظاهر الأمر على جعلها مصدرا وقع مفعولا مطلقا ومن نص على مخالفة المبرد لسيبويه في هذه المسألة ابن هشام في المغني والصبان في حاشية الأشموني ، قال ابن هشام في المغني الجزء الأول الصفحة الثانية والخمسين في مبحث أما (بفتح الهمزة وتخفيف الميم وموضع ما النصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في نحو قوله (أحقا أن جيرتنا وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله (أفي الحق أني مفرم بك هائم ، فأدخل عليها في ، وأن وصنتها مبتدأ والظرف خبره ، وقال المبرد : حقا مصدر لحق محذوف وأن وصلتها فاعل اهـ وقال الأشموني في المواضع التي يحوز في همر أن فيها الفتح والكسر . والثاني أن تقع بعد أما نحو (أما أنت واصل) فتكسر ان كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا وتفتح ان كانت بمعنى حقا كما تقول حقا أنك ذاهب ومنه قوله (أحقا أن جيرتنا استقلوا) أي أفي حق هذا اهـ⁽¹⁾ .

وقال العلامة الصبان في قوله بمعنى حقا : الذي صوبه في

(1) الأشموني ج 1 ص 221 هامش

المعنى أنها بمعنى أحقا وأنهما كلمتان همزة الاستفهام وما الباقية بمعنى شيء وذلك الشيء هو الحق وموضع ما على هذا النصب على الطرفية الاعتبارية كما نصب حقا عليها في البيت الآتي⁽¹⁾ على قول سيويه ، وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا وأن وصلتها فاعل اهـ⁽²⁾ .

وما ذكره النحاة كاف في اثبات مخالفة المبرد لسيويه في هذه المسألة لم يجيء في المقتضب ولا في الكامل ما يعارضه .

احتجاج القريريين :

احتج سيويه ومن وافقه بأن الذي يدل على أن حقا في قولهم أحقا أنك ذاهب ظرف ما يأتي :

(1) ظهور في قبلها في قول الشاعر : (أفي حق أني مغرم بك هائم ، ولا خفاء في أن معنى حقا في الشواهد التي ساقها سيويه ومعناها في هذا البيت واحد ، وإذا كان المعنيان متحدين تعين أن يكون الأعراب واحدا .

(2) ما حكاه سيويه من جواز الرفع في هذه المنصوبات ولا سيما على ما نقله صاحب التصريح من أن مذهب سيويه في مثل أحقا أنك ذاهب أن الظرف خبر مقدم وأن وصلتها مبتدا مؤخر فهذا يرشح أن الجملة مكونة من مبتدا وخبر .

(3) ما حكى سيويه من قولهم : غير ذي شك أنه خارج وأكبر ظني أنك مطلق فنصب هذين دليل على أن حقا ظرف ، قال العنّادي

(1) يشير إلى البيت

(2) حشية الصان على الأشموني ص 221 المكتبة التجارية سنة 1931

في خزانة الأدب ما نصه : قال أبو علي في التذكرة ، هذا ليس
 بالحسن ، على أن سيويه قال : غير ذي شك أنه خارج وقولهم غير ذي
 شك فيه دلالة على جواز نصب حقا على الظرف ألا ترى أنه إنما أجاز
 تقديم حيث كان غير ذي شك بمنزلة حقا وفي معناه فلولا أن حقا في
 معنى الظرف عندهم لم يستعملوا تقديم ما كان في معناه اذ العامل اذا
 كان معنى لم يتقدم عليه معموله فلولا أن حقا بمنزلة الظرف لما تقدم
 على العامل فيه وهو معنى ويؤكد ذلك أيضا قولهم أكبر ظني أنك مطلق
 فاجراؤهم اياه مجرى الظرف يدل على أن حقا أيضا قد أجرى مجرى
 الظرف اذا كانا متقاربي المعنى اهـ⁽¹⁾ .

واحتج للمبرد ومن وافقه بأن حقا مصدر حق الشيء بحق حقا
 بمعنى ثبت يثبت ثبوتا والأصل ابقاء اللفظ على أصله اذا أمكن استقامة
 المعنى مع اعراب حقا مفعولا مطلقا جيء به بدلا من اللفظ بالفعل وأن
 وصلتها فاعلا وأي داع لنا الى ارتكاب خلاف الأصل من جعل حقا ظرفاً
 مجازياً وجعل ما بعده فاعلا بالظرف أو مبتدأ مخبرا عنه بالظرف اذا كان
 المعنى مستقيماً على ابقائه على ظاهره وهو المصدورية قال في خزانة
 الأدب قال النحاس : سمعت أبا الحسن يقول : نظرت في أحق فلم
 أجد يصح فيه الا قول سيويه على حذف في اهـ⁽²⁾ .

قال البغدادي أراد بهذا الرد على الجرمي فانه قال في هذا البيت
 أراد بالبيت : قول الشاعر : أحقا بني أبناء سلمى بن جندل الخ أو نحوه
 هو على التقديم والتأخير ولا يكون على ما قاله سيويه من أنه ظرف ،
 لأن الظرف لم يجيء مصدرا في غير هذا اهـ . ورأى أن المعنى على

(1) خزانة جـ 1 ص 403

(2) جـ 1 ص 403

كلا المذهبين متقارب الا أن مذهب سيويه أقوى من حيث اطراده وانطباقه على جميع الشواهد التي تدور حول معنى قولهم (أحقا أنك ذاهب) الا ترى أن مذهبه سائق . في قولهم : حقا أنك ذاهب والحق ، أنك منطلق ، وجه رأيي أنك محسن . وأكبر ظني أنك منطلق ، وغير ذي شك أنك مسافر ونحو هذا بما يفيد التأكيد وتقرير النسبة عند المخاطب بخلاف مذهب المبرد فانه ليس متمشيا مع جميع هذه المثل الا بضرب من التكلف الذي ينبغي صون اللغة عنه والمذهب اذا كان مطردا سائغا في القياس ومحيطا بجميع الجزئيات التي يجمعها سياق واحد كان أحق بالقبول والذي لا اطراد فيه ولا شمول لما انطوى تحته من أفراد المجتمع في افادة معنى واحد ولا يندرج في هذا كونه لبعض المذكورات مصادر ، لأن الظرفية هنا مجازية لا حقيقية والخلاف هنا على كل ليس لفظياً والله أعلم⁽¹⁾ .

(1) انظر شرح شواهد المعنى للامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ص 172 الجزء الأول
محقق الشيخ محمد محمود أمين التلاميذ التركي الشنيطي طبع دار مكتبة المكر
طرابلس ج ١ .

الفصل الرابع

(سيويه والمبرد في « الزانية والزاني فاجلدوا »)

لقد ثار الخلاف بين سيويه والمبرد في قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا) مما ظاهره أن المبتدأ اسم موصول بصفة صريحة وأتى جملة طلبية ، فسيويه يجعل هذا الكلام جملتين : الأولى مكونة من المبتدأ على حذف مضاف وهو الزانية وما عطف عليه ومن الخبر المحذوف الذي يقدره ها في الفرائض ونحوه وتقدير الكلام في الفرائض حكم الزانية والزاني والجملة الثانية مكونة من فعل الطلب وفاعلة وهي مستأنفة بالفاء لبيان الحكم الذي تضمن الجملة بالأولى والمبرد يجعل هذا الكلام جملة واحدة مكونة من المبتدأ الذي هو الزانية وما عطف عليه والخبر الذي هو فاجلدوا فهما متفقان على جعل الزانية والزاني مبتدأ غير أن سيويه يجعله مبتدأ على حذف مضاف كما تقدم والمبرد يجعله مبتدأ بدون تقدير شيء ومختلفان في الخبر ، فالمبرد يجعله جملة فاجلدوا وسيويه محذوفا تقديره في الفرائض ونحوه وهالك نصهما في هذا قال سيويه في الكتاب في باب الأمر والنهي⁽¹⁾

« وأما قوله عز وجل (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة

(1) ص 90 ج 1 طبعة بيروت

جلدة) وقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فان هذا لم
يسن على الفعل ولكنه جاء على مثل قوله تعالى (مثل الجنة التي وعد
المتقون) ثم قال بعد فيها كذا وكذا فانما وضع المثل للحديث الذي
بعده وذكر بعد أخبار وأحاديث ، فكأنه على قوله : ومن القصص مثل
الجنة أو مما يقص عليكم مثل الجنة فهو محمول على هذا الاصمار
ونحوه والله أعلم ، وكذلك الزانية والزاني كأنه لما قال (سورة أنزلناها
وفرضناها) قال في الفرائض الزانية والزاني أو الزانية والزاني في
الفرائض ، ثم قال فاجلدوا فجاء بالفعل بعد أن أمضى فيها الرفع كما
قال وقائله خولان فانكح فتاتهم فجاء الفعل بعد أن عمل فيه المضمر
وكذلك والسارق والسارقة ، كأنه قال وفيما فرض الله عليكم السارق
والسارقة أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم فانما جاءت هذه الأشياء
بعد قصص وأحاديث وحمل على نحو من هذا ، ومثل ذلك واللذان
يأتينها منكم فأذوهما وقد يجري هذا في زيد وعمرو على هذا الحد إذا
كانت تخبر بأشياء أو توصي ثم تقول زيد أي زيد فيمن أوصى به فأحسن
إليه وأكرمه ، وقد قر أناس والسارق والسارقة والزانية والزاني وهو في
العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع
وانما كان الوجه في الأمر والنهي والنصب لأن حد الكلام تقديم
الفعل وهو فيه أوجب إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام لأنهما لا
يكونان إلا بفعل .

وقال المبرد في الكامل⁽²⁾ في قول الأعشى :

هريرة ودعها وإن لام لائم غداة غد أم أنت للبين واجم

قوله هريرة ودعها وان لام لائم منصوب بفعل مضمر لتفسيره ودعها كأنه قال ودع هريرة فلما اختزل الفعل أظهر ما يدل عليه وكان ذلك أجود من الا يضم لان الأمر لا يكون الا بفعل فأضمر الفعل اذ كان الأمر أحق به وكذلك زيدا أضرب به وزيدا فأكرم وان لم يضم ورفعت جاز وليس في حسن الأول ترفعه على الابتداء وتضم الأمر في موضع خبره ، فأما قول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وكذلك الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فليس على هذا والرفع الوجه لأن معناه الجزاء كقوله الزانية أي التي تزني فانما وجب القطع للسرقة والجلد للزنا فهذا مجازاة ومن ثم جاز الذي يأتيني فله درهم فدخلت الفاء لأنه استحق الدرهم بالأتين فان لم ترد هذا المعنى قلت الذي يأتيني له درهم ولا يجوز زيد فله درهم على هذا المعنى ولكن لو قلت زيد فله درهم على معنى هذا زيد فله درهم أو هذا زيد فحسن جميل جاز على أن زيدا خبر وليس ابتداء وللإشارة دخلت وفي القرآن : (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) ودخلت الفاء لأن الثواب دخل للاتفاق ، وفي قراءة القراء : الزانية والزاني فاجلدوا والسارق والسارقة فاقطعوا بالنصب على وجه الأمر والوجه الرفع والنصب حسن في هاتين الآيتين وما لم يكن فيه معنى جزاء فالنصب الوجه اهـ .

التحليل :

أما نص مسيويه فقد استلهمه بما يفيد أن الرفع جائز قبل الطلب نحو زيد فأضربه وقد تكلم قبل على اختيار النصب مثل الطلب وعمل ذلك بأن الطلب لا يكون الا بالفعل وبأنه اذا كان النصب واجبا بعد أدوات

الاستمهام التي يغلب دخولها على الأفعال كان رجحانه قبل الطلب الذي لا يكون إلا بالفعل أولى وأحق وأشار بقوله : فإذا قلت زيدا فاضربه لم يستقم الخ الى أن الفاء لا تدخل في خبر المبتدأ العاري عن شبه الشرط ولو جاز هذا لجاز أن تقول زيد قمطلق وهذا غير جائز عند مسيوه والجمهور وإنما امتنع لأن أصل الفاء للعطف والخبر نفس المبتدأ في المعنى والشيء لا يعطف على نفسه ، وأراد بقوله وقد يحسن ويستقيم أن تقول : عبد الله فاضربه الخ .

أن الرفع ليس ممتنعا مطلقا بل المنع مقيد بجعل المرفوع مبتدأ مخبرا عنه بما بعد الفاء أما لو جعلته خبر ابتداء محذوف أو مذكور فلا يمتنع وذلك قولك بالطلب بعده ، فالكلام جملتان والثانية منهما مستأنفة لبيان ترتب الحكم على الوصف المأخوذ منه مضمون الجملة الأولى واستدل على حسن الفاء في مثل هذا بأنك لو قلت هذا زيد فحسن جميل كان كلاما جيدا ومما حذف فيه المبتدأ المبني عليه المرفوع الواقع قبل الطلب قول الشاعر :

وقائله خولان فانكح فئاتهم : (البيت) ألا ترى أنه رفع خولان على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير هؤلاء خولان وخولان قبيلة من مذحج والأكرومة بوزان الأحدثة اسم للكرم فوصف المرأة به على معنى ذات أكرومة ونسبها الى الحيين كأنه يريد حي أبيها وحي أمها والخلو التي لا زوج لها وقوله كما هي أي كما عهدت بكرا في أول حالتها وجملة فانكح فئاتهم مستأنفة لبيان ترتب الحكم على الوصف المأخوذ من مضمون الجملة الأولى قال السيرافي على ما نقل عنه العيني في الجمل كلها يجوز أن تكون أجوبتها بالفاء نحو زيد أبوك فقم اليه ، فإن كونه أباه سبب وعلة للقيام وكذلك الفاء في فانكح قول على أن وجود

هذه القبيلة علة لأن يتزوج منهم ويتقرب اليهم لحسن نسائها وشرفها وفيه إشارة الى ترتيب الحكم على الوصف ونظيره قوله تعالى (ورب السماوات والأرض وما بينهما فاعبده على أحد الوجهين⁽¹⁾) هـ . وأشار بقوله وتقول للذين يأتيانك الخ الى ان المبتدأ إذا أشبه الشرط في العموم والإبهام جاز دخول الفاء في خبره فكما تدخل الفاء في جواب الشرط تتضمن في خبر المبتدأ المشبه الشرط لافادة أن مضمون الخبر مسبب عن مضمون المبتدأ الذي هو اسم موصول بفعل أو ظرف أو جار ومجرور نحو الذي يأتيني أو في الدار أو عندك فله درهم وكذا الموصوف بذلك نحو كل رجل يأتيني فله درهم وكل رجل في الدار أو عندك فله درهمان وكذا المضاف الى الموصول أو الموصوف المذكورين على ما هو مفصل في أماكنه من كتاب النحرف كما أن مضمون جملة الشرط مسبب عن فعل الشرط يكون خبر المبتدأ المستعمل لهذه الشروط مسببا عن المبتدأ فيقترن بالفاء للدلالة على النسب .

قال الرضى في شرحه للكافية : وإنما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء أو وصف بالفعل أو الطرف فقط لكون الموصول والموصوف تكملة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء وأما الصلة والصفة فيعرفان كالشرط وكان حق الموصول على هذا أن يكون فيهما كأسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين ، وإنما جاز ألا يكون منهما كما في قوله تعالى (إن الذين فتنوا المؤمنين) لأنه دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ألا تكون الا فعلا مستقبلا المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ألا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفصل كالظرف والجار والمجرور وألا يكون مستقبلا المعنى

(1) من كلام البغدادي في الخزانة ص 455 بتصرف

كقوله تعالى (إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق) . وكذلك كان حق الخبر أن تلزمه العاء لكونه كالجزاء فمن حيث أنه ليس جزء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصر السببية نحو الذي يأتيه له درهم⁽¹⁾ .

وأشار سيويه بقوله : وأما قوله عز وجل : الزانية والزاني الخ الى أن الموصول بالصفة الصريحة ليس داخلاً فيما يجوز فيه من الموصول والموصوف اقتران خبره بالفاء لأن المبتدأ هنا لا يشبه الشرط في العموم والاسهام اللذين لا يتحققان الا إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً تلي ما تقدم الا إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً تلي ما تقدم لأن الألف واللام لا توصل الا بصفة صريحة قال سيويه في الكتاب⁽²⁾ وسألته عن قوله⁽³⁾ الذي يأتيه فله درهمان لم جاز دخول العاء ههنا والذي يأتيه بمنزلة عبد الله وأنت لا يجوز لك أن تقول عبد الله فله درهمان فقال إنما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جواباً للأول وجعل الأول به يجب له الدرهمان فدخلت الفاء ههنا كما دخلت في الجزاء إذا قال إن يأتيه فله درهمان وإن شاء قال الذي يأتيه له درهمان كما تقول عبد الله له درهمان غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الاتيان + فإذا قال له درهمان فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالاتيان فإذا أدخل الفاء فإنما تجعل الاتيان سبب ذلك فهذا جزاء وإن لم يجزم لأنه صلة ومثل ذلك قولهم : كل رجل يأتيه فله درهمان ولو قال كل رجل فله درهمان كان محالاً لأنه لم يجيء بفعل ولا يعمل بكون له جواب ومثل

(1) حـ ص 91

(2) جـ 1 ص 529 ، 530 طبعه بيروت .

(3) يقصد أستاذ الخليل

ذلك الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) وقال جل من قائل (قل إن الموت الذي تفرون عنه فانه ملائكم) ومثل ذلك (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) ومثل ذلك (ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق) اهـ .

فهذا النص يفيد أن الموصول بالصفة الصريحة ليس ما يجوز في خبره الاقتران بالفاء لأنه ليس موصولا بفعل أو ما في معناه هذا تحليل نص سيويه .

وأما نص المبرد فهو لا يخرج في معناه عن نص سيويه الا في تقدير قوله تعالى : الزانية والزاني فاجلدوا السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فسيويه يجعل الكلام جملتين والمبرد يجعله جملة واحدة على ما سبق بيانه ليجعل السارق وما عطف عليه مبتدأ خبره فاقطعوا والزانية وما عطف عليه مبتدأ خبره جملة فاجلدوا وانما اقترن الخبر بالفاء لكون المبتدأ في قول الموصول بفعله فقوله (والسارق والسارقة) في قوة الذي سرق والتي سرقت ، والزانية والزاني في قوة التي زنت والذي زنى ومن المقرر عندهم أن الموصول بالفعل وشبهه يقترن خبره بالفاء لشبهه بالشرط وهذا الذي ذكرنا من قوله تعالى والسارق والسارقة والزانية والزاني في قوة ذلك الموصول فينبغي أن يقترن خبره بالفاء كما اقترن خبر ذلك الموصول وهذه الفاء تفيد ترتب الحكم المأخوذ من مضمون الجملة الداخلة عليها على الوصف الدال عليه المبتدأ فكأنه قال السرقة يترتب عليها القطع والزنا يترتب عليه الجلد وكلا الامامين صرح بأن النصب جائز في هاتين الآيتين ، وقد قرأ به بعض القراء وهذه القراءة

وان كانت شاذة حسنة في قياس العربية ومحل النزاع بينهما الموصول بالصفة الصريحة ، هل هو في حكم الموصول بالفعل ، أم لا ، فالمبرد يجعله مثل الموصول بالفعل وسيبويه يجعله مثل زيدا فاضربه ليس ملحقا بالموصول المذكور فهو عنده على حد قول الشاعر :

(وقائله خولان فانكح فتاتهم) .

احتجاج الامامين سيبويه والمبرد ومن وافقهما .

احتج سيبويه ومن وافقه بأن الموصول لا يقترن خبره بالفاء الا إذا أشبه الشرط في العموم والابهام وشبهه بالشرط في ذلك يتوقف على وصله بالفعل وما في معناه من الظرف والجار والمجرور وأل الموصولة لا توصل بما ذكر وانما توصل بالصفة الصريحة واذن تكون غير مشبهة للشرط وإذا انتفى شبهها بالشرط امتنع في نحو هاتين الآيتين « الزانية والزاني والسارق والسارقة فاقطعوا رءوسهما مبتدأ و ما بعدها من الجملة الطلبية المقرونة بالفاء بعده مستأنفة لبيان الحكم وتفصيله ولاخفاء في أن الاجمال ثم التفصيل أوقع في النفس وأدعى إلى القبول ، لأن النفس تتشرف إلى سماع تفصيل الشيء إذا ذكر مجملا فاذا ألقى إليها كان آنس إليها من القائه دفعة واحدة يدل على صحته ما ذهب إليه من جعل الموصول في هاتين الآيتين مبتدأ محذوف الخبر ان هذه المبتدآت محذوفة الأخبار لدلالة المقام عليها ف قوله تعالى في سورة أنزلناها وفرضناها يدل على أن الخبر في قوله (الزانية والزاني فاجلدوا محذوف تقديره في الفرائض وقوله عز وجل : اما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا يدل على أن الخبر في قوله (والسارق والسارقة محذوف تقديره فيما فرض الله عليكم) ولو

كان الموصول بالصفة الصريحة ويلحق بغيره من الموصولات التي لم يتوفر فيها الشروط واحتج المبرد ومن وافقه بأن المعول عليه في حواز اقتران الخبر بالفاء انما هو تحقيق العموم والابهام وانما اشترط النحاة هذه الشروط للتوصل الى هذه الغاية بدليل تسويتهم الموصوف في قولهم - كل رجل يأتيني فله درهم بالموصول على افادة المبتدأ العموم ولا شك في أن قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا والسارق والسارقة فاقطعوا المبتدأ فيهما دال على العموم كما لا يخفي وأما اشتراط النحاة في الموصول ما ذكر فانما هو بالنظر الى الكثير والغالب وليقربوا الى الأدهان مناط العموم والابهام ولو سلم هذا الاشتراط كما ادعوا فانه لا يخرج به الموصول بالصفة الصريحة لأنه لا فرق بينه وبين الموصول بالفعل فقولك الضارب بمنزلة قولك الذي ضرب أو يضرب والمضروب بمنزلة الذي ضرب أو يضرب وقوله تعالى (الزانية والزاني بمنزلة من زنا ومن زنت ، والسارق والسارقة بمنزلة من سرق ومن سرقت ، وانما منع من ظهور الفعل بعد أل كونها على صورة أل الحرفية ويدل على صحة ما ذهب اليه المبرد من كون صلة أل في قوة الفعل عمل اسم الفاعل والمفعول المقرونان بأل مطلقا سواء أكانا بمعنى الحال والاستقبال أو الماضي فلولا أن صلتها في قوة الفعل لما عملا في الماضي كما أن المجرد من أل لم يعمل في الماضي قال الرضى في شرح الكافية⁽¹⁾ بعد أن ذكر مذاهب النحاة في أل الموصولية (تقول بناء على مذهب الجمهور أن أصل الضارب والمضروب الضرب والضرب ، فكروا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل ، أما لفظا فظاهر وأما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة

فالحرفية مع ما تدخل عليه ، فصيروا الفعل في صورة الاسم ، الفعل
لمعني لتفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم
المفعول ، لأن المعنيين متقاربين ، اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب أو
يضره وزيد ضروب أي ضرب أو يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في
صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل أو مفعول
حقيقية لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد من اللام ويؤكد ذلك أن
الشاعر وصلها بالمضارع في الشعر وما الضرورة الا معاودة الأصول
المهجورة كالشعر ولذا قال الشاعر : ما أنت بالحكم الترضي حكومته
اهـ .

فمذهب المبرد في هذه المسألة أن صلة الألف واللام في قوة
الفعل وأنها كان حقها أن تكون فعلا وانما صارت اسما للضرورة على ما
سبق بيانه ، ومذهب المبرد أيضا ليس فيه حذف ولا تقدير مضاف قبل
المبتدأ ولا استئناف ومذهب سيبويه يلزمه كل هذا وهذه الأشياء التي
لزمت سيبويه جاءت على خلاف الأصل لا يصار اليه الا عند الضرورة
ولا ضرورة هنا تجوز الى ارتكاب هذا الا رعاية المعنى وكون الكلام
مكونا من جملتين لا جملة واحدة والرفع عند سيبويه في الأيتين مرجوح
وعند المبرد الأمر بالعكس .

فسبويه قد عمم الحكم ولا يرد عليه أن الرفع مرجوح في مذهب
راجح عند المبرد بدليل اجماع السبعة على قراءة الرفع سيبويه تناول
الرفع ، وفي كلام المبرد تأويل أيضا في رجحان الرفع عنده بجعل
الصلة الصريحة في قوة الفعل ، والقرآن قد جاء في كلام العرب وبعض
الأرواح المرجوحة في أحكام النحويين ولكن سيبويه يجنح الى المرجوح
رعاية للمعنى لعدم العموم والمجازاة ولم ينظر أحد العالمين الصريين

إلى اللفظ والآخر إلى المعنى ولكن كل واحد منهما راعى معنى من المعاني .

وهناك مذهب الفراء الكوفي الذي قيد جواز اقتران الخبر بالفاء بكون الخبر أمراً أو نهياً ولم يشترط في المبتدأ أن يكون مشبهاً للشرط في العموم والإبهام ومثله الأخفش وعلى مذهبهما تكون جملة الطلب في الآيتين الزانية والزاني والسارق والسارقة في محل رفع خبر المبتدأ والفراء لم يضيق تضيق الجمهور ولم يتوسع توسع الأخفش بل وقف موقفاً وسطاً فأجاز دخول الفاء في كل خبر هو أمر أو نهى نحو : زيد فاضربه ومثل لذلك بقوله عز وجل : هذا فليذوقوه حميم وغساق ، في معاني القرآن⁽¹⁾ معلقاً : رفعت الحميم والغساق بهذا مقدماً ومؤخراً والمعنى هذا حميم وغساق فليذوقوه وإن شئت جعلته مستأنفاً وجعلت الكلام فيه مكثفياً كأنك قلت هذا فليذوقوه ثم قلت منه حميم ومنه غساق .

واستدلال الفراء بهذه الآية على أن هذا مبتدأ فليذوقوه خبر وحميم خبر لمبتدأ محذوف أي هو حميم وقد تأول الجمهور رأي الفراء في جعل الخبر مقترناً بالفاء إذا كان أمراً بجعل هذا خبراً لمبتدأ محذوف أي العذاب هذا فليذوقوه وحميم خبر مبتدأ محذوف أي هو حميم ويصح أن يكون هذا مبتدأ وحميم خبراً وجملة فليذوقوه معترضة بين المبتدأ والخبر .

وإذا كان كل من مذهب الأخفش والفراء لا وجه له في القياس ولا

1 (ص 639 معاني القرآن وانظر الفراء وأثره في النحو للدكتور إبراهيم عمر هندية - وسائل كنية اللغة العربية .

سد له من السماع فقد وجب أن يكون المعول عليه هو مذهب سيويه والجمهور⁽¹⁾ وكان في استطاعة سيويه أن يجعل الجملة المقترنة بالقاء حراً من كلام واحد كالأنفث والفراء فما الذي جعله يجعل الكلام من جملتين ؟

إن الذي جعله يفعل ذلك أن المبتدأ ليس فيه إبهام ليتضمن الشرط وهذا معنى من المعاني .

حكمان على سيويه دوى بهما التاريخ وتناقلتها الكتب

- (1) يقول الفراء إن سيويه لم يحسن حد التعجب .
- (2) ويقول الزجاج ما تبين لي أن سيويه أخطأ إلا في موضعين ثم ذكر واحدا منهما ولم يذكر الآخر ولا وقفنا عليه .
- والذي ذكره تسليم سيويه بأن أيا تعرب إذا أفردت وينكر عليه أن يكون مذهبه بناءها إذا أضيفت .

وعبارة الفراء محتملة لأمرين :

- (1) أنه فاتته فوائت في التعجب وأحكامه لم يقف عليها .
- (2) أو أنه ذهب فيه مذاهب أخطأ فيها في نظر الفراء ولم يصب فيها الحادة .

وقد رجعنا إلى الكتاب فوجدنا سيويه وفي أصوله جميعا على

(1) انظر معجم الفهرام ص 109 - 110 ج 1 والأشعوي ص 55 ج 2 والتصريح ص 299 ج 1

عادته في كل باب ذكر معنى (ما) واعرابها وحكم أفعال وجمود الصيغة وما تبنى منه وهذا كله في الجزء الأول من كتابه⁽¹⁾ .

فذهب الخليل الى أنه محذوف والتقدير لنترعن المريق الذي يقال فيهم أيهم أشد .

وقال يونس هو الجملة وعلقت بنزع عن العمل كما في لعلم أي الحريين أحصى لما لبثوا أمدا⁽²⁾ . وقال الكسائي والأخفش كل شعبة ومن زائدة وجملة الاستفهام مستأنفة وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الإيجاب⁽³⁾ . ويرد أقوالهم على التوزيع .

أنه لا يجوز لأضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق وهذا دفع رأي الخليل وأن التعليق مختص بأفعال القلوب وهذا رد قول يونس وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب وهو رد على الكسائي والأخفش وأما الجواب عن كلمة الزجاج فإنها إذا أفردت كانت اضافتها معنوية فوجب أن تكون معربة ، وأيا إذا أضيفت وحذف صدر صحتها فالمضاف اليه قائم مقام صدر الصفة فكانها لم تضاف لا لفظا ولا تقديرا أما لفظا فلأن المضاف اليه قائم مقام صدر الصلة وأما تقديرا فلأن ظاهر الإضافة تمنع من التقدير وتؤكد سماع قول الشاعر :

إذا لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل

يروى بالضم فلا حجة للزجاج حيثذ في استدلاله على اعرابها برواية الجر وحروف الجر لا تعلق ، ولا يجوز حذف المعجور ودخول

(1) ص 50 طبعة بيروت (باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يمكن تمكنه)

(2) سورة الكهف .

(3) انظر مسئلة (أي) بحث ماجستير بمكتبة كلية اللغة العربية (عبد العزيز أبو عبد الله)

الجار على معمول صلته ولا يستأنف ما بعد الجار ، وقد وضع أمثاذا
الدكتور أحمد غالي هذين الرأيين والرد عليهما في رسالته القيمة سيويه
والكتاب فجاء الرد منيرا كالشمس زاخرا كالبحر وذلك في معرض ذكره
هذين الحكمين اللذين دوي بها التاريخ وتناقلتهما الكتب⁽¹⁾ .

وبعد فقد كانت طريقة سيويه هي الطريقة المثلى في التعليم .
لأنها على أي حال أقرب ما يكون إلى الفطرة والسلامة من عقد المنطق
ومقدمات الأقيسة وبعد البعد كله عن القاء التعاريف في وجه المسألة
والمجابهة بها ، وإنما يبلّوها بأمثلتها ما يصح وما لا يصح ويدع القارئ
يجمع ويعقد ويطلق ويقيد وهذه أحدث طريقة في التربية على ما
نعرف .

وقد يسوقه هذا إلى أن يدل على نفي المسألة وإثباتها بالمثال
الذي لا يصح في رأيه وفوقه ولعل هذا راجع إلى ما كان للعصر الذي
ألقى فيه هذا الكتاب من معرفة بالأساليب العربية .

فهو إذا رد النفي إلى مثال قد لا يظهر لنا قبحه لا بد أن يكون قد
اشتهر بالقبح في عصره وكذا لورود الدليل في الإثبات إلى مثال لا يظهر
لنا حسنه ولا وجه صحته لا بد أن يكون في عصره متداولاً معروفاً . .

فكثيراً ما يجعل مثابته في الاستدلال المثال مع أن إحساسنا بقبحه
أن كان قبيحاً وبحسنه إن كان حسناً . إحساس العقل الذي لا يعرف منه
أكثر من أنه صحيح لأن سيويه حسنة وقبيح لأن سيويه هجته .

(1) قال سيويه : فإذا قلت : زيد فاضربه لم يستقم أن تحمله

على الابتداء الا ترى أنك لو قلت زيد فمنطلق لم يستقم فهذا دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ فان شئت نصبتَه على شيء هذا تفسيره كما كان ذلك في الإستفهام وإن شئت على عليك كأنك قلت عليك ريدا فأقلته .

وقد يحسن ويستقيم أن تقول عبد الله فأضر به اذا كان مبنيا على مبتدأ مظهر ومضمر فأما في المظهر فقولك هذا زيد فأضر به وأما في المضمر فقولك وإن شئت لم تظهر هذا ويعمل كعمله اذا كان مطهرا وذلك قولك الهلال والله فانظر اليه كأنك قلت هذا الهلال ثم جئت بالأمر ومما يدل على حسن الفاء ههنا أنك لو قلت هذا زيد فحسن جميع كان كلاما جيدا (1) فتراه قد جعل الدليل في النفي المثال كما جعله كذلك في الإثبات .

ولولا ما نعرفه من ناحية الصناعة ولولا ما تحصل لنا في القواعد أن الفاء لا تقع في خبر المبتدأ ولو أنا خطبنا بكلام سبويه قبل أن يكون لنا قدر من المعرفة لما نقلنا كلامه الا على طريق التقليد والتلقين وذلك لأن ذوقنا في ادراك الأساليب العربية لم يصل الى عصره (2) .

(2) والمشهور في القواعد النحوية أنه إذا اجتمع الشرط والقسم فاننا نجعل الجواب للسابق وجعل ابن مالك الجواب الشرط وإن تأخر على التحتّم مع الاكتفاء بجواب الشرط عن القسم ويكون جواب القسم محذوفا لدلالة جواب الشرط عليه هذا ان لم يتقدم فوخر فان تقدم ذو خبر (فالجواب لأداة الشرط دون القسم وسواء تقدم القسم على الشرط

(1) باب الأمر والنهي ص 87

(2) ص 17 و 18 من سبويه والكتاب للدكتور احمد غالي .

أم تقدم الشرط على القسم ، مثال ذلك . زيد والله إن يزرنا نزره وزيد
إن يزرنا والله نزره ، وهل الحكم لجواب الشرط على سبيل التبيين أو
الجواز .

فقال ابن مالك هو على سبيل التحتم وقال غيره على سبيل الجواز
فيحوز عند قائل هذا أن يقول : زيد والله إن قام يقيم عمرو وزيد والله أن
قام يقيم عمرو وزيد والله إن قام ليقوم عمرو ، وأجاز بعضهم أن يحذف
جواب الشرط والقسم ويكون ذلك الفعل مرفوعاً خبراً عن المبتدأ فتقول
زيد والله أن أكرمه يكرمك وزيد أن أكرمه والله يكرمك ، وفي كتاب
سيبويه : أنا والله أن تأتني لا آتيك⁽¹⁾ لأن هذا الكلام مبني على أنا ،
ألا ترى أنه حسن أن تقول أنا والله أن تأتني أنك فالقسم ها هنا
لغو⁽²⁾ فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون عليه ألا ترى أنك تقول
لئن أتيتني لا أفعل ذاك لأنها لام قسم أ فإن معنى الجواب هنا للقسم ولا
يحسن في الكلام لئن تأتني لا أفعل ، لأن الجزاء ظاهر هنا والجواب له
ولكن وضع مكانه جواب القسم الممنوع من التأكيد بسبب النفي لتقدم
القسم على الشرط فالموضع في الصناعة له لا للجزم جواباً للشرط .
حدثني بربك هل كان العرب الأولون حينما كانوا يتكلمون بلغتهم
المعبرة عن مختلف المشاعر والأحاسيس يدركون أن هذا فاعل وأن هذا
مفعول الخ أو كانوا ينطقون على الطبيعة والسجية مقدمين أو مؤخرين
معرفين أو منكرين رافعين أو ناصيين أو جارين أو جازمين وحينما نطقت
أمة أبي الأسود النؤلي ما أحسن السماء بجر المضاف إليه قال لها
نحوها ، لأن الأسلوب أسلوب استفهام فلما قالت له أردت التعجب

(1) ص 52 باب الجزاء إذا كان القسم في لوله .

(2) ص 759 من ارتشاف الضرب تحقيق د. مصطفى الماس .

قال لها قولي ما أحسن السماء واقتحي فاك .

وهذا المعلم القرآن حينما كان ينطق الناشيء الصغير أول سورة المسد ويقول : قبت يدا يدا بدون ذكر المضاف اليه كان المتعلم الناشيء العربي ينطقها تيت يدا ان لطبيعة الكلام العربي لا تحذف النون الا بعد ذكر المضاف اليه كما قال ابن مالك .

نونا تلي الإعراب أو تنوينا مما تضيف احذف كطور مينا .

وهذه صفحة رائعة من كتابه تبين لنا بجلاء نفاذ بصيرة سيويه واحاطته بالأسرار العربية وانتهائه الى الأسلوب العربي والأسباب والدواعي في أن العرب أجازت أو قبحت قال في باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى الاسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد باب كان وأخواتها⁽¹⁾ : « واعلم انه إذا وضع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشمل به المعرفة لانه حد الكلام لأنهما شيء واحد وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيدا لأنهما شيان مختلفان وهما في كان بمنزلة في الابتداء إذا قلت عبد الله منطلق تبتدىء بالأعراف ثم تذكر الخبر وذلك قولك كان زيد حليما ، وكان حليما زيدا ، لا عليك أقدمت أم أخرت ، الا انه على ما وصفت لك في قولك ضرب زيدا عبد الله فإذا قلت كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر . فإذا قلت حليما فقد أعلمته مثل ما علمت . إذا قلت كان حليما فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ . فإن قلت كان حليم أو رجل فقد بدأت بكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور وليس هذا بالذي يزل به

(1) ص 72 ط بيروت

المخاطب منزلتك في المعرفة فكرهوا أن يقربوا باب لبس وقد تقول كان زيد الطويل منطلقا إذا خفت التباس الزيدين ، وتقول أسفيا كان زيد أم حليما ، وأرجلا كان زيد أم صبيا تجعلها لزيد لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك فالمعروف هو المبدوء به ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة إلا ترى أنك لو قلت : إنسان حليما أو كان رجلا منطلقا ، كنت تلبس ؛ لأنه لا ينكر أن يكون في الدنيا انسان هكذا فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس .

وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام . حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب ، وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام ، قال حسان بن ثابت :

كان سبيبة من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء⁽¹⁾ وإذا كان معرفة فأنت بالخيار أيهما ما جعلته فاعلا رفعت ونصبت الآخر كما فعلت قولك في ضرب . وذلك قولك ، كان أخوك زيدا وكان زيد صاحبك وكان هذا زيدا ، وكان المتكلم أخاك .

وتقول : من كان أخاك ، ومن كان أخوك ، كما تقول من ضرب أباك إذا جعلت من الفاعل ومن ضرب أبوك إذا جعلت الأب الفاعل وكذلك أيهم كان أخاك وأيهم كان أخوك .

إن تعبير سبيبه واضح كالشمس لا لبس فيه ولا إبهام ولا ينكره لا

(1) ديوان حسان 3 واللسان (سبأ) والخزاة 4 4 السبيبة . الحمر . وفي رواية البرامي والشمري ، « كل سلاه » وبيت رأس موضع بالشام وحبر كان في البيت معه : على أيابها أو طعم عصن من الشفاح مصره اجلاه

من قزى بعينه فهو يغرق بين الأساليب ويلاحظ المعنى ليجعل
الأعراب فرعا له وتصيفك بأن المعلوم هو الذي يحكم عليه فيجب أن
يكون المبتدأ معرفة لأنك إذا حكمت على نكرة فقلت كان انسان حليماً
كما ذكر لم تفد جديدا فإذا كان الاسم والخبر معرفتين فترفع المحكوم
عليه ولتقدمه اللهم إلا إن كان فإذا كان الاسم والخبر معرفتين فترفع
المحكوم عليه ولتقدمه اللهم إلا إن كان ضميرا مستترا فلتأت بالخبر :
من كان أنحاك أو تعذر التقديم مثل ما كان أنحاك إلا زيد إذا قصرت الخبر
على المبتدأ .

الفصل الخامس :

عناية سيويه بالمعنى قبل الإعراب⁽¹⁾

(كان سيويه رحمه الله يحرص الحرص كله على أن يصحح المعنى قبل أن يصحح الاعراب وعنايته به قبل عنايته باللفظ ولو أنه لو تعارض أقوى الرأيين اعرابا مع المعنى الذي يقتضيه الحال رجع الى الأقوى ما دام المعنى يأتلف به ويطرد معه .

فالمعنى عنده أولا والاعراب ثانيا فهو يتحسس المعنى الذي يساق له الكلام فان أفاد الاعراب الطاهر قبحه وهجنه ومضى يحتال لغيره وكم رد أمثلة وتراكيب يظهر في أول الأمر مسايرتها للقواعد العربية وانسجامها معها وذلك لأنها في اعتباره قد جفت المعنى وجانبته ونبت بالغرض الذي من أجله سبقت ، وكم نعي على النحويين حرصهم على الاعراب أولا وإن فسد به المعنى فلم يكن طبق الغرض الذي قصده المتكلم ومن أجل هذا يعرض الى ما أشكل معناه وانبههم موقعه بالتفسير والتحليل ، مصرحا بأن الحامل له على ذكر المعنى هو أن يظهره الاعراب وذلك كله من أجل قيام المعنى في ذهنه أولا .

ولعل ما يذخر به كتابه من حمل الإعراب على المعنى هو أثر

هذا .

(1) انظر ص 41 من رسالة الدكتور غالي

وانطباع سيويه بالأساليب العربية وعلمه التام بمقتضيات الأحوال جعله يصحح التراكيب على ضوء المعاني الثانوية ، فإذا لم يتشم الإعراب مع هذه المعاني لم يصح عنده الكلام . وكان من أثر دقة حسه وحدة بصره بالمعاني أن أغفل كثيراً من الشروط والقيود والمصطلحات التي أغرم بها المتأخرون في كتبهم .

فالمعنى في مذهبه هو وحي الشرط والقاعدة وهو الذي يحكم الإعراب ويهيمن عليه ولهذا يعرض على القارئ الأمثلة في صور مختلفة مما يحسن وما قبح ، ما يصح ولا يصح ويعلل كلا بعلة ، ويقرن كلا بمعناه فيبطل من التراكيب ما لم يجيء طبق المعنى المقصود .

وكان للخليل في هذه الخاصة وتوجيه سيويه إليها أثر أي أثر ، وقد ساق سيويه في كتابه أمثلة نحا بها هذا النحو نقلها عن الخليل ، وكما قلت إنني لا أبعد إذا نسبت ما للخليل لسيويه وما لسيويه للخليل ما لم يظهر لأحدهما رأي مخالف وحيثئذ ينسب كل رأي إلى صاحبه وما أقل هذا⁽¹⁾ .

وهاك دليلنا على عناية سيويه بالمعنى وتوجيه الإعراب وفق مقتضيه المعروف في قواعد النحو إعمال ما على لغة أهل الحجاز وقد نزل القرآن بلغاتهم قال سبحانه (ما هذا بشرا)⁽²⁾ (ما من أمهاتهم)⁽³⁾ ولكن هذا الإعمال مشروط بالألا يتقدم خبرها عن اسمها فإن تقدم بطل إعمالها ؛ لأنها معاملة حملا على الفعل وليس فيها ضممار فهي ضعيفة

1 (أسلوب فضيله الدكتور احمد السيد خالي في رسالته شواهد الكتاب .

2 (سورة يوسف

3 (سورة المحاذلة

في العمل ، وقد ورد قول الفرزدق التميمي :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قریش وإذا ما مثلهم بشر⁽¹⁾
نصب مثلهم .

وهذا البيت من قصيدة للفرزدق يمدح بها عمر بن عبد العزيز
وكان قد ولي المدينة وقبلة :

وما أعبد لهم حتى أتيتهم أزمان مروان إذ في وحشها غرر
يقول : وما أعبد لأهل المدينة ولعن بها من قریش أزمانا مثل
أزمان مروان من الخصب والسعة حتى وليت أنت عنهم فعادوا مثل ما
كانوا فيه من الخير حين كان مروان واليا عليهم فأصبحوا بولايتك
عليهم قد أعاد الله نعمتهم وعلل ذلك بقوله : إذ هم قریش وإذا ما أحد
بمائلهم .

لنوضح القواعد لروينا البيت بالرفع لتقدم الخبر فلا تعمل على
لغة المحجازيين فمن باب أولى لا يعملها التميميون الذين منهم
الفرزدق ، وجاز أن يتوهم على الرفع أنه من باب ما مثلك أحد ، إذ
نفيت عنه الانسانية والمروءة كما انه يحتمل نفي المثلية والبشرية
فيحتمل المدح والذم ، وليس هذا مرادا للشاعر ، لأن غرضه المدح ،
وإذا قال : ما مثلهم بالنصب لم يتوهم الذم وخلص المعنى للمدح ،
وقد أغفل النحويون جانب المعنى وأولعوا بتصحيح البيت على القواعد
المشهورة الرفع أو النصب على غير الخبرية على الحالية مثلا ؛ لأن
نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا ويكون الخبر محذوفا كما
سنشير ، لقد كان في إمكان سيويه أن يتأوله على غير الخبرية فما الذي

(1) الشاهد 42 من شواهد سيويه (ص 40)

جعله يتمسك بجعل مثلهم خبرا ؟ إنه المعنى .

جعل سيويه مثلهم خبرا منصوبا معلقا عليه بالقلّة وبأن هذا لا يكاد يعرف ، وذلك في باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما) قال سيويه (وهذا لا يكاد يعرف ، كما أن (لات حين مناص) لا يكاد يعرف ورب شيء هكذا ، وهذا كقول بعضهم هذه ملحمة جديدة ، يريد سيويه بهذا أن نصب مثلهم على تقديم خبر (ما) لا يكاد يعرف ؛ لأن فعلا الذي بمعنى مفعول حكمه الا تلحقه هاء التانيث كقولهم : امرأة قتيل وكف خضيب وملحمة جديدة ، بمعنى مقتولة ومخضوبة ومجدودة فلحاق الهاء لفعيل في هذا المثال قليل خارج عن نظائره ، لم يحاول سيويه أن يخطيء الفرزدق مع أن بيت الفرزدق محتمل للخطيء من كل جهاته ؛ لأنه تميمي ولغته لا تعمل (ما) لو تأخر خبرها فكيف إذا تقدم وانما قال : ورب شيء هكذا وهذا لا يكاد يعرف كقولهم هذه ملحمة جديدة ، ومعنى هذا : الحكم عليه بالقلّة ، فلم يذكر أنه خطأ ولا أنه لا يصح ولم يحاول أن يؤوله تأويلا يخرج عنه أن يكون خبرا لما ، بل كان همه محصورا في الحكم عليه بالقلّة فهل قلته تبرر خطئه عنده ؟

(1) كان لا يعجز سيويه أن يخرج من وقع مثلهم خبرا مقدما ، فيقدر الخبر محذوفا ويكون مثلهم حالا من بشر وهي موعلة في الانهام فلم تكتسب التعريف بإضافتها الى الضمير - فهي باقية على تكبيرها حيث إن الحال لا يكون الا تكرة ويكون التقدير إذا ما في الدنيا بشر حالة كونه مثلهم ، وكما قال المازني وتبعه المبرد على أن مثلهم كان صفة لبشر فلما قدم عليه صار حالا ، ، مثل لمية موحشا طلل ، ويكون

أقرب الى القياس .

وان دخل عليه أن الحال فضلة يتم الكلام بدونها ، وههنا لا يتم الكلام بدون مثلهم وأن معاني الأفعال لا تعمل مضمرة ولكنه مع هذا الى القياس أقرب ويمكن احتمال هذا الوارد .

(2) وكان لا يعجز سيبويه أن يقول فيه : إن مثلهم متصّب على الطرف كما يقول الكوفيون والتقدير مثل حالهم ومثل مكانهم في الرفع ، كما يقول الكوفيون ، والتقدير مثل مكانهم في الرفع ، والأصل : ما بشر في مكان مثل مكانهم ، ثم أنيت الصفة عن الموصوف والمضاف اليه عن المضاف .

وإن اعترض عليه أن الصفة إنما تخلف الموصوف إذا اختصت بجنسه ، ولهذا جاء رأيت كاتباً وامتنع رأيت طويلاً ولكنه مع هذا يكون أقرب الى القياس .

(3) وكان لا يعجز سيبويه أن يقول : ان مثلهم خير ما التيممة ، ونيت (مثل) على الفتح لإضافته الى مبني ، فإن المضاف إذا كان مبهما كغير ومثل وان وأضيف الى مبني كقوله تعالى (وانه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فيمن فتح مثل ، أو كقراءة بعضهم : أو يصيبكم مثل ما أصاب قوم نوح بالفتح ، وهذا أقرب الأقوال وإن شابه أن البناء لا يكون في مثل لمخالفتها للمبهمات بثنيتها وجمعها ولكنه مع هذا أقرب الى القياس .

نعم كان سيبويه يستطيع هذا ولا يعجزه ، فما السبب في أنه لم يلتفت الى هذا كله ولم يأبه به ووقف باليت عند التخريج الضعيف

البادر والبادر جدا ولا بد أن يكون وراء هذا ما هو أهم وأعنى في اعتباره
وتقديره . . .

فعاية سيويه بالمعنى جعلته يصحح ما هو خارج على القيس
وأكثر كلام العرب فأبقاه على اعرابه من وقوعه خبرا مع تقدمه ، لأن
جميع التقديرات توهم هذا الإيهام اذ لم تخرج جميعها على كونه جملة
من مبتدأ وخبر ، بتسليط النفي فيها على القيد فقط أو المقيد فقط أو هما
معاً فإذا أعملنا ما اتجه النفي الى القيد فقط وهو الخبر ، قال الأعلم
الشتمري : والذي حملة عليه سيويه أصح عندي وإن كان الفرزدق
تميميا ، لأنه أراد أن يخلص المعنى من الاشتراك فيه . فلا يحتمل إلا
المدح فقط ينفي مثلية البشر لهم عنهم أما إذا رفعنا فيحتمل المعنى نفي
المثلية فقط أو نفي البشرية ، أو نفي المثلية والبشرية ، فيحتمل المعنى
المدح والذم . وأما ما قيل من أنه أراد أن يتكلم بلغة الحجاز فغلط
فهذا أيضا باطل ، لأن العربي لا يمكن أن يغلط لسانه إلا إذا أريد على
ذلك أو لقنه كما حدث في مجلس سيويه مع الكسائي وإنما الجائز
غلطة في المعاني ، وهذا المعنى الذي فطن اليه سيويه هو ما عاناه
الفرزدق نفسه فتشيع العلماء عليه بأنه من بني تميم لا يقع من رجل
مسلم قرأ القرآن وقرأ ما فيه (ما هذا بشرا) وقرأ (ما هن أمهاتهن) ،
فهو يعرف لغة من ينصب بشرطها من أمثلتها ، وقالوا إن الرواة عن
الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لغتها وترويه على مذاهاها
بما يوافق لغة الشاعر ويخالفها ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد .
ألا ترى أن سيويه قد يستشهد ببيت واحد لوجوه شتى وإنما ذلك على
حسب ما غيرته الرواة بلغاتها ، لأن لغة الراوي من العرب شاهد ، كما
أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحين ، فمن ذلك ما أنشده سيويه من

قول الشاعر :

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جاثيا
ورواه في موضع آخر ولا سابقا ، وكذلك قول الأعور الشبي :
ليس سائبك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها
برفع قاصر وجره وكثير غير هذا .
غير أن بيت الفرزدق ليس على لغة الحجاز ولا على لغة نعيم ولا
غيرها ، فكيف يكون من قبل لغة الراوي .
فالقول ما قال سيبويه .

وهو شاهد على أن سيبويه يحرص على المعنى أولا ، لا يصرف
سيبويه عن المعنى أي صارف ولا تشعله الاعراب المطردة عن
الالتفات إليه التفاتا تتضاءل أمامه كل الوجوه الحائرة ما دامت لا توافق ما
عليه الحال وهذا مما يزينه لا مما يشينه ويمدح به ولا يقدح فيه .

فالصناعة النحوية يجب أن تخضع للمعاني لا أن تحصع المعاني
لها ، لأن مقصود المتكلم واحد لا يختلف وأما وجوه الاعراب فتحمل
معاني متعددة وهو عمل الحوي ولا ينبغي أن نلزم القائل بأن يقصد ما
يريد المعرب .

وما أحسن قول أستاذنا الدكتور أحمد غالي :

« أعتقد أن ولوع المتأخرين بالتقديرات وعرض المسألة بأعريب
لا تحصى فوت علينا الكثير من فقه التراكيب العربية ، والقصد إلى ما
يعنيه المتكلم فملأنا أذهاننا وحشوناها بهذه المغالطات وتلك الوجوه

حتى حاولنا أن نكره كل تركيب وكل أسلوب عليها من غير نظر إلى
المعنى الذي تحمله الكلمة وهل يمكن أن يجيء طبقه أولاً⁽¹⁾ .

وهاك أمثلة أخرى تثبت عناية سيويه بالمعنى قبل الاعراب

قال سيويه : هذا باب يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل
آخره على أوله⁽²⁾ وذلك قولك مالك وزيدا وما شأنك وعمرا فاسما حد
الكلام ههنا ما شأنك وشأن عمرو فان حملت الكلام على الكاف
المضمرة فهو قبيح وان حملته على الشأن لم يجز ، لأن الشأن ليس
يلتبس عبد الله إنما يلتبس الرجل المضمرة في الشأن فلما كان ذلك
قبيحا حملوه على الفعل فقالوا ما شأنك وزيدا أي ما شأنك وتناولك
زيدا ، قال مسكين الدرامي :

فما لك ، والتلدد حول نجد وقد عضت تهامة بالرجال
وقال :

وما لكم ، والفرط لا تقربونه وقد خلته أدنى مرد لعاقل
ويدلك أينما على قبحه انما حمل على الشأن أنك لو قلت ما
شأنك وما عبد الله لم يكن كحسن ما جرم وما ذاك السويق ؛ لأنك توهم
أن الشأن هو الذي يلتبس بزيد ، وانما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد
ومن أراد ذلك فهو ملغز تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم .

فانتباه سيويه إلى أنه لا يصح أن يحمل عمرو من قولك ما شأنك
وعمرا على الشأن ، لأن الشأن ليس يلتبس بعمرو وانما يلتبس به الرجل

(1) الرسالة ص 41 وما بعدها

(2) ص 182 ج 1 طبعة بيروت .

المصمر في الشأن ، ولهذا لم يجز فيه الرفع كما جاز في قولك ما أنت وريد دليل على أن المعنى هو كل شيء في تصحيح الإعراب عنده فلو كان الإعراب هو الذي يعنيه فقط لجاز العطف على الشأن أو على الصمير المجرور ، وإنما المعطوف منصوب باضممار الملايسة .

ومن أمثلة الاضممار أيضا إضممار الفعل والفعل من أهم أجزاء الجملة بل هو أهمها فهو لا يقتصر على الحدث فحسب ولكنه يحدثنا عما فعل الشخص أو الشيء وعما يفعلان وعما سيفعلان (كتب خالد ويكتب خالد - سيكتب خالد) (نزل المطر - ينزل المطر - سينزل المطر ، وهو بالإضافة إلى ذلك يساعد على الاسناد) ويعبر عن سؤال وعن أمر وغيرهما في الجملة الفعلية وهي الجملة التي يكون فيها المسند فعلا ، أكثر الجمل شيوعا في الاستعمال بل تعد أساس التعبير في العربية تقتضي مناسبات القول أحيانا ، ذكر الفعل فيذكر ، وتدل هذه مناسبات وقرائن القول عليه أحيانا فلا يذكر ويكون سياق الكلام بما يحذف به من ملايسات وما يدل عليه من قرائن كالبديل منه على حد تعبير الحبيب وترك اظهار الفعل أو اضمماره ظاهرة ملحوظة في العربية ففي كثير من لتعابير يضمّر لفظ الفعل ولا يراد إلى ذكره ولا تكون بالمتكلم أو السامع حاجة إلى تقديره لأنه من الواضح في درجة لو ذكر معها لكان الكلام حشوا لا جدوى منه .

فأنت حينما تقول لمن تراه يسدد سهمًا : القرطاس ، فكأنك تقول له ارم القرطاس ولا تجد فرصة لتقول ارم ، لأن السهم يوشك أن يطلق من قوسه ولا وقت يسمح لك بالتصريح بلفظ الفعل بل لا ترى لزاما عليك أن تصرح بلفظ الفعل لأن كل شيء يكتنف الخطاب، يشعر به ويشير إليه وكذلك إذا قلت له مكانك مثلا ، لا ترى لزاما ، أن تظهر فعلا

كأن تقول له : اثبت مكانك مثلا ، لأن تهيو المخاطب للتحرك وما يحيط به ما يدل على الفعل ويشير اليه فلا حاجة به الى اظهاره بمثل هذا كان الخليل يعالج هذه الظاهرة أعني ظاهرة اضممار الفعل او ترك اظهاره ، وهؤلاء العلماء المتقدمون هم الذين بينوا لنا المعاني واضحة مهمة مكان ينبغي لمن أخذوا عنهم أن يدركوا هذا ويتجنبوا كل من شأنه أن يفسد الكلام ويحيله الى ضرب من الحشو والتطويل من تقديرات لا نفع فيها ولا موجب لها الا لزوم ما لا يلزم .

لقد عرض الخليل لمثل قولهم : أتميميا مرة وقيسيا أخرى ، انما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل فقلت : أتميميا مرة وقيسيا أخرى كأنك قلت : أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهم اياه ويخبره عنه ولكنه وبخه بذلك⁽¹⁾ .

فالخليل في هذا لم يخرج الكلام عن ظرفه الذي هو فيه ولم يعد في تقدير محذوف بعينه ولم يلزم الدارسين بفعل يكون الناصب لتميمي وقيسي وكل ما قاله هو د كأنك قلت : أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى وليس ما قاله هنا الا توضيحا للمقام وتصويرا لما تشير اليه من دلالة . فانما نصب (تميميا) و (قيسيا) لأنك تريد الى حملة على شيء ولأن السياق الذي يكتنف الكلام انما هو سياق فعلي وكان هذا السياق مغنيا عن اللفظ بالفعل فاذا أريد الى اعرابه قيل تميميا وقيسيا نصبا حالين

(1) الكتاب ج 1 ص 202 (باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل محرى الأسماء التي أحدثت من الفعل

على التوبيخ .

ومثل هذا تفسيره النصب في (خيرا) في قوله تعالى (انتهوا خيرا لكم) فانما نصب (خيرا) لأنك حين قلت له (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر وكأنك قلت انته وادخل فيما هو خير لك ، فصبت له لأنك قد عرفت أنك اذا قلت له : انته أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه في الكرم ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال : انته فصار بدلا من قوله أنت خيرا لك وادخل فيما هو خير لك⁽¹⁾ .

والخليل في هذا لم ينسب نصب (خيرا) الى فعل ولكنه نسبه الى وقوعه في سياق فعل دلت عليه قرائن القول ومناسباته وقوله (كأنك قلت انته وادخل فيما هو خير لك لا يشعر بفعل ناصب ولا نصب فيه على فعل بعينه وانما يشير الى أن (خيرا) كان بعد أن تقدم الأمر الاول وهو (انتهوا) قد وقع في سياق أمر آخر لعلم المخاطب أنك تحمله على أمر آخر أي لعلم المخاطب أن السياق الذي وقع فيه (خيرا) أي هو سياق فعلي لا يناسبه الا النصب وبضمير المفعول أو يترك إظهاره في أبواب من المنصوبات الشائعة التي لا يمكن حملها على اسناد ولا على اضافة . وقد عرلجت هذه المنصوبات في (الكتاب) معالجة لغوية حسنة وكان سيويه قد اتخذ من أقوال الخليل الماثلة في هذه الأبواب أساسا لتفسير النصب فلم تنصب هذه الموضوعات لأنها معمولات لأفعال محذوفة أو منصوبات بأفعال محذوفة كما تراعى ذلك للمتأخرين الذين لم يتبينوا وجهة نظر الخليل بل أنها وقعت في سياق فعلي غير محمول على

(1) كتاب سيويه ص 169 طبعة بيروت (باب يحذف منه المفعول لكثرة في كلامهم حتى صار بمرنة المثل

اسناد ولا على اضافة وقد مر بنا الآن تفسير الخليل (خيرا) في قوله تعالى ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ .

فقد لاحظنا أنه لم ينسب نصبه الى فعل بل لم يقدر فعلا بعينه ،
واذا كان الخليل يقدر ما كان حذراً من الجزم بما يقدره فكان يقول كالك
قلت انته وادخل فيما هو خير لك .

والموضوعات التي تنصب بوقوعها في سياق فعلها او على اضمار
الفعل المتروك إظهاره كما يقول سيبويه عند مفتتح كل باب منها كثيرة .

(١) المنصوبات التي تقع في سياق فعلي من بهي أو أمر كما مر من
قوله تعالى انتهوا خيرا لكم ﴿ ونحو قولهم . وراءك أوسع لك .

(٢) المنصوبات التي تقع في سياق فعلي ليس نهيا ولا أمرا كقولهم
أخذته بدرهم فصاعدا وقولهم مرحبا وأهلا . فقد نصب (صاعدا) لأنه
لا يحمل على إسناد ولا على اضافة فقد أمنوا أن يكون على الباء (١) أي
أمنوا أن يكون (فصاعدا) معطوفا على الفعل كأن قال : أخذته بدرهم
فزاد الثمن صاعدا أو فذهب صاعدا ولا يجوز أن تقول : وصاعد ، لأنك
لا تريد أن تخبر أن الدراهم مع صاعد ثمن لشيء ، كقولك بدرهم وزيادة
ولكنك أجزت بأدنى الثمن فجعلته أولا ، قم قررت شيئا بعد شيء
لأثمان شتى . قالوا ولم ترد فيها هذا المعنى ، ولم تلزم الواو الشيتين أن
يكون أحدهما بعد الآخر ألا ترى أنك إذ قلت : مررت بزيد وعمرو ،
لم يكن في هذا دليل أنك مررت بعمرو بعد زيد . وصاعد بدل من زاد

(١) ص ١٧٣ ج ١ باب ما يتنصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره في غير الأمر والهي)

وزيد وثم يمتزلة الفاء تقول : ثم صاعدا ، إلا أن الفاء أكثر في كلامهم .

3- ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك يا عبد الله والنداء كله وأما يا زيد فله علة سترها في باب النداء إن شاء الله تعالى ، حذفوا الفعل لكثرة استعمال هذا في الكلام وصاروا بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال : يا أريد عبد الله ، فحذف أريد وصارت يا بدلا منها ، لأنك إذا قلت : يا فلان علم أنك تريد . ومما يدل على أنه ينتصب على الفعل وأن يا صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب يا إياك إنما قلت : يا إياك أعني ربهم حذفوا الفعل وصاروا يا وأيا وأي بدلا من اللفظ بالفعل .

4- ومن ذلك قول العرب : من أنت زيدا فزعم يونس أنه على قوله : من أنت تذكر زيدا ولكنه كثر في كلامهم واستعملوا واستغنوا عن إظهاره فإنه قد علم أن زيد ليس خبرا ولا مبتدا ولا مبنيا على مبتدا فلا بد من أن يكون على الفعل كأنه قال : من أنت معرفا ذا الاسم ولم يحمل على من ولا أنت ولا يكون من أنت زيدا إلا جواباً ، كأنه لما قال : أنا زيد قال : فمن أنت ذاكرة زيدا⁽²⁾ .

5- ومن ذلك قول العرب : أما أنت منطلقا انطلقت معك وأما زيد ذاهبا ذهبت معه وقال الشاعر وهو عباس بن مرداس :

1 (تروث : تصدت ، قرأه يقرؤه . وهي الأصل قررت

2 (ابن معش 2 28 « أصله أن رجلا غير معروف فضل شمس زيد ، وكان زيد مشهورا بالفصل والسجاء ، فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفصل دفع عن ذلك فضل له من أنت رمد اعلى جهة الانكسار كأنه قال من أنت تذكر زيدا أو ذكرا زيدا لكن لا يظهر رد كلامهم حتى صار مثلاً » .

أيا قراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الصنع
فإنما هي « أن » ضمت إليها (ما) وهي ما التوكيد ولزمت كراهية
أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهب الفعل كما كانت الهاء والألف
عوضا في الزنادقة واليماني من الياء .

6- ومن ذلك قولهم : مرحبا وأهلا ، وإن تأتني فأهل الليل والنهار
وزعم الخليل رحمه الله حين مثله أنه بمنزلة رجل رأته قد سدد سهمه
فقلت القرطاس أي أصبت القرطاس ، أي قد استحق وقوعه بالقرطاس
إنما رأيت رجلا قاصدا إلى مكان أو طالبا أمرا فقلت : مرحبا
وأهلا ، أي أدركت ذلك وأصبت فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ،
وكان صار بدلا من رحمت بلادك وأهلت كما كان الحذر بدلا من احذر .

7- وهاك فعل مضمر مستعمل إظهاره نحو قولك زيد الرجل في
ذكر ضرب زيد اضرب زيدا .

8- التحذير وذلك أن ترى رجلا يقدم عليه خطر ثم تريد إلى أن
تنبيه إلى ما يواجهه وتحذره منه في أقصر لفظ وأوجز عبارة فلا ترى لزما
عليك أن تذكر فعلا بعينه بل لا تجد فرصة أن تذكر فعلا بعينه فيضمر
الفعل اكتفاء بقرائن الخطاب والملابسات المحيطة بالقول . فالأسماء
في مثل هذه المواضع منصوبة مع التحذير ، والتحذير أسلوب يعتمد
على القرائن والدلالات التي تكتنف الخطاب ويكتفي فيه بذكر ما يراد
إلى التحذير منه فلا يذكر معه فعل .

(9) والأغراء كالتحذير مثل :

أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح
إن ذكر الفعل خرج من أسلوب الأغراء والتحذير إلى أسلوب من

الطلب يختلف عنه فللمحذف الواجب أثره الكبير في معنى هذه الأساليب .

(10) الأسماء المنصوبة على التخصيص أو الاختصاص نحو قولهم : نحن العرب ، أقرى الناس للضيف ونحو قوله صلى الله عليه وسلم (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة) .

(11) الأسماء الجارية مجرى المشتقات منصوبة على التوبيخ كما ومن نحو قولهم : أتميميا مرة وقيسيا أخرى .

(12) الصفات المنصوبة على الشتم نحو قوله تعالى ﴿ وامراته حمالة الحطب ﴾ أو على الترحم كالذي ذهب إليه الخليل في تفسير نصب المسكين في قولهم : مررت به المسكين .

(13) المصادر المنصوبة على الأمر كفوله تعالى ﴿ فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب ﴾ .

وقول الشاعر وهو قطري بن الفجاعة :

فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع
وانما نصب هذا المصدر لأنه أرسل ارسال الأمر ولم يرد به أن
يكون متحدثا عنه أو مسندا إليه فالصحيح أن المصدر قام مقام الفعل
وأدى معناه وذلك أحسن مما قلده ابن الأثير في تفسير النصب في قوله
تعالى ﴿ فضرب الرقاب ﴾ بقوله أصله فاخربوا الرقاب ضربا فحذف
المعل وأقيم المصدر مقامه وفي ذلك اختصار مع إعطاء معنى التوكيد
المصدرية (1) .

وهناك مواضع يضم فيها الفعل في جواب الاستفهام مثل : وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا أي أنزل خيرا وأضمر أنزل في الجواب اكتفاء بوروده في السؤال ومنه ما نصب في الحوار الذي وقع بين النبي (ص) وجابر فقد ورد في الأخبار النبوية : أن جابرا تزوج فقال له رسول الله (ص) ما تزوجت فقال ثيبا فقال : فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك ، فقد جاءت ثيبا منصوبة لأنها مفعول لفعل لم يذكر في الجواب لذكره في السؤال وجاءت جارية منصوبة أيضا ، لأنها مفعول لفعل مضمر أيضا ترك اظهاره اختصارا واكتفاء بذكره في السؤال . هذا هو النهج الذي سلكه الخليل وتلميذه سيويه في تفسير المنصوبات :

(1) وهي قسمان الطائفة الأولى التي ذكرناها تنصب لوقوعها في سياق معنى عبرت عنه قرائن القول ومناسباته ولم يسبق للفعل ذكر ولم يظهر للفعل في أثناء الكلام لفظ كنصب المصادر والصفات والأسماء التي عرضناها .

(2) والطائفة الثانية تنصب لوقوعها في سياق فعلي دل عليه ذكر الفعل في الكلام وقد ترك اظهاره اختصارا واكتفاء بذكره كالتي أشرنا إليها أخيرا .

إن العالمين الجليلين سيويه والخليل لا يكتفیان باعراب المصدر أو الصفة . الاسم منصوبا بل يبينون الروابط بين الكلام وهل يجب أن يحذف الناصب أو يذكرون ما الفرق بين التعبيرين ولماذا اكتفى بالفعل الذي جاء في السؤال عن الفعل في الجواب رعاية للمعنى المراد من سياق الكلام . وهذا شاهد أبليغ شاهد على أن سيويه لا يعنيه عن صحة الاعراب شيء ما دام لا يصح به المعنى ومن أجل هذا نراه قد قبح

تراكيب لم يخطر ببال نحوي أنها قبيحة ، لأنها لم تتمش مع الغرض الذي من أجله سيق الكلام .

فقد نقل عن الخليل بحثا غاية في الدقة وحسن البيان وعقب عليه بما فسر إبهامه وكشف غامضه ومقصوده منه العناية بتحري المعنى .

قال : من باب⁽¹⁾ ما يتصعب لأنه خبر للمعروف المبني على ما قبله من الأسماء المبهمة . بقوله : وذلك قولك هو زيد معروفا ، فصار المعروف حالا ، وذلك أنك ذكرت للمخاطب انسانا كان يجهله أو ظننت أنه يجهله فكأنك قلت انتبه أو الزمه معروفا فصار المعروف حالا كما كان المنطلق حالا حين قلت هذا زيد منطلقا والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلت معروفا بعد هذا قال : ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف لأنه يعرف ويؤكد فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكد ومعنى قولك معروفا « لا شك » وليس ذا في مطلق وكذلك هو الحق بينا ومعلوما ، لأن ذا ما يوضح ويؤكد به هذا الحق ، وكذلك هي وهما وهن وأنا ، قال ابن دارة :

أنا ابن دارة معروفا بها نسي وهل بدارة يا للناس من عار

وقد يكون (هذا) وصواحبه بمنزلة هو يعرف به تقول : هذا عبد الله فاعرفه إلا أن هذا ليس علامة للمضمر ولكنك أردت أن تعرف شيئا بحصرتك وقد تقول : هو عبد الله وأنا عبد الله فاخرا أو موعدا أي اعرفني بما كنت تعرف وبما كان يبلغك عني ثم تفسر الحال التي كان

(1) ص 298 و 299 من أول .

يعلمه عليها أو تبلغه فيقول : أنا عبد الله كريما جوادا وهو عبد الله
شجاعا بطلا ويقول : اني عبد الله مصغرا نفسه لربه ثم يفسر حال
العبيد فيقول اكلا كما يأكل العبد وشاربا كما يشرب العبد

واذا ذكرت شيئا من هذه الأسماء التي هي علامة المصغر فانه
محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل ولا
نريد أن نعرفه بأنه زيد أو عمرو وكذلك إذا لم توعد أو تفخر أو تصغر
نفسك لأنك في هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل أو تنزل
المخاطب بمنزلة من يجهل فخرا أو تهددا أو وعيدا فصار هذا كتعريفك
إياه باسمه .

قال سيبويه : وانما ذكر الخليل هذا لتعرف ما يحال منه وما يحسن
فإن النحويين يتهاونون بالخلف إذا ظهر الاعراب .

فسيبويه قد وجه القارىء في كتابه الى أن المهم في الأسلوب هو
صحة المعنى ويأتي تصحيح الألفاظ بعد ذلك وقد دفعه هذا الى أن يسم
النحويين بسمة من كان همه التركيب اللفظي لا تعنيه المعاني في قليل
ولا كثير ، وهم يتهاونون بالمحال إذا ظهر الاعراب ثم ماذا ؟

يقول سيبويه : وإذا ذكرت شيئا من هذه الأسماء التي هي علامة
المصغر فانه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل أو صفة
غير عمل لا تريد أن تعرفه بأنه زيد أو عمرو أي لا تقول هو زيد مطلقا ولا
هو زيد فاضلا وكذلك إذا لم توعد ولم تفخر أو تصغر نفسك لأنك في
هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل أو تنزل المخاطب بمنزلة من
يجهل فخرا أو تهديدا أو وعيدا فصار هذا كتعريفك إياه باسمه

انظر الى هذا فانه لا يخرج عن أوضاع خاصة بلاغية لقها الحليل

سيبويه وبصره بها وراضه عليها وعلى غرارها وضع سيبويه باب الاستقامة من الكلام والاحالة وباب اللفظ للمعاني فنهج بالأسلوب العربي نهجا بطرد مع المعنى ويتألفه ولعل ما امتلأ به كتابه من تخريج الشواهد على المعنى هو نتيجة هذا الاهتمام وهذه العناية بالمعاني .

حدثني بربك أتجد أي نحوي عربي لهذه المعاني الدقيقة فمرفق بين هو زيد منطلقا وهو زيد معروفا ، فأحال الأول وأجاز الآخر غير سيبويه والخليل وأي نحوي غيرهما لم يجرأ أنا مجدا اذا لم يوعده أو يهدد أو يصغر نفسه لن تجد الى ذلك سبيلا .

استمع الى سيبويه بعد أن وعلى كلام الخليل وامتلا قلبه به وفقه ما فيه إذ يقول موضعا ممثلا وذلك أن رجلا من اخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو غيره بأمر فقال : أنا عبد الله منطلقا وهو زيد منطلقا كان محالا لأنه انما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت من التسمية لأن هو وأنا علامتان للمضمر وانما يضرر اذا علم أنك قد عرفت من يعني الا أن رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت فقال : أنا زيد منطلقا في حاجتك كان حسنا أ هـ .

فالحال المؤكدة تجيء إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده وذا لا يكون الا بمعروف وما أشبهه وإما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر إما فخر كقولك : أنا محمد كريما وإما تهدد أو وعيد أو تصغير . . . الخ .

ولا يقول مثله الا من اشتهر بالصفة التي دلت عليه الحال .
لا يصرف سيبويه عن المعنى أي صارف ولا تشغله الإعرابات

المطرودة عن الالتفات اليه التفاتاً تتضاءل أمامه كل الوجوه الحائرة ما دامت لا توافق الحال المعبرة بصدق عن المقصود .

(4) اعتبار سيويه المعنى دفعة الى تخريج

الشاهد على المعاني الثانوية

متجاوزا بهذه المرحلة التي تعد من لوازم

الدراسة النحوية وهي الدلالة على المعاني الأولية

كان هدف سيويه من المسائل التدوقية التي أوردها في كتابه فقه المعنى ولذلك لم يسمها بأسمائها الاصطلاحية ، وليس هذا بالعجب من رجل غذى القرآن وأساليب العرب وفهمها حق فهمها وتناولها بالتفسير والتحليل والاستنباط وهي حشد من هذه المعاني التي أشرنا اليها آنفاً (والذي قبح هو زيد منطلقاً ولم يجز وأنا محمد ما لم يفخر أو يهدد أو يصغر نفسه) ونفى على النحويين تصحيحهم لمثل هذا فقد فطن لأهم باب من أبواب البلاغة ، والفرق بين النظر النحوي والنظر البلاغي أن الأول يعتمد تصحيح العبارة والثاني له فوق صحة العبارة موافقتها لمقتضى الحال وسيويه تخطى في كثير من المسائل صحة العبارة وترتيب أجزائها وموقعها الإعرابي الى هذه الأغراض البلاغية التي يقتضيها الحال فهو كثيراً ما يرمي بتعليلاته وتفسيراته الى هذه المعاني وكثيراً ما قبح لأنه لم يجيء طبق المعاني الثانوية ، وقد أشرنا فيما سبق الى الفارق بين المعنى والاعراب في نظر سيويه سواء أكان معنى بلاغياً أو معنى أولياً .

وهنا سنعرض للأهداف البلاغية التي أشار إليها في كتاب⁽¹⁾

فمما كتبه سيويه ووجهه توجيهها ببياتيا قوله في باب الفعل يبدل فيه
الأخر من الأول وتقول : مطر قومك الليل والنهار على الظرف وعلى
الوجه الآخر وإن شئت رفعت على سعة الكلام كما قيل صيد عليه الليل
والنهار وكما قال نهاره صائم وليله نائم وكما قال جرير :

لقد لمتا يا أم غيلان في السري ونمت وما ليل المسطي بنائم
فكانه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم كما قال الشاعر :
أما النهار ففي قيد وسلسلة والليل في قعر منحوت من الساج
فكانه جعل النهار في قيد والليل في جوف منحوت أو جعله الاسم
أو بعضه .

ورد هذه الأمثلة إلى البلاغة والمهم أن سيويه أشار إليها
بقوله على سعة الكلام وقوله فكانه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم
الغ فجعل الليل بعض الاسم هو الذي صحح الاسناد إليه وهو بعينه ما
يقوله البيانون ملابس الفعل وإسناد الفعل إلى الملابس مجاز عقلي إذا
كان غير الفاعل فيما بنى له وغير المفعول في المبني للمفعول وذلك
المكان والزمان والمصدر ، وفي الاسناد إلى المكان والزمان الغ من
هذه الملابس ينزل فيه المسند إليه كأنه بعض الاسم اتساعا .

وكل ما أشار إليه سيويه في هذا الباب من الاتساع ومن جعل
الليل بعض الاسم يرد إلى المجاز العقلي في الاصطلاح الأخير ،

(1) ص 98 من أول

فاستناد المطر الى الليل والنهار وكذا استناد الصيد اليهما والاخبار عن النهار بكونه في سلسلة وعن الليل باستقراره في جوف منحوت من الساح كل ذلك خرج على الاتساع وهو في اصطلاح الباتين محاز عقلي أو استعارة بالكناية على الخلاف ، وليس هذا موضوع تحقيقنا وانما هي أمثلة أوردناها استقى سيويه منها هذه المعاني .

قال سيويه : « هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعدى فعله الى مفعولين في اللفظ لا في المعنى ⁽¹⁾ وذلك قولك : يا سارق الليلة أهل الدار فتجري الليلة وتقول على هذا الحد سرت الليلة أهل الدار على الفعل في سعة الكلام كما قال صيد عليه يوما ووله ستون عماما فاللفظ يجري على قوله هذا معطى زيدا درهما والمعنى انما هو الليلة وصيد عليه في اليومين غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام ، وكذلك لو قلت هذا مخرجه اليوم الدرهم وصائد اليوم الوحش ومثل ما أجرى مجرى هذا في سعة الكلام والاستخفاف قوله عز وجل : بل مكر الليل والنهار ، فالليل والنهار لا يمكران ولكن المكر بينهما ، فإن نونت وقلت يا سارقا الليلة أهل الدار كان حد الكلام أن يكون أهل الدار على (سارق) منصوبا وتكون الليلة ظرفا لأن هذا موضع انفصال وإن شئت أجرته على الفعل على سعة الكلام قال الشماخ : ولا يحوز يا سارق الليلة أهل الدار إلا في شعركراهة أن يفصلوا بين الجار والمحرور فإذا كان تنونا فهو بمنزلة الفعل الناصب تكون الأسماء فيه منفصلة .

رب ابن عم لسمي مشعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

هذا على سارق الليلة أهل الدار وقال الأخطل .

وكرر خلف المحجرين جواده إذا لم يحام دون أنثى حليلها

قال : فإن قلت كرار وطباخ صار بمنزلة طبخت وكررت تجربتها
معجى السارق حين نونت على سعة الكلام وقال رجل من بني عامر ،
أي إذا لم يقصد الظرفية .

ويوم شهدناه سليما وعامرا قليل سوى الطعن النihal نوافل

كما قال ثماني حجج حججتهن بيت الله :

أشار سيويه بقوله : وإن شئت أجرته على الفعل على سعة
الكلام ثم مثل بقول الشعاع طباخ ساعات . . . الخ ، يريد إضافة طباخ
الى ساعات على تشبيه الساعات بالمفعول به لا على الظرف ولا تجوز
الإضافة اليها وهي مقدرة على أصلها من الظرف لأن الظرف يقدر فيه
حرف الوعاء وهو (في) والإضافة إلى الحرف غير جائزة وإنما يضاف
الى الاسم ، ولما أضاف الطباخ الى الساعات اتساعا عداه على هذا
التأويل الى الزاد ، لأنه المفعول به حقيقة ، وكذا القول في البيت
بعده . فقد أضاف كرار الى خلف اتساعا ونصب بالنصب الأعلام 90:1
الجواد به الا أن الاضافة الى خلف أضعف لقلة تمكثها في الأسماء .

وفي قوله ويوم شهدناه . . . الخ نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها
بالمفعول به اتساعا والمعنى شهدنا فيه وكذا نصب ضمير حجج
بالمعل .

والاتساع الذي يخرج الظرف عن أصله فيجعله مفعولا به أو
مضافا اليه فيكون اليوم مشهودا والساعات مطبوخة وليلة مسروقة تجوز

في الأساليب أشار إليه سيويه وبينه أحسن بيان وإن كان لم يعطه اسمه الاصطلاحي الذي عرف به أخيراً ، قال السيد : والاتساع في الطرف ألا يقدر معه (في) توسعاً ، فينصب المفعول به كقولك . يوم شهدناه ، أو يضاف إليه على وتيرته كقولك : يوم الدين وسارق اللين ، حيث جعل اليوم مملوكاً واللييلة مسروقة ، قال والاضافة على طريق الاتساع تستلزم فخامة في المعنى فكان عند أرباب البيان بالاعتبار أولى .

ومن قال : إن الاضافة على معنى (في) فقد نظر على تصحيح العبارة على ظاهرها قال : واطضافة الوصف الى الطرف المذكور من قبيل المجاز اللغوي عند السيد ومن باب المجاز الحتمي عند التفتاراني ورده السيد بقوله : ومن قال : الاضافة في مالك يوم الدين مجاز حتمي ثم زعم أن المفعول به محذوف عام يشهد لعمومه الحذف بلا قرينة ورد عليه أن مثل هذا المحذوف مقدر في حكم الملفوظ فلا مجاز حكماً كما في : واسأل القرية ، اذا كان الأهل مقدر 1 هـ :

وأياً ما كان فهي تجوز بلاغي نسبة إليه سيويه ووضحه في كتابه بأمثلة كثيرة ولا يهمنا أن كان هذا الاتساع الذي ذكره مجازاً حتمياً أو لغوياً ، ونقول : ما أنت الا سير بالرفع فجعلت الآخر هو الأول فجاز على سعة الكلام من ذلك قول الخنساء :

ترنم ما رتعت حتى اذا ادركت فانما هي اقبال وادبار⁽¹⁾
فجعلها الأقبال والادبار مجاز على سعة الكلام كقولك . بهارك

(1) الشاهد 272 ص 198 كتاب سيويه ط بيروت باب ما يتنصب فيه المظهر على اصمال عمل

صائم وليك قائم ومثل ذلك قول الشاعر وهو متمم بن نويرة :
لعمري وما دهري بتأين هالك ولا جزع مما أصاب فأوجعا⁽¹⁾
جعل دهره الجزع .

وفلا هذا توجيهان آخران أحدهما أن المصدر في تأويل اسم
الفاعل في نحوه على معنى ما أنت الا سائر وإنما هي مقبلة مدبرة ولا
جزع ولا دهر جزع ، وتأويل اسم المفعول في نحو زيد خلق أي
مخلوق ، والثاني أنه على التقدير مضاف محذوف ، أي ذات اقبال
والوجه الذي ذكره سيويه هنا هو ما ذكره عبد القاهر قال : لا تريد
بالاقبال والادبار غير معناه حتى يكون المجاز في الكلمة وإنما المجاز
في أن جعلتها لكثرة ما تقتل وتدير كأنها تجسمت من الاقبال والادبار
وليس على حذف مضاف وإقامة المضاف اليه مكانه وان كانوا يذكرونه
منه اذ لو قلنا أريد انما هي ذات اقبال وادبار .

أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا الى شيء مفسول وكلام عامي
مرفول لا مساغ له عند من له صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ،
ومعنى تقدير المضاف فيه أنه لو كان الكلام جيء به على ظاهره ولم
تقصد بالمبالغة لكان حقه أن يجيء بلفظ الذات لأنه مراد . . . وروى
الأخفش في شرح ديوان الخنساء عن ابن الأعرابي أنه روى فانما هو أراد
فانما فعلها ، فالذي ذكره سيويه من جعل الدهر نفس الجزع وجعلها
الاقبال والادبار إشارة منه الى التجوز في الاستناد وفي اصطلاح البياني
مجار عقلي على أن الاستناد مجازي بدعوى أن المتقى هو عين البر ،
بحمل المؤمن كأنه يحسد من البر والزجاج لا يرى غير هذا .

(1) المرحم السابى شاهد 273

قال سيويه⁽¹⁾ هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام وللإيجاز والاختصار . فمن ذلك أن تقول على قول السائل : كم صيد عليه ، وكم غير ظرف لما ذكرت لك في الاتساع والإيجاز فتقول صيد عليه يومان وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ولكنه اتسع واختصر ولذلك أيضا وضع السائل كم غير ظرف ومن ذلك أن تقول كم ولد له فيقول ستون عاما فالمعنى ولد له الأولاد ، وولد له الولد ستين عاما ولكنه اتسع وأوجز ، ومثل ذلك أن تقول كم سير عليه وكم غير ظرف فيقول يوم الجمعة ويومان ، فكما هنا بمنزلة قوله ما صيد عليه ، وما ولد له من الدهر والأيام ، فليس كم ظرفا كما أن ما ليس بظرف ، ومن ذلك أن نقول كم ضرب به فتقول ضرب به ضربتان وضرب به ضرب كثير .

ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى : ﴿ واسأل القرية التي كنا فيها والعبر التي أقبلنا فيها ﴾ إنما يريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان ها هنا ، ومثله (بل مكر الليل والنهار) وإنما المعنى بل مكركم في الليل والنهار ، وقال تعالى : ﴿ ولكن البر من آمن بالله ﴾ إنما هو ولكن البربر من آمن بالله ، ومثله في الاتساع قوله عز وجل ﴿ ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء ﴾ لم يشبهوا بما ينعق وإنما شبهوا بالمنعوق به وإنما المعنى مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعدم المخاطب بالمعنى ومثل ذلك من كلامهم بنو فلان يطؤونهم الطريق ، وإنما يطؤونهم أهل الطريق ، وقالوا صدنا قنوين وإنما يريد صدنا بقنوين

(1) ص 131 من 1

أو صديدا وحش قنوين وانما قنوان اسم أرض ، ومثله في السعة أنت أكرم
على من أضربك وأنت أنكد من أن تتركه انما تريد أنت أكرم على من
صاحب الصرب وأنت أنكد من صاحب تركه لأن قولك أن أضربك وأن
تركه هو الصرب والترك لأن أن اسم وتركه وأضربك من صلكه كما تقول
يسوءني أن أضربك أي يسوءني ضربك وليس يريد أكرم على من
الصرب ولكن أكرم على من الذي أوقع به الضرب ، وقال الجعدي :
كان عذيرهم بجنوب سلمى نعم قاق في بلد قفار⁽¹⁾
وقال عامر بن الطفيل :

ولأبفينك قنا وعوارضا ولأقبلن الخيل لابة ضرغة⁽²⁾
انما يريد بقنا ولكنه حذف وأوصل الفعل .

جميع اشارات سيبويه عقب هذه الامثلة يترجم بالمصطلحات
الآتية :

ايجاز حذف . مجاز بالحذف . مجاز عقلي . على التوزيع
وذلك في اصطلاحات البلاغيين ، والمهم أن سيبويه لم يخرجها على
حذف المضاف هو اقامة المضاف اليه مقامه كسائر النحويين الذين
يعنون بتصحيح العبارة فقط دون نظر الى المعنى الذي طرأ بالحذف
ولكنه كان يؤول الامثلة ويخرجها على أن الفعل قد استعمل فيها فلم
يلاحظ المحذوف على أنه منوي وانما لاحظته ليشرح الوضع الآخر الذي

1 (شاهد رقم 189 والشاهد فيه حذف العذير من قوله عذير نعم واصافه واقامه النعم مقامه
اختصارا)

2 (شاهد رقم 190 و 126 والشاهد فيه حذف قنا وعوارض على اسقاط حرف الجر ضرورة)

حدث للتركيب ويعمل الفعل في اللفظ ويشير الى القرض من الأيجاز والاختصار وأكثر سيويه من الاستثاف الذي هو على تقدير سؤال ووسمه بلفظة ولم ينقل عن النحويين أنهم يسمون مثله استثناءً بل الاستثاف عندهم المقرون بالواو أو الفاء ولكن سيويه ولد من الأسماء باسمه البيان .

والى باب آخر . قال سيويه في الاستثناء (باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول⁽¹⁾) وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك ما فيها أحد الا حمارا ، جاءوا به على معنى ولكن حمارا ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه محمل على معنى ولكن وعملوا فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم واما بنو تميم فيقولون لا أحد فيها الا حمارا ، أرادوا ليس فيها الا حمارا ولكن ذكر أحدا توكيدا لأن يعلم أن ليس فيها آدمى ثم أبدل فكأنه قال ليس فيها الا حمار وان شئت جعلته انسانها قال الشاعر (وهو أبو ذؤيب الهذلي) :

فان تمش في قبر برهوه ثاويا أنيسك أصداء القبور تصيح⁽²⁾
فجعلهم أنيسه ، ومثل ذلك قوله مالي عتاب الا السيف جعله عتابه كما أنك تقول ما أنت الا سير اذا جعلته هو السير وعلى هذا أنشدته بنو تميم قول النابغة الذبياني :

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد
وقفت فيها أصيلانا أسائلها عيت بجوابا وما بالربع من أحد

(1) ص 426 من 1

(2) الشاهد 543 في جعله الأصداء أنيس الموضع اتساعا ومجازا لأنها تقوم في استقرارها بالمكان وعملتها له مقام الاناس وغوى بهذا مذبحه بني تميم .

إلا أوارى لآيا بسبلا ما أبينها والنوى كالحوض بالمتظلومة الحلد⁽¹⁾

وأهل الحجاز ينصبون ومثل ذلك قوله :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعانيز والا العيس

جعلها أنيسها ، وإن شئت كان على الوجه الذي فسرتة في الحمار
أول مرة وهو على كل المعنيين إذا لم تنصب بدل ، ومن ذلك من
المصادر ما له عليه سلطان إلا التكلف لأن التكلف ليس من السلطان ،
ثم ذكر أمثلة نصبها أهل الحجاز ورفعها بنو تميم إلى أن قال وهم يشدون
(يريد بني تميم) بيت ابن الأيهم التغلي رفعا :

ليس بيني وبين قيس عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب

جعلوا ذلك العتاب وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي
ذكرنا وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله :

وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع

جعل الضرب تحيتهم كما جعلوا أتباع الفتن علمهم وإن شئت
كانت على ما فسرت لك في الحمار إذا لم تجعله لأنيس ذلك المكان ،
وقال الحارث بن عباد :

والحرب لا يبقى لجا حمها التخيل والمراح
إلا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح⁽²⁾

(1) من 544 على أن ألا أوارى اشتاء متقطع لأنه من غير جنس الأمد بين والرفع جائز على البدل

من الموضع

(2) الشاهد 549

وقال :

لم يغذها الرُّسُلَ ولا أيسارُها الا طرى اللحم واستحزارها⁽¹⁾

وقال :

عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم⁽²⁾

أول سيبويه رفع المستثنى في هذه الأمثلة عند بني تميم على تأويلين قال⁽³⁾ : وأما بنو تميم فيقولون لا أحد فيها الا حمار أراد ليس فيها الا حمار ولكنه ذكر أحدا تأكيدا لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل فكأنه قال : ليس فيها الا حمار ، وإن شئت جعلته انسانها ، فجعلهم أنيسه وجعلها أنيسها الأبيات والأمثلة وهي تعبيراته عن التأويل الثاني ، فسبويه قد جعل من البيت الأول : الأصدقاء أنيس الموضع لأنها تقوم في استقرارها بالمكان وعمارتها له مقام الأناس وقوى بهذا مذهب بني تميم في ابدال ما لا يعقل ممن يعقل اذ جعلوا ما في الدار أحد الا حمار بمنزلة ما في الدار أحد إلا فلان ، والصب في هذا أجود لانقطاعه عن جنس الأول وهو مذهب أهل الحجاز والأصدقاء جمع صدى وهو طائر يقال له الهامة تزعم الأعراب أنه يخرج من رأس القنيل اذا لم يدرك بثاره

(1) الشاهد 550 والرسل . اللبي وهو غذاء المحتاجين والأيسار الصاربون بالفداح في الميسر يشعرون من الجور يطمعون صمغاء المي ومساكنه الجيران فهذه المرأة غيبة تدبح لنفسها وتغتدي طرى اللحم

(2) الشاهد 551 انظر ص 429

(3) وقال المازني ان فيه وجهًا ثالثًا وهو انه خلط ما يعقل بما لا يعقل فغير عن جماعة ذلك تأخذ ثم أبدل حمارا من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره ومطيره قوله تعالى ﴿ وَاللّٰهُ خَلَقَ كُلَّ دَٰبَّةٍ مِنْ مَّاءٍ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ ۚ ﴾ الآية . الا أنه لما خلط ما يعقل بما لا يعقل وهو الحية والبهائم خسر عنها كلها بلفظ ما يعقل وهو ومنهم من ولم يقل معها ما يمشي

فيصبح اسقوني اسقوني حتى يثار به هذا مثل ، وانما يراد به تحريض
ولي المقتول على طلب دمه ، وبرهوه موضع ، والثاوي : المقيم وحمل
الاواري بدلا من أحد على أنه من جنس الأحدين . والأواري محابس
الخيل واحدها آرى ، وهو من تأريت بالمكان اذ تجبست به واللاى
الطء ، والنوى حاجز حول الخباء يدفع عنه الماء ويبعده وهو من نابت
اذا بعدت ، وشبهه في استدارته بالحوض ، والمظلومة أرض حفر فيها
الحوض لغير اقامة لأنها في فلاة فظلمت بذلك لأن معنى الظلم وضع
الشيء في غير موضعه .

وجعل اليعامز والعيس بدلا من الأنيس على أن ذلك منها ،
واليعانيز أولاد كالخطباء واحدها يعوز ، والعيس : البياض ، وأصله
في الابل واستميرها لبقر الوحش لبياضها ثم أبدل غير طعن الكلى من
عائب قول الشاعر :

وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع

فقال : جعل الضرب تحيتهم كما جعلوا اتباع الطن علمهم . أي
اذا تلاقوا في الحرب جعلوا بدلا من تحية بعضهم لبعض الضرب
الوجيع ، ومعنى دلفت : زحفت والدلف : مقاربة الخطو في المشي ثم
أشد من بعد ذلك قول الحارث بن عباد :

والحرب لا يبنى الخ

فأبدل الفتى وما بعدها من التخيل والمراح .

وجاحم الحرب معظمها وأشدّها وأصله من تلظى النار والتخيل
من الخيلاء والتكبر والمراح من المرح واللعب ، والتجدات الشدائد ،
والنجدة : الشدة في الشجاعة ، وغيرها الوقاح الصلب الحافر وإذا

صلب حافره صلب سائره ، يأتي بعد ذلك البيتان الأخيران وهما
لم يغذاها الرسل ولا أيسارها الا طرى اللحم واستحزارها
وقوله :

عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم
فأبدل الطري من الرسل في البيت الأول وليس من جسمه .

وصف امرأة منعمة تغذي طرى اللحم ونفى عنها التغذي بالرسل
وهو اللين لأنه غذاء المحتاجين ونفى عنها أيضا التغذي بلحم الجزور
والمتخذة للميسر لأنه زاد المساكين والأيسار الضاربين بالقداح في اليسر
وأحدهم يسر ويأسر .

ثم أبدل المشرفي في البيت الثاني وهو السيف من الرماح والنبل
وليس من جنسهما على ما تقدم ، وبالصمم الماضي في العظام وصف
حربا شديدة اضطرتهم الى اطراح النبل والرماح واستعمال السيف ،
علق الأعلام على هذه الآيات بان ذلك على سبيل الاتساع والمجاز
سيبويه لم يزد على أن قال : جعلها أنيسا جعلوا ذلك العتاب وهو لو
بسط لم يخرج على هاتين الكلمتين ، لأن كون السيف عتابا
والبعافير أنيسا الخ لا يراد به الحقيقة ، فما موضع ذلك من علم البلاغة ؟
وأي مجاز ذلك الذي أشار اليه الأعلام ؟ ذلك ما منبسط فيه القول بعصر
السط حتى تكون مما لمع اليه سيبويه من المعاني البلاغية على تعبيره ،
وليعلم القارئ أننا يصدد دراسة عالم من علماء اللغة لا عالم نحوي
فحسب حتى نقصر دراسته على الناحية النحوية والا أخللنا بخصائصه .

جعل الرضى⁽¹⁾ الضرب الوجيع كالتحية كما جعل السيف كالارض التي يتاخ عليها أي أن الخسف جعل بدلا من الأرض كما أن الضرب جعل بدلا من التحية ولا يريد أنهما من باب التشية فانه غير صحيح فيهما ، لأن الأول ليس فيه من أركان التشية سوى الخسف ، ولا يقال في مثله الا استعارة وإن كان أصله التشية ، فإن كان المشبه به مذكورا والمشبه غير مذكور فهو استعارة تصريحية ان كانت العلاقة المشابهة والا فهو مجاز مرسل ، وان كان العكس فهو استعارة بالكناية والخسف وان أمكن أن يجعل من الاستعارة بالكتابة لكنه لما شبه بما بعده وهو تحية بينهم ضرب وجيع علم أن مراده أنه من باب التنويع وهو ادعاء أن مسمى اللفظ نوعان متعارف وغير متعارف على طريق التخييل وهو من خلاف مقتضى الطاهر بأن يتزل ما يقع موقع شيء بدلا عنه منزلة بدون تشبيه ولا استعارة سواء أكان بطريق الحمل أو استثناء الأول : تحية بينهم ضرب وجيع والثاني في قوله :

وبلدة ليس بها أنيس الا اليعانيز والا العيس
على معنى أنيسها اليعامز أي أن كانت تعد أنيسا وقد يكون بدون الحمل والاستثناء كقوله :

غضبت خيفة أن تقتل عامرا يوم النار فاعقبوا بالصيلم
أي أنهم لما طلبوا اليها العتب وضعنا لهم السلاح مكانها وهذا نهكم ، والصيلم : الداهية ، وقد قالوا إن قوله : تحية بينهم ضرب وجيع ليس من باب التشية قطعا اذا المعهود في التشية أن يشبه الأول

(1) ص 574 شرح الرضى ج 2

وبالثاني لا العكس اذ لا يقال في زيد أشد أن أسد مشبه بزيد ، ولم يجيزوا أيضا أن تشبه التحية بالضرب ، وقالوا إنه من باب التويع وليس من المجاز في شيء لأن طرفيه مستعملان في حقيقتهما ولا من التشبيه لأن التشبيه يعكس معناه ويفسده .

قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز : اعلم أنه لا يجوز أن يكون سبيل قوله لعاب الأفاعي القاتلات لعابه سبيل قوله : عتابك السيف ، لأنه في بيت أبي تمام على أنك تشبه شيئا بشيء لجامع بينهما في وصف وليس المعنى في عتابك السيف على أن تشبه عتابه بالسيف ألا ترى أنه يصح أن تقول : مداد قلعه قاتل كسم الأفاعي ولا يصح أن تقول عتابك كالسيف ، اللهم الا أن تخرج الى باب آخر ، وليس هذا غرضهم بمثل هذا الكلام اذ لا تريد أنه عاتب عتابا خشنا مؤلما ، ثم أنك اذا قلت : السيف عتابك خرجت به الى معنى حادث وهو ان تزعم أن عتابه قد بلغ في إيلامه وشدة تأثيره معادلة السيف كأنه ليس بسيف . انتهى .

ثم قالوا وليس هذا من قبيل التشبيه الذي ذكر معه ما يحيل دخول أداة التشبيه كقوله : أسد دم الأسد الهزير خضابه .

فانه لا سبيل الى التصريح بأداة التشبيه لدلالة التشبيه على أنه دون الأسد ، ودلالة الوصف على أنه فوقه فالوصف مانع ، وأما هنا فالتشبيه بعكس المعنى المراد . وأيضا فان المقصود معنى ما صدر به يعني لا تحية بينهم والتشبيه لا يفيد هذا المعنى ، منهم سبويه وقد فصله في باب الاستثناء من كتابه وقال ابن عصفور وابن الطراوة اذا كان المبتدأ أو الخبر معرفتين فاما أن تكون احدهما قائمة مقام الأخرى أو مشبهة بها أو هي نفسها فان كانت قائمة مقامها كان الخبر ما تريد اثباته

نحو قول عبد الملك كان عقوبتك عزلك وكان زيد زهيراً ، فالعزل ثابت
لا العقوبة والتشبيه يزهير ثابت ولو قلت : كان عزلك عقوبتك كان معاقبا
لا معرولا ولو قلت كان زهير زيدا أثبت التشبيه لزهير بزيد ، قال ابن
الطراوة : قد غلط في هذا جلة الشعراء ومنهم المتنبي في قوله :

بنات كريم ما يصون حسانتها إذا نشرت كان الهبات صوانها

برفع الهبات ونصب صوانها فذمه وهو يريد مدحه ألا ترى أنه
أثبت الصون ونفى الهبات كأنه قال : الذي يقوله له مقام الهبات أن
تصان ، وقد أجيب عن المتنبي بدلالة المقام مثلا : فإذا لم يكن في
شيء من أطرافه تجاوز ولم تقصد التشبيه فهو حقيقة يجعل بدل الشيء
القائم مقامه فردا منه ادعاء فالتصرف في النسبة ، وعلى هذا فسيبويه
يقصد من التوسع هذا الادعاء الى ما يريد الأعلام من التوسع المجازي
الا إذا أردنا بالمجاز هنا مطلق التوسع ثم قيل ألا ترى أنك لو قلت :
إن كان الضرب تحية فهو تحيتهم كان حقيقة قطعا جعل المقدر كالظاهر
وهو نوع على حدة من خلاف مفتضى الطاهر ، وأما وجه بلاغته وعلى
ماذا يدل فقد حققه صاحب الكشف : قال في تفسير قوله تعالى :
﴿ يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ﴾ وهو من باب
تحية بينهم ضرب وجيع وما ثوابه إلا السيف ، وبيانه أن يقال : هل لزيد
مال وبنون فتقول ما له وبنوه سلامة قلبه ، تريد نفي المال والبنون عنه
وإثبات سلامة القلب له بدلا عن ذلك ، وقال في موضع آخر أنه يدل
على ثبات النفي فيمعنى ليس بها إلا اليعامز أنه لا أنيس قطعا ، لأنه
جعل أنيسها اليعامز دون غيرها ، وهي ليست بأنيس قطعا ، فدل على
أنه لا أنيس بها وهو قريب مما لو قلت إن كانت اليعامز أنيسا ووجه دلالة
على ثبات النفي أنه استعملته العرب مرادا به المحصر .

والحصر قد يدل عليه الكلام كالجواد زيد والكرم في العرب وشر
أهرذئاب ، ولذا ذكر النحاة في باب الاستثناء : والحصر الملاحظ فيه
جاء على نهج الاستثناء المنقطع لأنه من التنوين عند الخليل وعلي هذا
وضح إفادته ثبات النفي وظهر عدم التجوز في مفرداته وأنه لا يتصور فيه
التشبيه .

والتنوين المذكور قد يستعمل في مقام التهكم وقد صرح به ابن
فارس في باب فقه اللغة في باب ما يجري مجرى التهكم والهزة فقال
ومن هذا الباب أتاني فقرته :

جفاء وأعطيته حرمانا ، وقال الفرزدق :

قرنبا هم المأثور البيض كالدمى

وقد يستعمل بدونه كما في قوله تعالى : ﴿ يوم لا ينفع مال ولا
بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ﴾ وفي الحديث من كان له إمام فقراءة
الإمام قراءة له وقد فسر بهذا المعنى ولا يمكن فيه التهكم . هذا ما
يمكن أن يقال في هذا الموضوع .

وهذه أمثلة مما ورد في الجزء الأول الذي ورد كله في التراكيب
أي علم النحو بينما راعى جل الجزء الثاني في الأبنية .

باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجري على الاسم لجري :

لحرير :

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت وما ليل المعطى بنائم⁽¹⁾
الشاهد في الأخبار عن الليل بالنوم اتساعا ومجازا والمعنى وما
المعطى بنائم في الليل وصف أنه عذل في ادمان ومواصلة سرى الليل
فكان يلومنا في ذلك من ينام عنه ونصلي شدته دونه لما نرجو من الفائدة
في غيه فلا نصني الى لومه فيه وعزله .

هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في
المفعول في المعنى فإذا أردت من المعنى ما أردت في بفعل كان متونا
نكره ، وتقول في هذا الباب هذا ضارب زيد وعمرو اذا أشركت بين الآخر
والأول في الجار لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن
يشرك بينه وبين مثله وأن شئت نصبت على المعنى وتضمير له ناصبا
فتقول : هذا ضارب زيد عمرا كأنه قال ويضرب عمرا ومما جاء على
المعنى قول جرير :

جثني بمثل بني بدر لقومهم أو مثل أسرة منظور بن سيار
وقال كعب بن جميل التغلبي :

أعني بخوار العنان تخاله اذا راح يردى بالمدجج أحردا

(1) ص 99 من كتاب سيويه طبعة بيروت شاهد 119

وأبيض مصقول السطام مهندا وذا خلق من نسج داود مسردا⁽²⁾
فجمله على المعنى كأنه قال واعطني أبيض مصقول السطام أو
قال هات مثل أسرة منظور بن سيار والنصب في الأول أقوى وأحسن
الشاهد في حمل أبيض على معنى بخوار العنان ، لأن معناه
أعطني وتلوتني خور العنان وأبيض مصقول السطام ، وجعل سيويه هذا
تقوية بالنصب المعطوف في قولك : هذا ضارب زيد وعمرا ، لأن
المعنى يضرب زيدا وعمرا وأراد بخوار العنان فرسا متأنيبا لين
العنان عند الجذب والتعريف والخوار الضعيف اللين ، فقد رأينا أن
سيويه مراعاة للمعنى عدل عن التشريك في الجار ونصبه على إضمار
فعل وذلك في مثل وأبيض .

ومما حمل على المعنى فنصب على الظرفية لا على المفعولية
قول الشاعر :

فقصرون الشتاء بعد عليه وهو للذود أن يقسمن جار
الشاهد فيه نصب الشتاء على الظرف جوابا لما فيه من التوقيت ،
لأنه زمان بعينه أو جوابا لكم لما فيه من الكمية المعلومه ، لأنه فصل
يقتضي ربيع العام . وصف نوقا قصرت ألباها على فرسه وحمايته لها
ومنه من أن يفار عليها فتقسم ونخص فصل الشتاء لأنه أشد الزمان
عندهم والجار هنا الجير المانع تقول العرب أنا أجارك منه أي مجيرك ،
وأنشد في الباب لأبي التجم : أتى لها من أيمن وأشمل . الشاهد فيه
قوله من أيمن وأشمل وإخراجها من أن يكونا ظرفا لدخول من عليهما .
وصف طليعا ونعامة فقال : كلما أسرعت إلى أدحيها وهو مبيصها

(1) ص 106 من كتاب سيويه طبعة بيروت شاهد 138

عرض لها يمينا وشمالا من علاجها ويروى يبرى لها أي يعرض وأنشد
في الباب لعمر بن كلثوم :

وكان الكأس مجراها اليمينا⁽¹⁾

قال البغداد في الخزانة :

صددت الكأس عنا أم عمرو وكان الكأس مجراها اليمينا
ورد هذا الشاهد في باب ما يتصب من الأماكن والوقت وذلك لأنها
ظروف يجتمع فيها الأشياء وتكون فيها ما تنصب لأنه موقع فيها ويكون
فيها وعمل فيها ما قبلهما كما أن العلم إذا قلت أنت الرجل علما عمل فيه
ما قبله وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت عشرون درهما كذلك
يعمل فيها ما بعدها وما قبلها فالمكان قولك هو خلفك وهو قدامك
وأمامك وهو تحتك وقبالتك وما أشبه ذلك ومن ذلك أيضا هو ناحية من
الدار وهو ناحية الدار وهو ناحيتك وهو نحوك وهو مكانا صالحا وداره
ذات اليمين وشرقي كذا . قال الشاعر وهو جرير :

هبت جنوبا فذكرى ما ذكرنكم عند الصفاة التي شرقي حوران⁽²⁾

وقالوا منازلهم يمينا ويسارا وشمالا قال عمرو بن كلثوم :

صددت الكأس عنا أم عمرو وكان الكأس مجراها اليمينا
أي ذات اليمين ، وحدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو وهو رأي
وتقول هو قصيدك .

(1) ص 136 ، 137 شاهد 196

(2) شاهد 197

كما قال الشاعر وسمعنا بعض العرب ينشده كذا :

سرى بعدما غار الثريا وبعدهما كأن الثريا حلة الغور فحل
أي قصده يقول هو حلة الغور أي قصده ، سمعنا ذلك ممن يوثق
به من العرب ويقال : هما حظان جنابتي أنفسهما يعني الخططين البدين
اكتنفاه جنبي أنف الظبية قال الأعشى :

نحن الفوارس يوم الحنو ضاحية جنبي فظيمة لا ميل ولا عزل
فهذا كله ينتصب على ما هو فيه وهو غيره وصار بمنزلة النون الذي
يعمل فيما بعده نحو العشرين ونحوه هو خير منك عملا فصار هو خلفك
وزيد خلفك بمنزلة ذلك والعامل في خلف الذي هو موضع له والذي هو
في موضع خبره ، كما أمك إذا قلت : عبد الله أخوك فالآخر قد رفعه
الأول وعمل فيه وبه استعنى الكلام وهو منفصل منه ومن ذلك يقول
العرب هو موضعه وهو مكانه ونذا مكان هذا وهذا رجل مكانك إذا أردت
البدل كأنك قلت هذا في مكان ذا وهذا رجل في مكانك ويقال للرجل
اذهب معك بفلان فيقول معي رجل مكان فلان أي معي رجل يكون بدلا
منه ويعني غناه ويكون في مكانه واعلم أن هذه الأشياء كلها انتصابها
من وجه واحد ومثل ذلك هو صدرك وقربك واعلم أن هذه الأشياء كلها
قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو وسمعنا من العرب من
يقول :

دارك ذات اليممين قال الشاعر وهو لبيد :
فقدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلقها وأمامها

ولسيويه رحمه الله بحث في غاية الطرافة يتصل بهذا البيت أعني

استعمال اللفظ ظرفا حيناً واسماً غير ظرف حيناً آخر بعنوان (باب وقوع الأسماء ظرفاً وتصحيح اللفظ على المعنى⁽¹⁾ جعل فيه (متى) جواب طرف وغير ظرف وهي من أسماء الزمان كما جعل (أين) من أسماء المكان كذلك وهكذا (كم) إلا أنه خصها في حالة ظرفيتها دون الأولين بالدخول على الظرف العام المتصل الذي لا يجوز التبعض فيه مثل سير عليه الليل والنهار والظهر ، لأنها لا تكون جواباً إلا على العدة التي اختصت بها كم أي عدة الليل والنهار من الساعات وعدة الظهر من الأيام ، يقول عن متى : من ذلك قولك متى يسار عليه وهو يجعله ظرفاً فيقول : اليوم أو غداً أو بعد ذل وذلك في المستقبل ، ونقول كم سير عليه فتقول أمس وذلك في الماضي يكون ظرفاً على أنه كان السير في ساعة من سائر ساعات اليوم ، ويجوز أن يكون السير في اليوم كله ، لأنك تقول سير عليه في اليوم وذلك على الظرف ، كما جعل سيبويه جواب هذه الآيات من الأسماء غير ظروف تقول : سير عليه اليوم بالرفع ومعناه سير عليه سير اليوم ، والرفع على سعة الكلام والإيجاز ، كأنه قال : أي الأحيان يسار عليه أو سير عليه وذلك يكون على (كم) غير ظرف وعلى (متى وأين) غير ظرفين وتختلف كم عن متى وأين أن كم يأتي في جوابها الظرف العام المتصل الذي لا يجوز التبعض فيه مثل سير عليه الليل والنهار والظهر ، لأنها لا تكون جواباً إلا على العدة ، وكم هي الصالحة للعدة ، لأن المراد في كم سير الله فيجاب عدة الأيام والليالي فهي هنا ظرف مختص بكم لأنه لا يصح أن تقول لقيته اليوم وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات إلا أن تريد سير الله الدهر أجمع

(1) ص 133 انظر سيبويه ص 311 dhk gñ a 203 وشرح الفوائد السع الطوال 565

على التكثير فلا يصلح المثال جوابا لمتى في قولك متى لقيته ، وتجرى
الأماكن في أين مجرى (متى) في الأيام والليالي بمعنى لقيته كل
اليوم ، وإنما تصلح جوابا لكم بمعنى لقيته عدة الساعات .

وإنما يصلح الاستغراق على السعة في حالة الرفع فقد يقول
الرجل سير عليه الدهر وهو يعني بعض الدهر ويكثر ذلك كما يقول
الرجل جاءني أهل الدنيا وعسى أن لا يكون جاءه الا خمسة وستكثر
وكذا شهرا ربيع حين تنيه جاء على السعة عندهم ، ولا يجوز أن
تقول : يضرب شهري ربيع وأنت تريد أحدهما يعني على الظرفية كما
لا يجوز في اليومين وما شابههما ، وتقول : يذهب الشتاء وانطلقت
الصيف سمعنا العرب الفصحاء يقولون : انطلقت الصيف أجروه على
جواب متى لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت ولم يرد العدد . كما أجروه
على كم لما فيه من الكمية المعلومه لأنه فصل يقتضي ربيع العام وكذلك
ظرف المكان تكون على الاختصار والسعة فترفع سير عليه ليل طويل
سواء وصف سماء وصف الليل أم لا ان أردت هذا المعنى وان شئت
جعلته ظرفا مثل أين سير عليه فتقول : خلف دارك بالنصب . فالنصب
على الاستغراق والرفع على الاتساع ولا يجوز أن يراد بالحرف غير ما
أراد النحويون .

واسم الزمان والمكان المحصور يصح لمتى وأين كما يصلح لكم
وينصب حينئذ على الظرفية والاسم غير المحصور كالدهر يصلح لمتى
وأين على الاتساع مراد به البعض مرفوعا أما اذا جعل ظرفا فانه يصلح
لكم على العدد دون متى وأين اللذين لا يصلح لهما الظرف الا اذا كان
معينا كرمضان أو موضوعا أو معرفا مثل سير عليه يوما أتانا فيه فلا في
الزمان أو سير عليه خلف دارك ، في المكان ، فمعنى الظرفية يتعين له

النصب ومعنى السعة يتعين له الرقع .

ولدقة هذا الموضوع أحب أن الخصه⁽¹⁾ فأقول وبالله التوفيق :

الزمان أربعة أقسام : أولها المعين بالعملية للمعدود الدال بلفظه على عدد محدود مثل رمضان المحرم من غير أن يذكر قبلهما كلمة شهر الصيف أو الشتاء . وهذا القسم يصلح لأداتي الاستفهام (كم) و (متى) نحوكم شهرا صمت ، متى رجعت من سفرك ؟ والجواب : صمت رمضان ورجعت الصيف .

ثانيها : غير المعين وغير المعدود فلا يصلح جوابا لواحد منهما مثل حين وقت .

ثالثها : المعين غير المعدود فيقع جوابا لأداة الاستفهام (متى) فقط مثل يوم الخميس وكلمة وشهر المضاف الى اسم بعده من أسماء الشهور مثل شهر صفر - شهر رجب - وذلك جوابا منها على قول القائل : متى حضرت ، متى تغيب ؟

رابعها : المعدود غير المعين فيقع جوابا لأداة الاستفهام « كم » فقط نحو يومين - ثلاثة أيام - أسبوع - شهر - حول - فالذي يصلح جوابا للأدتين كم ومتى (أو أين مثل متى الا انها للمكان) وهو القسم الاول أو يصلح جوابا للأداة وهو القسم الرابع يستغرق الحدث (المعنى) الذي تضمنه ناصبه سواء أكان الجواب نكرة أم معرفة ، بشرط ألا يوجد ما يدل على أن الحدث مختص ببعض أجزاء ذلك الزمان ، فإذا قيل كم سرت ؟ فأجبت شهرا وجب أن يقع السير في جميع الشهر ليله ونهاره الا

(1) من مراجع هذا الموضوع اجمع ج 1 ص 197 والصان ج 2 ص 95

إن قامت قرينة تدل على أن المقصود المبالغة والتجاوز ، وكذا ان كان الجواب المحرم مثلاً ، وكذا يقال في الأبد والدمر مقروين بكلمة (أل) فالحدث الواقع من ناصبهما يستغرق ليلاً ونهاراً .

فان كان حدث الناصب أي معناه مختصاً ببعض أجزاء الزمن فد قيل كم سرت ؟ فأجبت شهراً وجب أن يقع السير في جميع الشهر ليله ونهاره والا ان قامت قرينة تدل على أن المقصود المبالغة والتجاوز . وكذا ان كان الجواب : المحرم مثلاً فاذا كان حدث الناصب أي معناه مختصاً ببعض أجزاء الزمان استغرق بعضها الذي يختص به وانصب عليه وحده دون غيره من الأجزاء الأخر فاذا قيل كم صمت ؟ فكان الجواب شهراً ، انصب الصوم على الأيام دون الليالي لأن الصوم لا يكون الا نهاراً واذا قيل كم سريت فكان الجواب (شهر) انصب السري على الليالي دون الأيام لأن السري لا يكون الا ليلاً وكذا يقال في الليل والنهار معرفتين ، فالحدث الواقع على كل منهما متصور على غرضه الخاص .

وغير ما سبق في ١ ، ٢ يجوز فيه التعميم والتبعض كيوم وليلة وأسماء أيام الأسبوع وأسماء الشهور بشرط أن يذكر قبلها المضاف وهو كلمة شهر كشهر رمضان وشهر المحرم وهناك رأي آخر من عدة آراء في هذا البحث هو أن ما صح جواباً لأداة الاستفهام كم أو متى يكون الحدث (المعنى) في جميعه تعميماً أو تنشيطاً فاذا قلت سرت يومين فالسير واقع في كل منهما من أوله الى آخره وقد يكون في كل واحد من التنقيط أذنت ثلاثة أيام ومن الصالح لهما تهجدت ثلاث ليال .

أرأيت دقة يعد هذه الدقة في تعيين المعنى المراد دون اكتفاء بنصب الظرف ومعنى الظرفية يتعين له النصب ومعنى السعة يتعين له الرفع ، فالأسماء اذا وقعت ظروفًا أو غير ظروف جعل اعرابها حسب ما

توضح من معنى بل إن جواب الحروف في الكلام يختلف في تبيان
المعنى فقد يصلح لكم ما لا يصلح لمتى وأين كما في الليل والنهار
والدهر المص الذي لا يصح منه البعض الا على التابع العددي .

الا أن الحق أبلغ والباطل لجلب والباطل هو اتهام النحويين
بالحري وراء الصناعة . ومما حمله سيويه على المعنى الثانوي البعيد
وحمله غيره في الإعراب على غير المراد منه ما ينتصب على اضممار
الفعل المتروك اظهاره . انتهوا خيرا لكم ، ووراءك أوسع لك وحسبك
خيرا لك اذا كنت تأمر ، وذلك قول الشاعر وهو ابن أبي ربيعة :

فواعديه سر حتى مالك أو الربا بينهما أسهل⁽¹⁾

وانما نصبت خيرا لك وأوسع لك لأنك حين قلت انت فانت تريد
أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر ، وقال الخليل كأنك تحمله على هذا
المعنى كأنك قلت انت وادخل فيما هو خير لك فنصبتك لأنك قد عرفت
أنك إذا قلت له انت أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب وحذفوا
الفعل لكثرة استعمالهم اياه في الكلام ولعلم المخاطب أنه محمول على
أمر حين قال انت فصار بدلا من قوله : انت خيرا لك وادخل فيما هو خير
لك ونظير ذلك : انت يا فلان أمرا قاصدا انما أردت انت وآت أمرا قاصدا
الا أن هذا يجوز لك فيه اظهار الفعل فانما ذكرت لك ذا لأمثل لك الأول
به لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فحذف كحذفهم ما
رأيت كالיום رجلا وسرحتا مالك موضع بعينه والسرحتان شجرتان شهر

(1) ص 169 الشاهد 225 على نصب أسهل باضممار فعل دل عليه ما قبله لأنه لما قال فواعدي سر
حتى مالك أو الربا بينهما علم أنه مريد لها داعي الى اتيان أحدهما فكأنه قال انت أسهل
الأمري وغير سيويه تقليره يكن أسهل عليه وقد بين بطلان ذلك وعلة استناعه

الموضع بهما والربا جمع ربة وهي المشرف من الأرض .

ولعل خير ما يمثل لنا تبعية الاعراب للمعنى ما أتشدده سيويه في
باب (اجراء الصفة على الاسم فيه في بعض المواضع أحسن
وأي فتى هيجاء أنت وجارها إذا ما رجال بالرجال استقلت⁽¹⁾

الشاهد فيه عطف جارها على فتى هيجاء والتقدير أي فتى هيجاء
وأي جارها أنت ، فجارها نكرة لأن أبا إذا أضيفت الى واحد لم يكن الا
نكرة لأنه فرد الجنس فجارها وان كان مضافا الى ضمير هيجاء فهو نكرة
في المعنى لأن ضمير الهيجاء في الفائدة مثلها فكأنه قال : أي فتى
هيجاء وأي جارها أنت ولا يجوز رفعه لأنه اذا رفع فهو على أحد وجهين
اما أن يكون عطفاً على أي او عطفاً على أنت فان كان عطفاً على أي
وجب أن تكون باعادة حرف الاستفهام وخرج عن معنى المدح فيصير أي
فتى هيجاء وجارها أنت ، وإن كان عطفاً على انت صار التقدير أي فتى
هيجاء أنت والذي هو جار الهيجاء فكأنه قال أنت ورجل آخر جار هيجاء
ولم يقصد الشاعر هذا والهيجاء الحرب ومراد بفتاها القائم بها المبلى
فيها وبجارها المجير منها الكافي لها ومعنى استقلت نهضت .

ومما تجاوز به سيويه المعاني الأولية التي تبدو للمعرب فيظن أنها
أحوال وحملها سيويه على التعظيم قول عمرو بن شاس الأمدى :

ولم أر ليلى بعد يوم تعرضت بين أثواب الطراف من الأدم
كلاية ويرية حثرية تأتلك وخانت بالمواعيد والذمم⁽²⁾

(1) ص 585 الشاهد 359

(2) الشاهد 424 ص 336

الشاهد في نصب كلاية وما بعدها على التعظيم ونصب أماس على الاختصاص والتشيع وليست بأحوال لفساد المعنى على ما بينه سيويه والطراف قبة من آدم وهي لأهل الثروة والغنى وأراد بأثوابها المستور وقوله كلاية وبرية وحبرية نسبة إلى قبيلها ثم إلى فصيلتها ورهطها لأدنى إليها تفخيما لها ومعنى نأتك بعدت عنك يقال نأتبه ونأيت عنه بمعنى .

ومن القواعد المشهورة أن المنادى الشبيه بالمصاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا بنصب ويكون معربا ، وقارئ الشاهد الآتي لا يستطيع أن يدرك إلا بعد تفكير عميق أن المنادى الآتي نكرة مقصودة مبنية على الضم بليت :

ألا بيت بالعلياء بيت ولولا حب أهلك ما أتيت⁽¹⁾

فالكلام انتهى عند النداء وبدأ كلاما آخر بقوله : بالعلياء بيت لي وهذا هو الفصل في اصطلاح البلاغيين جوابا عن سؤال سائل فكان سائلا قال لماذا تنادي فقال لي بالعلياء بيت ، وهو من شواهد سيويه نسبة إلى عمرو بن مقاس ، وأورده في باب النداء قال الأعلم الشنتمري الشاهد فيه رفع البيت لأنه قصده بعينه ولم يصفه بالمجرور بعده فينصبه ، لأنه أراد لي بالعلياء بيتا ولكني أوثرك عليه لمحبتني في أهلك .

وفي باب المفعول المطلق لا يكفي سيويه بالتحدث عن أن حذف عامل المصدر يصير الجملة مرفوعة فيعربها مبتدأ وإنما يعلل لماذا

(1) الشاهد 461 من 365 طبعة بيروت .

عدل عن النصب الى الرفع ان الجملة قد انتقلت من أن تكون جملة فعلية تقيّد الحدث الى جملة اسمية تقيّد الدوام الثبوتي وشاهد ذلك .

عجب لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب⁽¹⁾

أورده سيويه بأنه على اضممار مبتدأ أي أمري عجب ، وقال الأعلام وتبعه ابن خلف يجوز أن يكون مرفوعا بالابتداء وان كان نكرة لوقوعه موقع المنصوب ويتضمن من الوقع موقع الفعل ما يتضمن المنصوب فيستغني عن الخبر لأنه كالفعل والفاعل فكأنه قال أعجب لتلك القضية أو هبزه لتلك وهذا هو المعهود في المصادر المنصوية اذا رفعت جعلت مبتدأ وجعل متعلقها خبرا مثل : الحمد لله والسلام عليك لتكون في معنى الأصل أعني الجملة الفعلية لا تزيد عليها إلا بالدلالة على الثبات وقد يجعل غير متعلقها خبرا كقوله تعالى (فصبر جميل) أي أحسن من غيره .

: ولعلماء المعاني رأي آخر فقد قال السيد في شرح المفتاح إن الاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقتترانه بزمان وحدثه فيه ولا لدوامه نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز أن يقصد به الحدث بمعونة القرائن كما في ضائق ويجوز أن يقصد به الدوام في مقام المدح والمبالغة ، وكذا حكم اسم المفعول وأما الصفة المشبهة فلا يقصد بها الا مجرد الثبوت وصفا أو الدوام باقتضاء المقام ، والجملة الاسمية اذا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن واذا كان خبرها مضارعا فقد يعتبر استمرارا تجليديا ، وهذه الافادة أيضا بمعونة القرائن

(1) الشاهد 262 من 189 ج 1

كما في (الله يستهزيء بهم) لكن هذا الاستمرار التجديدي مستفاد من المضارع في الحقيقة ، وفائدة الجملة الاسمية ها هنا تقوى الحكم ، وليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام فان قولك زيد قام يفيد تجدد القيام ، فقول الشارح هنا : انما يجب حذف الفعل لأن المقصود من مثل الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد الخ ، مشكل ، لأنه هنا جملة اسمية خبرها فعل مضارع أو اسم فاعل (مقدر بالظرف) عجب يستقر أو مستقر دال على الحدوث لعمله فهي للاستمرار التجديدي لا الدوامي ، وحيث لا فرق بين ذكر العامل وحذفه ، لأن التقدير ما زيد الا يسير سيرا وزيد يسير سيرا ، فكيف جعل الغرض من هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له مع أن الجملة الاسمية خبرها مضارع فان أجيب بأن الجملة انما أفادت الحصر أو التكرير أو الدوام الثبوتي للزوم حذف العامل ، ورد عليه الجملة الاسمية التي خبرها ظرف اذا قدر المتعلق فيها فعلا فامها لا يفيد الدوام الثبوتي مع لزوم حذف العامل .

فان أجيب بأن الدال على الدوام الثبوتي انما هو الحصر أو التكرير لا الجملة الاسمية التي قدر خبرها فعلا كما يدل عليه قوله بعد ذلك لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام ورد عليه أن كلامهم مطلق لم يفيد بهذا القيد .

ومراد الشارح من استعمال المضارع للدوام انما هو مطلق الدوام بصرف النظر عن الثبوت والتجدد لأنه لا يفيد الثبوتي إلا بالقرينة .

وقول الشارح : لما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلا يريد أنه قد علم أن الدال للدوام عنده هو الحصر

أو التكرير فالتزم حذف ما دلالة تنافي ذلك وهو العامل لأنه إما فعل وهو موضوع للتجدد واستعماله في الدوام إذا كان مضارها ليس وصفا بل بالقرائن ففكرنا إلى أصل الوضع والتزمنا حذفه وفيه أن المحذوف كالثابت كما يدل عليه كلامهم في متعلق الظرف الواقع خيره إذا أقدر بالفعل وقوله أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل أي للتحدد فلا يفيد الاستمرار وضعاً وإن استعمل فيه بمعونة القرائن .

وفيه أيضاً أن المحذوف كالثابت في عمله إنما ينافي جملة على الاستمرار الثبوتي إذا كان عاملاً في المفعول ، أما عمله في الظرف أو في المفعول المطلق كما هنا فلا ينافي إفادته للدوام الثبوتي وأما إذا عمل في المفعول به فإنه مفيد الاستمرار التجددي فصح كلام الشارح أنهم يرفعون بعض المصادر المنصوبة بعد حذف عاملها لزيادة المبالغة في الدوام وأن وجه رفعه على الخبرية كما ورد سبويه إنما هو لإفادة هذا المعنى فوق كونه خبراً أو مبتدأ عاملاً في الظرف .

ومن الشواهد التي اختلف الأعراب فيها باختلاف المعنى ما ذكره سبويه في باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بنفثة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله⁽¹⁾ تقول ما عبد الله خارجاً ولا ممن ذهب ترفعه على أن لا تشرك الاسم الآخر في ما ولكن تبدلته أي على الاستفهام ، ثم يوضح سبويه الفرق بين التشريك في الحكم لأعربي (الوصل في اصطلاح البلاغيين) والاستئناف بالمجيء بالفعل لماضي ليتضح معنى التشريك أو الاستئناف فيورد المثال ، ما كان زيد داهياً ولا

(1) الشاهد 42 من الكتاب ص 42

عمرو مطلقا فالتشريك هنا في تسليط الكينونة في الماضي على انطلاق عمرو ، أما اذا جعلت عدم ذهاب زيد الآن لا في الماضي فإليك تستأنف فتقول ما كان عبد الله مطلقا ولا زيد ذاهب .

والوجهان جائزان في ما ، الاشتراك بالنصب ليس زيد ولا أخوه ذاهبين وما عمرو ولا خالد منطلقين بالاشتراك في ليس ، وفي ما ، ويجوز ما عمرو ولا خالد منطلقان على الاستئناف الا ان معنى الاستئناف نفى شيء غير كائن في حال الحديث ، والابتداء في كان أوضح لأن المعنى يكون على ماض وعلى ما هو الآن .

ويفرق سبويه بين كان وليس وما في الاعمال ففي ما يكون النصب اذا كان مرفوع الوصف من سبب اسم ما مثل ما زيد عاقلا ولا كريما أبوه ، كما يجوز الرفع ولا كريم أبوه ، أما اذا كان أجنبيا وجب الاستئناف والرفع مثل ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو لأنه ليس من سببه .

وفي الأجنبي يجوز النصب مع كان وليس لجواز تقدم الخبر منهما بخلاف ما فلا يجوز ما زيد مطلقا ولا ذاهبا عمر ، لأنه لا يصح ما ذاهبا عمرو .

أما في السببي حينما نضع المظهر كان المضمر وتقدم الخبر مثل ما زيد ذاهبا ولا محسن زيد ، وزيد الثاني هو زيد الاول فالرفع أجود لأن في الوصف ضميرا فإذا لم تذكر الاسم الظاهر زيد اضطررنا الى اظهار الضمير فقلنا ما زيد ذاهبا ولا محسنا هو مع أن المكان للاضمار في الوصف فالكلام يصير ضعيفا ركيبا حينما تقول ما زيد مطلقا زيد .

وتكرير الاسم مظهرا في جملتين أحسن من تكريره في جملة واحدة لأنه يستغني بعضها عن بعض ولا يكاد يذكر الا في ضرورة

كقولك زيد ضرب زيداً فإن كانت إعادته في جملتين حسن كقولك زيد
لقبته وزيد أكرمه لأنه قد يمكن أن يسكت عن الجملة الأولى ثم يستأنف
الأخرى بعد ذكر رجل غير زيد فلو قيل زيد ضربته وهو أهنته لحاز أن
يتوهم الضمير لغير زيد فإذا أعيد مظهرها أزال التوهم ومع إعادته مؤهراً
في الجملة الواحدة كقولك زيد ضربته لا يتوهم الضمير لغيره لأنك لا
تقول زيد ضربت عمراً ، والإظهار في مثل هذا أقل لأنه لا يشكل ومثال
القبيح الذي تكرر في جملة واحدة :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء . نخص الموت ذا الغنى والفقير⁽¹⁾

ومثال الحسن الذي تكرر في جملتين :

لعمرك ما معن تبارك حقه ولا منسىء معن ولا متيسر⁽²⁾

أما الأجنبي كلية عن اسم ما فلا يجوز العطف على خبره بالنصب
على التشريك وجعل الكلام جملة واحدة إذ لا رابط بينهما .

قال سيويه رحمة الله عليه : ما أبو زينب ذاهبا ولا مقيمة أمها
ترفع لأنك لو قلت ما أبو زينب مقيمة أمها لم يجوز لأنها أي مرفوعة
الوصف (أمها) ليست من سيبه اسم (ما) (الأب) وإنما هي من سبب
زينب ، وإنما عملت ما في الأب لا في زينب بخلاف ليس فإنها تعمل
في الأجنبي مقدما ومؤخرا لقوتها ومثال لذلك قول الأعور الشنئ :

هون عليك فإنا الأمور ربكف الإله مقاديرها
فليس بأتيك منهيهـا ولا قاصر عنك مأمورها⁽³⁾

(1)

(2) المرجع السابق الشاهد 45

(3) الشاهد 46 ص 43

للأعور الشئى كذا في الحماسة البصرية وفي شرح أبيات الكتاب
للزمخشري وقال في

ولا قاصر عنك مأمورها

ثلاثة أوجه أحدها : أن يكون مأمورها مبتدأ وقاصر خبره ثم
تكون الجملة بأسرها معطوفة على الجملة الأولى كقولك ما زيد قائما
ولا عمرو منطلق .

الثاني : أن تنصب قاصرا وتعطف على محل يأتيك كأنه قال
فليس منهيها أتيا لك ولا مأمورها قاصرا عنك والعامل في الاثنين الأولين
والمعطوف عليهما عامل واحد وهو ليس كقولك ليس زيد قائما ولا
عمرو منطلقا فكان ليس قد عملت مقدما خبرها على اسمها وذلك جائز
عند البصريين .

الثالث : أن تجر قاصرا على آتاك ثم لا يخلو إما أن يكون
مأمورها بمنزلة منهيها محمولا على ليس وهو من باب المعطف على
عاملين ، لأنك أثبت بالواو مناب ليس والباء في آتاك زائدة وإما أن
تجعله من قولنا ليس أمة الله بذهابية ولا قائم أخوها بمعطف قائم على
ذهابية وأخوها رفع بقائم فيخبر عن أمة الله بذهابها وبقيام أخيها فتكون
قد عطفت خبرا على خبر فكذلك قاصر معطوف على آتاك ومأمورها
رفع بقاصر وتكون قد أخبرت عن منهيها بقصور المأمور .

وكان القياس على هذا مأمورة الا ان المنهي لما كان بعض
المأمور أنت فعله كذهبت بعض أصحابه .

ومعنى اضافة المأمور الذي يكون مع المنهي ويذكر معه ويقرن به
لأن الاضافة تكون بأدنى سبب وفي هذا الوجه الثالث تعسف ، وقاصر

عك مقصر من ايتانك ، ومعنى في كف الرحمن عند أهل المطر في مكة
وسلطانه كما قال البيهقي في كتاب الاسماء والصفات فهل كان
سيبويه يكتفي بأن يعرب هذا معطوفاً أو مستأنفاً فيرفع أو كان يطر إلى
المعنى وسلامة الأساليب العربية .

وقد أطلنا ولكننا أردنا أن نشرح ما ألمح إليه سيبويه من المعاني
البلاغية فردها إلى مصطلحاتها البلاغية وليكون حكمنا عليها مؤيداً
بأقوال العلماء أن سيبويه كان يصيب هذه المعاني وغيرها مما لا يتصل
بصحة التراكيب وهيئاتها وهي المعاني الأولية لأن نظره إلى هذه الناحية
كان في الرتبة الثانية من وعيه وعقله وكان الذي يسبق إلى تفكيره المعنى
والغرض ولذا نفذ إليهما في عمق ودقة تستثير الأفكار .

5 (النحويون هم المؤسسون الأول لعلم البلاغة لما فتنوا
وقعدوا تقديماً وتأخيراً وذكرًا وحذفًا وهو ما يؤيد إغفالهم من
غير رفق في البحث عن المعنى

لقد نبتت أصول البلاغة في روضة النحاة واللغويين وقد أولوا
اغراسها تعهداً حتى أصبح طيب العنبر مبارك الثمرات .

فلم تظهر مسائل البلاغة منذ نشأتها مستقلة ممتازة ولم تخصص
لها الكتب وتفرّد فيها المؤلفات إلا بعد أن غبرت حيناً من الدهر مشورة
في ثنايا الصحف موزعة مع مسائل العلوم الأخرى وقد عرفنا الدوافع
التي كانت تبعث على بحث هذه المسائل ودراستها ونحاول الآن أن
نتحدث عن الطوائف العلمية التي كانت تثير هذه البحوث وتدرسها وعن
جهود كل طائفة منها في هذه الناحية على مقدار ما يهدي الإطلاع .

إذا كنا سنقسم العلماء في هذا الفصل اجماعاً وليس معنى هذا ان من بين تلك الطوائف من الفروض والحدود ما يحول دون حساب واحد من احداها في الأخرى فانه لم يقدم واحد من العلماء على الدرس البلاغي الا بعد أن كان له في علم اللغة قدم راسخة وفي البصر بأساليبها ووجوه بياها كفاية تزهله في خوض هذا الغمار وإن شئت أن تجعلهم جميعاً طائفة واحدة وأن نسميهم علماء اللغة لم تبعد في الرأي ولم نجانب الصواب .

وما دعانا الى هذه التفرقة وهذا التقسيم الا متابعة بعض الباحثين فيما ذهب اليه توصلاً منه الى رأي في نشأة هذه العلوم سوف نعرف قيمته ومقداره في الميزان متى حان حينه من هذا البحث ، والطوائف العلمية التي كان لها فضل هذه الدراسة في نظرنا هي طوائف اللغويين والمفسرين والأصوليين والنقاد والمتكلمين .

وأول ما نبدأ به من أحاديث اللغويين والنحاة فانهم فيما نرى أسبق من تعرض لهذه البحوث بالتدوين وهم أساتذة الطوائف الأخرى ومعلموها ثم هم بعد هذا كله أسبق العلماء إلى أفراد الكتب في هذا العلم وسوف يتضح لنا كل ذلك فيما يجيء ، وللغويين والنحاة كلمات في معنى البلاغة تدل على أنهم عنوا بها وبحثوا عن وسائلها منذ قديم وفي الكتب كثير من مثل قول خلف الأحمر ، (البلاغة لمحة دالة) وقول ابن الاعرابي : البلاغة التقرب من البغية ودلالة قليل على كثير⁽¹⁾ وقول الخليل بن أحمد (البلاغة ما قرب طرقاه وبعد متناه)⁽²⁾ وقول

(1) نعمة ج 1 ص 213

(2) النعمة ج 1 ص 216

الأصمعي (البليغ من طبق المفسر وغناك عن الميسر وهو عبارة جامعة
كما أشار الجاحظ تحوي كل ما حواه قول جعفر بن يحيى في معنى
البيان (أن يكون الاسم يحيط بمعناك ويجلي عن مغزاك وتحرحه من
الشركة ولا تستعين عليه بطول الفكرة والذي لا بد منه أن يكون سليم من
التكلف بعيدا عن سوء الصنعة بريئا من التعقيد ، غنيا عن التأويل (1) .

ولهم جهود مشورة في الكتب بحثوا فيها مسائل هذا العلم أثناء
دروس اللغة لاستنباط القواعد وتقرير الأصول وإذا كان النحو هو انتحاء
سمت كلام العرب في تصرفه من اعراب وغيره كالتشبيه والجمع
والتحقير والتكسير والاضافة والنسب والتركيب وغير ذلك من
الخصائص ليلحق بمن ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في
الفصاحة 4:1 كما يقول ابن جني ، فلا غرابة أن نجد الاعراب في كتبه
الأولى ممزوجا بكثير من أسرار التراكيب إذن مهمة النحو في نظرهم لا
تقف عند حدود الاعراب بل هي أكبر من هذا وأعظم يوضحها أبو سعيد
السيرافي حيث يقول : معاني الحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته
وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها وبين تأليف الكلام
بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ .

هذا عمل النحو وغايته : بحث في وجوه الاعراب والبناء وكشف
"عن مواطن الكلم اللاتقة بها ويرسم لطرق التأليف ومناهجه وهداية الى
وجوه الصواب والجمال ويزيد هذا المعنى وضوحا قول السيرافي
أيضا : إذا قال لك آخر : كن نحويا لغويا فصيحيا فانما يريد انهم عن
نفسك ما تريد ثم رم أن يفهم عنك غيرك وقدر اللفظ على المعنى فلا

(1) البيان والتبيين ج 1 ص 86

يفصل عنه وقدر المعنى على اللفظ فلا يتقص منه هذا اذا كنت في تحقيق شيء على ما هو به فاذا حاولت فرش المعنى ويسط المراد فأجل اللفظ الروادف الموضحة والأشياء المقربة والاستعارات الممتعة وسدد المعاني بالبلاغة أعني لوح منها شيء حتى لا تصاب الا بالبحث عنها والشوق اليها ، لأن المطلوب اذا ظفربه على هذا الوجه عز وحلا وكرم وعلا واشرح منها شيئا حتى لا يمكن أن تحتوي فيه أو يتعب أو يعرج عنه لا غماضه⁽¹⁾ .

فالنحو اذن هو انتحاء كلام العرب ووقائعه وتفاصيله وأسراره بهذا المعنى فهمه السابقون وعلى هذا الأساس جروا في دراسته وما جف ماؤه وصوحت أزهيره الا عند المتأخرين حين قصروه على وجوه الاعراب والبناء .

وتغنى النحاة المتقدمين الذين أسثوا النحو وزادوا فيه وكان له أثر في وضع أصل من أصوله وهؤلاء لم يغلوا عن تبيان الأسرار ودقائق الفروق بين مختلف التراكيب ومؤلفاتهم تنطق بذلك ونشهد له وكتاب سيبويه واحد منها لم يقتصر صاحبه على بحوث التحويل بمزجها ببحوث البلاغة كما أوردنا العديد من الأمثلة في الباب السابق . وكما يأتي لأن سيبويه هو الأساس وهو قطب الرحى ومركز الدائرة الذي نعتد عليه في بحثنا هذا .

ونعني بالمؤخرين من جاءوا بعد هؤلاء فأخذوا آراءهم يرجحون بعضها على الآخر ويؤولون فيما ذهب اليه فرقم كل حسب هدى تفكيره وروحي قريحته ، واتجهوا في جمعهم لقواعد النحو اتجاها يختلف عن

(1) الاشباع والمؤانسة ج ٢ ص 454

اتجاه المتقدمين في أسلوبهم ونظامهم ولكنني لم أظفر بنص يحدد الرمن الذي يفصل بين هؤلاء وهؤلاء بحيث يكون متميزاً تمام التمييز ولكن السحوث العلمية المنتظمة تأتي الا أن يحاول الباحث وضع الحد تمثيب مع النظام وتسهيلا لهذا عملت أن أجعل الزمخشري المتوفي سنة ٥٣٨ هـ هو حلقة الاتصال بين المتقدمين والمتأخرين لأنني رأيت أنه أظهر رحل اتجه في تأليفه اتجاهها يحالف من تقدم وأنه لم يكن له أثر في وضع لم يكن له فيه كبير فضل الا ما جمع من مؤلفات السابقين والا ما عقد من أبواب ونظم وفصول وليس أسلوبه واضحاً وضوح أبي القاسم الزجاجي وغيره من المتقدمين، كذلك ليس فيه اصطلاحات وتعريف وغموض مؤلفات ابن الحاجب وابن مالك ومن جاء بعدهما وإنما كان وسطاً بين هؤلاء وهؤلاء .

ونستطيع أن نجزم بأن قواعد النحو قد وطدت دعائمها بعد القرن الرابع المهجري اللهم الا وضع الاصطلاحات التي وضعها المتأخرون في كتبهم ، فكتب النحاة المتقدمين التي ابتدأت بالكتاب حتى توجهنا الى ابن جني ببحوته في الخصائص هي التي عليها المعول وهي التي جمعت النحو نستقي من موارده الصحيحة وهذبها علماء لهم قرائع صافية ، وهم وإن لم يكونوا عرباً فصحاء قبل أن تصد الألسنة في الجزيرة والفترة التي كانت بين أواسط القرن الرابع الى أواسط القرن السادس كانت فترة تعليل لمسائل النحو حتى جاء المتأخرون وعلى رأسهم الزمخشري فأخذوا مؤلفات القدماء يختصرونها على الحفظ في أساليب معقدة وابن مالك من المتأخرين كانت له آراء مستقلة وحدم ابن هشام كتاب الله بعرض كثير من آيات الله الكريمة يعربها ويوضح معانيها حتى عد مرجعاً قيماً في اعراب الآيات وبيان ما فيها من وجوه وإن كان

قد عالى في ذكر كثير من اللهجات العربية الشاذة مغالاة الكوفيين في
طريقتهم .

وليكن لنا عود على بدء ما تحدثنا فيه عن كتاب سيويه في معرض
حديثنا عن علماء النحو السابقين الذين كانوا أيضا علماء بلاغة فنورد
مريدا من الأمثلة ، انه يقول في جواز تقديم المفعول على الفاعل .
« كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعني وإن كانا جميعا
يهمانهم ويعنيانهم » ، فهو يوضح سرا من أسرار التقديم هو العناية
والاهتمام ويزيد السياقي عليه سرا آخر فيقول : واكتسبوا بتقديمه ضربا
من التوسع في الكلام ، لأن في كلامهم الشعر المقفى والكلام المسجع
وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه ، وليسيويه مواطن
كثيرة من كتابه ذكرنا الكثير منها يبرز فيها الكت البلاغية ويكشف عن
بعض الأسرار كحديثه عن الحذف استغناء لعلم المخاطب ودلالة المقام
 وتمثيله له بشواهد كثيرة منها قول قيس بن الخطيم :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف (1)

وبيت ضابيء البرجمي :

فمن بك أمسى بالمدينة رحله فاني وقيا رايها لغريب (2)

وأنت حين تقرأ في كتب النحاة الأولين تجدهم في الغالب
يحاولون أن يحددوا لكل تركيب حالا لا يختص به ولا يغني فيه ولا يغني
غيره فيها غناء . وكتاب سيويه أيضا يشهد بهذا وانظر فيه إن شئت باب

(1) كتاب سيويه ج 1 ص 50 شاهد 59

(2) المرجع السابق ص 60

الأفعال في القسم⁽¹⁾ أو باب نفي الفعل أو اقرأ قوله : (مررت برجل أسد أبوه) إذا كنت تريد أن تجعله شديدا ومررت برجل مثل الأسد أبوه إذا كنت تشبهه⁽²⁾ اقرأ هذا وكثيرا ما يكون ثم انظر ماذا ترى ؟ أليس كده نيايا للأساليب وتفريقا بين مختلف العبارات وتحديدًا لمواطنها حتى لا يتسرب الخطأ فيكون كلام في موضع كلام وهل البلاغة إلا أن تصيح اللفظ اللائق به وأن تناسب بين المعنى والعبارة التي تنشئها له .

ولم يكن سيويه نسيج وحده في هذا الباب فانه ثقیل فيه أساتدته وكثيرا ما يقول : سألت الخليل وسمعت من يونس ثم تابعه تلامذته على هذا النحو فكان لكل منهم فيه نصيب وهذا محمد بن يزيد المبرد يقسم الكلام الى اختصار مفهم واطناب معجم ، ويتحدث عن فصائل الكلام فيذكر منها التخلص من التكلف والسلامة من التزيد والبعد من الاستعانة ويجعل من عيوبه هجنة منها التخلص من التكلف والسلامة من التزيد والبعد من الاستعانة ويجعل من عيوبه هجنة منها : التخلص من التكلف والسلامة من التزيد والبعد من الاستعانة ويجعل من عيوبه هجنة الألفاظ بعد المعاني وقبح الضرورة ويضرب لذلك المثل بقول الفرزدق :

وما مثله في الناس الا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه

وبأمثلة كثيرة أخرى⁽³⁾ وبعد أن يبين معنى الاستفهام في قول عبد الله بن معاوية ابن عبد الملك بن جعفر بن أبي طالب :

أأنت أخي ما لم تكن لي حاجة فان عرضت أيقنت أن لا أخليا

(1) ص 520

(2) ص 269 ط بيروت باب ما يكون من الأسماء صفة مفرد وليس ماعل ولا صفة مشبه

(3) الكامل ج 4 (ج 1 ص 176

وكتاب (المقتضب) من كتب النحو ، وقد تحدث كذلك عن القلب⁽¹⁾ والالتفات⁽²⁾ وقصة الكندي في عبارات الخير مشهورة فالعرب يقولون : عبد الله قائم لخالي الذهن وأن عبد الله قائم للمتردد ووالله إن عبد الله لقائم للمنكر .

وفي كتب اللغة كثير من هذه البحوث فأبو الفتح عثمان بن جني يعقد في كتابه الخصائص بابا يوضح فيه أن العناية بالألفاظ ليست إلا للعناية بالمعاني إذ كانت عنوانا لها وطريقا إلى اظهارها⁽³⁾ وبابا آخر للأطناب بالاعتراض⁽⁴⁾ وابن فارس يتكلم عن التغليب والمعاني التي يخرج اليها كل من الأمر والاستفهام عن حقيقته⁽⁵⁾ وعن القلب⁽⁶⁾ والأطناب بالتكرار⁽⁷⁾ والالتفات⁽⁸⁾ واستعمال كل من الماضي والمضارع في مكان الآخر إلى غير ذلك من البحوث التي تشبهها والتي يخصص لها الثعالبى قسما خاصا من كتاب فقه اللغة ويسميه سر العربية .

وإذا حاولنا وزن هذا الجهد وتقديره فإنا نخص هؤلاء العلماء بنصيب وافر من علوم البلاغة ذلك النصيب هو قسم النظم أو المعاني جروا فيه متلاحقين حتى انتهى إلى عبد القادر الجرجاني وانتظم له فيه

(1) ج 1 ص 671

(2) ج 023 - 1 812

(3) الخصائص ج 642 - 1 322

(4) ج 443 - 1 923

(5) الصاحبي 151 / 751

(6) الصاحبي 271 - 371

(7) 177

(8) 683

كتاب (دلائل الاعجاز) وحسبك من كتاب وليس معنى تخصيص هذه لطائفة بقسم النظم أنهم لم يتعدوا بحوثه الى غيرها مما سماه العلماء بعد علم البيان أو علم البديع فلهم في كل منها يد شركوا بها غيرهم من الطوائف الأخرى يعرف ذلك عندما نقرأ في كتبهم كلما عرضوا لشرح بيت من الشعر أو تحليله . وانظر الى سيبويه حينما يعرض لتفسير بيت من شواهد كتابه وتوصيح ما فيه من التوسع ثم يقول ومن ذلك قول الحنساء :

ترتع ما رتعت حتى اذا أدكرت فانما هي إقبال وإدبار

فجعلها الاقبال والادبار مجاز على سعة الكلام كقولك نهارك صائم وليلك قائم على أن يضع بابا لأعمال الفعل في اللفظ دون المعنى وفيه يقول ومما جاء على اتساع الكلام والاحتصار قوله : « واسأل لقرية التي كنا فيها والعرير التي أقبلنا فيها وإنا لصادقون »⁽¹⁾ إنما يريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان ههنا ومثله بل مكر الليل والنهار ، وإنما المعنى مكرهم في الليل والنهار ، وقال تعالى : ﴿ ولكن البر من آمن بالله ﴾ ، إنما هو : ولكن البر من آمن بالله ، ومثله في الاتساع قوله عز وجل : ﴿ ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء فلم يشبهوا بما ينعق وإنما شبهوا بالمنعوق به وإنما المعنى ومثل الذين كفروا كمثل الناعق . والمنعوق الذي لا يسمع ولكنه جاء على سعة الكلام والايجاز لغتم المخاطب بالمعنى ومثل ذلك من كلامهم : بو فلان يطؤهم الطريق وإنما يطؤهم أهل الطريق⁽²⁾ .

(1) سورة يوسف

(2) ص 131 وهول الحنساء الشاهد 271 ص 198 ج 1 طعة بيروت

وغير سيويوه مثله في هذه الناحية ففي قول امرئ القيس :
وقد اعتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل
ذكر الأصمعي وأبو عبيدة وحماد وقبلهم أبو عمرو أنه أحسن في
هذه اللمعة وأنه اتبع فيها فلم يلحق وذكره في باب الاستعارة البليغة
وكان أبو عمرو بن العلاء لا يرى أن لا حد مثل قول ذي الرمة :
أقامت به حتى ذوى العود والتوى ولف الثريا في ملاءته الفجر
ويقول : ألا ترى كيف صيد له ملاءة ولا ملاءة له وإنما استعار له
هذه اللفظة (1) .

ولا نضرب هذه الأمثال لنقول إنها دراسة علمية في البلاغة أو
المعاني وإنما نسوقها لندل على أن هؤلاء القوم هم أصحاب هذه
المصطلحات عرفوها استنباطاً من كلام العرب وطبقوها على ما يعرض
لهم في الكتب تطبيقاً لا تتجه إلا الدراسة العلمية ولهم في ذلك كتب
خمس ككتاب التوسعة في كلام العرب لابن السكيت . وفي الناحية
لابن دريد باب موسع للاستعراض وتوجد له في دار الكتب مجموعة
خطية باسم « ابن دريد » مرتبة على أربعة أبواب ، باب حروف تقع
مستعارة وباب في الحروف التي جوزتها العرب أو غلطت فيها وباب
الاسمين يطلب أحدهما على صاحبه وباب ما جاء مجموعاً وإنما هو
اثان أو واحد (2) كما تكلم ابن فارس على كثير من أبواب البلاغة وتكلم
الخليل والأصمعي وابن فارس في البديع (3) .

(1) العمدة ج 1 ص 239

(2) فهرس دار الكتب ج 6/3

(3) الصاحبي

وقد كان بين النحاة واللغويين من يعدهم أهل زمانهم أحدى الناس
بوحوه البيان وأكثر العلماء معرفة بخصائص الكلام وهذا مروان بن أبي
حفصه يعرض شعره على يونس بن حبيب النحوي قبل أن يظهره على
الناس ، وفي مخطوطات مكتبة برلين رسالة من ابن الواثق الى أبي
العباس ثعلب يسأله عن بلاغتي النظم والشعر أيهما أبلغ⁽¹⁾

وقد عرف النحاة ما يجب عليهم في هذه الناحية وإذا كانوا قد
انتدبوا لحياطة اللغة حفاظا عليها وشعروا لاستنباط القواعد وتأسيس
الأصول وبذلوا جهدا مشكورا في سبيل تصحيح العبارة وتسديد المنطق
ووضعوا كذلك كثيرا من الكتب في النحو واللغة فلم لا يكون لهم مثل
هذا الجهد في اظهار الناس على مواطن الحسن اللساني وأسرار الجمال
في البيان وهدايتهم الى البراعة في التعبير والاقتدار على حسن
التصوير .

فقد كان ذلك فنحو هذا المنحى وأفردوا فيه الكتب وظهر للأحمر
النحوي المتوفي سنة 194 كتاب فنن البلغاء ولأبي هفان أحمد بن حرب
المهزومي المتوفي سنة 195 كتاب صاعه الشعر ولابن السكيت المتوفي
سنة 244 كتاب البيان ولأبي حاتم السجستاني المتوفي سنة 250 كتاب
الفصاحة ومحمد بن يزيد المبرد المتوفي سنة 285 كتاب البلاغة وكتاب
قواعد الشعر ولأبي حنيفة الدينوري المتوفي سنة 290 كتاب الفصاحة
ولأحمد بن يحيى ثعلب المتوفي سنة 219 كتاب قواعد الشعر وللحامص
النحوي المتوفي سنة 305 كتاب البيان ولابن مقسم المتوفي سنة 362 هـ
كتاب المدخل الى علم الشعر ولأبي سعيد السيرافي المتوفي سنة 368

(1) المهرست ص 207

كتاب صفة الشعر والبلاغة ولأبي أحمد العسكري المتوفي سنة 382
كتاب صناعة الشعر وللحاتمي المتوفي سنة 388 كتب البراعة وحليته
المحاصرة والهلابة وسر الصناعة والحالي والعاطل والمجاز ، ولأبن
حي المتوفي سنة 392 كتاب المحاسن في العربية ولأبي هلال
العسكري المتوفي سنة 395 كتاب الصناعتين وكتاب محاسن النظم
والنثر ولأبن فارس المتوفي سنة 395 هـ كتاب لغة الشعر⁽¹⁾

وهذا غير ما أسهموا به في النواحي الأخرى كصنيعهم في تفسير
القرآن والكشف عن وجوه اعجازه وحسبنا أن نخرج على كتاب اعجاز
القرآن لعبد الجبار فلا رب أن القاضي أبا الحسن عبد الجبار الأسد
أبدي قاضي القضاء للدولة البويهية بإيران أكبر أعلام المعتزلة⁽²⁾ الذي
يمتد حتى سنة 415 للهجرة حين لبى داعي ربه وله مصنفات كثيرة ربما
كان أهمها كتاب المغنى في أبواب التوحيد والعدل ، وتعني الآن الإدارة
العامة للثقافة في وزارة الإرشاد القومي بإخراجه⁽³⁾ وقد صدرت منه
بضعة أجزاء من بينها الجزء السادس عشر الخاص باعجاز القرآن ونبوة
الرسول (ص) وفصل القول في الاعجاز ودلالة القرآن على نبوة
الرسول وكيف أنه يقع في المرتبة الرفيعة من البلاغة التي تخرج عن
العادة .

ويهمنا من حيث موضوع البلاغة الذي نحن بصدد تأريخه وتبيين

(1) وردت أسماء هذه الكتب ومؤلفيها في معجم الأدباء والفهرست وكشف الظنون وبعية الرحاء
والصالحين

(2) انظر ترجمه عبد الجبار طبقات الشافعية للسبكي 129/1143 وتاريخ بغداد 111 118 ولسان
الغريب 386,3

(3) بجمهورية العربية الليبية وكان عمل الباحث هناك

تطوره فصلان قصيران في الكتاب عرض عبد الجبار في أولهما⁽¹⁾ رأى
أستاده أبي هاشم الجبائي في الفصاحة التي بها يفضل بعض الكلام
على بعض ، معقبا عليه ، اما ثانيهما فعرض فيه برأيه الحاصل في الوحه
الذي يقع به التفاضل في فصاحة الكلام وسيردان ضمن استعرصت
الآراء في جهة الإعجاز في القرآن الكريم حتى لا يطول الكلام باردوح
رأيه منفردا وضمن الآراء الأخر .

التفكير في جهة الإعجاز في القرآن الكريم من حيث هو كلام باللسان العربي :

قال النظام المعتزلي : إن الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من
الاجبار عن الغيوب ، فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه
العباد لولا أن الله منعهم بمنع وعجز أحدثهما فيهم فهو ينكر إعجاز
القرآن في نظمه وتأليفه ويعتبر بيان القرآن بيانا عربيا عاديا كان في
استطاعة العرب إن يأتوا بمثله لولا أن الله صرف عقولهم عنه⁽²⁾

وشجع رأي النظام الملاحدة على الطعن في نظم القرآن الكريم
والزداية عليه فتصدى لهم علماء المسلمين وعملوا على دحض
حججهم وكشف الغطاء عن ضلالهم وافتراءهم ، وكان كتاب لمجاز
لأبي عبيدة أول كتاب بحث في أسلوب القرآن بعرضه على أساليب
العرب وتقرير أنه نمط منه وكذلك كتاب المشكل لابن قتيبة دفاعا عن

(1) انظر ترجمة عبد الجبار طبقات الشافعية للسبكي 411/921 وتلويح بغداد 1118/111 وبيان
الميزان 3.683

(2) بالجمهورية العربية الليبية وكان عمل الباحث هناك نظريه عبد القاهر في النظم ص 22 وانظر
القرآن في تطور النقد العربي للدكتور محمد زغلول سلام . ص 57

الأسلوب القرآني ومقابلة بينه وبين لغات العرب في الكتابة يشتان عروبة القرآن ردا على هؤلاء المضللين ولما شجع رأي النظام الملاحدة على الطعن في نظم القرآن ظهر رد فعل ذلك عند غيرهم من الطوائف الأخرى المترهين اعجاز القرآن عن أن يكون بهذه المشاكلة بل ظهر من المعترلة من عارضي رأي النظام كالجاحظ تلميذه وعمل هؤلاء على إثبات اعجاز القرآن من حيث هو أسلوب تعبير ، فقد رأى الجاحظ أن الاعجاز بالنظر إلى ذات القرآن متصل بنظمه وحده بصرف النظر عما اشتمل عليه من المعاني وهو يستدل على ذلك بأنه تعالى طلب إلى العرب أن يأتوا بعشر سور من مثله في النظام والروعة والتأليف حتى ولو حوى التأليف كل باطل مفترى لا معنى له⁽¹⁾ وكلمة النظم عند الجاحظ في معرض حديثه عن القرآن مرادفة للتأليف كقوله : إن الرسول تحدى البلغاء والخطباء والشعراء بنظمه وتأليفه .

ويرى الباقلاني - وكان أشعرا - أن القرآن معجز بهذا المعنى الثاني الذي ذكره الجاحظ بقول الباقلاني : إن القرآن معجز لأن نظمته خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلامهم ومباين لأساليب خطابهم ومن ادعى ذلك فلا بد له من أن يصحح أنه ليس من قبيل الشعر ولا السجع ولا الكلام الموزون غير المقفى لأن قوما من كفار قريش ادعوا أنه شعر ومن الملحدة من يزعم أنه فيه شعر ومن أهل السنة من يقول أنه كلام مسجوع إلا أنه أفصح مما اعتادوه من اسجاعهم ومنهم من يدعي أنه كلام موزون فلا يخرج بذلك عن أصناف ما يتعارفونه من الخطاب⁽²⁾

(١) نظرية عبد القاهر ص 23 واعجاز القرآن للباقلاني ص 75

وقد جوز بعض الأشاعرة أن الاعجاز وقع بالتحدي لكلام الله القديم القائم بنفسه ولكن المعول عليه عندهم وهو التحدي بهذه الألفاظ الدالة على القديم يقول الباقلاني « إن الاعجاز واقع في نظم الحروف التي هي دلالات وعبارات عن كلام الله القديم وأن التحدي إنما كان بأن يأتوا بمثل الحروف التي هي نظم القرآن منظومة كسطحها متتابعة كتتابعها مطردة كاطرادها ولم يكن بأن يأتوا بمثل الكلام القديم الذي لا مثل له وينكر عبد الجبار المعتزلي بصدده حديثه عن اعجاز القرآن أن ترتبط الفصاحة بالنظم بمعنى الأسلوب والطريقة في التعبير كما يرى الباقلاني ، يقول عبد الجبار : قال شيخنا أبو هاشم : إما يكون الكلام فصيحاً لجزالة لفظه وحسن معناه ولا بد من اعتبار الأمرين ، لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك المعنى لم يعد فصيحاً فإذاً يجب أن يكون جامعاً لهذين الأمرين وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص ، لأن الخطيب عندهم يكون أفصح من الشاعر والنظم يختلف إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة وقد يكون النظم واحداً وتقع المزية في الفصاحة فالمعتبر ما ذكرناه ، لأنه الذي يتبين في كل نظم وكل طريقة⁽¹⁾

ويقول عبد الجبار مؤيداً رأي استاذه أبي هاشم الجبائي « إن العادة لم تجر بأن يختص واحد بنظم دون غيره فصارت الطرق التي عليها يقع نظم الكلام معتاده كما أن قدر الفصاحة معتاد ، فلا بد من مزية فيهما ولذلك لا يصح عندنا رأي عند المعتزلة أن يكون اختصاص القرآن بطريقة في النظم دون الفصاحة التي هي جزالة اللفظ وحسن المعنى . ومتى قال القائل إن اعتبرت طريقة النظم فلا بد من اعتبار

(1) المعنى أبواب التوحيد والمعدل جـ 16 واعجاز القرآن نشر وزارة الثقافة سنة 1970

المرية في الفصاحة فقد عاد الى ما أردناه لأنه اذا وجب اعتبار ذلك فمتى حصل مثل تلك المزية في أي نظم فقد صحت العماية⁽¹⁾

وإذا كان عبد الجبار يؤيد رأي أستاذه في ارتباط الاحجاز بالفصاحة التي هي جزالة اللفظ وحسن المعنى فانه يستدرك على أستاذه ما فانه من بيان ان الفصاحة لا تظهر الا في الكلام المؤلف ومعنى ذلك انه يربط الفصاحة بالمعنى الآخر للنظم عند الجاحظ وهو تأليف الكلام . وإن كان عبد الجبار لم يطلق على هذا المعنى اسم نظم : اعلم ان الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وانما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة وقد يجوز في هذه الصفة ان تكون بالمواضعة التي تناول الضم وقد تكون بالاعراب الذي له مدخل فيه وقد تكون بالموقع وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع ، لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة أو حركاتها أو موقعها ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها الى بعض لأنه قد يكون عند الانضمام صفة وكذلك لكيفية اعرابها وحركاتها وموقعها فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه انما تظهر مزية الفصاحة لهذه الوجوه دون ما عداها⁽²⁾ .

ويذكر عبد الجبار فساد الرأي الذي يقول : إن القرآن معجز من حيث هو حكاية للكلام القديم أو عبارة عنه أو لأنه في نفسه قديم⁽³⁾ ومهما يكن من شيء فإن عبد الجبار يعارض الباقلاني الأشعري في ربطه للاعجاز بالنظم بمعنى الأسلوب ونوع الكلام من حيث أسلوبه

(1) المصدر منه من 197 - 198

(2) المصدر منه من 199

(3) المحيون ج 4 ص 40

وطريقته في التعبير وفي قوله بأن الاعجاز واقع في ألفاظ القرآن لمعبر عن كلام الله القديم ويربط إعجاز القرآن بالنظم بمعنى التأليف وهو أحد المعنيين اللذين ذكرهما الجاحظ للنظم وقد ربط الجاحظ الاعجاز بهذا المعنى قبل أن يربطه به عبد الجبار ، وكلا هذين الجاحظ وعبد الجبار يفضل اللفظ على المعنى في الدلالة على فصاحة الكلام والحدحط يقول : والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها المعجمي والعربي والبدوي والمدني وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطبع وجودة السبك فإنما الشعر صياغة وضرب من النسخ وجنس من التصوير⁽¹⁾

وعبد الجبار يقول : إن المعاني وإن كان لا بد منها فلا تظهر فيها للمزية وإن كان تظهر في الكلام لأجلها ولذلك نجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى متفق وقد يكون أحد المعنيين أحسن وأرفع والمعبر عنه في الفصاحة أدون فهو لا بد من اعتباره وإن كانت المزية تظهر بغيره ، على أننا نعلم أن المعاني لا يقع فيها تزايد فإذاً يجب أن يكون الذي يعتبر التزايد عند الألفاظ التي يعبر عنها على ما ذكرناه⁽²⁾ وقد شرح عبد الجبار كيف تكون الفصاحة ميداناً للاعجاز وبين صحة التحدي بالكلام المصحيح فذكر أن للكلام الفصيح مراتب ونهايات وقال : أن جملة الكلمات وإن كانت محصورة فتأليفها يكون على طرائف مختلفة ومن أجل ذلك تختلف مراتب الكلام في الفصاحة فيجب ألا يمتنع أن يقع فيه التفاضل وتبين بعض مراتبه من بعض ويزيد عليه قلنا يسيراً أو كثيراً ، وما هـد حاله

(1) المصدر نفسه

(2) المعنى جـ 16 ص 199

فالتحدي صحيح فيه ، لأن فيه مقادير معتادة تصح فيها زيادات في الرتب غير معتادة وصار ذلك في بابه بمنزلة مقادير وما يمكن القادر بنا أن يفعله إنها مقادير معتادة تصح فيها زيادات في مراتب غير معتادة فكما صح فيما حل هذا التحدي فكذلك القول فيما ذكرناه في الكلام⁽¹⁾

فكلاهما ذهب الى أن العبرة في الفصاحة التي يتفاضل بها الكلام إنما هي في مواقعه وكيفية إيراد وطريقة أدائه وما يجري فيه من سب وعلاقات نحوية ، وكلاهما يجعل الفصاحة صفة معقولة ويجعل الصور البيانية من صفات اللفظ لا من صفات النظم ولا عبرة بقصر الكلام وطوله وليس هناك الا ضم الكلام بعضه الى بعض وهذه نظرية عبد القاهر في دلائل الاعجاز .

وجاء عبد القاهر فوضع نظريته : النظم ، مستهديا بما قاله عبد الجبار المعتزلي من قبله متبعا اياه في اثبات أن البلاغة والبيان أمر يتسع للمعجزات ويقبل العقل أن يتصل به الاعجاز، وفي ربطه البلاغة بالنظم بمعنى تأليف الكلام فميدان النظم بهذا المعنى ميدان فسيح وإن العقل ليتقبل بالرضى والارتياح أن يفضل بعض الكلام بعضا في ميدان النظم وأن يتقدم منه الشيء ثم يزداد من فضله ذلك ويرقى منزلة فوق منزلة ويعلو مرتبا بعد مرتب ويستأنف له غاية بعد غاية حتى ينتهي الى حيث تقطع الأطماع وتحسر الطنون وتسقط القوى وتستوي الأقدام في العجز⁽²⁾ .

غير أن عبد القاهر - وكان أشعريا - ونحن نعرف أن أبا الحسن

(1) المصدر هو المعنى جـ 14

(2) دلائل الاعجاز ص 29 ونظرة عبد القاهر ص 112

الأشعري قال : إن الكلام نوعان : نفسي ولفظي والكلام النفسي بالنسبة الى الله قديم .

ومن أجل ذلك استهدف عبد القاهر من نظريته في المظم فوق إثبات ان البلاغة محصورة في النظم وذلك أمر يتسع للمعشرات على نحو ما قال عبد الجبار - بيان أن جوهر الكلام هو ذلك الكلام النفسي وأما الكلام اللفظي فهو ظل لهذا الكلام النفسي .

وكان عبد القاهر الى أشعريته نحويًا وكان الارتباط الأساسي للنحو باللغة القائمة على الألفاظ مدعاة الى اتهام النحو باللفظية والى غفلة أرباب هذه التهمة عن قيمة النحو في أداء المعاني ومساعدة اللغة على الإفصاح عنها ، وقد برزت هذه التهمة على السنة المتعصبين للمنطق اليوناني الزارين على لغة العرب التي كان النحو العربي عنوانها وجوهرها .

إنك ستجد في القرآن إعجازًا غير بلاغة لفظه تصدى لايضاحه علماء النحو البلغاء حتى لم يدعوا للأواخر الا أن يستعيروا أقوالهم ويرددوا أفكارهم ، ولأضربن لك مثلين والدر بتميزه يفصح عن نفسه وشمس الضحى تزيل الضباب .

تناول بعضهم آية البقرة ﴿ ولکم فی القصص حیاة یا اولى الاباب لعلکم تتقون ﴾⁽¹⁾ فتناول المطلع الكريم ﴿ ولکم فی القصص حیاة ﴾ وقرن إليها حکمة من قول العرب البلیغ وهي (القتل أسمى للقتل) فوجد فضل التعبير في الآية بعدم تكرار كلمة ویاستعمال لفظ

(1) آية 179 البقرة

القصاص بدل لفظ القتل وتكثير كلمة حياة ليذهب الفكر في وصفها كل مذهب ثم بإفادة الآية أن الحياة كما يفهم من كلمة (لكم) ليست لواحد بل للمجتمع عامته وشرح بعضهم عظمة الأسلوب واتساق الألفاظ في قوله تعالى . ﴿ وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيص الماء وقضى الأمر واستوت على الجودي ، وقيل بعدا للقوم الظالمين ﴾⁽¹⁾ فتجلت له الميزة الطاهرة وبهرته الفضيلة القاهرة من نداء الأرض وأمرها بما يخصها ونداء السماء كذلك وأمرها بما يخصها ومجيء (غيص) مناسبة لصيغة (قيل) وبتقرير ذلك كله في قوله (وقضى الأمر) ثم بيان الفائدة منه باستواء السفينة على الجود مع إضمار لفظ السفينة عدولا به عن الذكر ، لما في هذا الإضمار من الفخامة وفي النهاية تجيء (وقيل بعدا للقوم الظالمين) مقابل (وقيل يا أرض) في البداية .

جزاهم الله عنا ، علمونا كيف تكشف التثام اللفظ مع اللفظ وتبين دلالة الكلام على معناه دلالة لم يسبق إليها سابق ولا يكاد يدركها لاحق .

إنك إذا قست كل قول بليغ الى بعض آيات الكتاب الكريم فانك تجد الجوهر غير الجوهر وكأنك بالآية تنادي على نفسها إنه قول رب العالمين ، فلا تملك الا أن تذكر الآية الصادقة ﴿ قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ﴾ .

(1) سورة هود آية 44

6 (الصرح العالي الذي يمثل بلاغة عبد القاهر

لم يقم الا على القواعد النحوية ولولا ما مهدت له من إفادتها
لمعان ثرية ما أشاد البناء

ليس بين أيدينا معلومات واضحة عن حياة عبد القاهر بن عبد
الرحمن الجرجاني وكل ما نعرفه عنه أنه ولد بجرجان إحدى المدن
المشهورة بين طبرستان وخراسان وأنه كان فقيها شافعيا أشعريا وأنه لزم
نزيل بلدته أبا الحسين محمد بن الحسن الفارسي ابن أخت أبي علي
الفارسي وكان يعد إمام النحاة بعده فعكف على دروسه وأخذ عنه كل
علمه ولعل هذا هو الذي جعله يؤلف في النحو كتاب العوامل المائة غير
أن شهرته إنما دوت في الأفق بكتاباته البلاغية ويقولون إنه ظل ببلدته لا
يبرحها حتى توفي سنة 471 للهجرة .

ولعبد القاهر مكانة كبيرة في تاريخ البلاغة إذ استطاع أن يضع
نظريتي علمي المعاني والبيان وضعا دقيقا أما النظرية الأولى فخص
بعرضها وتفصيلها كتابه (دلائل الإعجاز) وأما النظرية الثانية فخص بها
ویمباحثها كتابه أسرار البلاغة وتغنينا النظرية الأولى لأنها التي تتصل
بموضوعنا المعنى والاعراب .

فعبد القاهر في نظريته ينكر أن يكون للمعاني منزلة في البلاغة كما
أنكر ذلك بالقياس إلى الألفاظ من حيث هي ألفاظ في مستهل كتابه .
فالمعول إنما هو على النظم والأسلوب والصياغة كما يدل كلام المحافظ
ومضى يبرهن على رأيه بأن إعجاز القرآن للعرب ، عجزهم عن
معارضته وقعودهم عن محاكاته ، إنما كان لأوصاف نزل بها وهي
أوصاف لم تكن في ألفاظه من حيث هي ألفاظ منطوقة بأصواتها وحروفها
وحركاتها وسكناتها ، وإنما من حيث المعاني المتصلة بتراكيبها

وأساليبها ، ويقول : إن الصور البيانية تدخل في التراكيب والأساليب فهي جزء من النظم وليست سر جماله وأعجازه وعاد إلى بيان طائفة من أسرار النظم ثم رجع يرد في عنف على أصحاب اللفظ قائلا :⁽¹⁾

اعلم أنني على طول ما أعدت وأبدأت وقلت وشرحت في هذا الذي قام في أوهام الناس من حديث اللفظ لربما ظننت أنني لم أصنع شيئا ، وذلك أنك ترى كأنه قد قضي عليهم أن يكونوا في هذا الذي نحن بصدده على التقليد البحت وعلى التوهم والتخيل وإطلاق اللفظ من غير معرفة بالمعنى وقد صار ذلك الدأب والديدن واستحكم الداء منه الاستحكام الشديد وهذا الذي بيناه ووضحناه كأنك ترى أبدا حجابا بينهم وبين أن يعرفوه وكأنك تسمعهم منه شيئا تلفظه أسماعهم وتنكره نفوسهم ، وحتى كأنه كلما كان الأمر أبين كان عن العلم به أبعد وفي توهم خلافه أقعد وذلك لأن الاعتقاد الأول قد نشب في قلوبهم وتأشب فيها ودخل بعروقه في نواحيها وصار كالنبات السوء الذي كلما قلعتة عاد فنبت والذي له صاروا كذلك أنهم حين رأوهم يقرءون اللفظ عن المعنى ويجعلون له حسنا على حده ورأوهم قد قسموا الشعر فقالوا⁽²⁾ إن منه ما حسن لفظه ومعناه ومنه ما حسن لفظه دون معناه ومنه ما حسن معناه دون لفظه ، ورأوهم يصفون اللفظ بأوصاف لا يصفون بها المعنى ، ظنوا أن للفظ من حيث هو لفظ حسنا ومزية ونبلا وشرفا وأن الأوصاف التي تخلوه أياها هي أوصافه على الصحة ، وذهبوا عما قد قدمنا شرحه من أن لهم في ذلك رأيا وتدبرا وهو أن يفصلوا بين المعنى الذي هو الغرض وبين الصورة التي يخرج فيها ، ففسبوا ما كان من الحسن والعزبة في صورة

(1) الدلائل ص 255 وما بعدها ومن مراجع هذا الباب البلاغة تطور وتاريخ للدكتور شومي ص 5

المعنى الى اللفظ ووصفوه في ذلك بأوصاف هي تخبر عن أنفسها انها ليست له كقولهم : (إنه على المعنى وإنه كالوثنى عليه وإنه قد اكسب المعنى دلا وشكلا وإنه رقيق أنيق وإنه متمكن ، وإنه على قدر المعنى لا فاضل ولا مقصر الى أشباه ذلك مما لا يشك أنه لا يكون وصفا له من حيث هو لفظ وصدى صوت الا أنهم كأنهم رأوا بسلا حراما أن يكون لهم في ذلك فكر وروية وأن يميزوا فيه قبلا من دبر .

إذن ففصاحة الألفاظ وبلاغتها لا ترجع الى الألفاظ بشهادة الصفات التي توصف بها وإنما ترجع الى صورتها ومعرضها الذي تتجلى فيه وبعبارة أخرى ترجع الى نظمها وما يطوي فيه من خصائص ومعنى ذلك أن هذه الصفات ليست صفات للألفاظ في أنفسها وإنما هي صفات عارضة لها في التأليف والصياغة بسبب دقائق بلاغية لم تكن لها قبل سياقها الذي أخذته في صور نظمها ويمضي في التدليل على أن لفصاحة لا ترجع الى اللفظ ذاته قائلا⁽¹⁾

إن هذا الوصف (الإعجاز) ينبغي أن يكون وصفا قد تجدد بالقرآن وأما لم يوجد في غيره ولم يعرف قبل نزوله ، وإذا كان كذلك فقد وجب أن يعلم أنه لا يجوز أن يكون في الكلم المفردة ، لأن تقدير كونه فيها يؤدي الى المحال وهو أن تكون الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة قد حدث في حذاقة حروفها وأصواتها أوصاف لم تكن لتكون تلك الأوصاف منها قبل نزول القرآن وتكون قد احتضت في أنفسها بهيئات وصفات يسمعها السامعون عليها اذا كانت متلوة في القرآن ولا يجدون لها تلك الهيئات والصفات خارج القرآن ولا يحور أن

(1) الدلائل ص 271

تكون في معاني الكلم المفردة التي هي لها بوضع اللغة ، لأنه يؤدي الى أن يكون قد تجدد في معنى الحمد والرب ومعنى العالمين والملك واليوم والدين وهكذا وصف لم يكن قبل نزول القرآن وهذا ما لو كان ههنا شيء أبعد من المحال وأشنع لكان آياه ، فالألفاظ المفردة سواء من حيث أصواتها وزنة حركاتها وسكناتها ولو صح ذلك لبطل اعجاز القرآن وأن هذا الاعجاز شيء تجدد بنزوله بعد أن كان معدوما وحدث بعد أن كان مفقودا .

ويتوسع عبد القاهر في بسط هذه الفكرة ليؤكد أنه حتى زنة كلمات القرآن ونظام قواصله لا يدخل في الاعجاز ، إذ القواصل في الآيات كالفوافي في الشعر ، ولو أنها كانت موضع تحدي لاستطاعوا معارضة القرآن بفصول من الكلام لها نفس مقاطعه وقواصله على نحو ما صنع مسيلمة الكذاب وينكر أن تكون الاستعارة أصلا في الاعجاز ، لأنها تجري في آيات معدودة ولا يلبث أن يستدل على بطلان أن تكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ استدلالا لا منطقيا .

يقول⁽¹⁾ : لا تخلو الفصاحة من أن تكون صفة في اللفظ محسوسة تدرك بالسمع أو تكون صفة فيه معقولة تعرف بالقلب ، فمحال أن تكون صفة في اللفظ محسوسة لأنها لو كانت كذلك لكان ينبغي أن يستوي السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحاً وإذا بطل أن تكون محسوسة وجب الحكم بضرورة بأنها صفة معقولة ، وإذا وجب الحكم بكونها صفة معقولة فانا لا نعرف اللفظ صفة يكون طريق معرفتها العقل دون النحس إلا دلالة على معناه ، وإذا كان كذلك لزم منه العلم

(1) الدلائل ص 284

بأن وصفنا للفظ بالفصاحة وصف له من جهة معناه لا من جهة نفسه

وعبد القاهر لا يريد بالمعنى هنا مدلول اللفظ فقد هاجم آبا من
أودعوا المعاني بهذا المضمون حسنا ومزية بلاغية ، إنما يريد المعنى
الاضافي الذي أطال في تصوير شعبه على نحو ما سيتضح قريباً . أما
دلالات الألفاظ وأغراضها فمثلها مثل الألفاظ نفسها لا تدخل في
خصائص الكلام التي يعول عليها في الإعجاز .

ونرى عبد القاهر يعترف بالمعنى المتداول للفصاحة الذي
توصف به المفردات من حيث عذوبة اللفظ وسلاسته وسهولة مخارجه
في النطق كما يوصف به النظم متابعاً في ذلك للجاحظ الذي يقول : إن
المعاني مطروحة في الطريق . وواضح من ذلك إن عبد القاهر يرد
إعجاز القرآن إلى خصائص في أسلوبه وراء جمال اللفظ وجمال المعنى
أو بعبارة أخرى إلى خصائص في نظمه تطرد في جميع آياته ولكن كيف
نكشف عن هذه الخصائص ؟ وبأي المصاييح يهتدي في تبينها ؟ وفي
الوقوف على كيفياتها ؟ لقد رأى عبد الجبار كما أسلفنا يقول : (اعدم
إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنما تظهر في الكلام بالضم على
طريقة مخصوصة ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة بالأعراب
الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع ونراه يشرح ذلك متحدثاً عن
التقدم والتأخر والحركات التي تختص بالأعراب منكراً أن يكون لبنية
اللفظ وحسن النغم وعذوبة القول والاستعارة والمجاز دخل في الفصاحة
التي هي مناط الإعجاز واستقر ذلك كله في نفسه وآمن بأن التفسير
الصحيح للإعجاز ينبغي أن يطلب في علاقات الكلام النحوية ، وكان
عالمًا نحويًا كبيراً قد أشربت روحه كل ما كتبه أستاذه محمد بن الحسن
الفارسي وأبو علي الفارسي وابن جني فاضطربت مباحثهم في نفسه

واضطربت معها مباحث البلاغيين من قبله ومباحث الخطابة ونقد الشعر ، وحقا ان لم يشر الى المباحث الأخيرة في الدلائل ولكنه اشار اليها في أسرار البلاغة مما يدل على أنه قرأ كتاب الخطابة لأرسطو عند ابن سينا وأضرابه واطلع على ما فيه من حديث عن صحة تأليف الكلام وما ينبغي أن يراعى فيه من الروابط ومن التقديم والتأخير ومن الاتساق بحيث لا تظهر فيه معاطلة وما ينبغي أن يراعى في الاستفهام وفي وصل الكلام وفصله وما يجري فيه من تقطيع ومن سجع وازدواج⁽¹⁾ .

لقد انتفع عبد القاهر بآراء من سبقه بعد أن تذوقها كما هضم آراء النحاة منذ سيبويه في خصائص التعبيرات النحوية في المعاني الإضافية فأفاد من ذلك في دراسته التي انتهت به الى وضع نظريته في المعاني الإضافية وصور الأداء النحوية للكلام أو بعارة أخرى في النظم والخواص التركيبية للعبارات وهو يستهل الدلائل بأن معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلام بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض والكلام ثلاث : اسم وفعل وحرف . وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه أو حالا منه أو تابعا له صفة أو تأكيدا أو عطف بيان أو بدلا أو عطفا بحرف أو بأن يكون الأول مضافا الى الثاني أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول . . . وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا أو يكون منزلة من الفعل منزلة المفعول وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء . . . وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب أحدها أن يتوسط

(1) راجع تلخيص الخطابة لابن سينا ص 213

بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر وكذلك سبيل الواو
الكائنة بمعنى مع . . وكذلك حكم الا في الاستثناء . . والضرب الثاني
العطف والضرب الثالث تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي
والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه . .

ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لا بد من
مسند ومسند اليه والنظم بذلك هو معاني النحو التي يدور عليها تعلق
الكلام بعضها ببعض ويقول : إن هذه المعاني يناقشها علم البيان ويشيد
به وربما يفصح عنه من لطائف التعبير ودقائقه وخواصه . ويعرض للشعر
ومنزله واصفاء الرسول صلى الله عليه وسلم اليه ، واستحسانه اياه كما
يعرض للنحو مكبرا من أمره . بينوه بعلم الفصاحة وأنه لا بد لكل كلام
تستحسنه من جهة معلومة وعلة مضبوطة ويقرر أن الفصاحة والبيان
والبلاغة ترد جميعها الى خصائص الكلام وراء الفاظه ومعانيه ، وهي
خصائص تعود الى النظم وترتيب الكلمات على حسب ترتيب المعاني
الاضافية في النفس ، ويعرض للكتابة والمجاز والاستعارة ليؤكد أن
البلاغة فيها لا تعود الى مدلولاتها وانما تعود الى إثباتها وطريقة إسنادها
وفصل القول في مراده من النظم على هذا النحو⁽¹⁾ .

« اعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه
علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا
تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها ،
وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم ينظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب
وفروقه ، فينظر في الخير الى الوجوه التي تراها في قولك » ريد

(1) الدلائل ص 63

مطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ،
والمطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق ، وفي الشرط
والجزاء الى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرج اخرج وإن خرجت
خرجت ، وإن تخرج فأتا خارج ، وأنا خارج إن خرجت ، وأنا ان
خرجت خارج ، وفي الحال الى الوجوه التي تراها في قولك : جاءني
زيد مسرعا وجاءني يسرع وجاءني وهو مسرع أو وهو يسرع وجاءني قد
أسرع وجاءني وقد أسرع فيعرف لكل من ذلك موضعه ويحيى به حيث
ينبغي له وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ، ثم يفرد كل واحد
منها بخصوصيته في ذلك المعنى ، فنضع كل من ذلك في خاص
معناه ، نحو أن يحيى بما في نفي الحال وبلا إذا أراد نفي الاستقبال ،
وبأن فيما يرجع بين أن يكون وأن لا يكون وبإذا فيما علم أنه كائن ،
وينظر في الجمل التي ترد ، فيعرف مواضع الفصل فيها من مواضع
الوصل ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء وموضع
الفاء من موضع ثم وموضع أو من موضع أم وموضع لكن من موضع بل .
ويتصرف في التعريف والتكثير والتقديم والتأخير في الكلام كله وفي
الحذف والتكرار والاضمار والاعظهار ، فيضع كل من ذلك في مكانه
ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له .

وهذه القطعة من كلام عبد القاهر مع القطعة الأنفة الذكر تجمل
مباحث علم المعاني ، فقد ذكر الاسناد والمسند والمسند اليه وما
يحريان فيه من صور كثيرة فالمسند أو الخبر يكون اسما أو فعلا
مصارعا ، ويكون معرقا أو منكرا ويتقدم المسند اليه ويتأخر عنه وقد
يفصل بينهما بضمير فصل . ولكل ذلك وجه في التعبير والشرط والجزاء
يأتیان على صور كثيرة ولكل صورة دلالتها الخاصة والحال تكون اسما أو
فعلا مضارعا أو جملة اسمية خبرها اسم أو فعل وقد تكون ماضيا مسبقا

بقد وحدها أو بقد والواو ولكل ذلك موضعه الدقيق في الكلام، وإذا كانت للأسماء والأفعال خصائص في التعبير فإن للحروف أيضا خصائص دقيقة ، فإن النفي بما غير النفي بلا وموضع استخدام إن الشرطية غير موضع استخدام إذا . وبالمثل تختلف مواضع حروف الوصل والمطف ولا بد معها من معرفة مواضع الفصل والوصل بين العبارات . وبجانب ذلك كله لا بد من معرفة مواضع التعريف والتكثير في الأسماء مسندة أو مسند اليها . وأيضا لا بد من معرفة مواضع التقديم والتأخير والذكر والحذف والتكرار . والاضمار والاعظهار . وتندرج في المواضع الأخيرة صور من الإيجاز الذي يقوم على الحذف والاعطاب الذي يقوم على التكرار .

وهذه المباحث هي نفس المباحث التي انتهى إليها علم المعاني عند الزمخشري والرازي والسكاكي ومن خلفهم وغاية ما هناك أن عبد القاهر لم يشر هنا إلى صور الطلب ، على أنه سيفصل الحديث فيما بعد عن الاستفهام ، ومضى عقب ذلك يتحدث عن فساد النظم حين يعتمد الشاعر إلى المعاظلة ، على شكلة قول الفرزدق في مديح إبراهيم بن هشام المخرومي :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه

فانه أفسد الكلام بسوء ترتيبه ، ويظهر ذلك حين نعيد الكلمات إلى ترتيبها الطبيعي وهو وما وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه ، وهو يقصد بالملك هشام ابن عبد الملك ابن أخت الممدوح وخرج من ذلك إلى تطبيق نظريته في جمال النظم ، وكان مما احتاره لهذا التطبيق أبيات للبحثري في مديح الفتح بن خاقان ، وهو يعرضها

على هذا النحو يقول⁽¹⁾ : اعمد الى قول البحتري

بلوبا ضرائب من قد نرى فما ان رأينا لفتح ضريبا
هو المرء أبدت له الحادثا ت عزمنا وشيكنا ورأيا صليبا
تنكر في خلقي سؤدد سماحا مرجى وبأسا مهيبا
فكالسيف ان جثته صارخا وكالبحر ان جثته مستشيا

فاذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك ووجدت لها اهتزازا في نفسك
فعد ، فانظر في السبب واستقصى في النظر ، فانك تعلم ضرورة أن
ليس الا أنه قدم وأخر وعرف ونكر وحذف وأضمر وأعاد وكرر وتوخى
على الجملة وجهها من الوجوه التي يقتضيها علم النحو ، فأصاب في
ذلك كله ثم لطف موضع صوابه ، وأتى مآني يوجب الفضيلة ، أفلا ترى
أن أول شيء يروقك منها قوله : (هو المرء أبدت له الحادثات) ثم قوله
(تنكر في خلقي سؤدد) بتكرير السؤدد وإضافة الخلقين اليه ثم قوله :
(فكالسيف) وعطفه بالفاء مع حذفه البتداء لأن المعنى لا محالة فهو
كالسيف ثم تكريره الكاف في قوله (وكالبحر) ثم أن قرن الى كل واحد
من التشبيهين شرطا جوابه فيه . ثم أخرج من كل واحد من الشرطين
حالا على لسان ما أخرج من الآخر ، وذلك قوله : (صارخا) هناك
و (مستشيا) ههنا . ولا ترى حسنا تنسبه الى النظم ليس سببه ما عددت
او ما هو في حكم ما عددت فأعرف ذلك ، ومضى عبد القاهر يسوق
أمثلة مشيرة فيها الى جمال التعبير النحوي وحسن ما بداخله من صيغة
فعلية أو تقديم وتأخير أو وضع للفاء أو ثم أو فصل للكلام واستشاف أو

(1) الدلائل ص 65 وما بعدها وشيكنا : سريعا ، صليبا : قويا شديدا ، الصرائب : الثيم
والطباع ، ضريب : شبيه ومثيل ، صارخا : مستعيا .

تنكير أو تعريف أو مزاجعة بين كلامين في الشرط والجزاء أو تقسيم ثم جمع ، وربما جاء بالضرب الأخير استطرادا لأنه يدخل في السديع والحس المعنوي ونراه يقف هنا ليتحدث عن الفقرة التي يضد بعضها على بعض دون تفكير في وصل جملها وفصلها وأحكام هذا الوصل والمصل بحيث تكون لها هيئة في الصياغة النحوية من مثل قول الجاحظ في مفتح كتاب الحيوان « جنبك الله الشبهة وعصمك من الحيرة وجعل بينك وبين المعرفة نسيا ، وبين الصديق سيبا ، وحجب اليك الثبت ورين في عينك الانصاف وأدافك حلاوة التقوى ، وأشعر قلبك عز الحق وأودع صدرك برد اليقين ، وطردهك ذل اليأس ، وعرفك ما في الباطل من المذلة وما في الجهل من الفلة » ومن هذا النمط نفسه قول بعضهم في وصف خطيب « ما أفصح لسانه وأحسن بيانه وأمضى جنانه وأبل ريقه وأسهل طريقه » يقول عبد القاهر بعد أن أضاف أمثلة أخرى على هذه الشاكلة : « فما كان من هذا وشبهه لم يجب به فضل إذا وجب إلا بمعناه أو بمتون ألفاظه دون نظمه وتأليفه ، فميزته مقصورة على المزاجعة والسجع وتأليفه ، أما نظام صياغته فلا يحوي شيئا من الدقائق واللطائف المتصلة بالمصل وبالتعريف والتنكير وما إلى ذلك .

ويعقد عبد القاهر بعد ذلك فصولا يصور فيها نظريته في المعاني الإضافية ويبدأ بالتقديم والتأخير لأجزاء الكلام ويشير إلى ما قاله سيبويه (من أهم يقدمون المفعول على الفاعل أحيانا إذا كان بيانه أهم وكانوا بشأنه أعنى ، ويرجع التقديم والتأخير إلى علل بيانية هي ترتيب معاني الكلام الإضافية في نفس صاحبها ولكي يوضح ذلك درس التقديم والتأخير مع الاستفهام بالهمزة ومع النفي وفي الخبر المثبت وفي طائفة من العبارات ففي الاستفهام إذا ولي الهمزة الاسم مثل : أأنت قلت هذا الشعر بتقديم الضمير على الفعل كان الشك في قائل الشعر أهو

المحاطب أم غيره أما الشعر فلا شك فيه ، وإذا وليها الفعل مثل (أقلت هذا الشعر ؟) كان الشك في الفعل نفسه وهل نظم الشعر حقاً أو لم ينظمه ، فالتقديم والتأخير لا يأتيان للاهتمام أو العناية وإنما يأتيان لتحرير المعاني فالهمزة يليها دائماً المسئول عنه سواء في التقرير وغير التقرير ومن خير الأمثلة لذلك الآية الكريمة : ﴿ قالوا أنت فعلت هذا بالهتنا يا إبراهيم قال بل فعله كبيرهم هذا ﴾ فقد أجاب إبراهيم بما يدل على أنهم سألوا عن الفاعل ، ولو كان تقريرهم له بالفعل لا بالضمير لكان الجواب فعلت أو لم أفعل ، ونفس هذا يطبق على ما يلي الهمزة من المفعولات ، والحال مثل الآية الكريمة : ﴿ قل أغير الله أنخذ وليا ﴾ إذ أفاد تقديم المفعول فيها تشديداً واضحاً في الإنكار ولو أخر ما اتضح هذا التشديد وما فيه من عد هذا الاتخاذ جهالة وضلالة ما بعدها ضلالة .

وأورد أمثلة للنفي توضح فيها المعاني الدقيقة في اتجاه النفي إلى ما يلي الأداة كما فعل في الاستفهام ثم تحدث عن المعاني الإضافية التي تلاحظ في تقديم المسند إليه والمفعول سواء في النفي أو الاستفهام وكذلك الشأن إذا قدمت المسند إليه في الجملة الخبرية المثبتة فتقديم المعرفة في مثل أنا فعلت يأتي لغرضين : أما تخصيص المسند إليه المسند كقولك أنا سميت في حاجتك لمزاعم أن غيرك انفرد بالسعي أو أن آخر شاركك فيه وأما تقوية الحكم وتأكيده في ذهن السامع مثل : هو يعطي الجزيل ويحب الثناء ، وتقديم المسند إليه إذا كان نكرة يفيد التخصيص فأنك إذا سألت شخصاً : أرجل جاءك كان السؤال عما عن الجنس وأما عن الواحد أي أرجل جاءك أم امرأة أو رجل جاءك أم رجلان ، وقس على ذلك وإذن فلا فرق عند عبد القاهر بين

تقدم المسند اليه معرفة او نكرة في حالة الاستفهام وكذلك النفي
والاثبات فيما يظهر فالحكم واحد وناقض في الموقفين ولا فرق عنده بين
معرف ومنكر ومظهر ومضمر .

وينتقل الى الحذف ويبدأ بحذف المبتدأ عند تعيينه وقيم القرينة
ملاحظا أن حذفه حيثئذ يكون أفصح من ذكره ، وأن ذلك يكثر في الشعر
حين يذكر شخصا ويقدم بعض أمره ثم يقطع ويستأنف الكلام كقول
بعض الشعراء :

مأشكر عمرا إن تواخت منيتي أبادي لم تمن وإن هي جلت
فتى غير محبوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا الفعل زلت
ويقول إن النفس تحس في مثل هذا الحذف أنسا ، وفي الوقت
نفسه قد تستثقل الذكر حتى كأنما تريد أن تتوقاه وتتعاماه .

وفصل القول في حذف المفعول قائلا : إنه يحذف حين يريد
المتكلم إثبات الفعل للفاعل أو نفيه عنه على الإطلاق دون ملاحظة
تخصيصه بمن وقع عليه كالأية الكريمة : ﴿ قل هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ ، وهذا النوع من الحذف على لونهن :
لون يراد فيه أصل الفعل كالأية الكريمة من غير إشارة الى شيء آخر ،
ولون يراد فيه مفعول خاص ولكنه لا يذكر لدلالة الحال عليه ويأتي معها
قول الباحثري يمدح الخليفة المعتر باقه ويعرض بالمستعين :

شجر حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر يسمع واع

فقد أراد أن يرى مبصر وآثاره ويسمع واع أخباره ولكه حذف
المفعولين للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الشهرة والكثرة بحيث

يمتع حفاؤها اذ أصبحت شغل الأسماع والأبصار وكأنه لم يعد هناك صاحب سمع أو بصر الا وهو يعرفها ومن ثم يصبح شجى لاعدائه أن يكون هناك أي مبصر أو أي سميع .

ويقول عبد القاهر إن المفعول به قد يكون مرادا ولكن يحذف لعرض البيان بعد الإبهام على نحو ما يوضح ذلك فعل المشيئة مثل : لو شئت جئت ، ومثل ﴿ ولو شاء لهداكم أجمعين ﴾ أي ولو شاء أن يهديكم لهداكم أجمعين - مع أن ذكره قد يكون ضروريا إذا كان خاصا مثل :

ولو شئت أن أبكي دما لبكيتك عليه ولكن مساحة الصبر أوسع الى غير ذلك من صور حذف المفعول .

ونخرج من ذلك الى الحديث عن فروق صور الخبر أو المسند ويلاحظ أنه إذا كان اسما دل على الثبوت وإذا كان فعلا دل على التجدد ويقول إنه إذا كان مضارعا دل على أن العمل يتكرر ويقع مرة بعد مرة ويضرب لذلك مثلا قول طريف بن تميم :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة يحشوا الى عريفهم يتوسم

فانه دل بتعبيره يتوسم على تجدد التوسم والتأمل والنظر ، ويترك الفعل الى الاسم ويلاحظ فروقا واضحة من أن نقول : زيد منطلق وزيد المنطلق والمنطلق زيد وبذلك يخوض في الفروق بين تنكير الخبر وتعريفه وهو يستهل كلامه : فان التعبير الأول انما يقال لشخص خالي الذهن عن أي انطلاق فقد حدث سواء من زيد أو غير زيد ، أما التعبير الثاني فيقال لشخص قد علم أن انطلاقا حدث ولا يعرف ممن كان

أمن زيد أم من غيره فأتت تعيد له المنطلق ، والتعريف حيث يرد به العهد ومن أجل هذا الفرق بين التعبيرين يجوز ذلك أن تقول زيد مطلق وعمرو ولا يجوز أن تقول : زيد المنطلق وعمرو « لأن أول العبارة تخصيص وآخرها نفي للتخصيص » .

ويقارن عبد القاهر بين قولك « زيد المنطلق » وقولك « المطلق زيد » ويلاحظ أن العبارة الثانية أقوى في القصد ، ذلك أن المطلق فيها أعم إذ الألف واللام فيها لاستغراق الجنس بخلاف المنطلق في العبارة الأولى .

ويبحث في الحال وأنها تجيء مفردة وجملة وأنها إذا كانت جملة تجيء تارة بالواو وأخرى بغيرها وفي تمييز الوجهين كما يقول صعوبة ويأخذ في بيان ذلك ملاحظاً أن الجملة إذا كانت مؤلفة من مبتدأ وخبر فالغالب أن تجيء مع الواو مثل جاء زيد وعمرو أمامه ، وإذا كان المبتدأ ضميراً يعود على صاحب الحال تحتم ذكرها مثل : جاءني وهو مبسم ، وإذا كان خبر الجملة الاسمية ظرفاً مقدماً أو جاراً ومجروراً مقدمين كثر فيه ترك الواو كقول بشار :

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها خرجت مع البازي على سواء

وإذا كانت الجملة فعلية وفعلها مثبت امتنعت الواو⁽¹⁾ مثل ﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾ ويتقل إلى الفصل والوصل بين الجمل ويؤه بأهميتها في البلاغة فالوصل عطف جملة على أخرى بالواو دون غيرها ويحب في ثلاثة مواضع :

(1) لأن الواو رأى عبد القاهر هنا تكون للعطف ونحو يريد الحال

1 (إذا اشتركت الجملتان في الحكم الاعرابي مثل هو يضر ويضع .

2 (إذا استحدثت الجملتان خبرا أو انشاء مع المناسبة وعدم المانع من العطف مثل إذا قدم عليك رسل عدوك فآكرمهم وأقلل لبثهم

3 (إذا كان ترك العطف يوهم خلاف المقصود مثل لا وشمالك الله .

والفصل ترك العطف مطلقا ويجب في ثلاثة مواضع :

1 (إذا كان بين الجملتين اتحاد في المعنى كان تكون الثانية توكيدا للأولى كآية التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم ومثل ذلك إذا كانت توضيحا : أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين .

2 (إذا اختلفا خبرا أو انشاء ولم توجد المناسبة بينهما في المعنى كقول جرير :

يا آل مروان : إن الله فضلكم فضلا عظيما على من دینه البدع
3 (إذا كانت الثانية خبرا عن سؤال نشأ من الأولى كقول بعض الشعراء :

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل

ومما يتعين فيه الفصل أن يوهم العطف وصلا في الكلام غير مقصود على نحو ما تصور ذلك الآية الكريمة ﴿ وإذا خلوا الى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون ﴾⁽¹⁾ ﴿ الله يستهزئ بهم . . . ﴾

(1) سورة النقرة الآتان 14 ، 15

فانه لم توصل جملة لفظ الجلالة بما قبلها حتى لا تدخل فيه فيطر أن استهزاء الله بهم انما يكون حين يخلون الى شياطينهم بينما هو استهزء متصل ويعرض لجملة معطوفة بالفاء لا على التي قبلها مباشرة ، بل على جملة أسبق منها ويقول إن الذي حسن ذلك أن الجملة الفاصلة ترتبط بالأولى ارتباطا يجعلها كأنها جزء منها

ويلاحظ أن الشرط أحيانا قد يكون جملتين فتكونان كأنهما واحدة ، على نحو ما جاء في التنزيل ﴿ ومن يكسب خطيئة أو اثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا وإثما مبينا ﴾ فالشرط في الآية انما هو مجموع الجملتين الأولين ويورد هنا ملاحظة دقيقة على ما يكون بين فصول الكلام وفقره من روابط يجب أن يعرف ربطها ومكان هذا الربط ، ويصور ذلك في آيات التنزيل ﴿ وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا الى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين ولكننا أنشأنا قرونا فتطاول عليهم العمر وما كنت ثاويا في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا ولكننا كنا مرسلين ﴾ (1) .

فاننا لو جربنا على الطاهر وجعلنا كل جملة معطوفة على ما بينها منع من ذلك المعنى ، اذ يلزم أن يكون قوله (وما كنت ثاويا في معنى لكن) ويصبح اطراد الكلام كأنه قيل : ولكنك ما كنت ثاويا في أهل مدين . . . الى مرسلين) معطوفة على مجموع الجمل قبلها أو بعبارة أخرى على : (وما كنت بجانب الغربي . الى العمر) وهي ملاحظة نفيسة لم يستغلها البلاغيون بعد عبد القاهر في بحث الصلة وما بداخلها ، وينوه عبد القاهر بأمر النظم وأن فصاحة الكلام ينبغي أن ترد

(1) انا 44 ، 45 من سورة القصص

الى جمال المعاني الاضافية على نحو ما صورنا ذلك في صورنا ذلك في صدر حديثنا عن الدلائل ، وايضا ينبغي أن يرد الى هذه المعاني جمال الاستعارة والكناية ، ويعرض صوراً من التعبير الدقيق الذي يدل على المحقق بنظام التأليف التركيبي في اللغة من ذلك تعرض خلف الأحمر لبشار حين أنشده قصيدته التي يقول فيها :

بكرأ صاحبي قبل الهجير ان ذاك النجاح في التبكير

فقد قال له خلف : لو قلت مكان الشطر الثاني (بكرأ فالنجاح في التبكير) كان أحسن فقال له بشار : (انني بنيتها أعرابية وحشية) ولو قلت بكرأ فالنجاح كان هذا من كلام المولدين ، ويقول عبد القاهر : إذا جاءت ان على هذا الوجه اغنت غناء الفاء العاطفة وأضافت الى ذلك رونقا عجيبا . اذ يصبح الكلام مقطوعا موصولا معا ، ومما يدل على ما نحتاجه هذه الدقائق البلاغية من فطنة استخدام كلمة كل ، ويعرض علينا عبد القاهر طائفة من عباراتها ويحللها تحليلًا بديعًا ينتهي منه الى أنها إن دخلت في حيز النفي فتقدمتها أدواته كانت لنفي الشمول فمثل « ما كل رأي الفتى يدعو الى رشد » و « لم يأتني القوم كلهم » و « لم أركل القوم » ينصب فيه النفي على المصوم لا على كل فرد وإذا أخرجت « كل » من حيز النفي كان المعنى على شمول النفي وعمومه جميع الأفراد على نحو ما يتضح في مثل : (ادعي على شيئا كله لم أصنعه) وكلام عبد القاهر هنا شديد الصلة بكلام المناطقة مما يدل على تنافه بالمنطق واصطلاحاته وقوانينه .

ومن دقائق ما صورته هنا الآية الكريمة ﴿ وجعلوا لله شركاء الجن ﴾ ، فقد ذهب الى أن الجن منصوبة بمحذوف يدل عليه سؤال مقدر ، كأنه قيل بعد كلمة (شركاء) فمن جعلوا شركاء لله تعالى ؟ قيل

الحن أي جعلوا الجن ، وبذلك نص على حذف المسند حين توجد القرينة . ومن هذه الدقائق آية التبيه : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ﴾ فانه نكر لفظ حياة ولم يعرفها لأن المعنى على الازدیاد من الحياة لا على الحياة من أصلها فهم يحرصون مهما عاشوا على أن يزدادوا الى حياتهم حياة ای جزءا من حياة مهما ضؤل وصغر ، ومن هنا وحب التنكير للحياة في الآية الأولى : ﴿ ولكم في القصاص حياة ﴾ لأن القصاص لا ينشأ عنه الحياة من أصلها وانما ينشأ عنه ما يستأنف منها وأيضا فان الحياة التي يردھا القصاص إنما هي لمن يروعه حقوق القصاص ، بمعنى أنها ليست شاملة لكل الناس ومن هنا حسن التنكير . ويحيل عبد القاهر في تبين مثل هذه الدقائق على الذوق ثم يعرض للمجاز ويحلل طائفة من أمثله مستكشفا لما سماه المجاز الحكمي أو العقلي .

ثم يعرض لأضرب الخبر ويستشهد بما رواه ابن الانباري من أن الكندي المتفلسف ركب الى أبي العباس المبرد⁽¹⁾ وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشوا ، فقال له أبو العباس في أي موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون : عبد الله قائم ثم يقولون : إن عبد الله قائم ، ثم يقولون : إن عبد الله لقائم ، والألفاظ متكررة والمعنى واحد . فقال له أبو العباس ، بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فقولهم عبد الله قائم اخبار عن قيامه ، وقولهم إن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم : إن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني . فما أحرار المتفلسف جوابا « ويعلق عبد القاهر على ذلك بقوله : واذا كان الكندي يذهب هذا عليه حتى يركب

(1) انظر ص 181 البلاغة تطور تاريخ للدكتور شوقي صيف

فيه ركوب مستفهم أو معترض فما ظنك بالعامّة ومن هو في عداد العامّة ، ممن لا يخطر شبه هذا بباله ، ويأخذ في تحليل طائفة من العبارات المبدوءة بلفظ (ان) ومعروف أن البلاغيين بنوا من إجابة المبرد فصلا تحدثوا فيه عن ضروب الاسناد الخيري ، وعبد القاهر هو الذي فتح لهم أبواب هذا الفصل ، اذ يذهبون الى أن العبارة الأولى في كلام الكندي لخالي الذهن والغرض منها إفادة الحكم ، أما الثانية فللسائل والغرض منها تأكيد الحكم وأما الثالثة فللمنكر والغرض منها المبالغة في التأكيد ، وذهب عبد القاهر هنا الى أن خالي الذهن والشاك المتردد لا يؤكد لهما الكلام إذ قال إنه يحسن التأكيد اذا كان المخاطب له ظن في خلاف الحكم المؤكد وعقد قلبه على النفي . على أنه فتح الباب لتأكيد الكلام في الصورة الأولى لأسباب بيانية وهو ما سماه البلاغيون بعده بالخروج على مقتضى الظاهر .

وتحدث عن القصر الذي أشرنا اليها سابقا بتعريف المسند والمسند اليه ولاحظ أن القصر الثاني في مثل المنطلق زيد أقوى من القصر في مثل « زيد المنطلق » وفرق بين انما وبين ما والا فالأولى لا تتضمن نفيا بخلاف الثانية والأولى تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته او لما ينزل فنزلته مثل ﴿ انما انت منذر من يخشاها ﴾ وأما (ما والا) فيأتیان في خبر ينكره المخاطب ويشك فيه ، كقولك لشخص : « ما انت الا مخطيء » وفرق ثالث هو أن (انما) تفيد ايجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره ، فاذا قلت انما جاءني زيد تضمن ذلك أنك نفيت أن يكون الجائي غيره فكأنك قلت (جاءني زيد لا عمرو وهكذا يفرق في جميع الأبواب بين المعاني باختلاف الأدوات وباحتلاف مكان الكلمات . وينوه طويلا بتنظيم الكلام وأن فصاحته

وبلاغته وروعته انما ترد الى هذه المعاني الاضافية التي يجلوها ويعرض لبعض الصيغ القرآنية وغير القرآنية مبينا ما فيها من دقة التعبير وجماله .

ونحدث عن الاعجاز القرآني ويرد ما يظن من أن للفظ وما قد يتصل به من استعارة وغير استعارة مدخل فيه وكذلك الشأن في حسن الألفاظ وجمالها الحسي ووقف مرارا عند الصور البيانية من المجاز والكناية والاستعارة ليؤكد أن جمالها لا يرجع الى مدلولاتها ومضامينها وانما يرجع الى المعاني الاضافية التي يلاحظها الحاذق البصير في تراكيب العبارات وصياغاتها وخصائص نظمها وصور نسقها وسبقها ومعنى ذلك أنه عرض في « الدلائل » للصور البيانية لا لغرض بحثها بحثا مفصلا وانما لاثبات أنه يطبق عليها في النظم ومعانيه الاضافية ما يطبق على العبارات الحقيقية وعد الاستعارة مجازا عقليا تقوم على ادعاء معنى اسم لاسم آخر مثل الكناية والتشبيه ذاكرة أن حسنهما في المعنى الاضافي⁽¹⁾ وملتفت عبد القاهر الى معنى مهم هو أن تفسير بيت أو آية من الذكر الحكيم لا يساوئيهما في نظم التعبير وأدائه وفي ذلك الشهادة الناطقة بأن المعول في البلاغة والاعجاز انما هو على النظم ، والا أصبح لتفسير البيت بلاغته ولتفسير القرآن اعجازه ، وهو ما لا يقول به أحد .

ويؤديه ذلك الى فكرة دقيقة في بحث السرقات الشعرية وهي أن بيتين مهما اتفقا في المعنى لا بد ان يكون بينهما خلاف في أدائه ونظمه وهيئة تعبيره ، واذا كان العلماء بالشعر قد قالوا إن معنى في بيت هو نفس المعنى في البيت الثاني فانهم لا يريدون أن حكم البيتين مثل حكم الاثنين وضعا في اللغة لشيء واحد كالليث والأسد مثلا ، وانما يريدون أنه يجمعهما جنس واحد ، ثم يفترقان بخصائص وصفات كالحاتم

(1) الدلائل ص 309

والحاتمة والقرط والسوار والسوار وسائر أصناف الحلى التي يضمها جنس واحد وتختلف أشد الاختلاف في الصفة والهيئة .

ويعرض طائفة من الأبيات التي تنضوي تحت مبحث السرقات ويبين ما بين كل بيتين أو أبيات تشترك في معنى من فرق في النظم والآداء ويسمى هذا الفرق باسم الصورة كالفرق بين انسان وانسان وفرس وفرس بخصوصيته تكون في صورة هذا لا تكون في صورة ذاك ويقول ما ملخصه : لو كان المعنى في أحد البيتين يكون على هيئته وصفته في البيت الآخر وكان التالي من الشاعر ينسبك به معادا على وجهه لم يحدث فيه شيئا ولم يغير له صفة لكان قول العلماء في شاعر : انه أخذ المعنى من صاحبه فأحسن وأجاد وفي آخر انه أساء وقصر لغوا من القول ، من حيث كان محالا أن يحسن أو يسيء في شيء لا يصنع به شيئا . وكذلك كان يكون جعلهم البيت نظيرا للبيت ومناسبا له خطأ منهم ، لأنه محال أن يناسب الشيء نفسه وأن يكون نظيرا لنفسه . وأمر ثالث وهو أنهم يقولون في واحد انه أخذ المعنى فظهر أخذه ، وفي آخر : انه أخذه فأخفى أخذه . ولو كان المعنى يكون معادا على صورته وهيئته وكان الأخذ له من صاحبه لا يصنع شيئا غير أن يبدل لفظا مكان لفظ لكان الاختفاء فيه محالا ، لأن اللفظ لا يخفي المعنى ، وإنما يخفيه إخراجا في صورة غير التي كان عليها ، وهي فكرة طريقة منتهى الطرافة . ولو اعتنقها أصحاب البلاغة في عصر عبد القاهر وبعده لخففوا من حدة بحثهم في السرقات الشعرية وعرفوا أن للاحق دائما فصلا في الصورة التي يخرج بها المعنى إخراجا جديدا . وإنما أدى عبد القاهر إليها بحثه في معظم الكلام ونسقه واتخاذها ميزانا لبلاغته وهو ميزان حاول به أن يزن الصور البلاغية في التعبير كما ووزن صورته الحقيقية ، وردها أو رد العناصر المهمة في بلاغتها الى طريقة التأليف

للعبارات وسياق الألفاظ منها ، وهو يجعله نفسه جهدا شديدا في تبيين هذه العناصر حتى يوضح فكرة النظم وشعبه وخصائصه وسجته المختلفة .

وهي نسب يكشفها العقل البصير الذي يستطيع أن ينفذ عن طريق العلاقات النحوية في التعبيرات الى خفايا البلاغة ودقائقها في الصياغات المختلفة ، وعبد القاهر مع إيمانه بأن العقل يستطيع أن يصل الى ادراك هذه الدقائق والخفايا ينوه بالذوق وأنه ضروري لتمييز جيد الكلام من رديئه يقول في تضاعيف كتابه⁽¹⁾ (ان من حرم الذوق عليه أن يقلد من ملكه وعرف به كيف يصور مزايا النظم وعليه أن يأخذ نفسه بالتدريب حتى تتكون له الحاسة التي يصر بها خصائص الكلام . وقد ردد ذلك في خاتمة كتابه قائلا : إنه لا بد للشخص من ملكة ومن ذوق وقريحة حتى يقف على معاني الجمال البياني في النظم وحتى يتكشف له العطاء ويرتفع عن بصره الحجاب الضيق .

وتحدث عن بعض صحف الكتاب عن السجع والجناس ليدل على أنهما لا يحسنان الا في نسق مستو متظم وأن الجمال البلاغي لا يرد اليهما في ذاتهما كما لا يرد الى مجرد السهولة الظاهرة في الألفاظ والسلامة والسلامة مما يثقل على اللسان⁽²⁾ .

(ووضح من كل ما سبق أن عبد القاهر استطاع في الدلائل أن يفسر نظرية النظم تفسيرا ردها فيه الى المعاني الثانية)⁽³⁾ او كما قلنا الى

(1) الدلائل ص 602

(2) الدلائل ص 463 وما بعدها

(3) الدلائل ص 781 وفي مواضع معرقة

المعاني الإضافية التي تلتصق في تركيب الكلام حسب مضامينه ودلالاته في النفس ، وهي معان ترجع الى الاسناد وخصائص مختلفة في المسند اليه والمسند وفي أضرب الخبر وفي متعلقات الفعل من معمولات وأحوال وفي الفصل بين الجمل والوصل وفي القصر وفي الإيحاز والاطناب وهي نفسها الأبواب التي ألف منها من خلفوه علم المعاني ، وحقا تنأثرت في كتابات من سبقوه بعض ملاحظات وبعض مصطلحات غير أن هذا ينبغي أن لا يضلنا فتغمطه حقه ونزعم أنه إنما جمع ملاحظات سابقه فالحق أنه ابتكر هذه النظرية⁽³⁾ التي قام على أساسها علم المعاني وإذا كان المحدث نتيجة للانتفاع بسابقه وجريا على سنة التطور قد يكمل المبتدئ بالعز يد فقد استدركوا شعب باب الانشاء وظلت كتاباته المنارة الهادية بأصوائها الكثيرة المشعة وحسبه أنه قرأ كتاب سيويه وتفهم ما فيه من معان ثرية كانت الأساس المتيقن لاشادته هذا البناء .

ومن كل ما تقدم نوقن بما لا يدع مجالا للشك أن نظرية عبد القاهر في المعاني تعتمد على القواعد النحوية التي تراعي نظم الكلام وتراكيبه لا الكلمة المفردة وحال آخرها ، فالكلمة المفردة إنما تراعي وسط التركيب الذي جاءت فيه مراعي وضعها من حيث ما قبلها وما بعدها مذكورا أو مقدرا .

« يقول ابن الأثير : ولست أعني بالجزل من الألفاظ أن يكون وحشيا متوعرا عليه عنجهية البداوة بل أعني بالجزل أن يكون متينا مع عذوبته في القلم ولذاذته في السمع » لعله كان يرى الجزالة قوة معنوية تستقل من صياغة صادقة متماسكة لمعنى قوى متماسك وإن جاءت

الألفاظ سهلة سلسة إذ أن تماسك المعنى وترباط النظم قد أحدث كلاهما من القوة والتمكن ما لا يحدثه اللفظ الغريب

واللفظ الغريب لا يحدث قوة إطلاقاً إلا إذا صادف مكانه الصادق من التجربة والا فهو حجر ثقل في طريق القارئ يرهقه ويصيبه .

أفلح ابن الأثير اذن في حديثه عن الجزالة والرقعة وبخاصة حين أشار الى أن من الجزالة ما يعذب ويلذ ، لأن العذوبة واللذاجة بعض صفات الرقعة دون نزاع ولهذا التداخل المتصل فسر الكاتب البليغ الأستاذ أحمد حسن الزيات يرحمه الله من سرد هذه الأوصاف النقدية الى أوصاف غيرها تكون أكثر ضبطاً وتحديداً حين قال في كتابه لأصيل (دفاع عن البلاغة) : قرئ في كتب النقد والبلاغة فتجد من صفحة الى صفحة سلاسل من الوصف الحزافي تتلاحق على الكلام البليغ فلا تحدده ولا توضحه ، ذلك لأن أكثرها من الألفاظ التي أشاعها الكتاب في الناس من غير تقييد ولا تحديد فظلت معانيها مبهمة . ودلالاتها شائعة من ذلك قولهم : الجزالة والسهولة والفصاحة والوضوح والصدق والطلاوة والحلاوة والمائية والصنعة والسبك والحبك والسمو والشرف والجلال الى آخر هذه النعوت المتداخلة التي لا تعين حداً ولا تبين مزية .

وللأستاذ الزيات يرحمه الله عذره حين يرى الكتاب يملئون الصفحات بأوصاف حصرها في الأصالة والوجازة والتلازم ولكن المشكلة لم تحل بعد ، لأن التلازم معنى اجمالي سيفصله ناقد غير الزيات بالألفاظ لا تخرج عن مضمون السلاسة والقوة والجزالة والرقعة فيعود ثانية الى هذا التداخل الذي فر منه الأستاذ ، وأنا أرى أن النقد الحيد يستطيع أن يضع اللفظ التقدي موضع الصحيح ولن يضيره أن

يستعمل لفظتي الجزالة والركة اذا تحقق ما تشيران اليه من سمات فلنبق
عليهما غير تاسيين ما اكده ابن الاثير⁽¹⁾ .

هذه مقدمة لا يد منها لدراسة الجزالة والركة في الأسلوب القرآني
ومنها نعرف أن الجزالة جزالة موضع لا جزالة كلمة او بيت او آية فالذين
يقفون عند الكلمة وحدها في النص الأدبي أو يتجاوزونها الى البيت
الواحد أو الآية المفردة يبترون السياق بترًا وكذلك الركة لا تكون في لمعة
منقطعة من سياقها ، كما نعرف أن التماسك الأمر لا يكون بقوة الألفاظ
وحدها بل بما تعبر عنه من مواقف قوية تتطلب التلازم بين اللفظ
والمعنى أو بين الشكل والمضمون ، كما يقال في هذه الأيام ، ويقضي
ذلك أن يكون الأديب صادقًا كل الصدق في نقل الخواطر شديد الشعور
بتبعته الأدبية التي لا تجعل زركشة اللفظ ورنينه مسحة ظاهرية لا صلة
لها بالنبع الحقيقي الذي يجيش في أعماق النفس ، إذ إن رسالة البيان
الأولى هي اظهار ما في النفس من الحقائق اظهارًا يوضحه الخيال
الكاشف والنظم الموحى والجرس المعبر .

فاذا جاء ذلك كله بعيدا عن الخلجات النابضة او مقنعا بستائر
زائفة من صجب الصنعة فلا أداء ولا بيان وما دامت الجزالة والركة
كلتاهما ترجعان الى الموضوع . وهذا ما تطورت اليه علوم البلاغة النظر
الى الموضوع ككل بعد سلامة الجمل والتعبيرات وشحنها بالمعاني
التركيبية المعبرة عن شتى الانفعالة ومختلف الأحاسيس بالتقديم
والتأخير والذكر والحذف والوصل والفصل والقصر والتأكيد . . الخ مما
تحدثنا عنه آنفا .

1 (البيان القرآني للدكتور محمد رجب البيومي - سلسلة المحوث الإسلامية الكتاب الواحد بعد
لثلاثين .

(7) دراسة المذاهب النحوية من حيث إنها
أثر لاختلاف على طلب معنى
أو أن لها متزحاً آخر يهيم وراء الأعراب
أيا كان المعنى الذي يكشف عنه

ما المدرسة ؟ وهل كانت هناك مدارس نحوية ؟ ومن الذي
أسسها وما خصائص كل منها ؟

المدرسة ما هي إلا اتجاه له خصائص مميزة ينادي بها فرد أو
جماعة من الناس ثم يعتنقها آخرون ، وهي في نظر بعض الباحثين
ليست إلا استاذاً مؤثراً وتلاميذ وقد اجتمعوا على تحقيق غرض موحد
ونهجوا للوصول إليه منهجاً موحداً⁽¹⁾ .

ويرى (جوتولد فايل) أنها الاشتراك في وجهة النظر الذي يؤلف
الجلية العلمية ويربط العلماء بعضهم ببعض على رأي واحد⁽²⁾ .

وليس بين هذه الآراء كبير اختلاف لهذا نتجاوزها إلى آراء
الباحثين في المدارس النحوية في القديم والحديث أما القدماء فقد
اعترفوا بوجود المدارس النحوية التي تتمثل في المدرسة البصرية وهي
أسبق الثلاث ثم المدرسة الكوفية ومن بعدها مدرسة بغداد على اختلاف
بينهم في طريقة تناول ، فأصحاب الطبقات ومن لف لفهم يقسمون
النحاة إلى بصرين وكوفيين ويجمعون على ذلك ثم يختلفون في تسمية

1 (مدرسة الكوفة ص 129 طبعة دار المعرفة ببيروت (المهدي المحرومي)

2 (مقدمة الانصاف ترجمة الدكتور النجار

ما وراء هاتين المدرستين فيقسمهم الزبيدي الى مصريين⁽¹⁾ وقرويين
 وأندلسيين ، أما المكيري فيسميهم المدنيين حيث يقول : النحويون
 جنس تحته ثلاثة أنواع : مدنيون وكوفيون وبصريون . وابن السديم
 يصرح باسم البغداديين ويجيء بهم في أعقاب البصريين والكوفيين ،
 أما غير أصحاب الطبقات من المترجمين يعتمدون على تاريخ
 الوفاء أو على حروف الهجاء فانهم ينصون غالباً على أن هذا بصري
 وذاك كوفي مثلاً ، وفي هذا التصريح دلالة على اعتراف القدماء بأن
 هناك مدرسة تغاير الأخرى ، أما المحدثون فمنهم من اقتنع بصحة ما
 ذهب اليه القدماء من وجود بعض المدارس النحوية المتميزة ومنهم من
 تشكك في ذلك ، من الفريق الأول المرحوم أحمد أمين حيث يقول وأما
 ما كان الأمر فقد اختلفت مدرسة الكوفة عن مدرسة البصرة في مبادئ
 أساسية⁽²⁾ والأستاذ أمين الخولي حيث يقول : (والكسائي الكوفي
 بإجابته هذه يشير الى قوله (أي هكذا خلقت) يذكرنا بمدرسة قومه في
 النحو وما يمثل اليه من التبع اللغوي وعدم اتباع التأويلات البعيدة .

والامعان المنطقي الذي جنحت اليه مدرسة البصرة المناظرة ،
 ولم تكن الغلبة لمدرسة الكوفة التي لمحت طبيعة اللغة بل كانت
 لمدرسة البصرة العقلية المنطقية الخ ومن المستشرقين الذين يؤيدون
 وجود بعض المدارس النحوية المتميزة (يوهان فلك) في كتابه
 (العربية) حيث يقول (وكانت لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في

(1) طبقات النحويين للزبيدي

(2) النسخ لأبي العاصم عبد الواحد بن علي المكيري الصفحة الأولى من مخطوطة دار
 الكتب / 5

(3) مثل العماد الحنلي في كتاب شذرات الذهب في أخبار من ذهب وابن الأنباري في كتاب
 مرآة الألباء

القياس النحوي تختلف عن مذاهب الكوفيين كما سلك كل من القبيلين
في تفسير الظواهر اللغوية طريقا خاصا⁽¹⁾ .

أما الفريق الآخر ذلك الذي يتشكك في قيام مدرسة كوفية ومن ثم
لا يرى قيام مدرسة بغدادية ، اذ انها ليست الا امتزاج المدرستين
البصرية والكوفية معا فأبرزهم (جو تولد فايل) حيث يقول عن الكوفيين
في مقدمة الانصاف (انهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة) .

أما (برر كلمان) فلم يكن في رأيه قاطعا ولا واضحا كما كان
فايل وان كانت عبارته تشعر بالانكار حيث يقول : (قد افترض العرب
فيما بعد استنادا الى روايات التاريخ الأدبي أن الخلاف كان قائما بين
مذهبين لغويين هما مذهب البصرة ومذهب الكوفة وأن هذا الخلاف لم
يسر الا بعد أجيال عندما اندمج المذهبان وتوحدا في مدرسة بغداد ولكن
الذي يظهر لنا أن المنافسات بين علماء هاتين المدرستين البصرة
والكوفة قد بولغ فيها الى حد لا مبرر له فانت تراه قد نسب ذلك الى
افتراض العرب وربما كان معنى هذا انه لا يرى ما يراه العرب ولكنه عاد
فقال والذي يظهر لنا أن المنافسات قد بولغ فيها الى حد لا مبرر له وليس
في هذا انكار لوجود المدرستين وكل ما فيه انكار للمبالغات التي وصلتنا
عن المنافسات بين المدرستين ، ومن هنا لم يكن واضح الرأي في هذه
القضية .

أما دائرة المعارف الاسلامية فقد حذت حذو (جو تولد فايل)
حين قال قائلها : لا نستطيع في الحقيقة أن نقول بوجود مذهب مكتمل

(1) صحى الاسلام 294/2 الطعة الخامسة .

لحاة الكوفة وهو أمر سبق أن بينه فايل⁽¹⁾ ولا شك أنها كانت حقيقة قائمة كما سنبينه بالتفصيل في الباب القادم (تحديد دقيق للخلاف بين المدارس) وقد اختلف في مؤسس المدرسة البصرية .

أ - يرى ابن فارس في كتاب الصحابي أنها بدأت قبل أبي الأسود فلما قل النحو في أيلني الناس جلده أبو الأسود⁽²⁾

ب - ويرى كثير من القدامى والمحدثين أنه أبو الأسود التؤلي المتوفي سنة 567 بأمر الامام علي أوزيد على اختلاف الروايات⁽³⁾ .

ج - وبعض المستشرقين يستكرون وضع أبي الأسود أصول النحو العربي .

د - ومن العرب من قال إنه نصر بن عاصم المتوفي سنة 89 هـ ومنهم من قال إنه عبد الرحمن بن هرو المتوفي سنة 117 هـ .

هـ - ويرى الاستاذ ابراهيم مصطفى أن واضع النحو هو عبد الله بن اسحاق الخصرمي المتوفي سنة 117 هـ .

ز - ويرى بعض الباحثين المحدثين أن الخليل وسيبويه هما اللذان اخترعا النحو اختراعا .

وقريب منه قول من يرى أن تاريخ المدرسة البصرية يبدأ بعمل (سيبويه) وليس المجال هنا مجال تأييد أو تفنيد . أما المدرسة الكوفية فلم تكن أسعد حظا في الاختلاف .

1 (اطر ترجمة ثعلب 200/1 طبع 1930

2 (الصحابي في فقه اللغة ص 10 طبعة المؤيد 1328

3 (مراتب الحوئين لأبي الطيب اللغوي ص 7 طبعة نهضة مصر .

أ - يرى بعض القدامى أن مؤسسها معاذ الهراء .

ب - والأكثرون على أن أبا جعفر الرؤاس هو المؤسس الأول
لمدرسة الكوفة .

ج - وبعض المحدثين يذهب إلى أن الكسائي هو المؤسس
الحقيقي لهذه المدرسة استناداً إلى أن الرؤاس أو غيره لم يخلف لنا
شيئاً وعلى كل فلقد كان لكل مدرسة شخصيتها المستقلة في فترة من
الزمان .

ولا يعني وجود المدارس المتميزة أن يكون بين كل مدرسة
وأخرى حدود فواصل مانعة بل هناك قدر مشترك بين الجميع ، وهذا
الاشتراك لا يتناقى مع التميز والتشخيص وإذا جاز لنا أن نصرب مثلاً
بالإنسان فأننا نجد قد اشتركا بين الإنسانية جمعاء ثم بعد هذا نجد
خصائص فردية تميز كل شخص على حدة وهو ما يسمونها في علم
النفس بالفروق الفردية وكذلك المدارس النحوية لها قدر مشترك بين
الجميع ثم لكل مدرسة خصائصها التي تميزها عن الأخرى وفي هذا
التشبيه رد مقنع لمن أراد أن يقتنع ممن أنكروا المدرسة الكوفية أو
المدارس النحوية بوجه عام زاعمين أن اشتراك المدارس في بعض
الخصائص يفسد عليهم قضية التشخيص .

هذه واحدة مما ينبغي أن نثقف له مرة أخرى أن قياس مدرسة
بحوار أخرى لا يعني أنها تنشأ فجأة بل لا بد لها من التدرج في كثير من
الأحيان فإن الذي يرصد الحركات الفكرية يرى أنها تتطور مع الزمن
غالباً فتكون البداية لمحة خاطفة ثم تنمو ويبدأ رويداً إلى أن تبلغ مبلغاً

من الصبح يصح أن نطلق عليه اسما من الأسماء المميزة وكذلك نشأت
مدرسة بغداد بالتدرج حتى استوى أمرها⁽¹⁾ وكذلك المدرسة
الأندلسية .

وقد آن أن نتاول هذه المذاهب بين المعنى والاعراب فنقول
وبالله التوفيق :

إذا عرفنا أن الاعراب دخل الكلام للتمييز بين المعاني وتنحيا
مسائل الشيخ الامام كمال الدين أبي البركات الأنباري في كتابه
الانصاف نجد هذه المسائل التي بلغت مائة واحد وعشرين مسألة
لوجدنا ان الخلاف في أغلب المسائل بل جلها انما يرجع الى المعنى
افرادا وتركيبا ، نخذ مثلا ارتفاع كل من المبتدأ والخبر وهو خلاف إعرابي
الا نستطيع أن نرجعه الى الخلاف على المعاني فالكوفيون الذين
يقولون : إن المبتدأ قد ارتفع بالخبر والخبر قد ارتفع بالمبتدأ انما
يرجعون هذا الارتفاع الى عدم انفكاك كل من المبتدأ والخبر عن الآخر
وعدم الانفكاك معنى من المعاني ، والبصريون الذين يقولون : ان
المبتدأ قد ارتفع بالخبر والخبر قد ارتفع بالمبتدأ انما يجعلون هذا
الارتفاع بسبب عدم انفكاك كل من المبتدأ والخبر عن الآخر وعدم
الانفكاك معنى من المعاني ، والبصريون الذين يقولون إن المبتدأ الذي
ارتفع بالابتداء قد جعلوا التجرد من العوامل أمانة ودلالة والدلالة تكون
بالعدم كما تكون بالوجود ، وكذلك رفع الظرف الخبر (بالمبتدأ في رأي
الكوفيين ورفعه بالتجرد من العوامل ، ورفع المبتدأ بعد لولا ونصب

(1) أبو زكريا العراء للدكتور مكي الانصاري

الاسم في باب الاشتغال والاعراب بالحروف لا تعدم وجود معنى من المعاني بسبب هذا الاعراب ولا نسوق الكلام من غير دليل .

في كتاب الصاحبي لابن فارس⁽¹⁾ من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الاعراب الذي هو القارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصير ولا نعت من توكيد .

وفي موضع آخر قال⁽²⁾ فأما الإعراب فيه تمييز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك أن قائلا لو قال : (ما أحسن زيد) غير معرب ، أو ضرب عمرو زيد . غير معرب لم يوقف على مراده ، فإذا قال : ما أحسن زيدا ، أو ما أحسن زيد ، بالرفع أو ما أحسن زيد بالجر ، أبان الاعراب عن المعنى الذي أراده ، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها منهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني ، فما الأولى تعجبه والثانية نافية والثالثة استفهامية ، فقد دخل الإعراب الكلام ، الأسماء مثلا ، لأن المعاني تعتورها فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها ولما لم تكن في صورتها وأبنتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن المعاني فقالوا : ضرب زيد عمرا الخ .

ودليل آخر على ما يظن أنه خالص للاعراب والواقع انه يحمل في

(1) ص 42

(2) ص 161

طياته معنى من المعاني وهو اختلاف النحاة في اعراب المثني والجمع والأفعال الخمسة .

نقل السيوطي في الأشباه والنظائر⁽¹⁾ بالقول في الاعراب ، أحركة هو أم حرف قال : قد قلنا إن الاعراب دال على المعاني وأنه حركة داخلية على الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركة داخلية على الكلام نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة من قولك رأيت جعفرا والكسرة من قولك مروت بجعفر . هذا أصله ومن المجمع عليه أن الاعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الإعراب فلو كان الاعراب حرفا ما دخل على حرف هذا مذهب البصريين وعند الكوفيين أن الاعراب يكون حركة وحرفا فإذا كان حرفا قام بنفسه وإذا كان حركة لم يوجد الا في حرف . ثم قد يكون الاعراب سكونا وحذفًا وكذلك الجزم في الأفعال المضارعة ، وحرفا ، فان قال قائل : فأين يكون من الاعراب ؟ سكونا وحذفًا وحرفا ؟ قيل له يكون سكونا في الأفعال المضارعة السالمة اللامات نحولم يضرب ولم يذهب وحذفًا في هذه الأفعال اذا كانت معنلة اللامات نحولم يقض ولم يغز ولم يخش ، فاذا قال قائل : فهل يكون الاعراب حرفا عند سيويه وأصحابه في شيء من الكلام ؟ قلنا له : هذا الذي ذكرناه هو الأصل وعليه أكثر يدار كلام العرب وقد ذكرنا أن الشيء يكون له أصل يلزمه ونحو مطرد فيه ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابيه فلا يكون ذلك ناقصا للباب كما مثلنا ذلك فيما تقدم وذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات ، كما يقال بالاطلاق : الصلاة واجبة على

1 (السيوطي في الأشباه والنظائر ص 121

البالغين من الرجال والنساء ثم نجد فيهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها . وكما يقال من سرق من حرز قطع وقد نجد القطع ساقطا عن بعضهم ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الاعراب وحقيقته على ما ذكرناه ، ثم انه عرض في بعض الكلام ضرورة دعمه الى جعل الاعراب حروفا وذلك في تشية الأفعال المضارعة وجمعها وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة أمثلة من الفعل وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون ، هذه ، علامة الرفع في هذه الأفعال الخمسة ثبات النون وحذفها وعلامة الجزم والنصب .

فان قيل : ما الذي أوجب نصير الاعراب في هذه الأفعال حروفا وهو النون ؟ قيل له ما قال سيويه وهو أنه قال : الاعراب يدخل على آخر حرف في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب . وآخر حرف في هذه الأفعال النون . فلو جعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم من ذلك أن تسكن في حال الجزم ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين ، وكان يذهب ضمير الاثنين ، وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في حال تأخير الأفعال بعد الأسماء ، ويسقط علم ذلك في تقديم الأفعال على الأسماء في لغة من يشي ويجمع الفعل مقدما ، فكان يصير الفعل كأنه للواحد ويطل المعنى ، فلما امتنع ذلك جعلت النون نفسها علم الرفع ، فما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم ، لأن الجازم يحذف ما يثبت في الرفع ، فان كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم ، نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش فحملت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الواو والياء والألف لسكونها وجعل النصب مضموما الى الجزم فحذفت النون فيه أيضا فقيل : لم يفعلوا ولم يفعلوا ولن يفعلوا كما ضم النصب في تشية الأسماء

وجمعها الى الخفض لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء .

فان قال قائل : فان النون في يفعلان وتفعلان وسائر هذه الأسماء متحركة وقد حكمت عليها بالسكون ، وزعمت أن الجازم اذا دخل على حرف ساكن حذفه فلم حذفت النون وهي متحركة ؟ ولم زعمت أنها ساكنة ؟ والجواب في ذلك أن يقال له : ان النون في هذه الأفعال مضارعة للسكون كما ذكرنا لأنها ليست حرف اعراب فلما سكنت وقبلها ساكن تحركت لالتقاء الساكتين . وليست الحركة فيها بلازمة استحفاقا فحكمها حكم الساكن فلذلك حذفها الجازم .

فان قال قائل : فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه النون في الأفعال حروف الاعراب ؟ فالجواب في ذلك أن الألف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان والواو في يفعلون والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولا تمامه إنما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرت لك فلم يجز أن تكون حروف اعراب الفعل لذلك .

فان قال قائل : فلم جاز أن يجيء اعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل في قولك الزيدان يقومان والزيدون يقومون وما أشبه ذلك فقد جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهي بثبات النون وكذلك النصب والجزم لأنهما يحذف النون وهي بعد الفاعل أفيجوز أن يكون اعراب شيء موجودا في غيره وكون ذلك الشيء معربا ؟ قيل له : إن الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغني عنه ضرورة ، ثم اتصل به مضمرة فصار كبعض حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة ، فجاز لذلك وقوع الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت (الكلمة كلمة واحدة والدليل على ذلك اسكان لام الفعل في قولك فعلت اسكنت اللام لثلاث تنوالت في كلمة واحدة أربع حركات .

وبهذا يتأكد لنا ما قاله أبو القاسم الزجاجي : انما ذكر سيويه
اختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني حجة لاختلاف الاعراب كما حالوا
بين الألفاظ للمعاني⁽¹⁾ نحو ذهب وجلس ، كذلك أكرمني أحوك
وأكرمت أخاك هما يختلفان وكذلك فرق بين الفاعل والمفعول به
والمصاف والمضاف اليه في الاعراب اذ اختلفت معانيهما .

وانا لسائقون هنا المسألة الزبورية التي كان الخلاف فيها سببا
لنثبت أن سيويه حينما نطق بالضمير مرفوعا : كنت أظن أن العقرب
أشد لسعة من الزبور فاذا هو اياها ، قال فاذا هو هي انما كان يعتمد على
المعنى .

رحل سيويه الى مدينة بغداد في عهد هارون الرشيد آملا في
الوصول الى المجد المادي والأدبي في ظل رعاية الوزراء البرامكة وهو
يهدف من وراء ذلك التفوق على الكوفيين الذين استأثروا بهبات الخلفاء
العباسيين ووزرائهم فأراد أن يبرهن أمام الناس ان العلماء البصريين
يفوقون علماء الكوفة وفي أحد المجالس العلمية دارت مناظرة بينه وبين
علماء الكوفة حضرها (الكسائي) الا أن المناظرة لم تكن علمية بقدر ما
كانت سياسية أساء فيها الكوفيون الى سيويه قاصدين من وراء ذلك
القضاء على مدرسة البصرة وعلمائها واستعان علماء الكوفة ببعض
الاعراب للاستشهاد بهم فقالوا : الرأي ما رأى الكسائي أو أنهم نطقوا
بها ، ولو أن غير الحاضرين طولبوا بالنطق لما طأعتهم السنتهم إذ إن
المنقول عن العرب والمقيس على كلامهم انما هو بالرفع فنحجوا فيما
أرادوا وتحاملوا عليه بشدة فأخفق وانهارت آماله في بغداد وقرر الرحيل

(1) قال سيويه . فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو ذهب وجلس ص 15

الى مسقط رأسه في مدينة البيضاء على بعد منها ما يعوضه عن اخفاقه في
بعداد ولكن الصلعة كانت قوية فلم يحتملها فمات مكموذا قبل أن يصل
الى بلده وهو في شيراز عام مائة وثمانين هجرية ودفن بها .

قال الكوفيون كما ذكر ابن الأنباري في المسألة التاسعة والتسعين
من كتابه الانصاف في مسائل الخلاف ص 413 مطبعة حجازي
بالقاهرة :

فوجه الدليل في هذه الحكاية أن العرب وافقت الكسائي وتكلمت
بمذهبنا وقد حكى أبو زيد الأنصاري عن العرب « قد كنت أظن أن
العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها ، مثل مذهبنا فدل على صحة
ما ذهبنا اليه ، وأما من جهة القياس فقالوا : إنما قلنا ذلك لأن (إذا) إذا
كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان ، والظرف يرفع ما بعده وتعمل في
الخبر عمل وجدت ، لأنها بمعنى وجدت .

وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب : أن (هو) في
قولهم فإذا هو إياها عماد ونصب (إذا) لأنها بمعنى وجدت على ما
قدمناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا انه لا يجوز إلا الرفع
لأن (هو) مرفوع بالابتداء ولا بد للمبتدأ من خبر ، وليس ها هنا ما
يصلح أن يكون خبرا عنه ، إلا ما وقع الخلاف فيه ، فوجب أن يكون
مرفوعا ولا يجوز أن يكون منصوبا بوجه ما ، فوجب أن يقال : فإذا هو
هي ، فهو راجع الى الزنبور ، لأنه مذكر ، وهي : راجع الى العقرب ،
لأنه مؤنث .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : (أما ما روي عن العرب من

قولهم : فاذا هو اياها فمن الشاذ الذي يعبا به كالجزم بلن والنصب بلم
وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس على أنه قد روي أنهم
أعطوا على متابعة الكسائي جعلاء ، فلا يكون في قولهم حجة لتطرق
التهمة الى الموافقة .

وأما قولهم (إن إذا إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة وجدت ولا
تعمل عملها كما أن قولهم حسبك زيد ، بمعنى الأمر وهو اسم وليس
بفعل كقولهم (أحسن بزيد) لفظه لفظ الأمر وهو بمعنى التعجب
وكقولهم « رحم الله فلانا » لفظه لفظ الخبر وهي في المعنى دعاء ،
وكقوله تعالى في قراءة من قرأ الرفع ﴿ لا تضار والدة بولدها ﴾ لفظه لفظ
الخبر والمراد به النهي . وكقوله تعالى : ﴿ فهل أنتم متبهون ﴾ أي
انتهوا ، لفظه لفظ الأمر والمراد به الخبر ، وكقوله تعالى : ﴿ والوالدات
يرضعن أولادهن ﴾ أي ليرضعن لفظه لفظ الخبر ، والمراد به الأمر الى
غير ذلك من الأماكن التي لا نحصى كثرة فكذلك نقول نحن ها هنا « إذا
بمعنى وجدت وهي في اللفظ ظرف مكان ظرف ، وظرف المكان يجب
رفع المعرفتين بعده فوجب أن يقال « فاذا هو هي . وإن قالوا « إنها تعمل
على الطرف وعمل وجدت ، فترفع الأول لأنه ظرف وتنصب الثاني على
إنها فعل ينصب مفعولين « فباطل » لأنهم ان أعملوها عمل الظرف بقي
المنصور بلا ناصب وإن أعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل
ومفعولين ، وليس لهم الى إيجاد ذلك سبيل . وأما قول أبي العباس
تعلب « ان هو في قولهم فاذا هو اياها » عماد وهو ما يسميه البصريون
الفصل يحذف من غير أن يخل بمعنى الكلام وإذا حذف ها بطلت
فائدته لأنه يصير فإذا إياها وهذا لا معنى له ولا فائدة فيه فبطل فذهبوا اليه
والله أعلم .

ولو أحسنا الظن بالاعراب وتقينا عنهم المؤامرة وقلنا انهم نطقوا
مخلصين للنصب لما كان في هذا ما يشين سيويه ، لأنه لم يكن لدى
علماء الكوفة ما يؤهلهم الى القياس النحوي وضوابطه فقبلوا كل
مسموع وقاسوا عليه .

ومذهب البصرة ذو اتقان وتخريج وتقعيد لأن التواطؤ معهم
يضعف فيهم ثقة الدارسين من العلماء والرواد ، وهذه المسألة شاهد
جديد على قوة المذهب البصري وسلامة منحا ، والكوفيون علويون
مخلصون لبني هاشم ومالوا بعد ذلك الى بني العباس منهم أنصار أهل
البيت وهم بعد قيام بني العباس حصن دفاعهم المكين وسياج قوتهم
الناهضة ، أما البصريون فأميون متعصبون ، والكوفيون في ظلال
الرشيد أولى بالاستعلاء وفي مقدمتهم الكسائي مؤدب الأمين ولي عهد
الرشيد وصاحب سمر الخليفة فاذا نهض سيويه ليحتل مكانته بعلمه
وذكائه وشبابه فلا بد أن يلتجئ الكسائي الى من يعتصم به ويحميه وهو
بشر له أطماع الانسان ورغائبه ، وهو فيما بينه وبين نفسه يستشعر قوة
سيويه الذي يتقد حماسة ويتأجج قوة وشبابا يستطيع في جولته
الاولى أن بذل شيخوخته ويكشف الكوفة عن مكان الصدارة ليحتلها
البصريون عن جدارة واستحقاق واذا كانت الاخلاق الفاضلة تحرم عليه
أن يستعين بوزراء الدولة لنصرته كما قالت بعض الروايات أن يحيى
البرمكي قال مخاطبا سيويه بعد أن نطق الاعراب بالنصب قد تسمع أيها
الرجل ، فهو حريص على منزلته ، وبالغت الروايات فقالت ان سيويه
دل واستكان ثم مات متأثرا بانهزامه وهذا ربط للمسيبات بغير أسبابها ،
لأن سيويه لم ينهزم اطلاقا في معتقد نظرائه من العلماء فكلهم قد
اعترف بصوابه وسداده وتوقيفه .

أما بعد وفاة سيبويه فقد أنصفه جميع من كتبوا عن المناظرة في مدى ألف عام أو تزيد ومن أحسن الظن بدخيلة الأعراب لجأ إلى التأويل المتعسف ، ولعل ابن هشام النحوي هو أشهر من تبرع بتخريج رأي هؤلاء تخريجا مقبولا لرسوخه وتمكنه وقدرته على التأويل وسيأتينا تخريجه .

وقد جعله ابن خلدون في مقدمة ابن هشام تربع سيبويه ونظيره ، وحسب سيبويه أن ينصفه العلماء في حياته ، ويتجمع خلفاؤهم من بعدهم على تأييده فأين الانهزام الشنيع ؟ اللهم إلا إذا عد بعده عن السيطرة في قصور الخلفاء انهزاما في مرأى من يجعلون أقدار العلماء وفق المناصب والألقاب ، وهؤلاء ليسوا من ذوي الرأي بحال .

فالنصب مجاف للمعنى خارج عن القياس واستعمال الفصحاء ولذا تحمل النحويون في تخريج هذا النصب على أوجه ، ثم تعقبوها ، ذكر بعضها الرضى في شرح الكافية باب الظروف ، وأفاض القول فيها الأعلام الشتمري ونقل كلامه المقرئ في نفح الطيب في فصل برأسه في الجزء الثاني عنوانه (المسألة الزنبورية) وأجاد ابن هشام في المعنى الباب الأول مبحث (إذا) فذكر أوجه خمسة مع التعقيب على كل وجه بما يفيد ، وهذه الأوجه الخمسة جمعها الجوهري مختصرا في هذا النظم :

وفي ضمير النصب تاليا إذا تعدد التوجيه فادر المأخذا
مفعولها أو نائب المرفوع أو نصبه بفعله المفسطوع
أو أنه مفعول فعل مطلقا أو معرب حالا أنيب فارتقى

وانا لمورودن هنا تعقيب ابن هشام على الأوجه الخمسة بإيجاز :

1 (تصميم الظرف معنى وجدت : خطأ لأن المعاني لا تنصب
المفاعيل الصحيحة وإنما تعمل في الظروف والأحوال ولأنها تحتاج على
زعمه الى فاعل وإلى مفعول آخر فكان حقها أن تنصب ما يليها .

2 (وعقب على استعارة الضمير من مكان ضمير الرفع أو قولهم
(نائب المرفوع) كما ورد في كلام الجوهرى قائلا : ويشهد له قراءة
الحسن (اياك يعبد) ببناء الفعل للمفعول ولكنه لا يتأتى فيما أجازته من
قولك فإذا زيد القائم النصب فينبغي أن يوجه هذا على أنه نعت مقطوع
أحوال على زيادة ال ، وليس ذلك مما ينقاس ، ومن جود تعريف الحال
أو زعم أن إذا تعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله بناء على أن
الظرف يعمل وإن لم يعتمد فقد أخطأ لأن (وجد) ينصب المفعولين
ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتأويل .

3 (وعقب ابن هشام على جعلهم الضمير (اياها) مفعولا به على
أن الأصل فإذا هو يساويها قائلا نظيره قراءة على رضى الله عنه ﴿ لئن
أكله الذئب ونحن عصبة ﴾⁽¹⁾ بالنصب أي توجد عصبة أو نرى عصبة ،
وأما قوله تعالى : ﴿ والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم الا ليقرّبونا
الى الله زلفى ﴾⁽²⁾ إذا قيل أن التقدير يقولون : ما نعبدهم فانما حسنه
استحسان إضمار القول .

4 (وعقب ابن هشام على اعرابها مفعولا مطلقا ، والأصل فإذا هو
يلسع لسعتها بقوله : مثله : ما زيد الا شرب الابل وهذا أوجه ما وجه به
النصب .

1 (سورة يوسف 14

2 (الزمر 3

(5) وعقب على الوجه الخامس وهو نصب الضمير على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والأصل فلذا هو ثابت مثلها بقوله . مثل : قضية ولا أبا حسن لها ، وهو وجه غريب مبني على اجازة : له صوت صوت حمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل ، وضعفه سيويه وأجازه اس مالك بناء على جواز ان تخلف المعركة النكرة ، مررت برجل رهير ، وهذا زيد زهيرا بالنصب وتفرقوا أيادي سبأ فهل بعد هذا شك في أن كل وجه من هذه الأوجه انما اعتمد على معنى من المعاني ، والأولى ما لا يحتاج الى تأويل وهو الرفع ، لأن المبتدأ بعد اذا يحتاج الى خبر يتم به تشبيه الزنبور بالمقرب وحسبنا أن القرآن الكريم أبلغ الكلام قد ورد به : ﴿ فإذا هي بيضاء للناظرين ﴾⁽¹⁾ وعلى نمط هذه الآية أي كثير .

ولحظورة هذه المناظرة نوّهت عنها أغلب كتب الأدب والتراجم والتاريخ فقد ذكرت في أمالي الزجاجي كما ذكرت في ترجمة سيويه في طبقات الزبيدي والفهرست ونزهة الألباب ووفيات الأعيان ومعجم الأدباء غير أنها ذكرت مرة أخرى في معجم الأدباء ترجمة الكسائي وقد نوعه عنها حازم الانصاري في منظومته النجوية المشهورة معترفاً لسيويه بالحق ومنهددا بغلبة الكسائي دون نصه وعدالة وعرض لها السيوطي في الأشباه والنظائر :

أول الفن السابع (في المناظرات والمجالسات الخ) في الحرء الثالث . ولئن ظفر الكسائي بسيويه في هذه المناظرة ظلماً لقد ثار له منه على يد اليزيدي في المناظرة الآتية التي اندحر فيها الكسائي الكومي

(1) سورة الشعراء 33

لتغلب اليزيدي البصري⁽¹⁾

بين الكسائي واليزيدي

قال العسكري : اجتمع الكسائي واليزيدي عند الرشيد فجرت بينهما مسائل كثيرة فقال له اليزيدي أتجيز هذين البيتين :
ما رأينا حزبا نقر عنه البيض صقر
لا يكون العبر مهرا لا يكون المهر مهر

فقال الكسائي يجوز على الاقواء وحقه لا يكون المهر مهرا فقال له اليزيدي فانظر جيدا فنظر ثم اعاد القول : فقال اليزيدي لا يكون المهر مهرا محال في الاعراب ، والبيتان جيدان وانما ابتداء فقال المهر مهر ، وضرب بقلنسوته الارض وقال أنا أبو محمد فقال له يحيى بن خالد : خطأ الكسائي مع حسن أدبه أحب إلينا من صوابك مع سوء أدبك أتكتني قدام أمير المؤمنين وتكشف رأسك ؟ فقال : إن حلالة الظفر وعز الغلبة أذهبا عني التحفظ⁽²⁾ .

وفي أمالي الزجاجي والأغاني مناطرات أخرى جرت بينهما فالكسائي الذي اعتمد على الصناعة وحدها والذي اعتمد على المعنى بأعرابه يكون الثانية تأكيدا لفظيا وما بعده تأكيد معنوي حيث ابتداء بالمهر وآخر كلمة في البيت هي الخبر .

1 (شاة الحر ص 43 وبهامشة المرجع كتاب التصحيح والتحريف ما وهم فيه الكسائي واليزيدي هو أبو محمد يحيى بن الملوكة بن المغيرة العلوي مولى بي عدى شاة بالصرة وبلغ عن أبي عمرو ابن أبي اسحق والخليل ويوسف وغيرهم توفي سنة 202 انظر ص 81 شاة الحر

2 (المرجع السابق شاة الحر

فالموضوع ليس أمر صناعة لفظية آلية ولكنه فقه المعنى التركيبي
وسلامته وعدم تناقضه إذا نفينا أن يكون المهر مهرا .

وهذه مناظرة وردت في أمالي الزجاجي بين الكسائي الذي كان
درية الكوفيين وحامي حقيقتهم ، كان الكسائي والأصمعي بحصرة
الرشيد وكانا ملازمين له يقيمان بأقامته ويظعنان بطعنه فأشد الكسائي .

اني جزوا عامرا سوى بفعلهم أم كيف يجزوني سوى من الحسن
أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به رثمان أنف اذا ما خسن باللبن

فقال الأصمعي : انما هو رثمان أنف بالنصب فقل الكسائي
اسكت ما أنت وذاك يجوز بالرفع والنصب والخفض ، أما الرفع فعلى
العطف على ما (أي البدل) لأنها في موضع رفع ينتفع فيصير التقدير أم
كيف ينفع رثمان أنف ، والنصب بتعطي والخفض على الرد على الهاء
في به قال فسكت الأصمعي ، قال ابن هشام في المغنى : وصوب ابن
الشجري انكار الأصمعي فقال : لأن رثمانها للبو بأتفها هو عطيتها ايه لا
عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت ، لأن في رفعه خلاء
تعطي من مفعولية لفظا وتقديرا والجرا أقرب الى الصواب قليلا وانما حق
الاعراب والمعنى النصب وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع
الى المبدل منه أي رثمان أنف له والضمير في بفعلهم لعامر ، لأن المراد
به القبيلة ، ومن يعني البدل مثلها في :

أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة ، وأنكر ذلك بعضهم وزعم أن
من متعلقة بكلمة (البدل) محذوفة ، فترجيح النصب في رأي
الأصمعي انما هو الحرص على الاعراب الذي يتطله المعنى

8) تحديد دقيق للخلاف بين المدارس النحوية

وطبيعة كل مدرسة مما يتصل أصلا

بموضوعنا : المعنى والاعراب

كانت المدرسة النحوية ثمرة من ثمرات الأعمال القرآنية التي حرص عليها المسلمون الأولون لحفظ القرآن وحفظ التراث الديني الذي تسلموه تحقيقاً لرغبة الشعوب الأجنبية الداخلة في الإسلام آنذاك وكان الحرص على انماء هذه الدراسة نتيجة مباشرة لاختلاف المسلمين في قراءاتهم الشائعة بينهم ولظهور بواكر اللحن في الأفكار الإسلامية المفتوحة في لغة التخاطب باحتكاك العربية بغيرها من لغات الأقوام الذين عاشوا جنباً إلى جنب مع العرب الوافدين ، ولا ينتهي بنا السير إلى القرن الثاني حتى كان العمل لحفظ القرآن واللغة ألزم منه في الماضي لكثرة الأجانب ولمزيد اختلاطهم بالعرب وكان على النحاة إذ ذاك وفيهم ناس ليسوا بعرب عبء ثقل لتعميم هذه الدراسة وتسهيلها للمقبلين على تعلم العربية ولم يكونوا يحتاجون إلى أكثر من أداة يستعينون بها على مزاولة هذه اللغة في سهولة ويسر وكان أوفى الدارسين بهذا الغرض هو الدراسة البصرية التي حاولت أن تفرغ اللغة بقوالب ثابتة وقواعد مضبوطة فمال الدارسون إلى نحوهم وساروا على نهج دراستهم .

أما البحث الحر وأما الدرس الواسع الذي يمثل اللغة العربية وأما المنهج الملائم لطبيعتها فليس ذلك كله بالغرض الذي يهدف إليه الدارسون إذ ذاك اللهم إلا المتخصصون منهم ولذلك لم يقبل الدارسون على النحو الكوفي لسعة روايته وكثرة اللهجات المتمثلة فيه

لأن الدارس المتقدم على تعلمه لغة الدولة لا يعنيه من ذلك كله إلا ما يسر له التكلم بلغة عربية تفي بفهم القرآن والسنة وتدعم تدينه وتسهل له العيش في مجتمع لغته الرسمية تسمى اللغة العربية .

وقبل الموازنة بين المذهبين نتعرض لأسباب الخلاف وطبيعة كل مدرسة ولا نستطيع أن نرجع الخلاف النحوي كله إلى أنه أثر لطب طب معنى كائنا ما كان بل هناك خلاف سببه الصناعة والأعراب وحدهما وسنمثل لكل على أن الغالب الأعم الذي يبلغ أربعة أمثال إنما يظهر فيه الخلاف على طلب معنى وهناك عوامل كثيرة أثرت في كل مذهب .

(1) منها سبق البصرة بولادة النحويين إذ إن العرب النازحين إليها من القبائل العربية في اللغة الفصحى قد استطابوها فاتخذوها دارهم وأكثرهم من قيس وتميم الذين بقوا على عربيتهم .

(2) وقربها من سوق المرید التي عادت في الإسلام سوق عكاظ في الجاهلية ، فكانت فيه النوادي الأدبية والمجامع الثقافية تألفت فيه حلقات الانشاد والمفاخرة والمناقرة والمعاظمة ومجالس العلم والأدب ، فكان الشعراء يؤمنونه ومعهم روايتهم ، وكانت لفحولهم حلقات خاصة فيه ، كما كان العلماء والأدباء والأشراف ينزلون فيه للمذاكرة والرواية والوقوف على ملح الأخبار ، واللغويون يأخذون عن أهله ويدونون ما يسمعون ، والنحويون يسمعون فيه ما يصحح قواعدهم ويؤيد مذاهبهم⁽¹⁾ .

(3) موقعها الجغرافي على طرف البادية مما يلي العراق فهي أدنى

(1) راجع الأغاني أخبار حريه ج 8 ص 29 طبع دار الكتب .

المدن الى العرب الأقحاح الذين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار فعلى مقربة منها بوادي نجم غربا والبحرين جنوبا والاعراب تفد اليهم منها ومن داخل الجزيرة العربية بكثرة كل اولئك يسر لعلماء البصرة تدوين القواعد ووجود مدد من اللسان العربي الفصيح لا ينفذ ، لا حاجة تهتمها الرحلة في مدى الطبقتين الأولين لأنهم لما بلغوا الغاية في تجريد القياس وتعليل النحو وتعريفه .

وكان نشوء النحو في البصرة تلبية لداعي المحافظة على صيانة اللغة العربية مما نزل فيها منذرا بالخطر المدلهم وكان تعلمها واجبا على من دخل في الاسلام من غير أبناء العرب أن يتعلمه ليعرف لغة القوم الذين صار منهم حتى يتم الاندماج بهما وتستحكم أواصر الوحدة فيهما .

(انما المؤمنون اخوة) والفضل في ذلك راجع الى (أبو الأسود) الذي توطنها مع تشييعه للعلويين ومساواة البصريين للعلويين وشييعتهم . الا أن حب العلم وحده جذبهم اليه ابتغاء وجه الله فشدوا عضد أبي الأسود في التدوين وكانوا له خير معين ، وكان لتعاونهم معه أن دونت القواعد معتمدة على عناصر ثلاثة :

1 (سلامة من أخذوا عنه من العرب المقطوع بعراقتهم في العروبة .

2 (الثقة برواية ما سمعوه عنهم عن طريق الحفظه الأتباء الذين بذلوا النفس والنفس في نقل المرويات عن قائلها معزوة اليهم .

3 (الكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تحول لهم القطع بنظائره وتسلمهم الى الاطمئنان عليه في نوط القواعد به والا اعتبروه

مرويا يحفظ ولا يقاس عليه الا اذا لم يرد من نوعه ما يخالفه فلا بأس من اعتباره مبني للتقعيد عليه ، ومن هنا ارتضى العلماء رأي سيويه الذي ألحق فيه فعولة بفعيلة في النسب في حذف حرف المد وقلب الحركة فتحة اعتمادا على سماعه في النسب الى شناعة شئيا وعدم سماع ما يخالفه فسيان هذه اللغة ، ولذا قال ابن جماعة في حاشيته على الجاربردى فهو جميع المسموع منها قصار أصلا يقاس عليه .

تلك حال السابقين منهم وهم بذلك حظوا الحظوة التي ترسمها خلفهم بعدهم عندما حانت المنافسة بين البلدين وأخذت الكوفة تنحاز لنفسها وتتهىء لها طريقا آخر بل زاد عندئذ البصريون نشاطا ومثابرة على السير في مهاجمهم اذ قد بدأ وقت ذاك اختبال الألسن ودخل الى الطباع الفساد وخص شيء من ذلك الى الأجيال الناشئة في الحضر فختلف المصران على بعضهما وتمكنت منهما العصبية وأخذ كل في الطعن على الآخر .

وقد بالغ البصريون في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة وأبلوا في ذلك ما شهد به الدهر فتجافوا عن كل شاهد منحول ومفتعل ، وآية ذلك أول كتاب لهم وهو كتاب سيويه وقد اعترفت له شهادة العلماء فيه من شيوخه وأتريابه والذين بعده فكانت أقيستهم وقواعدهم قريبة الصحة لكفالة مقدماتها بسلامتها فلا غرابة بعدئذ أن جعلوها الحكم بينهم فيما يرد من الكلام غير مكثرين بما جاء مخالفا لها مما لا طهير له ولا مثيل في كثرة الاستعمال والتداول فهم بعدئذ أمامه إما أن يؤولوه تأويلا يتفق وقواعدهم وإما أن يستنكروه لكثرة ما اندس من الرواة وذوي الأهواء في اللغة وإما أن يتلمسوا الضرورة اذا كان في نظم المحفوظات ، ومثال ذلك غدم عمل الوصف الا معتمدا على نفي أو

استفهام أو موصوف فيرد عليهم قول الطائي :

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت
فيؤ ولونه بأن الوصف خبر مقدم والمطابقة على حد : والملائكة
بعد ذلك ظهير ووجوب تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم وتأنيته مع
المؤنث السالم فيرد عليهم فيها : آمنت به بنو اسرائيل ، وقول عبده بن
الطبيب :

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون الى ثم تصدعوا
فيتخلصون بأن هذين الجمعين لم يسلم فيهما نظم الواحد فكانا
كجمعي التكسير وإذا استطعنا أن نرجع الى المعنى والتأنيث والتذكير
ووجوب المطابقة في المثال الثاني فإن البصريين أعربوا المثال الأول
على التقديم والتأخير قصدا الى اطراد القواعد على أن الوجهين جائزان
عند الاعتماد في المفرد .

(المذهب الكوفي)

وتأخر الكوفيون عن البصريين وصحوا من سبائهم وعز عليهم أن
تنماع شخصياتهم في البصريين فأرادوا أن يكون لهم نحو خاص ولا
ينتحنون فيه اتجاه البصريين ، ولديهم من الوسائل ما يهيء لهم نيل
مأمولهم فاستمعوا من الاعراب الثاوين بالكوفة وقد كانوا أقل عددا
وأضعف فصاحة ممن كانوا بالبصرة وإن كان منهم لقيف من بني أسد
وغيرهم إلا أن أغلبهم اليمانيون وأهل اليمن في عين أهل التمهيص ممن
لا يستند اليهم لخلاطهم الحبشة والهند والتجار الذين يقدون اليهم من
مختلف الأمصار ، ولم تقم سوق (الكناسة) بالكوفة ، التي كانوا

يرتفقون منها حاجتهم مقام (المرید) بالبصرة فهبط الشعراء والخطباء من العرب الميامير والاعراب العقف المتجمعين للأرزاق هذا مع تصورهم عن جزيرة العرب ينبوع معين هذا العلم ، وحيلولة صحراء السماوة بينهم وبينها ، فلم تكن لهم فيها الا رحلات قليلة لبعث الشقة وثقل المؤونة كرحلة الكسائي المعروفة وهو زعيم طبقتهم الثانية التي تحاذي الرابعة البصرية اما طبقتهم الاولى فلم تكن الا رحلات على حين ان الطبقة الثالثة البصرية التي تقابلها ابلت في الرحلات بلاء حسنا عاد على اللغة العربية بالآثر الذي لا يبلى ،

وإذا كان للشعر أثره الكبير في تلوين القواعد بعد كتاب الله عز وجل وسنة نبيه عليه السلام لتعاسكه ومصابرته لأحداث الزمان فقد أخرجوا ما نسخ منه النعمان وطمره في قصره الأبيض ، فزخر بحره عندهم الا أن النحل والافتعال من حماد الراوية وخلف الأحمر البصري الذي لبس على الكوفيين دون البصريين عصبية انتقاما منهم لبخلهم عليه بالشعر كما قال أبو زيد . حدثني خلف الأحمر قال أتيت الكوفيين لأكتب عنهم الشعر فبخلوا به علي فكنيت أعطيهم المنحول وآخذ منهم الصحيح ، ثم مرضت فقلت لهم ويلكم أنا تائب الى الله هذا الشعر لي فلم يقبلوا مني فبقي منسوبا الى العرب لهذا السبب .

إن المصادقة التي جمعت بين هذين الوضاعين لكفيلة بتوريث الكوفيين توهينا لمذهبهم فليس في الرواة جميعا على كثرتهم ومحاولة بعضهم الصنع من يداني حمادا وخلفا فهما طبقة في التاريخ كله يعرف ذلك من له المأمة بالأدب .

أبصر ذلك البصريون فصدفوا عن شواهد الكوفيين وطرحوها ظهريا الا ما كان من فرد واحد عن فرد واحد كرواية أبي زيد البصري عن

المفصل الضبي الكوفي بينما الكوفيون يتلقون بالقبول رواياتهم ويعتمدون على شواهدهم .

وقد استشهد الكسائي ناشر المذهب الكوفي بكلام أعراب الحليمات الذين قدموا بغداد وضربوا خيامهم في قطر بل وهم من زعانف العرب الذين أحتل لسانهم فازداد مذهبه ضعفا ولولا هم ما فاز الكسائي ونخل سيويه في المناظرة البغيضة ، انما اعتمد على لغتهم واحتج بكلامهم وكانوا له مظاهرين ولذلك قال اليزيدي :

كنا نقيس النحو فيما مضى على لسان العرب الأول
فجاء أقوام بقبسونه على لغي أشباخ قطر بل
فكلهم يعمل في نقض ما به يصاب الحق لا يأتلى
إن الكسائي وأصحابه يرقون في النحو الى أسفل

ومن ذلك كله نرى أنه لم ينها لهم بيعة تصلح أن تكون منبعاً لتمييز هذا الفن كبيثة البصريين بمن فيها وفي أرباضها وما دنا منها من العرب الخالص ، يضاف الى هذا ما استفزهم للعمل حثيثا في ابراز فن يضارع الفن البصري غير أنهم وحنفا على البصريين فأضافوا الى كل مسموع لهم وقاسوا عليه فعمرت بهم عجلة الرأي ولم يدققوا تدقيق البصريين بل تدرجوا مطاوعة لمناديتهم الى الاكتفاء بالشاهد الواحد ولو خالف الأصل المعروف المتفق عليه بين الفريقين⁽¹⁾ .

قال الاندلسي : (الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء

1 (مشأ النحو للاستاذ المرحوم محمد الطنطاوي ص 112

مخالق للأصول جعلوه أصلا ويوبوا عليه بخلاف البصريين⁽¹⁾ بل انهم يستشهدون بشعر بيت لا يعرف شطره الآخر ولا قائلهم كدليلهم على جواز دخول اللام في خبر لكن يقول المجهول :

ولكنني من حبها لعميد⁽²⁾

وقد كانت بذرة المدرسة البغدادية الأولى عند عيسى بن عمر الثقفي المتولي عام تسعة وأربعين ومائة من الهجرة اذ رأياه يخرج الى علمه البصري ظللا من خصائص المدرسة الكوفية فكان يقيس على الشاهد الواحد النادر شأنه في ذلك شأن الكوفيين كما فعل في (جوار) حين أجراها مجرى الممنوع من الصرف ولم يعطاها حكم المنقوص استنادا الى بيت للفرزدق ، مخالفا بذلك جماعة البصريين في منهجهم الذي لا يعتمد على الشاهد النادر كما تبدو هذه النزعة نفسها لدارس النحو بصورة أوضح عند أبي زيد الأنصاري ولعل مرد ذلك الى أنه ما كان يعرف العصبية المذهبية بل كان يأخذ عن الكوفيين كما كان يأخذ عن البصريين وربما كان يونس بن حبيب المتوفي سنة ستين وثمانين هجرية مثلا جيدا للخروج على المدرستين الكوفية والبصرية معا حتى قيل له فيه قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها لعلها كانت نواة المدرسة البغدادية في طور نشأتها الأولى مثل النضج والاستواء ثم نذهب الى الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة فترى فيه طورا جديدا من أطوار هذه النشأة نراه قد اقترب من الكوفيين اقترابا كبيرا ووافقهم في مسائل كثيرة ، منها : اعراب فعل الأمر على أنه جزء من المضارع المحزوم

1 (الاقتراح من 100

2 (باب كان وأحواتها من شواهد الزمخشري في الفصل والخزاة شاهد 815 والمعنى محذو لكن

وحوار زيادة من في غير الايجاب مع المعرفة الى غير ذلك من المسائل
الكثيرة التي يقف عليها الدارس وهناك مسائل خالف فيها الأخفش
الكسائي وأستاذه الخليل بن أحمد .

وغير هذه وتلك مسائل خالف فيها البصريين والكوفيين فهو الذي
جعل مدرسة بغداد تظهر بشكل أقوى لأنه جمع الى علم البصريين علم
الكوفيين بعد رحيله الى بغداد في آخريات حياته وانصوائه تحت كف
الكسائي كان من نتيجة احتكاك الأفكار ظهور هذه الآراء عند الأخفش
واحتلاط المذهبين في تفكيره أشبه ما يكون باختلاط مياه النهر العذب
بماء المحيط الأجاج فانهما يجريان الى أمد جنبنا الى جنب ولكنهما لا
يمتزجان في هذه المرحلة ومن هنا عددناه مرحلة تطورية فحسب ، وأما
الكسائي فانه راق ظهرت فيه بعض الملامح لأنها كانت خافضة الى حد
كبير .

(كل هذه الحركات الفكرية كانت بمثابة الارهاص والتمهيد
للمذهب الجديد ذلك الذي اكتمل في شخصية الفراء وعقليته نتيجة
امتزاج المنهجين واتحادهما اتحادا كاملا ، نشأ عنه عنصر جديد له
خصائصه المميزة وطابعه المستقل وبذلك كان الفراء في نظرنا هو
المؤسس للمذهب البغدادي ⁽¹⁾ .

وكان ابن جني يطلق اسم الكوفيين على الكسائي والفراء مع ابن
كيسان وابن شقير وابن الخياط ، وتارة يطلق على الثلاثة الآخرين اسم
البغداديين .

1 (نعمة الوعة للسيوطي

2 (أبو ركريا الفراء للدكتور مكّي الأنصاري

لقد كان من أثر تلاقي الفريقين ببغداد تنوع النزعات الى ثلاث :

منهم من غلبت عليه النزعة البصرية كالزجاج وابن السراج والرجاج والصغار وابن دوستويه والسيرافي والفارسي والرماني ، ومنهم من غلبت عليه النزعة الكوفية ، كأبي موسى الحامض وابن الأبري وابن خالويه ومنهم من جمع بين النزعتين كابن قتيبة وابن كيسان والأخفش الصغير وابن شقير وابن الخياط وتطغويه ،

يقول الدكتور شوقي ضيف⁽¹⁾ متحدثا عن المدرسة البغدادية « وكأنما اتجهت اتجاهها مبكرا عند ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط نزع فيه أصحابه الى آراء المدرسة الكوفية وأكثروا من الاحتجاج لها مع فتح الأبواب لكثير من آراء المدرسة البصرية وأيضا مع فتح باب الاجتهاد لبعض الآراء الجديدة ، واتجاهها مقابلا عند الزجاجي ثم عند أبي علي الفارسي وابن جني نزع فيه أصحابه الى آراء المدرسة البصرية ، وهو الاتجاه الذي ساد فيما بعد لا في مدرسة بغداد وحدها بل في جميع البيئات التي عנית بدراسة النحو .

ثم تقاطر على بلاد الأندلس كثير من علماء الشارقة لتوفر المرغبات ماديا وأدبيا فتولد من هذين العاملين حركة في علم النحو في ظل الأمويين ازدهرت في آخر عهدهم مع اطراد نموها وازداد ازدهرها في عهد من أتى بعدهم .

وقد عدلوا عن بعض آراء المشاركة في النحو وخالفهم في مساج تعليمه وتلويحه ، واستدركوا عليهم مسائل فاتهم وبذلك استحدثوا

(١) ص 248 المدارس النحوية دار المعارف بمصر .

مذهباً رابعاً عرف بمذهب المغاربة أو الاتدلسيين ظهرت مبادئه من أوائل القرن الخامس الهجري الذي يعد بحق فجر النهضة النحوية في هذه البلاد . ولقد كانت نهضة رائدها الحب الخالص لهذا الفن في تلك البلاد المحرومة منه زمناً طويلاً ومن ذلك الحين قرروا كتاب سيويه .

ومن أمثلة مذهبهم :

1 (منع توكيد العائد المنصوب المحذوف قياساً نحو جاء الذي ضربت نفسه ، والواقع أن حذفه يحدث لبساً في معنى نفسه أي مفعول به أم توكيد .

2 (اعتبار الفعل القلبي معلقاً عن الجملة المسبوقة بالمعلق بعد المفعول الأول .

قال ابن هشام (قال جماعة من المغاربة إذا قلت علمت زيدا لأبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثانٍ وخالف في ذلك بعضهم لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وأنه لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم ⁽¹⁾ .

وهذا خلاف لا أثر له في المعنى .

3 (اعتبارهم نصب (غير) في الاستثناء كنصب المشني إلا ، قال ابن هشام : أو انتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم ⁽²⁾ .

1 (المعنى الثاني الجملة التي لها محل من الاعراب الجملة التامة الواقعة مفعولاً

2 (المعنى الثاني الأول (غير)

(4) جواز العطف في تمييز المقدار المكون من الحسنين نحو
عندي رطل سمنا وعسلا ذكر ذلك السيوطي في جمع الهوامع .

(5) عدم اعتبار العطف لأم المنقطعة مطلقا قال النصبان (قابن
جني والمغاربة يقولون ليست بعاطفة أصلا لا في المفرد ولا جملة ،
والعطف معنى من المعاني وأشهر علمائهم الزبيدي والأعلم والشتمري
وابن السيد البطليوسي وابن الطراوة وابن الباذش واللخمي وابن طاهر
والسهيلي وابن مضاء القرطبي وابن خروف ، ثم ورث القطران النحو
في مصر والشام حين اختلف ملوك بني الأحمر وتفرقوا أحزابا واستعرت
الحروب بينهم وكذلك سقوط بغداد في الشرق في أيدي التتار ولم تتغير
نزعتهما عن نزعة بغداد وقرطبة ولما بكر المغاربة عن المشاركة في
التزوج الى القطرين ومعهم مؤلفاتهم سبق مذهبهم على مذهب
الشارقة . وحسبنا أن نذكر ابن مالك الاندلسي وكذا الكافية والشافعية له
أيضا وقد راجت أقوال ابن مالك حتى عند المشاركة فقد نقل الرضي عنه
كثيرا في شرحه الكافية لابن الحاجب ، وإذا كانوا قد عنوا بالمتون
فلكثر ما ضاع من كتب النحو والمتون كفيلا بجمع ما كثر من القواعد
في موجز الكلام فكانت كعلاج بدا لهم ، ومن أشهر علماء القطرين ابن
الناظم وابن النحاس والرازي وابن هشام نسيج وحده فما من كتاب الا
وفيه شاهد على علو كعبه ، وفي المعاني وازن كثيرا بين المذاهب
النحوية وان كان صفوه مع البصريين ومما اختار من مذهب الكوفيين

(6) انكارهم وجود أن المفسرة وورود أن شرطية واعراب فعل
الأمر بالجزم بلام مقننة لأنه مقتطع من المضارع المجزوم وعدم وجوب

أن تكون أم المنقطعة بمعنى بل والهمزة جميعا قال (والذي يظهر لي قولهم إذ المعنى في نحو : أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستعهام ، والخلاف على المعنى هنا) .

ولأن مذهبي البصريين والكوفيين هما الأساسان لأي المذهبين أقوم قبلا وأهلي سبيلا .

من آراء القدماء

(أ) يقول السيوطي : (اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية)⁽¹⁾ .

(ب) في موطن آخر من كتاب الاقتراح أخذ بعيد على الكوفيين منهجهم في الاهتمام بكل مسموع فيقول : لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأول جعلوه أصلا وبوبوا عليه .

(ج) وفي كتاب الهمع طفق يندد بمذهب الكوفيين فيقول : إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا .

أما أقوال المحدثين فمنها ما يأتي :

(أ) يقول المستشرق (جو تولد فايل) حينما تعرض لمنهج الكوفيين والقراء : كثيرا ما أعانوا العقل الانساني السليم على أن يحصل على حقه إلى جانب تفسيرات البصريين الفنية العقلية وتعليقاتهم المنهجية الصناعية⁽²⁾ .

1 (مقدمة الانصاف ترجمه الدكتور الجار مخطوطة تحت الطبع .

2 (المواعد الحوية : ماديها وطريقتها ص 73

ب) أما المرحوم أحمد أمين فيرى أن البصريين أكثر حرية وأقوى عقلا وطريقتهم أكثر تنظيما وأقوى سلطانا على اللغة والكوفيون أقل حرية وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ولو موضوعاً .

جـ) ويرى بعض المحدثين أن البصريين يقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر ولذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة وكانوا يؤولون ما ورد مخالفاً للقواعد ويحكمون بأنه شاذ ومصروع ولذا كثر عندهم ما قل عند الكوفيين من التأويل والحكم بالشذوذ والضرورات⁽¹⁾ .

د) ويقول بعض الدارسين ينحى على منهج الكوفيين في الاعتداد بكل مسموع . إن الكوفيين بعلمهم هذا قد فتحوا باباً واسع الفوة على أنفسهم فهم إذن أقاموا لكل مسموع وزناً والمسموع في اختلافه لا يقف عند نهاية .

هـ) ويرى بعض المحدثين أن نحاة الكوفة كانوا يلمحون الطبيعة اللغوية ويمتازون بفهم العربية فهما لا يقوم على افتراضات وتكهنا واستهداء بقوانين العقل وأصول المطق ولكنه يقوم على تذوق اللغة وحس بطبيعتها .

وقد دافع الدكتور مهدي المخزومي في كتابه : المدرسة الكوفية النحوية عند البصريين في معرض تحدثه عن حركات التيسير الحديثة للنحو قائلاً :

كان حرياً بهذه المحاولات أن تنظر إلى النحو الكوفي نظرتها إلى

3) سعيد الأفغاني في أصول النحو ص 165

النحو البصري وأن تفيد من أعمال الكوفيين في تجديد النحو أو تيسيره ولكن لم يكن من بين أصحاب المحاولات قديما وحديثا من التفت الى ضرورة الاستفادة من المذاهب النحوية المختلفة وعدم التقيد بمذهب واحد في مسألة بعينها .

وستظل هذه المحاولات تعاني تقصا كبيرا ما دامت قصرت جهدها على النحو البصري وحده ، أو النحو الذي وصل اليه وهو نحو يكاد يكون بصريا خالصا لولا بعض الآثار الكوفية التي فرضت نفسها على هذه الدراسة وأعانها على البقاء نحاة حاولوا الجمع بين أعمال السلف المختلفة واقتفاء الصالح منها وما وصل اليهم قليل من كثير لو توافر لديهم لما عاقهم عن الأخذ به عائق من عصبية أو غيرها ، فاذا أردنا نحوا تتمثل فيه العربية نمثلا صادقا فينبغي الا تقتصر على مذهب بعينه فقد لاحظ الدارسون قديما وحديثا أن النحو البصري لم يستكمل الاستقرار وأن جهود البصريين كانت قد قصرت عن بلوغ الغاية لأنهم قصروا الأخذ على قبائل معينة ، ولأن أبا عمرو بن العلاء البصري كان يقول (ما انتهى اليكم مما قالت العرب الا أقله ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير)⁽¹⁾ .

وسيكون النحو الذي نحاول بناءه من جديد حاويا لكثير من الأصول النحوية الكوفية مستبعدا تلك القيود التي فرضها النحو البصري مستأصلا الطفيليات الدخيلة على هذه الدراسة فلا أقيسة منطقية ولا تعليقات نظرية ولا تأويلات متكلفة لا تمت الى طبيعة الدراسة بقراءة أو صلة . أما القول بأن الكوفيين جعلوا من اللامنهج في سماعهم منهجا

1 (المواعد النحوية : ماديها وطريقتها ص 73

خاصائهم فسمعوا اللحن والخطأ واحترزوا عمن فسد لغته من الاعراب
والحضر⁽¹⁾ .

أو أن البصريين عتوا بالسماع فحرروه وضبطوه واحترموا على
حين زيفه الكوفيون ويليلوه فقول ساذج إن دل على شيء فانما يدل على
أن صاحبه استراح الى أخبار الأولين واطمأن الى أن المسألة انتهت الى
هذا الحد بحيث لا يحتاج بعده الى هتر أو محاكمة ، وليس مما يعاب به
النحو الكوفي إن كان قياسه مشوشا غير واضح المعالم ، ولا مطرد ولا
منسجم في أجزائه ، لأن القياس طارئ دخيل نادت هذه الدراسة
بتطفيه وكان على الأولين أن يدركوا هذه الحقيقة وأن يتجنبوا في هذه
الدراسة ما من شأنه أن يتحكم فيها ويفسدها ولكنهم انصافا لجهدهم
اجتهدوا فخانهم الصواب .

كذلك ليس مما يعاب عليهم ان اعتمدوا كل الاعتماد على النقل
فقد انتهينا من تقرير اللغة بأنها رواية ونقل لا قياس ونقل وأن أداة
الاستنباط فيها هو الاستقرار لأن اطراد السماع على غير القياس أحيانا
كما صرح به ابن جني ، يدل على أن اللغة ليست مطردة كلها وإذا لم
تكن مطردة فهي غير منطقية ، لأن قضايا المنطق لا تعرف الشذوذ فوجود
مسموعات كثيرة تتخلف عن القياس ينقض الأساس الأول الذي قام
عليه القول بأن النحو قياس وعقل⁽²⁾ .

يؤيد هذا ما قاله ابن هشام فيما نقله السيوطي : (اعلم أنهم
يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلًا مطردًا) ، فالمطرد لا يتخلف

1 (سعيد الأفغاني في أصول النحو ص 165

2 (المرجع السابق .

والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه القليل ، والقليل دونه والناذر أقل من القليل فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالبا والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير ، والثلاثة قليل والواحد نادر⁽¹⁾ .

لأن هذه النتائج انما تعتمد على الاستقراء وتتفق مع النسب المثوية التي ينتهي اليها المشتغلون بالاحصاء اليوم .

ويؤيده أيضاً موقف الأصوليين وهم كما يقول الأستاذ الخولي :
أئمة النحاة المقتدي بهم من القياس في اللغات فانهم يقررون أن القياس لا يجري فيها وهذا ابن الحاجب وهو أحد الأصوليين يرى أن رفع الفاعل ونصب المفعول انما ثبتا بطريق الاستقراء هذا الى أننا نرى هنا أن القياس في الدراسة النحوية لا يعود عليها بفائدة ولا يضيف اليها جديداً لأن القياس فيها لا يوصل الى مجهول وذلك أنه اذا قيس لفظ على لفظ لوجود علة مشتركة فلا يؤدي هذا القياس الى مجهول ، لأن الحكم الذي ينشده المدرس النحوي من رفع أو نصب أو خفض ، ومن اعراب أو بناء معلوم بالاستقراء وكل ما هنالك أنه بعد عمل المقيس على المقيس عليه يكرر اشتراكهما في علة الحكم من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها وليس هو الغرض المنشود .

وفي بيان هذا يقال إذا قيس رفع خالد في (جاء خالد) على رفع زيد في جاء زيد فلا يحقق هذا الا تقرير أن (خالدا) فاعل كزيد ، أما الرفع وهو المفروض أن يكون هو المجهول فمعلوم بالاستقراء لأنه سمع مرفوعاً .

كما عاب الدكتور مكّي الأنصاري في كتابه أبوزكريا الفراء اعتماد

1 (دله صاحب مدرسة الكوفة النحوية عن الاقتراح

البصريين على المنطق قائلاً : (ومن نماذج خروج اللغة عن منطق العقل الى منطقتها الخاص) ، ظاهرة العدد والمعدود ، وظاهرة الشخص وتقسيمه الى متكلم ومخاطب وغائب وظاهرة التوافق السياقي في تأنيث الفعل وتذكيره واليك الأمثلة .

أ) يقول بعض الباحثين في ظاهرة العدد والمعدود ، ربما كانت العلاقة بين العدد والمعدود في اللغة العربية من أوضح الدلالات على خروج الظواهر اللغوية على المنطق العقلي فنحن إذ نعد الأقل من العشرة بمنزلة العدد الجمع فنقول ثلاثة رجال في حين أنا مع الأعداد فوق العشرة نكتفي بالمفرد فنقول مائة رجل وألف امرأة وذلك لأن الاقتصاد في الاستعمال اللغوي قد يسيطر على كثير من ظواهر اللغة حين لا يكون هناك لبس أو إبهام وهو اقتصاد محمود لا يعد نقصاً في تلك اللغة التي تلجأ اليه ، ومهما اجهد اللغويون أنفسهم في تبرير تلك الاستعمالات فلن يستطيعوا انكار انها لا تمت للمنطق العام بصلة وذلك لأن للغات منطقتها الخاص⁽¹⁾ .

ب) أما ظاهرة الشخص وانقسامه الى ثلاثة أقسام في اللغة العربية ، المتكلم والمخاطب والغائب ثم انقسامه الى سبعة أشخاص في لغة أخرى فهذا يدل على أن اللغة لا تخضع لسلطان العقل⁽²⁾ .

جـ) وفي موطن آخر يقول تحت عنوان (مظاهر التوافق السياقي)

فالتذكير والتأنيث نواح نظريزية تقسيمية خلافية لتعريق بين

1) من أسرار اللغة ص 87 للدكتور ابراهيم أنيس

2) منهج البحث في اللغة ص 221 للدكتور تمام حسين .

طائفتين من الكلمات من ناحية سلوكها في السياق فالفعل يؤنث جوازا مع كل أنواع المجموع حتى جمع المذكر السالم في رأي الكوفيين ومع بعضها الذي يشمل جموع تكسير المذكر أيضا في رأي غيرهم ، فارتباط التذكير والتأنيث النحوي انما يكون باعتبارات تختلف في لغة عنها في الأخرى فهو إذن (تطريز اجتماعي يتفق أحيانا مع الواقع) ويختلف أحيانا أخرى فليس من المنطق في شيء أن يؤنث المذكر أو يذكر المؤنث ولكن اللغة لها منطقها الخاص⁽¹⁾ .

غير أن البصريين ومن لف لفهم أرادوا أن يخضعوا اللغة من زاوية أخرى لمنطق أرسطو فهم يصرون على أن تكون كل جملة مكونة من مسند ومسند اليه ولهذا قدروا محذوفاً يتعلق به الظرف ليكون خبراً في مثل قولهم (محمد عندك) ورفضوا أن يؤدي الظرف في هذه الوظيفة في حين أنه يستطيع أداءها ولا حاجة مطلقاً لأن نحدث تأويلاً في الجملة لا تدل عليه ، وذلك لأنهم لم يعرفوا الجملة الناقصة ويرونها في النداء مثل : (يا محمد) فيقدرون (أدعوا) وكذلك تحية وسلاماً وصبراً وشكراً ، فيقدرون الفعل لأعراب الاسم ولا وجه له وانما هي جملة ناقصة والاسم استعمل بدلاً من الفعل فصار منصوباً ومنه مثل : لا بأس ولا ضير⁽²⁾

(فلو عرفوا أن من الممكن أن توجد تراكيب ناقصة التكوين تفيد معنى كالجملة المتكاملة تماماً ولكنها لا تتكون من مسند ومسند اليه لأراحوا أنفسهم من تقدير عوامل لا موضع لها في التركيب ولا تزيد

1 (البصريون لا يعرفون بالمنطق الخاص للغة الذي ورد فيه تأنيث اسم الحس وتذكيره مرة أخرى

2 (أحياء النحو للدكتور إبراهيم مصطفى

التركيب الا مسخا وتشويها (1) كما أنهم أخضعوها للتعليقات الفلسفية
مثل الذي نراه في كتاب الانصاف لابن الأنباري وغيره من مطولات
النحو وحواشيه كما أنهم شطروا القياس من شطرين

أ) قياس لغوي ب) قياس صناعي

أما القياس اللغوي فمنه مثلا أن يقيسوا مصدر فعل لم يسمع على
مصدر فعل قد سمع وذلك لا ضير فيه بل انه من عوامل النحو اللغوي .
تلك هي آراء القدماء والمحدثين وباستعراضها وفحصها
يستخلص منها ما يأتي :

1) فريق يفضل المذهب البصري على الكوفي ويعتمد في هذا
التفضيل على أن البصريين لا يلتفتون الى كل مسموع بل يعتمدون على
الكثير ويجعلونه أساسا للتعميد ويتحكمون في اللغة في حين أن
الكوفيين على العكس من ذلك يهتمون بكل ما سمع من العرب مهما
خالف القواعد والأصول الغالبة ويجعلونه قاعدة جديدة فالتفضيل يقوم
على أساسين هما :

أ - عدم التفات البصريين الى كل ما سمع من العرب .

ب - تحكمهم في اللغة عند اخضاعها لسلطان العقل والمنطق .

2) وفريق آخر يؤيد المنهج الكوفي ويرى أنه أعان العقل البشري
على تذوق العربية بعيدا عن التكهنات والافتراضات العقلية المبطية ،
كما أنه يمتاز بكثرة الرواية والاستقراء ولو أنه استقراء ناقص الا أنه

1) المدخل للدكتور عبد المجيد عابدين

استقراء أوسع من استقراء البصريين على أية حال .

دفاع عن البصريين

لقد فتح الكوفيون الباب على مصراعيه لكل مسموع مما يعسر معه وضع قواعد ثابتة وذلك ما يؤدي الى اضطراب القواعد وتضاربها ، والمدرسة البصرية حين نحت الشواذ عن قواعدها ولم تحذفها ولم تسقطها بل أثبتتها منسوبة الى قائلها مؤولة لها حتى تطرد قواعدها وحتى تتضح القاعدة السليمة . وكأنما غاب هذا العمل وما أرمى به علم النحو على صاحبي رسالتي : المدرسة الكوفية وأبي زكريا الفراء الذين قلنا آراءهما حامدين للكوفيين موقفهم زاعمين أنهم كانوا أدق من البصريين في فقه طبيعة اللغة العربية والاحساس بدقائقها التي لا تخضع دائما لمنطق العقل وهو كلام لا يقوله الا من غاب عن ذهنه كيفية وضع القواعد في العلوم ورفع ما يعترضها من اضطراب بحيث تبسط سلطانتها على جميع العناصر والجزئيات بسطا تاما كاملا . وما نعرف كتابا يعلم دقة الحس اللغوي على نحو ما يعلمها كتاب سيويه فهو يلتقن قارئه الحس المرفف والشعور الحاد والسليقة العربية .

والبصريون لم يقيسوا على الشاذ النادر في العربية حتى يكون لقواعدها الاطراد والشمول كما تحروا الرواية عن الاعراب بثبت فلم يرووا الا ممن خلصت عربيتهم من شوائب فهم الأدق حسا الأكثر عمقا الأضبط تصحيحا لما يذعن بعض الشعراء عن طريق التأويل والتخريج والتحليل الدقيق البصير لا على العقل وحده بل على السليقة والطبع مما سأل في نظر عباقرتها من أمثال سيويه مشرع النحو وصانع قواعده وقوابينه وأستاذة الخليل واضع العروض ، والكتاب يزخر بتحليلاتهما

الرائعة وتنفوقهما البارع الذي لا يقف عند الاحاطة بالخصائص اللغوية والنحوية بل تمتد أيضا الى الخصائص البيانية والأدبية فضلا عن الخواطر التي ما كانت تغمر القارئ سجالاتها ويتسع عندهم مجالها لو لم يكونا قد استوعبا طبيعة اللغة واقتناص فوائدها واتقناها اتقاناً كاملاً

(ونحن نعرف أن كلا من البصريين والكوفيين أهل قياس وسماع إلا أن البصريين لما قلت أقيستهم بالنسبة للكوفيين لعدم قبولهم كل مسموع وعدم تعويلهم على القياس النظري اعتبروا أهل سماع ، ولما كانوا يحترمون القياس ويهدرون ما خالفه اعتبروا أهل قياس والكوفيون لما كثرت أقيستهم ، إذ قاسوا على كل ما سمع وعولوا على القياس النظري سمو أهل قياس ، ولقبولهم كل مسموع واحتجاجهم به ولو لم يعلم قائله ولم تتأكد سلامة ملكته سمو أهل سماع أيضا)⁽¹⁾ .

وقد استخدم الكوفيون القياس بدون استناد الى أي سماع كقياسهم العطف بلكن في الإيجاب على العطف ببل في مثل (قام زيد بل عمرو) فقد طبقوا ذلك على لكن وأجازوا (قام زيد لكن عمرو) بدون أي سماع عن العرب يجيز لهم هذا القياس⁽²⁾

وربما كان من أهم ما يدل على أنهم كانوا يرفضون السماع أحيانا ، وبالتالي يرفضون ما يني عليه من قواعد وأحكام أنهم رفضوا الاعتداد بما رواه سيويه في الكتاب من إعمال أسماء المبالغة في أقوال العرب الفصحاء وأشعارهم ، فقد روى قولهم في الاختبار : أما العسل فأنا شراب ، ينصب العسل مفعولا به لشراب ، كما روى طائفة من

1 (دراسات تطبيقية للمرحوم الأستاذ عبد السمح شبله

2 (الهمع ص 137 ج 2

الأشعار عملت فيها صيغ المبالغة الخمس وعلى الرغم من ذلك كان الكسائي والفراء ينكران عمل هذه الأسماء محتجين هم وأصحابهم بأنها فرع من أسماء الأفعال وأسماء الأفعال فرع عن الفعل المضارع ولذلك ضعف عملها⁽¹⁾ ومما رفعوا فيه السماع ، ومما رفضوا فيه السماع لا سماع أبيات قد تكون شاقة ، بل سماع إحدى القراءات وإعمال أن (المحممة) من الثقيلة (النصب) فقد زعموا أن الثقيلة إنما عملت لشبهها بالفعل الماضي في بنائها على ثلاثة أحرف وإنها مبنية على الفتح مثله ، فإذا خففت زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها ، ولم يلتفتوا لاحتجاج البصريين عليهم بقراءة نافع وابن كثير وهي من القراءات السبع (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم)⁽²⁾ .

وكأنما حجبهم التعليل المنطقي الخالص سواء في هذه المسألة أو في سابقتها من منطق اللغة وتصريف عباراتها الفصيحة السليمة ، فكيف نعيب المنطق على البصريين ولا نعيه على الكوفيين لأننا نتحدث عن مدرستهم أو نترجم لواحد منهم .

وفي هذا ونحوه ما يرد أقوى رد على من يزعمون أن الكوفيين كانوا أكثر بصرا بروح اللغة وأدق حسا وأنهم لم يخضعوا مثل البصريين للمنطق والفلسفة فقد كانوا يخضعون بدورهم لهما بل زادوا عنهم حضرة أحيانا على نحو ما تصور ذلك المسألتان السابقتان ومعروف أن الفراء وهو الواضع الحقيقي للنحو الكوفي كان معتزليا ومتكلما متفلسفا ، بل قال المترجمون له ، أنه كان يتفلسف في تصانيعه

(1) محاسن ثعلب ص 190

(2) الانصاف المسألة 24 (سورة هو اية 111)

ويصطنع فيها ألفاظ الفلاسفة .

ومن يرجع الى كتاب الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين يجد فيه عتبا غزيرا من الحجاج المنطقية العقلية التي أدلى بها الكوفيون في حوارهم وجدالهم الواسع مع البصريين مما ينقض الزعم السالف نقضا ومعنى ذلك إنه ينبغي أن نحذر مبالغات المتشيعين للكوفيين حين يزعمون إنهم كانوا ينون قياسهم دائما على السماع فقد كانوا يجافونه أحيانا ويضربون عنه صفحا مهتدين بالمنطق العقلي الخالص ، ومن يرجع الى كتاب سيبويه يجد مع ما يمتلىء به من حجج منطقية رائعة لا يدلى بقياس ولا قاعدة نحوية عامة دون سماع من أفواه الفصحاء الخالص وما يحوضون فيه من الشعر والكلام وهناك أمثلة من أمثلة الخلاف .

التضمن بين البصريين والكوفيين في حروف الجر

يتردد بين النحاة أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض فيتوهم من لا إدراية له أن المراد جواز وضع حرف مكان آخر بغير ضابط ولا توقف على اشتراك بينهما في المعنى ولا تشابه في الدلالة وهذا ضرب من الخطأ الظاهر مما يجعل الباحث مضطرا الى تبيان حقيقة الأمر في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض وهي في الحقيقة تنلخص في مذهبي :

الأول : وهو رأي جماعة البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها مناب البعض الآخر وليس لحرف الجر الا معنى واحد يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز . فالحرف (في) مثلا يؤدي معنى الطولية ، والحرف (على) يؤدي معنى الاستعلاء ، والحرف (من) يؤدي معنى الابتداء ، والحرف (الى) يؤدي معنى الانتهاء ، وهكذا فان أدى

الحرف معنى آخر غير المعنى الأصلي الخاص به وجب القول بأنه يؤدي المعنى الجديد ، اما تأدية مجازية أي عن طريق المجاز لا الحقيقة ، واما بتضمين الفعل أو العامل الذي يتعلق مع حرف الجر ومجروره معنى فعل آخر أو عامل آخر يتعلق بهذا الحرف ، محذوف الجر مقصور على تأدية معنى حقيقي واحد يختص به ولا يؤدي غيره الا عن طريق المجاز في هذا الحرف أو من طريق التضمين في العامل الذي يتعلق به الجار مع مجروره ، فمن الأمثلة (على) فهو حرف جر يقتصر عندهم على معنى حقيقي واحد هو الاستعلاء ، فاذا قلنا : الكتاب على المنضدة فهمنا جيدا هذا المعنى الحقيقي الدال على أن شيئا فوق آخر فالحرف مستعمل في معناه الأصلي ، لكنا اذا قلنا : اشكر المحسن على احسانه ، لم نفهم الاستعلاء الحقيقي ولم يرد على خاطرنا أن الشكر حل واستقر فوق الاحسان لاستحالة هذا وانما الذي يخطر ببالنا هو أن المراد (أشكر المحسن لاحسانه) فالحرف على قد جاء في مكانة اللام التي معناها السببية أو التعليل فأفاد ما تفيد اللام ولكن افادته على سبيل المجاز لأن لام التعليل تفيد التمكن والاتصال القوي بين السبب والمسبب أو بين العلة والمعلول والاستعلاء يشبهها في أنه يفيد التمكن والاتصال بين الشئين فلهذا التشابه صح استعمال الاستعلاء مجازا مكان السببية والتعليل ، وتبع ذلك استعمال الحرف الدال على الاستعلاء ، وكان الحرف الدال على السببية ، والقرينة الدالة على أن الحرف (على) مستعمل في غير حقيقته وجود الفعل اشكر ، اذا لا يستقر الشكر فوق الاحسان ولا يوضع فوقه وضعا حقيقيا ، وهكذا نقول في بقية حروف الجر حين يؤدي الواحد منها معنيين أو أكثر أو أننا نسلك طريق التضمين فنضمن الفعل اشكر معنى الفعل كافي ، الذي يتعدى على ، واذا قلت : (نأيت من صحبة فلان) فلا شك أن الفعل نأى لا

يتعدى بمن ، لكنه يتعدى (بعن) ولتضمن معنى الفعل (نأى) معنى الفعل (بعد) تجسد أن المثال أصبح مستساغا ومتمشيا مع ما تقتضيه ظروف كل كلمة في وضعها ومعناها خصوصا أنهم كثيرا ما يعمدون الى المعنى فيعطفون عليه وهي المسمى عندهم بالتوهم أو بالعطف على المعنى . وقد جاء في كتاب المغنى أن العطف على التوهم قد جاء في أوجه الاعراب كلها وحسبنا ما قاله الخليل وسيبويه في قراءة أبي عمر (لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين)⁽¹⁾ فأكن عطف على أصدق على توهم دخول أن فهو عطف عليه باعتبار المعنى لأن أصدق في المعنى جواب للشرط ، وقال السيرافي والفارسي هو عطف على محل فأصدق لأنه في محل جزم جواب لشرط مفدر أي أن تؤخر في أصدق .

ونتيجة لذلك رأى جماعة آخرون وهم الكوفيون أن هذه الحروف يسوب بعضها مناب غيرها وتحقيقا لهذين الرأيين نجد أن التبدل مشهود في الكلمات ومشاهدة التغير فيها عند التراكيب من ناحية النحو ومن جهة أخرى نلاحظ علاقتهما باللغة وبمجاوري النطق العربي من جهة البلاغة وموافقتها أو مخالفتها ، فالفعل في اللغة يراد به معناه الأصلي والحروف المتعلقة أو حروف الجر لا تتغير ابدا بالنظر اليه ، وهذا ما يؤيد أرباب الرأي الأول وإذا تخلف ذلك ووضعنا حرفا مكان آخر عد ذلك غلطا قطعنا وهذه القاعدة أصلية مقتبسة من كتب اللغة ولا تخرج هذه عن قاعدتها الا اذا أردنا المجاز المرسل ، وهذا يقال له في مصطلح النحويين التضمنين أو أن يراد باللفظة الحقيقية العرفية ، ومن ثم

(1) معنى اللبيب جـ 2 ص 160 سورة (المناقرون) الآية العاشرة .

يقولون : إن حروف الجر ينوب بعضها مناب البعض الآخر بأن يبقى اللفظ على حاله لا يتغير وإنما يتغير حرف الجر للدلالة على أن الفعل تبدل معناه إلى ما يقاربه من وجه في التوسع أو التغير لمعناه والعلاقة في الغالب سببية ولا تذكر لمعلوميتها أو أنها صارت عرفاً لغوياً ولا ينكر أن التضمين في اللغة العربية أصبح له مجال واسع في التركيبات اللفظية والمفردات اللغوية ، فقد قال ابن هشام في كتابه معنى اللبيب : الباب السادس : ذكر أمور جرت على ألسنة المعربين والصواب خلافها (القصيدة الثالثة عشرة معناها خلاف بين البصريين والكوفيين ، فالكوفيون يقولون : قد تنوب حروف الجر بعضها عن بعض قال ابن هشام : (وحيثئذ فيتعذر استدلالهم إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه اليباة ولو صح لجاز أن يقال : مرت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت إلى القلم) أي على معنى يزيد ودخلت على عمرو وكتبت بالقلم ، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها اليباة أن الحرف باق على معناه وأن العامل قد ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف ، لأن التجاوز في الفعل أسهل منه في الحرف⁽¹⁾ لأن الكوفيين ينكرون وجوده في الحرف ، فمن هذا يتضح لنا جلياً أن التضمين أخذ دوره في الاستعمال في الأساليب ، لأنه سائغ وكثير ، وهذا ما دعى البصريين أن يقبلوه ويقولوا به خصوصاً أن الكوفيين ينكرون التجاوز في الحرف ، وأنا أميل إلى رأي البصريين لأن الذوق إليه أميل ، وقد ذكر المرحوم الأستاذ مصطفى صادق الرافعي المتوفي سنة سبع وثلاثين وتسعمائة وألف منه عشرة آلاف كلمة فمحز عن الإحصاء والنحو في هذه الحالة يراعي تحول الحروف ظاهراً ،

1 (المعنى ج 2 ص 1 الباب السادس

وعالب النقد من جهة مطابقة اللغة أو مخالفتها دون التفات الى مراعاة التضمين في المجاز ومن هنا عد أنه حصل بصورة غير صحيحة وهذا التحمس في التأويل يلتزم وإلا فالملازمة غير قطعية ولا سيما عند تغيير المعنى بصرف المعنى الى معنى آخر يستدعي تعديل الحرف لعلاقة السببية أو لغيرها ، ومحل النزاع ما ورد في كتاب المعنى من أن حروف الجر لا ينوب بعضها مناب البعض الآخر الا بتحوطات ، فقد قال ابن هشام ما نصه : مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن البعض الآخر بقياس كما أن أحرف الجزم والنصب كذلك ومما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما في قوله تعالى ﴿وَأَصْلِبْكُمْ فِي جَذوعِ النَّخْلِ﴾⁽¹⁾ ضمن في معنى على ولكن شبه المطلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء إما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف وإما على شذوذ انابة كلمة عن أخرى وهذا الآخر هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين والمتأخرون منهم يميزونه ومذهبهم أقل تصفا .

فالبصريون يؤولون الفعل فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف على الشذوذ والمتأخرون من الكوفيين الذين يميزون نيابة بعض الحروف عن بعض يجعلون التجوز في الحرف لأن الحرف له معان عديدة موضوعة له فاستعماله في كل واحد حقيقة ولكن البصريين خالفوهم في ذلك فلم يميزوا أن تنوب حروف الجر عن بعضها وينبغي على هذا الخلاف أن الأمثلة التي فيها حروف الجر لا يصلح تسلط الفعل عليها يؤول البصريون هذا الفعل ويأتون بفعل يتناسب وحرف الجر على طريقة التضمين أي أنهم يضمون معنى الفعل الموجود معنى

(1) سورة طه آية 71

آخر حتى لا يقع حرف الجر في غير ما وضع له . وبذلك وجدنا عددا من آيات القرآن وأبيات الشعر وقع فيها الخلاف على كلا المذهبين مثل هذه الآيات :

﴿ ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ﴾⁽¹⁾

﴿ ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ﴾⁽²⁾

وقول الشاعر (نضرب بالسيف ونرجو بالقرج)

وقول آخر (سود المحاجر لا يقرآن بالسور) .

قال البعض إن الباء في مثل هذه الأمثلة زائدة في المفعول فلا تفيد معنى سوى التأكيد بينما حكم البصريون أنها أصلية أفادت معاني سوى التأكيد ، وذلك انما يتأتى على التضمين في الفعل فيضمنون فعل (تلقوا) معنى الفعل (تفضوا) فالباء للاستعانة ، ويضمنون الفعل (يرد) معنى الفعل (يهم) فالباء للالصاق ويضمنون الفعل (نرجو) معنى الفعل (نطمع) فمعنى الباء الطرفية ، ويضمنون الفعل (يقرآن) معنى الفعل (يتبركن) فمعنى الباء السببية أو الاستعانة ، وما جاز في هذه الآية والأمثلة يجوز في الآية الكريمة ﴿ ولأصلبكم في جذوع النخل ﴾ فليست في معنى (على) فيؤول على انه استعارة ، او على التضمين على رأي البصريين في الفعل ومثل قول الشاعر :

في ليلة لا نرى بها أحدا يحكى علينا الا كواكبها

فان (على) ليست بمعنى عن ولكن ضمن الفعل (يحكى)

(1) البقرة 195

(2) الحج آية 25

معنى (ينم) أي يتم علينا على وجه الافساد ومادة (نيممة) تتعدى
 يعلى ، ومثل الآية : ﴿ اني أحببت حب الخير عن ذكر ربي ﴾ ⁽¹⁾ المراد
 بحب الخير : حب الخيل ، والمراد بالذكر صلاة العصر حتى غروب
 الشمس ، والمعنى قلعت حب الخير عن ذكر ربي فضمنوا الفعل أحببت
 معنى الفعل (قلعت) أو معنى أثرت أو معنى تثبّطت عن ذكر ربي على
 أن أحببت من أحب البعير احبابا اذا برك فلم يشد فأحب في الآية نظيرتها
 في هذا المعنى من البروك الى التشيط وهو القعود عن الخير وهو معنى
 تضمني لا حقيقي .

تعليق على المذهبين

لا شك أن مذهب الكوفيين سار على الاتساع كدأبهم فلا غرابة
 أن يؤدي الحرف عدة معان مختلفة وكلها حقيقي ولا غرابة في اشتراك
 عدد من الحروف في تأدية معنى واحد لأن هذا كثير في اللغة ويسمى
 بالمشتراك اللفظي ، وهناك سبب آخر يؤديهم هو أن الباحثين متفقون
 على أن المجاز اذا اشتهر وشاع بين الناطقين به انتقل هذا المجاز الى
 نوع جديد آخر يسمى الحقيقة العرفية فمن أشهر أحكامها أنها في أصلها
 مجاز قائم على ركنين : علاقة بين المشبه والمشبّه به وقرينة تمنع من
 إرادة المعنى الأصلي ، فاذا اشتهر المجاز وشاع استعماله تناسى الناس
 أصله واختفى ركناء واستغنى عنهما وعن اسمه ودخل في عداد نوع
 جديد يخالفه ويسمى الحقيقة العرفية فلو سلمنا أن حرف الجر لا يؤدي
 الا معنى واحدا أصليا وأن ما زاد عليه ليس بأصلي لكان بعد اشتهاره
 وشيوعه في المعنى الجديد داخلا في الحقيقة العرفية وهي ليست بمجاز

خصوصا أن السمع أو الملكات اللسانية وكثيرا ما يلحقون الأشياء بالأشياء والنظائر بالنظائر وما اللغة الا كائن حي يخضع لكل نوااميس التعبير والارتقاء الطبيعي : ولكن رأي البصريين أقوى لأن أصل معنى اللغة الحقيقية والأفعال منها ما تتعلق بها حروف الجر الخاصة فلا تتحاوَزها وبهذا لا ينوب بعضها عن بعض الا بتحوطات عدها صاحب التصريح عند البصريين من التضمنين وذلك بتأول الكلمة او مراعاة التضمن ، والتجوز في الحرف قبل أن يصبح حقيقة عرفية تابع لمرامي الكلام تبعا لعلاقات مجازية فاذا زال السبب عاد الكلام الى ما كان عليه من حقيقة والا لم يكن الأمر كافيا أو حسب الأهواء بأن نتصرف به حسب ما نريد دون مراعاة عوارض اللغة أي نتصرف بلا قياس .

يذكر الألوسي أن للتضمنين النحوي عند النحاة استعمالين أحدهما دلالة الاسم بالوضع على معنى حقه أن يدل عليه بالحرف كأسماء الشرط والاستفهام وأسماء الموصول وهذا أحد علل بناء الأسماء فيقولون : بنيت حيث الشرطية لتضمنها معنى (ان) أي انها تضمنت مع معنى الظرفية الموضوعية معنى آخر جزئيا حقه أن يؤدي بحرف وهو الشرط المؤدي بلفظ (ان) ويقول أنه فصل ذلك في شرح منظومة المطار في علم الرضع ، والآخر وهو المقصود هنا بل بيت القصيد من نظم عقود هذه الرسالة كما يقول الألوسي اجراء أحكام لفظ على آخر ليدل على معناه وقد عرفه بأنه اشراب لفظ معنى لفظ آخر ليعطي حكمه وهو يقول في شرح هذا قولنا (أحكام لفظ) أعم من الفعل ومن التعدية وغيرها لأنه قد يكون في الأسماء ومن اقتصر على الفعل جرى على الغالب ويمضي فيذكر ما يورد على هذا التعريف وغيره من اعتراضات وردود ويخلص من ذلك كله الى موافقة ابن جني فيما ذهب اليه من أن الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر فان العرب قد تتوسع فتوقع أحد الحرفين

موقع صاحبه ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقوله تعالى : ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ﴾ وأنت لا تقول : رفثت الى المرأة وإنما تقول : رفثت بها أو معها ، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدى أفضيت بالي ، كقولك أفضيت الى المرأة جثت و (الى) مع الرفث ايذانا واشعارا بمعناه ويذكر الألوسي في موضع آخر من كلام ابن قيم الجوزية أن ظاهرية النحاة في هذا ونحوه من الاستعمالات يجعلون أحد الحرفين في معنى الآخر كما يجعلون (في) بمعنى (على) ويعني بظاهرية النحاة نحاة الكوفة .

وهم يرون أن الملحوظ غير الوضعي مستفاد من توسع في الفعل أو مشتقاته بل مستفاد من أن بعض حروف الجر ينوب عن بعض بطريقة الوضع أي أن الحرف موضوع لأكثر من معنى واحد فيؤولون ما كان لازما فتعدى بنفسه مثل (رحبتكم الدار) أو متعديا بحرف واستعمل متعديا بنفسه مثل (تمرؤن الديار) بالضرورة أو الشذوذ ويجعلون (التضمين) من باب الشذوذ وإن كثر وقوعه في الكلام كقوله تعالى : ﴿ ولأصلبكنم في جذوع النخل ﴾ فهم يقولون أن (في) هنا بمعنى (على) .

وأما فقهاء العربية يعني نحاة البصرة فلا يرتضون هذا المذهب بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره فينظرون الى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيشربون الفعل المعدى به معناه .

هذه طريقة سيويه وطريقة حذاق أصحابه ، يضمنون الفعل معنى الفعل ولا يقيمون الحرف مكان الحرف .

وهي قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن وهذا نحو قوله تعالى : ﴿ عينا يشرب بها عباد الله ﴾ فانهم يضمنون يشرب معنى يروي فيعلونه بالياء التي يطلبها فيكون في ذلك دليل على المعلمين احدهما بالتصريح به والآخر بالتضمن والاشارة اليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها .

ومن الأمثلة التي توضحه أتم توضيح فعل الهداية وهو يتعدى بنفسه تارة وبحرف الى تارة وباللام تارة والثلاثة في القرآن .

فمن المعدي بنفسه : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ويهديك صراطا مستقيما ﴾ ، ومن المعدي بـ (الى) ﴿ وانك لتهدي الى صراط مستقيم ﴾ ، ﴿ قل انني هدايتي ربي الى صراط مستقيم ﴾ ، ومن المعدي باللام ﴿ الحمد لله الذي هدانا لهذا ﴾ ، ﴿ ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم ﴾ .

ويروي الألوسي عن ابن قيم الجوزية أن الفروق بين هذه المواضع تدق جدا عن أفهام العلماء ويذكر لها قاعدة تشير الى الفرق وهي : أن الفعل المعدي بالحروف المتعددة لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر ، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف فان ظهر اختلاف الحرفين ظهر فرق نحو : (رغبت فيه . ورغبت عنه وعدلت اليه وملت اليه ، وملت عنه ، وسعيت اليه أو به) وإن تقاربت معاني الأدوات عسر الفرق نحو قصدت اليه وقصدت له

وهديته الى كذا وهديته لكذا .

ف فعل الهداية متى عدى بـ (الى) تضمن الايصال الى العاية
المطلوبة فأتى بحرف الغاية ، ومتى عدى باللام تضمن التخصيص
بالشيء المطلوب ، فأتى باللام الدالة على الاختصاص والتعيس ، وإذا
قلت هديته لكذا أفهم معنى دخوته له ، وجعلته له ونحو هذا وإذا تعدى
بنفسه تضمن المعنى الجامع لذلك كله وهو التعريف والبيان والالهام .

فالماعقل إذا قال ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ وهو طالب من الله
أن يعرفه إياه ويبينه له ويلهمه إياه ويقدره عليه فيجعل في قلبه علم
وإرادته والقدرة عليه جرد الفعل من الحرف وأتى به مجردا معدي بنفسه
ليتضمن هذه المراتب كلها .

ولو عدى بحرف لتعين معناه وتخصص ويحسب معنى لحرف
ودعاه الى تأمل هذا ، لأنه من دقائق اللغة وأسرارها .

أرايت بعد هذا أن المحوئين كانوا يكتفون في حروف الجر بأثرها
الأعرابي فيما بعدها أم كانوا يبحثون عن صحة معناها في التركيب وأن
هذا الأثر الأعرابي لا خلاف فيه وإنما الخلاف كان على طلب معنى .

أمطر الله شايب الرحمة والرضوان عليهم فلقد أفنوا أعمارهم في
سبيل أن يفقهونا في أسرار العربية بغية أن نحسن فهم (الذكر) الذي
حفظة منزلة بهؤلاء .

والآن فلننش لحظات مع الشيخ الامام كمال الدين أبي البركات
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري النحوي
المولود في سنة خمس مائة وثلاث عشرة من الهجرة والمتوفي سنة

خمسمائة وسبع وسبعين نستعرض فيها بعض مسائل الخلاف بين مؤسسي المدرستين الأوليين : الكوفيين والبصريين لنرى : أينزغون الى جانب المعنى أم الى جانب الاعراب وحده وإذا استعرضنا المسائل العشرين الأولى وجدنا أن المسائل التي ترجع الى الخلاف في المعنى تبلغ نصف المسائل التي ترجع الى الصناعة وحدها ، وإذا كان ابن الأنباري قد مال الى جانب البصريين في مائة وأربع عشرة مسألة ومال الى جانب الكوفيين في سبع مسائل وهو بغدادى وقف مع البصريين كما يقول قابيل فليس ذلك مسوغا لأن نصف مدرسة بأنها تنزع الى جانب المعنى وأخرى تنزع الى جانب الاعراب ، لأن الخلاف يرجع الى طبيعة المسألة نحوها فقد يكون الخلاف بين كلتي المدرستين قائما على طلب معنى وقد يكون الخلاف قائما على الصناعة وحدها ولكن الأول هو الغالب الكثير .

المسألة السابعة⁽¹⁾ تضمن المبتدأ إذا كان اسما مختصا ضميرا في رأي الكوفيين وعدم تضمنه الضمير في رأي البصريين وهذا الخلاف لعدم مشابهة الفعل لفظا وتضمنه معنى مثل خادم في رأي البصريين .

ذهب الكوفيون الى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : (هند زيد ضاربه هي) يجب إبرازه ، لأن اسم الفاعل يعمل حملا على الفعل فهو أضعف حتى لا يؤدي الى الالتباس لو قلنا زيد أخوه ضارب وجعلنا الفعل (الضرب) لزيد ولم نبرز الضمير ، لأدى ذلك الى أن يسبق الى فهم السامع أن الفعل للأخ دون زيد بخلاف ما إذا جرى على من هو له مثل زيد ضارب غلامه .

(1) ص 43 الاضاف في مسائل الخلاف طبعة 5 مكتبة حجازي

وأما شاهد الكوفيين : ترى أربابهم متقليديها :

فالتقدير أصحاب أربابهم ، إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مكانه ، فهذا راجع إلى المعنى ، فالنحويون المعتمدون لا يلتفتون إلى تصحيح اعراب مثل زيد عمرو مكرمه فمكرم خبر عن عمرو سواء عاد الضمير إلى زيد أم عمرو ولكن إذا عاد الضمير إلى زيد وجب إبراز الضمير تصحيحا للمعنى .

المسألة الثالثة عشرة : ⁽¹⁾ في باب الاشتغال : الكوفيون يعملون الأول لسبقه والبصريون يعملون الثاني لقربه ، ودليل الكوفيين قول امرئ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
فأعمل الأول ولو أعمل الثاني لنصب (قليلا)

وأما القياس فأعمال الأول أولى لقوة الابتداء والمناية به وبهذا لا يجوز إلغاء ظننت إذا وقعت مبتدأ بخلاف ما إذا وقعت متوسطة ، ولو أعمل الثاني لأدى إلى الاضمار قبل الذكر .

أما دليل البصريين التقلي فقوله تعالى : ﴿ آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ ⁽²⁾ ولو أعمل الفعل الأول لقال أفرغه ، وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول وليس في أعماله دون الأول نقض معنى فكان أعماله أولى .

1 (ص 61 الاتصال

2 (من آية 96 سورة الكهف

قالوا خشتت بصلره وصدر زيد فأعملوا الباء في المعطوف ولم يعملوا الفعل وللقرب أثر كما في حجر ضب خرب .

وردوا على الكوفيين أعمال امرئ القيس مراعاة للمعنى ، بأن هذا ليس من باب أعمال الأول أو الثاني لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضا من وجهين ، أحدهما : أن التقدير يكون : كماني قليل ، ولم اطلب قليلا من المال وهذا متناقض ، لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة وتارة يخبر بأنه يطلب القليل وذلك متناقض والثاني أنه ذكر في البيت الثاني الذي بعده ولكنما أسعى لمجد مؤثله فلماذا أعمل الأول والعرب يعتون بالمقاربة والجوار أكثر ، وأما حجة الكوفيين في الاضمار قبل الذكر فذلك لأن ما بعده يفسره ، لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض اذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب كما قال تعالى : ﴿ والذاكرين الله كثيرا والذاكرات ﴾ ، فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول فلا مانع من الاضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ .

فهذا الخلاف يرجع الى المعنى كما ذكرنا في بيت امرئ القيس .

المسألة السابعة عشرة : (1)

جواز تقديم خير ما زال عليها ، أجازة الكوفيين وابن كيسان ومنعه البصريون والفراء من الكوفيين .

1 ع من 99 الاصل

احتج الكوفيون بأن زال فيها معنى النفي وما نافية وإذا دخل النفي على النفي أصبح إيجاباً كقولنا انتفى فصارت ككان في جواز التقديم ولذلك لم يقولوا ما زال زيد الا قائماً كما لم يقولوا كان زيد الا قائماً ، لأن الا انما يؤتى بها لنقض النفي كقولك ما مررت الا بزيد وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه لا يجوز تقديم خبر ما زال عليها لأن ما للنفي والنفي له صور الكلام فمجرى مجرى الاستفهام في أن له صدر الكلام فالحرف جاء لاقادة المعنى في الاسم والفعل فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ما هنا ، بدليل أنك لو قلت زيدا أضربت لم يجز ، لأننا قدمنا ما يتعلق بحرف الاستفهام عليه فكذلك ما هنا إذا قلت قائماً ما زال زيد ، فينبغي أنه لا يجوز لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه .

وأما الجواب من كلمات الكوفيين في قولهم أن ما زال ليس بنفي للفعل انما هي نفي لفارقة الفعل والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ، قال البصريون هذا حجة عليكم فانا كما أجمعنا على أن (ما زال) ليس بنفي للفعل ، أجمعنا على أن ما للنفي ، ولو لم تكن للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجاباً ، فالكلام إيجاب و (ما) للنفي بدليل أنا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام إيجاباً ، وإذا كانت للنفي فينبغي أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها لاستحقاقها صدر الكلام كالاستفهام .

وأما ما دام فما بمنزلة المصدر ، وما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه ، فهذا الخلاف راجع الى المعنى حيث اعتمد الكوفيون والبصريون على معنى النفي والإيجاب في جواز التقديم وعدمه ، فرقا بين الخبر والانشاء حتى لا تختلط المعاني ، وحجة البصريين أقوى لأن

الأسلوب سمع مع أنه ايجاب الا أن ما باقية على معناها في النفي وما حدث الايجاب الا بدخول زال التي نفت النفي .

المسألة التاسعة عشرة : (2)

اعمال ما في لغة أهل الحجاز النصب في الخبر في رأي البصريين ونصبه بحذف الخفض في رأي الكوفيين ومع أنه لا يترتب على عامل النصب خلاف في معنى الجملة وهو نفي الخبر عن الاسم الا أن الخلاف قائم على المعنى معتبر من علل النحو ، فالبصريون يعملونها شبهها بليس من وجهين (1) دخول كل منها على المبتدأ والخبر ونفي كل منهما الحال ويقوي الشبه دخول الباء في خبرها كما في خبر ليس وإذا ثبت ذلك جرت مجراها .

وحجة الكوفيين أن القياس في ما أن لا تكون عاملة البتة ، لأن الحرف لا يعمل الا اذا كان مختصا بحرف الخفض لما اختص بالاسماء عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها ، واذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والمطف ، لأنه تارة يدخل على الاسم وتارة يدخل على الفعل ولما كانت (ما) مشتركة بينهما وجب الا تعمل ولهذا أهملت في لغة بني تميم ، وأعملها الحجازيون تشبيها بليس من جهة المعنى وهو شبه ضعيف فلم تقو على العمل في الخبر كما عملت ليس ، لأن (ليس) فعل و (ما) حرف والحرف أضعف من الفعل فبطل أن يكون منصوبا بما ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض ، لأن الأصل ما زيد بقائم ، فلما حذف حرف الخفض نصب ، لأن الصفات متصبات الأنفس فلما ذهبت أبقت خلفا

منها ولهذا لم يجرز النصب إذا قدم الخبر نحو (ما قائم زيد) أو دحل حرف الاستثناء نحو ما زيد الا قائم ، لأنه لا يحسن دخول الباء معها ، فلا يقال : ما بقائم زيد وما زيد الا بقائم فدل ذلك على ما قلناه

وقد رد البصريون هذه الأدلة فقالوا : نحن معكم في قياس عدم عملها الا أن مشابهتها بليس اقتضت أن تعمل عملها وهي لغة القرآن قال الله تعالى : ﴿ ما هذا بشرا ﴾ وقال تعالى : ﴿ ما هن أمهاتهم ﴾ وقولهم : إن أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف فلم يقرأ أن تعمل في الخبر قلنا : هذا الشبه لها قد أوجب لها أن تعمل عملها وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر على أنها قد عملنا بمقتضى هذا الضعف فانه يبطل عملها ، اذا تقدم خبرها على اسمها واذا دخل حرف الاستثناء أو اذا فصل بينها وبين مفعولها بأن الخفيفة ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع ، وقد أوردنا ما ذكره سيبويه في قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثهم بشر
وكيف يتحتم المدح بأعمالها ، لأن النفي حينئذ مسلط على الجملة كلها فنفي أن يكون في البشر مماثل لهم لعظم ما اتسموا به من فضائل النفس الناطقة .

وأما دعواهم أن الأصل : ما زيد بقائم فلا نسلم وإنما الأصل عدمها وإنما أدخلت لوجهين :

أحدهما أنها أدخلت توكيدا للنفي ، والثاني : ليكون في خبر ما بإزاء اللام في خبر ان ، لأن ما تنفي ما تثبت ان فجعلت الباء في خبرها نحو : ما زيد بقائم لتكون بإزاء اللام في نحو : ان زيدا لقائم ، كما

جعلت السين جواب لن ، ألا ترى أنك تقول لمن يفعل فيكون الجواب سيفعل ، وكذلك جعلت قد جواب لما ألا ترى أنك تقول : لما يفعل فيكون الجواب قد فعل ولو حذف لما فقلت يفعل لكان الجواب (فعل) من غير قد ، فدل على أن قد جواب لما فكذلك ها هنا وقولهم انه حذف حرف الخفض الخ قلنا هذا فاسد ، لأن الباء كانت في نفسها مكسورة غير مفتوحة وليس فيها إعراب ، لأن الأعراب لا يقع على حروف المعاني ، ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب لوجب ذلك في كل موضع ، ولا خلاف أن كثيرا من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنصب بحذفها ، كقولك : ﴿ وكفى بالله شهيدا ﴾ ﴿ وكفى بالله نصيرا ﴾ ولو حذف حرف الخفض لقلت : كفى الله شهيدا وكفى الله نصيرا ، وقد ورد ذلك كثيرا في الشعر العربي كقول عبد بني الحسحاس :

عميرة ودع إن تجهزت غازيا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا

ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوبا فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دل على فساد ما ادعوه والله اعلم . فالبصريون متمسكون بأن وقوع الباء في الخبر إنما هو تأكيد للنفي وهي حرف معنى لا حرف إعراب وإذا حذفت لا يلزم نصب الاسم بعدها .

رحلة مع بعض أبواب النحو التركيبية

أعتقد أنني فيما قدمت من شواهد الكتاب لسيوبه وما أوردت من آيات القرآن الكريم قد قدمت الدلائل الواضحات على أن النحويين لا

يعدون وراء الأعراب إلا بمقدار ما يهدفون من فقه المعنى وكذا ما قدمته من الخلاف بين البصريين والكوفيين ومستقدم عما قريب إن شاء الله تخريج علماء النحو لما أشكل أعرابه من آيات الذكر الحكيم فيما ألف من كتب التفسير لهؤلاء النحويين المفسرين وبهنا الآن أن نتبع بعض أبواب النحو التركيبية ليطمئن القلب أن النحوليس صناعة وجدلا ومتاهة ينوء بها الأسلوب ولكنه وسيلة الفهم والافهام . . . !!

أ - ضمير الفصل :

من أنواع الضمير ضمير يسمى ضمير الفصل أو العماد وله أحكام خاصة ينفرد بها دون سواه

1 (الصائم الممسك عن اللغو يثاب ، ما المعنى الأساسي الذي نريده من هذا الكلام بحيث لا يمكن الاستغناء عنه ؟ أهو الصائم يثاب ؟ فتكون جملة (يثاب) ركنا أساسيا في الكلام لأنها خبر لا يتحقق المعنى الأصلي الا بوجودها وانضمامها الى المبتدأ كلمة الصائم ، وما عداهما فليس أساسيا وإنما هو زيادة تخدم المعنى الأصلي وتكمله فنعرب الممسك عن اللغو صفة . أم المعنى الأساسي : الصائم الممسك عن اللغو فكأننا نتحدث عن الصائم ونعرفه بأنه الممسك عن اللغو ، فتكون كلمة (الممسك) هي الأساسية والضرورية التي يتوقف عليها المعنى المطلوب ، لأنها خير لا يستقيم المعنى الأصلي ولا يتم بدونه ، وما جاء بعدها فهو زيادة تكميلية تخدم المعنى الأصلي من غير أن يتوقف وجوده عليها ومن الممكن الاستغناء عنها ، الأمران جائزان على الرغم من الفارق المعنوي بينهما ولا سبيل لتفضيل أحدهما على الآخر لعدم وجود قرينة توجه لهذا دون ذاك .

لكنه اذا قلنا الصائم - هو - الممسك عن اللغو ، والسباب ، فإن
لأمر يتغير بسبب وجود الضمير (هو) فينعين المعنى الثاني وحده
ويمتنع الأول ويزول الاحتمال الذي كان قائما قبل مجيء الضمير

(2) ان المؤمن الذي يلتمس رضا الله يكفيه الله الناس ، ما
المعنى الأساسي في هذا الكلام أهو تعريف للمؤمن بأنه ﴿ الذي
يلتمس رضا الله ﴾ فيكون هذا التعريف ركنا أصيلا في الكلام لا يمكن
الاستغناء عنه بحال وما بعده متمم له وزيادة طارئة عليه يمكن الاستغناء
عنها ، وتعرب الذي اسم موصول خبر ان أم هو القول بأن « المؤمن
يكفيه الله الناس » أف تكون الجملة الفعلية هي عصب الكلام لا يقوم
المعنى الا بها ، لأنها خبر ولا يتحقق المراد الا بوجودها مع كلمة
المؤمن وما عداها فزيادة طارئة لا أصيلة وتعرب كلمة (الذي) اسم
موصول (صفة) .

الأمران متساويان يصح الأخذ بأحدهما أو بالآخر بغير ترجيح
ولكن اذا أتينا بضمير الفصل امتنع الاحتمال الثاني وينعني المعنى الأول
والأخبار عن المؤمن بأنه هو الذي يلتمس رضا الله وما عدا ذلك فزيادة
فرعية غير أصيلة في تأدية المراد فتكون كلمة (الذي) هي الخبر وليست
صفة .

فالضمير هو وأشباهه يسمى ضمير الفصل ، لأنه يفصل في الأمر
حين الشك فيرفع الإبهام ويزيل اللبس ، بسبب دلالة على أن الاسم
بعده خبر لما قبله من مبتدأ أو ما أصله المبتدأ وليس صفة ولا بدلا ولا
غيرهما من التوابع والمكملات التي ليست أصلية في المعنى الأساسي
كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها لا عن الخبر وفوق ذلك كله
يعيد في الكلام نقي الحصر والتخصيص (أي القصر المعروف) في

البلاغة ، تلك هي مهمة ضمير الفصل لكنه قد يقع أحيانا بين ما لا
يحتمل شكاً ولا لبساً فيكون الغرض منه مجرد تقوية الاسم السابق
وتأكيد معناه بالحصر والغالب أن يكون ذلك الاسم السابق ضميراً لقوله
تعالى : ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾ وقوله : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾
وقوله : ﴿ إِنْ تَرْنِي أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَا لَا وَوَلَدَا فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُوْتِنِي ﴾ فهي
المثال الأول قد توسط ضمير الفصل (نحن) بين كلمتي (نا)
والوارثين ، مع أن كلمة (الوارثين) خبر كان منصوبة بالياء ولا يصح أن
تكون صفة اذ لا يوجد موصوف غير (نا) التي هي ضمير ، والضمير لا
يوصف وفي المثال الثاني توسط ضمير الفصل (أنت) بين التاء
والرقيب ، مع أن كلمة (الرقيب) منصوبة ، لأنها خبر (كان) ولا تصح
أن تكون صفة للتاء ، لأن الضمير لا يوصف كما قلنا وكذلك الشأن في
المثال الثالث الذي توسط فيه ضمير الفصل (أنا) بين الياء وكلمة
(أقل) التي هي المفعول الثاني للفعل ، (ترى) ولا يصح أن تكون
صفة للياء ، لأن الضمير لا يوصف وهكذا وقع ضمير الفصل قبل ما لا
يصلح صفة بل قبل ما لا يصلح صفة ولا تابعا من التوابع أو المكملات
وإذا كان البصريون يسمونه ضمير الفصل ، فالكوفيون يسمونه بأسماء
أخرى تتردد أحيانا في كتب النحو فبعضهم يسميه (عمادا) لأنه يعتمد
عليه في الاهتداء الى الفائدة وبيان أن الثاني خبر لا تابع وبعضهم يسميه
(دعامة) لأنه يدعم الأول أي يؤكد ويقويه بتوضيح المراد منه
وتخصيصه وتحقيق أمره بتعيين الخبر له ، وإبعاد الصفة وباقي التوابع
وغيرها ، إذ يتعين الخبر يوضح المبتدأ ويبين أمره لأن الخبر هو المبتدأ
في المعنى ⁽¹⁾ .

(1) انظر النحو الوافي للدكتور عباس حسن ص 219

شروطه ستة فيشترط فيما قبله أن يكون مبتدأ في الحال أو في الأصل كالأمثلة التي ذكرناها . أولئك هم المفلحون ، وإنا لنحن الصافون الآية ، كنت أنت الرقيب عليهم تجدوه عند الله هو خيرا ، إن ترني أنا أقل منك مالا وولدا .

والثاني كونه معرفة كالأمثلة .

وسبب اشتراط هذا الشرط أن اللبس يكثر بين الخبر والصفة لتشابههما في المعنى إذ الخبر صفة في المعنى بالرغم من اختلاف كل منهما في وظيفته وإعرابه وأن الخبر أساس في الجملة دون الصفة فالإتيان بضمير الفصل يزيل اللبس الواقع على الكلمة ويجعلها خبرا وليست صفة لا سيما والنكرة أحوج ما تكون إلى الصفة ، لأن الصفة والموصوف لا يفصل بينهما فاصل إلا نادرا . نعم قد يقع اللبس بين الخبر وبعض التوابع الأخرى غير الصفة ولكنه قليل ، أما مع الصفة فكثير ويشترط فيما بعده أمران :

وقد أجاز الفراء وهشام ومن تابعه من الكوفيين كونه نكرة وحملوا عليه ما ظنت أحدا هو القائم وكان رجل هو القائم وقوله تعالى : ﴿ أن تكون أمة هي أربى من أمة ﴾ ولكنها مؤولة واحتياج النكرة إلى الصفة لتكون معروفة قبل الحكم عليها أحوج منها إلى الخبر ، فيحتمل أن تكون كان هنا تامة والضمير مبتدأ وما بعده خبر والجملة صفة ، ونكيره الأول يمنع الفصل إذ لا يفصل بين الصفة والموصوف .

ويشترط في الاسم الذي بعده :

(1) أن يكون خبرا لمبتدأ أو لما أصله مبتدأ .

(2) أن يكون معرفة أو ما يقاربها في عدم قبول الكلام ال كامل

التفضيل سواء كان عدم قبوله اللام لعارض كأفعل من المحرر من ال
والإضافة .

والمضاف كمثلك و غلام زيد أو لذاته كأفعل المصارع وهو قول
السهيلى قال في قوله تعالى : ﴿ وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمت
وأحيا وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى ﴾ إنما أتى بضمير الفصل في
الأولين دون الثالث ، لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لعير الله
لقوله عز وجل : ﴿ أنا أحيا وأميت ﴾ وأما الثالث فلم يدعه أحد من
الناس⁽¹⁾

واشترط كون ما بعده معرفة لأن لفظ ضمير الفصل لفظ المعرفة
وفيه تأكيد فوجب أن يكون المدلول السابق الذي يؤكد هذا الضمير
معرفة كما أن التأكيد كذلك ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضا لأنه لا
يقع بعده - غالبا - إلا ما يصح وقوعه نعتا للاسم السابق ونعت المعرفة لا
يكون إلا معرفة ولكل ما سبق وجب أن يكون بين معرفتين .

أما ما قارب المعرفة وهو أفعل التفضيل المشار إليه فإنه يشابه
المعرفة في أنه مع (من) لا يجوز إضافته ولا يجوز دخول ال عليه فأشبه
العلم في أنه في الغالب لا يضاف ولا تدخل عليه ال هذا إلى أن وجود
(من) بعده يفيد تخصيصا ويكسبه شيئا من التعيين والتحديد يفرضه من
المعرفة ، هكذا قالوا ولا داعي لشيء من هذا ، لأن السبب الحقيقي هو
استعمال العرب ليس غير ومجيء كلامهم مشتملا على ضمير الفصل
بين المعرفة وما شابهها ويشترط فيما بعده أمران أحدهما أن يكون بصيغة
المرفوع فيمتنع : زيد إياه الفاضل وأنت إياك العالم وأما بك إياك

(1) المعنى ج 2 ص 105

الفاصل محائر على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين

والثاني أن يطابق ما قبله فلا يجوز كت هو الفاضل ، لأن الصمير الأول مخاطب والثاني غائب منعا للبس واتباعا للعرب في نطفهم

فائدة ضمير الفصل :

وهي ثلاثة أمور : أحدها نطقي : وهو الاعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا ، لأنه فصل بين الخبر والتابع وعمادا لأنه يعتمد عليه معنى الكلام وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة ، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفعل في نحو : كنت أنت الرقيب عليهم ، والضمائر لا توصف والثاني معنوي وهو التوكيد ، ذكره جماعة ونبوا عليه أنه لا يحامع التوكيد فلا يقال : زيد نفسه هو الفاضل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لأنه يدعم به الكلام أي يقوى ويؤكد . والثالث معنوي أيضا وهو الاختصاص وكثير من البيانين يقتصر عليه ، وذكر الرمحي الثلاثة في تفسير : وأولئك هم المفلحون ، فقال : فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، وللتوكيد وإيجاد أن فائدة المسند ثابتة بالمسند اليه دون غيره⁽¹⁾ .

أعرابه :

كنت أنت الرقيب عليهم : يحتمل الفصلية والتوكيد لانتصاب ما بعده : واما لنحن الصافون : الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام .

﴿ إنك أنت علام الغيوب ﴾ يحتمل الفصلية والتوكيد والابتداء ،

(1) ص 106 ج 2 المعنى

ومن مسائل الكتاب : قد جريتك فكنت أنت أنت، الضمير أنت مبتدأ وخبر والجملة خبر كان ، ولو قدرت الأول فصلا أو توكيدا لقلت أنت إياك لأن خبر كان يجب أن يكون منصوبا .

وفي الحديث : كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه ، ان قدر في يكون ضمير لكل فأبواه مبتدأ وقوله هما اما مبتدأ ثان وخبره اللذان والجملة خبر أبواه إما فصل وإما بدل من أبواه اذا أحرنا ابدال الضمير من الظاهر ، واللذان خبر أبواه ون قدر يكون خاليا من الضمير فأبواه اسم يكون وهما مبتدأ أو فصل أو بدل وعلى الأول فاللذان بالالف لأنها خبر المبتدأ هما ، وعلى الأخيرين هو بالياء لأنها خبر يكون اذا جعلنا الضمير فصلا أو بدلا⁽¹⁾

وقد وفي سيبويه رحمه الله ضمير الفصل في باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا⁽²⁾.

إذا احتاج الاسم قبله الى ما بعده كالفعل إذا اتصل معناه بما بعده فالاسم قد ابتدئ به الكلام وبني على ما بعده فهو في حاجة الى خبر والا فقد الكلام ، وذكر تفسير أستاذ الخليل في أن ذكر الضمير هو وأخواته ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه وأن ما بعد الاسم ليس منه ، (أي يجب أن يرى المحدث نفسه بذكر ما بعد ضمير الفصل الذي ليس مبني عليه) وقال : هذا الفعل الذي بني عليه ما بعده مثل المبتدأ هو حسبت وخلت الخ وكان وليس وأخواتهم ، فحسن نقول : أصبح أباك ولو كانتا بمنزلة جاء لقبح أن نقول : أصبح

1 . (المرجع السابق

2 . (الكتاب ج 1 ص 461 طبعة بيروت .

العاقل مدون البناء على الفاعل لأن هذه الأفعال الناسخة يذكر بعدها ما يذكر في الابتداء .

ثم قال : إن ما بعد ضمير الفصل لا يغير عن حاله قبل أن يذكر مستشهدا بقول الله سبحانه ﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ﴾ فالحق هنا مفعول ثان ليرى . ورد سيبويه رغم من قل إن (هو) في الآية السابقة صفة إذ لا يصح أن يكون الضمير وصفا للمظهر (الموصول هنا) فلم يتكلم بذلك العرب : فيجب نصب ما بعد ضمير الفصل هنا ومثل الآية : إن كان زيد لهو الطريف ، ولو كان لضمير صفة هنا لم يحز دخول اللام ، لأن اللام لا تدخل في هذا الموضع على الصفة فتقول : إن كان زيد الطريف عاقلا ، ولا يكون هو ولا نحن هنا صفة وفيها اللام . واستشهد لعدم التغيير بدخول ضمير الفصل .

مثال من كلام العرب بعد تمثيله بالقرآن الكريم ، والمثال : من كذب كان شرا له أي كان الكذب المفهوم من الكلام الذي وضع مكانه الضمير فهو أي الضمير - هو وأخواته - بمنزلة اللغو في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر لأن شرا خبر كان ، ثم ذكر ما ذكرناه من شرط كون ما بعدها معرفة أو ما يشبهها وأجاز في قوله تعالى : ﴿ إن ترني أنا أقل منك مالا ﴾ أن يكون أنا صفة للياء (أي توكيدا) في اصطلاح المتأخرين أو ضمير فصل باعتبار أقل بعده مشها للمعرفة في وضعه لدحار والمجرور ، وذكر سيبويه اجازة العرب ان يكون الضمير - هو وأخواته - مبتدأ هنا وما بعده خبر ، والجملة في محل نصب خبر كان وذلك في الآية الكريمة ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ﴾⁽¹⁾

وفي قراءة حفص (الظالمين) والضمير فصل ، ثم ذكر الأوجه لحائثة
في الحديث الشريف : (كل مولود الخ الذي ذكرناه . وفي باب ما لا
يكون هو وأخواتها فيه فصلا) .

ذكر سيويه أنه اذا جاءت نكرة قبل الاسم تعينت استدائيته ، لأن
النكرة أحوج ما تكون الى الصفة ، وقد استقبح العرب أن يجعلوها
فصلا في النكرة كما جعلوها في المعرفة وقال : إن أهل المدينة
يجعلونها معرفة بين المعرفتين ويجعلون هو فصل ، ثم نقل عن الحلبي
استعطامه أن يكون الضمير فصلا بعده النكرة ، والضمير هنا بمنزلة
(أنه) في أنه من سبب ما قبله من نكرة ولا يستقيم أن نغفل مسوغات
الكلام كالأبتداء بالنكرة من غير اعتمادها على النفي فكما قبح الكلام
بالنكرة من غير مسوغ قبح فيما أخرى مجرى المسوغات من الوجوب
قائلا فهذا مما يقوي ترك الفصل .

أترى بعد ذلك أن الحويين يكتفون بأعراب دون آخر ، حله
المعنى ومراعاة التركيب والحكم هو الذي يحدد ذلك الأعراب دون ما
ليس أو ابهام بين الخبر والصفة ، واعتار الضمير لغوا وما بعده مبنى عليه
الكلام ، أو هو أحد أركان الخبر ، وفهم المعنى الذي أراده العرب من
تعبيراتهم وورد على نسقه أعظم كلام له حلاوة وعليه طلاوة وأعلاه مشعر
وأسفله مغدق وهو يعلو ولا يعلو عليه .

2 - جريان الخبر على غير ما هو له :

نعرف أن الخبر جزء أساسي في الجملة يكملها مع المبتدأ الذي
ليس بوصف ويتم معناها وهو ثلاثة أقسام مفرد وجملة وشبه جملة

وهو قسمان جامد فارغ من الضمير مثل قول الشاعر :

ترتع ما ترتعت حتى اذا اذكرت فانما هي اقبال وادبار

ومشتق مثل : أسماء ابنها ناصحته ، فكلمة أسماء مبتدأ أول وابس
متدأ ثان وناصحته خبر المبتدأ الثاني مع أن معنى هذا الخبر وهو ناصحة
واقع على الأول ولاحق به دون المبتدأ الثاني ، وهكذا كل وصف وقع
حرراً عن مبتدأ غريب عن معنى ذلك الخبر وعن مدلوله وهذا الخبر يقول
عنه السحابة : « انه جار على غير صاحبه أو جار على غير من هو له »

ولما كان هذا الخبر مشتقاً كان لا بد أن يرفع ضميراً أو اسماً ظهراً
غير أن الضمير هنا يحوز إبرازه كما يجوز استتاره بشرط أن يكون المبتدأ
المسبوب اليه الخبر والمحكوم عليه حقيقة واصحاً لا يشبهه غيره عند
الاستتار أي بشرط أمن اللبس كما في المثال السابق

وهناك أمثلة للوصف الواقع خبراً يصلح فيها أن يكون جارياً على
من هو له وعلى غير من هو له فيقع اللبس في المراد نحو : (الفارس
الحصان متعبه) فكلمة الفارس مبتدأ والحصان مبتدأ ثان ومتعبه خبر
الثاني وفيه ضمير مستتر والجملة منهما خبر الأول فما المراد من هذا
المثال ؟ أتريد الحكم على الحصان بأنه يريد أن يتعب الفارس فيكون
الخبر جارياً على من هو له ؟ أم تريد الحكم على الفارس بأنه متعب
الحصان فيكون الخبر جارياً على غير من هو له ؟ الأمران محتملان مع
اختلافهما في المعنى وهذه هي حالة اللبس حيث لا قرينة ترحح
أحدهما على الآخر فان كان المراد هو المعنى الأول الذي يقتضي
جريان الخبر على من هو له وجب استتار الضمير مراعاة للأصل السابق
ليكون استتاره دليلاً على ذلك المعنى فنقول (الفارس الحصان متعبه)
وإن كان المراد هو المعنى الثاني الذي يقتضي جريان الخبر على غير من
هو له وحب إبراز الضمير متفصلاً ليكون إبرازه دليلاً على جريانه على

غير من هو له فنقول (الفارس الحصان متعبه هو) ، فالضمير (هو)
عائد على الفارس المنسوب اليه (أنه متعب) والمحكوم عليه بذلك
الحكم والضمير (الهاء) المتصل بالخبر وهو الهاء في آخر كلمة
(متعبه) عائد الى المبتدأ الثاني لأنه المفعول .

كان في استطاعة النحاة أن يعربوا الفارس مبتدأ أول والحصان
مبتدأ ثانيا ومتعبه خبر المبتدأ الثاني (الوصف خبر والضمير مضاف اليه)
والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول فلماذا
تحدثوا عن هذا المرجع ؟ وهل أجرى على من هو له أو على غير من هو
له ؟ ولماذا أوجبوا إبراز الضمير إذا عاد على غير من هو له أنه المعنى
ومراعاته أمنا للبس وإيضاحا للمراد من الكلام ، فهل كان النحاة بعد
ذلك يهجون وراء الأعراب فقط حاشا لله ، فقد أجهدوا أنفسهم في كل
تركيب ليكون سليما جاريا على سنن العربية غير مجاف للأصول العامة
للغة ، وقد اشترط النحاة في الخبر الجملة سواء أكانت اسمية أو فعلية
أن يكون فيها ضمير يربطها بالمبتدأ اللهم الا إن كانت نفس المبتدأ في
المعنى مثل : نطقى الله حسبي .

3 - الخبر شبه الجملة :

ويهما الآن أن نتحدث عن الخبر شبه الجملة وهو الظرف والجار
والمجرور وضرورة تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه إذا وقعا أولا صفة نحو
أو كصيب من السماء ، الثاني : أن يقعا حالا نحو فخرج على قومه
في ريته ، الثالث : أن يقعا صلة نحو : وله من في السموات
والأرض ، الرابع : أن يقعا خبرا نحو زيد عندك أو في الدار .

والمراد بشبه الجملة هنا أمران : أحدهما : الظرف بوعية

الرماني والمكاني والآخر وفي الجرم مع مجروره فالخبر قد يكون ظرف زمان نحو : الرحلة يوم الخميس والرجوع ليلة السبت وقد يكون ظرف مكان نحو : الحديقة أمام البيت والنهر ورائه فكلمة يوم وليلة وما يشبههما ظرف زمان منصوب في محل رفع ، لأنه خبر المبتدأ وأمام ووراء وما يشبههما ظرف مكان منصوب في محل رفع لأنه خبر المبتدأ ، وقد يكون الخبر جاراً مع مجروره ، فالجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ ويشترط في الظرف الواقع خبراً وفي الجار مع المجرور كذلك أن يكون تاماً أي يحصل بالاختبار عنه فائدة بمجرد ذكره ، ويكمل به المعنى المطلوب⁽¹⁾

الخامس : أن يرفعا الاسم الظاهر نحو أفي الله شك ونحو أعندك زيد .

السادس : أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر وافداً تقادم عهده حينئذ الآن أصله كان حينئذ واسمع الآن ، وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين باصمار أعرست . السابع : أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو : أيوم الجمعة صمت فيه ، ونحو : يزيد مررت به . الثامن . القسم بغير الباء مثل : والليل إذا يغشى ، وتالله لأكيدن أصنامكم⁽²⁾ ويقدر المحذوف بحسب المعنى ففي القسم مثلاً تقديره : أقسم وفي الاشتغال يقدر كالمنطوق به : نحو يوم الجمعة صمت فيه .

وفي البواقي يقدر كون عام وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن

1 (وهذا أحد الآراء لأنه محل محل المجرور والآخر أنه لا بد من تعللها بمحذوف

2 (انظر للمعنى ج 2 ص 81

أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو في اليوم والحرء عدو أو في الغد ويقدر كان أو استقرار وصفهما إن أريد المعنى وإذا جهل لمعنى يقدر الوصف لأنه صالح للأزمان كلها ، والكون العام واحب الحذف والكون الخاص جائز الحذف إذا دل عليه دليل مثل فطلقوهن لعدتهن أي مستقبلات لعدتهن وقوله تعالى : ﴿ الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى ﴾ : التقدير مقتول أو يقتل لا كائن

ورأي الحاة إذ أوجبوا تعلق (شبه الجملة) رأي سديد ، وحجتهم في تحتم ذلك التعلق قوية ، فالخير هو المبتدأ معنى وكذلك المبتدأ هو الخبر معنى كما في مثل : على الخطيب ، فالخطيب في هذه الجملة هو على وعلى هو الخطيب ، فكلاهما من جهة المعنى هو الآخر وكذلك الشأن في كل مبتدأ أو خبر على السق السالف الوارد في الاستعمال العربي . فلو أردنا بغير تعلق تطبيق هذا الصابط لعدم الصحيح على الخبر شبه الجملة لم يطبق بل يفسد المعنى معه ولا يصلحه الا التعلق على الوجه الذي يذكره الحاة ففي مثل : على أمك لا يصح أن يكون الظرف (أمام) هو على ولا أن يكون على هو أمام نفسه . إذ المعنى في كل منهما مخالف للآخر تمام المخالفة ولا يصلحه الا ان يكون الظرف متعلقا بشيء آخر غير المبتدأ هو كائن أو موجود أو نحوهما وما يقال عن الظرف يقال في الجار الأصلي مع المجرور إذ لا فائدة منهما الا بمتعلقهما ، لأن الزمان المجرد لا وجود له فمن المستحيل أن يوجد زمان لا يقع فيه حادث جديد أو لا يستمر منه حادث موجود ، فخلو الزمان من أحداث جديدة أو مستمرة محال ولهذا سمي الزمان ظرفا تشبيها بالظرف الحسي كالأواني والأوعية التي توضع في داخلها الأشياء وإذا كان الأمر هكذا فكل زمان مقرون حتما بالحدث

المتصل وكثير من هذه الحوادث أمر عام يدل على مجرد الوجود المطلق من غير زيادة معنوية عليه فهو معروف فلا داعي لذكره إذ لا فرق في المعنى بين قولنا (السفر حاصل غدا وقولنا السفر غدا) ، لأنه هو والزمان مثلا زمان كما سلف ، فذكر الثاني كاف في الدلالة على وجود المحذوف فهو مع حذفه ملاحظ وكأنه موجود ، هذا من الناحية العقلية المحصورة ، وهناك شيء يقولونه هو أن اللفظ الدال على الزمان لا يتم المعنى المراد بغير ملاحظة العامل المحذوف فلولا ملاحظته في مثل : السفر يوم الخميس لكان المعنى السفر زمان وهذا الزمان يوم الخميس بمعنى أن السفر هو الخميس كما ذكرنا وهو معنى فاسد ، وما يقال عن ظرف الزمان يقال عن ظرف المكان بشرط أن تتحقق الإفادة .

وظرف المكان يصلح خبرا عن المبتدأ المعنى مثل : العلم عندك والمبتدأ الجثة : الكتاب أمامك .

وأما ظرف المكان فيصلح أن يكون خبرا عن المبتدأ المعنى فقط بشرط أن تتحقق الإفادة كأن يكون الزمان خاصا لا عاما مثل : السفر صباحا والراحة ليلا بخلاف الفصل دهرًا والأدب حينًا لعدم الإفادة الأولى .

وتتحقق الإفادة أصلا بالثلاثة الآتية :

(1) بتخصيص ظرف الزمان مثل : نحن في يوم طيب ، أو علمية مثل : نحن في رمضان أو بإضافة مثل نحن في شهر شوال ، ويجب جر الظرف الزماني في هذه الصور الثلاث بقي ويكون الجار مع المحرور في محل رفع خبرا ولا يسمى في حالة جره أو رفعه ظرفا .

(2) أن يكون المبتدأ الذات مما يتجدد بأن يظهر في بعض الأوقات

دون بعض فله مواسم معينة يظهر فيها ثم يتقطع ثم يظهر وهكذا فيكون شبيها بالمعنى مثل : اليرتقال شهور الشتاء ، والبطيخ شهور الصيف ، والهلل الليلة ، وفي هذه الحالة يجوز نصب ظرف الزمان أو جره بمي وهو في الحالتين في محل رفع خبر .

(3) أن يكون المبتدأ الذات سالحا لتقدير مضاف قبله تدل عليه القرائن بحيث يكون ذلك المضاف أمرا معنويا مناسبا كأن يلزم المرء بيته يوما للراحة فيعرض صديقه الخروج لترهة بجزيرة فيعندر قائلا : البيت اليوم والبحر غدا . أي ملازمة البيت اليوم ونزهة البحر غدا والحالات الثلاث السابقة قياسية فصح محاكاتها وصوغ الأساليب على مقتضاها ، لكن كيف يعرب الظرف المكاني في غير تلك الأحوال الثلاثة وكيف يعرب المكاني وكيف نسطهما ؟

إن الأصل في الظرف أن يكون منصوبا مباشرا أو في محل نصب .

(1) فإن كان الظرف للزمان وقع خبرا عن معنى مستغرقا جاز رفعه ونصبه وجره بمي ويكون المرفوع هو المحر مباشرة ويكون المنصوب أو المجرور مع حرف الجر في محل رفع هو المحر ، تقول : الصوم شهر أو شهرا أو في شهر ، والراحة يوم أو يوما أو في يوم والأكل ساعة أو ساعة أو في ساعة أي زمن الصوم وزمن الراحة وزمن الأكل ، لكن الأحسن الرفع مباشرة إن كان الزمان نكرة والمبتدأ المعنى يعم ذلك الزمان كنه أو أكثره ، نحو : الصوم يوم السهر ليلة ، وذلك لاستغراقه فالمبتدأ عين الخبر .

(2) إن كان الظرف زمانيا من أسماء الشهور ووقع خبرا عن مبتدأ

هو معنى وزمان تعين رفع الخبر مثل : أول السنة المحرم وشهر الصوم
رمضان وذلك لما ذكرناه .

(3) إن لم يكن هذا الخبر الظرف من أسماء الشهور ولكن المبتدأ
يتضمن عملاً جاز الرفع والنصب⁽¹⁾ مثل : الجمعة اليوم أو السبت اليوم
أو العيد اليوم لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود ومنه اليوم يومك
لتضمنه معنى شأنك الذي تذكر به فإن لم يتضمن عملاً كالأحد والاثين
والثلاثاء والأربعاء والخميس كان الرفع أحسن لاستغراق الاسم
اليوم .

(4) وإن كان الظرف للمكان وقع خبراً للمبتدأ الذات في الحالات
التي يصح وقوعه فيها خبراً لافادته بالحكم كما سبق في⁽¹⁾
(5) وإن كان الظرف للمكان ووقع خبراً عن ذات أو معنى وكان
متصرفاً جاز رفعه ونصبه مثل : الكبار جانب أو جانباً ، والأطفال جانب
أو جانباً ، رفع كلمة جانب أو نصبها والرجل أمامك والدار خلفك الرفع
أمام وخلف أو نصبها مثل : العلم ناحية والعلم ناحية برفع كلمة ناحية
أو نصبها فإن كان غير متصرف مثل : (فوق) وجب نصبه نحو :
الكتاب فوق المكتب .

(6) إذا قلت ظهرك خلفك جاز رفع الظرف المكاني (خلف)
ونصبه ، أما الرفع فلأن الخلف في المعنى هو الظهر فالخبر هو اسم
محض معناه معنى المبتدأ وأما النصب فعلى الظرفية الواقعة خيراً
وكذلك ما يشبه ما سبق به الظروف المكانيّة نحو فعلك أسفل رجلك
والركب أسفل منك ، وقد سبق أن الظرف المكاني المخبر به إذا كان

1 (وذلك لحوز استغراق العمل اليوم وعدم استغراقه

غير متصرف يجب نصبه مثل رأسك فوقك ورجلاك تحتك ، لأن فوق وتحت ظرفان للمكان غير متصرفين .

(7) إذا كان الظرف الزماني غير متصرف مثل (ضحوة) يراد بها ضحوة معينة ليوم معين وجب نصب العمل ضحوة .

(8) إذا كان الظرف بنوعيه متصرفا محدود المقدار ووقع خبرا عن المبتدأ الذات جاء في الظرف الرفع والنصب بشرط أن يكون المبتدأ الذات على نية تقدير مضاف مثله يدل على البعد والمسافة مثل : المدرسة ميل أو ميلا أي بعد المدرسة فإن كان المقصود أن المدرسة أو المدينة من أشياء تبعد عما سرنا ميلا تعين النصب على الظرفية وكان الخبر هو الجار والمجرور (متى) بخلاف الرفع فإنه على تقدير بعد مكانها في ميل مثلا .

(9) من الأساليب الواردة عن العرب حامد وحده يريدون أنه في موضع التفرد وفي مكان التوحد فيجوز اعراب (واحد) ظرفا منصوبا في محل رفع خبر .

ملاحظة :

إذا ترك الظرف النصب على الظرفية ، إلى الرفع أو إلى الحرفانه لا يكون ظرفا ولا يسمى بهذا الاسم .

(10) إذا كان الظرف منصوب اللفظ أو المحل على الظرفية وجب عند الأكثرين أن يكون متعلقا بالعامل الذي عمل فيه النصب وهذا العامل يكون في الغالب فعلا أو مصدرا أو شيئا يعمل عمل الفعل كالوصف نحو سافرت يوم الجمعة فوق دراجة بخارية أو أنا مسافر يوم

الجمعة فوق دراجة بخارية ، فالظرفان يوم وفوق ، متعلقان بعاملهما
سافر أو مسافر ومعنى أنهما متعلقان به مرتبطان ومستمسان به كأنهما
جزءا منه لا يذهب معنهما الا بالتعلق به ، فاستمساكهما بالعامل
كاستمساك الجزء بأصله ثم هما في الوقت نفسه يكملان معناه .

بيان هذا أن العامل يؤدي معناه في جملة ولكن هذا المعنى لا
يتم ولا يكمل الا بالظرف الذي هو جزء متمم ومكمل له ففي مثل :
جلس المريض ، تحس في المعنى نقصا يتمثل في الأمثلة التي تدور
في النفس عند سماع هذه الألفاظ ومن الأمثلة : أين جلس ؟ أكان فوق
السري ، أمام السري ، وراء النافذة ، يمين الداخل ، شمال الخارج ؟
متى جلس ؟ أصبحا أم ظهرا أم مساء ؟ وهكذا فإذا جاء الظرف الرماني
أو المكاني فقد أقبل ومعه جزء من الفائدة ينضم الى الفائدة المتحققة
من العامل فيزداد المعنى العام اكتمالا لا بقدر الزيادة التي جلبها معه
فمجيئه انما هو لسبب معين ولتحقيق غاية مقصودة دعت الى استحضاره
وهي إيضاح معناه وتكملة معنى عامله ولهذا وجب أن يتعلق به .

والاهتداء الى هذا العامل قد يحتاج في كثير من الأحيان الى فطنة
ويقظة ولا سيما إذا تعددت في الجملة الواحدة الأفعال أو ما يعمل عملها
حيث يتطلب استخلاص العامل الحقيقي من بينها أناة وتفهما ، خذ مثلا
لذلك : أسرع الطائرة التي تخيرتها بين السحب ، فقد يتسرع من لا
دراية له فيجعل الظرف (بين) متعلقا بالفعل القريب وهو الفعل تخير
يفسد المعنى إذ يصير الكلام تخيرت الطائرة بين السحب ، انما
الصحيح أسرع بين السحب وهذا يقتضي أن يكون الظرف متعلقا
بالفعل (أسرع) فيزداد معناه ويكمل بعض بعضه ، كما لو قلنا تخيرت
الطيارة فأسرع بين السحب . مثال آخر : قاس الطيب حرارة

المريض وكتبها تحت لسانه ، فلا يصح أن يكون الظرف تحت متعلقا بالفعل (كتب) لثلا يؤدي التعلق الى أن الكتابة كانت تحت اللسان وهذا معنى فاسد لا يصح . اما اذا تعلق الظرف (تحت) بالفعل (قاس) فان المعنى يستقيم وتزداد به الفائدة أي قاس الطبيب حرارة المريض تحت لسانه فالقياس تحت اللسان وهكذا يجب الالتفات لسلامة المعنى وحدها دون اعتبار لقرب العامل أو بعده عن الطرف .

اتنا نكاد نلمس المعاني لمسا ونستجيد رفع الظرف إذا استغرق ولا نفقه الاخبار عن الزمان بالجنّة وأي الأفعال يتعلق به الطرف ليتضح المعنى ، وكل حركة لها علة يتضح منها المعنى المراد .

إن الحركات من الرفع والنصب والجرفي الأسماء مثلا لم توضع مجازفة تخبط خبط عشواء ولكن كل حركة وضعت لتفيد معنى وكل إعراب أعرب انما كان لمعنى يتضمنه فيجب أن ننصف النحاة ولا نغفطهم حقهم ونشكر لهم هذا الجهد الذي بذلوه للتفرقة بين المعاني .

4 - المبتدأ والخبر النكرة :

إذا قلنا الاتحاد قوة ، العلم نافع ، الإيمان مطمئن ، حكمنا على الاتحاد بالقوة وعلى العلم بالنفع وعلى الإيمان بالطمئنة ، أي حكمنا على المبتدأ بحكم معين هو الخبر فالمبتدأ في هذه الجمل الاسمية ونظائرها محكوم عليه دائما بالخبر ، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوما ولو الى حد ما والا كان الحكم لغوا لا قيمة له لصدوره على مجهول ، وصارت الجملة غير مفيدة إفادة تامة مثل : زارع في المرة ، صانع في المصنع ، معلم في المدرسة وغيرها مما لا يفيد لإفادة الحقيقية المطلوبة بسبب عدم تعيين المبتدأ أو عدم تخصيصه أي سبب

تكثيره تكثيراً تاماً لهذا امتنع أن يكون المبتدأ نكرة إذا كان غير وصف لأنها شائعة مجهولة في الغالب فلا يتحقق معها الغرض من الكلام وهو الافادة المطلوبة فان هذه الافادة هي السبب أيضاً في اختيار المعرفة لأن تكون هي المبتدأ حين يكون أحد ركني الجملة معرفة والآخر نكرة مثل ' شجرة المتحركة ' ولكن إذا أفادت النكرة الفائدة المطلوبة صح وقوعها مبتدأ وقد أوصلها النحاة الى نحو أربعين موضعاً ولا حاجة الى الاستقصاء ما دام الأساس الذي تقوم عليه هو الافادة فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحة الابتداء بالنكرة أو عدم صحته من غير داع لحصر المواضع أو عددها وقد تحدث ابن مالك عنها قائلاً :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند ريد نمرة
وهل فتى فيكم فما خل لنا ورجل من الكرام عندنا
ورغبة في الخير خير وعمل بر يزين وليقس ما لم يقل

وهكذا فعل سيبويه والمتقدمون ، ولهذا يرى بعض النحاة بحق ألا داعي لهذا الشرط لأنه مفهوم بداهة إذ لا يتكلم عاقل بغير ما يفيد والا عرض نفسه وكلامه للحكم عليه بما لا يرضاه أما المتأخرون فتوقعوا أن يخطئ كثير مواضع الافادة فحاولوا أن يدلّوهم عليها بحصر مواضعها واستقصائها فأطالوا بغير حاجة أو اختصروا مع الاخلال .

وإذا كان النحاة المتأخرون قد اشترطوا وصف النكرة لتفيد مثل :
رجل من الكرام عندنا في قول ابن مالك أو بدأوه بنفي واستفهام الخ ،
من سيبويه يتحرى الدقة في هذا الموضع في الباب الذي عنوانه باب
تحير فيه عن النكرة بنكرة⁽¹⁾ وذلك قولك : ما كان أحد مثلك وليس أحد

(1) ص 37 ط من كتاب سيبويه مشورحات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات بيروت لبنان طعة 67

خير منك ، وما كان أحد مجترئا عليك ، انما حسن الاخبار ههنا عن النكرة ، حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حالتك شيء أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج الى أن تعلمه مثل هذا واذا قلت كان رجل داهيا فليس في هذا شيء نعلمه كان جهله ولو قلت كان رجل من آل فلان فارسا حسن ، لأنه قد يحتاج الى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان وقد يجهله ولو قلت : كان رجل في قوم فارس لم يحسن لأنه لا يستكر أن يكون في الدنيا فارس وأن يكون من قوم فعلى هذا النحو يحسن ويقبح ولا يجوز في أحد أن تضعه في موضع واجب . ولو قلت كان أحد من آل فلان لم يجر لأنه انما وقع في كلامهم نفيا عاما . يقول الرجل : أتاني رجل يريد واحدا في العدد لا اثنين فنقول ما أتاك رجل أي أتاك أكثر من ذلك ثم يقول أتاني رجل لا امرأة فنقول ما أتاك رجل أي امرأة أتتك ونقول : أتاني اليوم رجل أي في قوته ونفاذه فنقول ما أتاك رجل ، أي أتاك الضعفاء فاذا قال ما أتاك أحد صار نفيا عاما لهذا كله فانما مجراه في الكلام هذا .

فانظر يا رعاك الله هل يكتفي سيبويه بوصف النكرة لتكون مفيدة يمكن الحكم عليها ، لا : انه يتبع المثال ثم يطلب منك أن تنظر ماذا ترى من أمر المعنى أمفيد هو أم لا أن النكرة موصوفة في قولنا كان رجل في قوم فارسا بشبه الجملة (الجار والمجرور) ولكنه لما كان هنا لم يحسن الحكم عليه مع وجود هذا المسوغ ؟ والمسوغ الآخر وهو بدء الكلام بالفعل الناسخ ، مسوغان وجدا من ناحية الصناعة ولكن سيبويه يقبحه ولا يبيزه وذلك لعدم إفادة معنى .

5 - تأخر الخبر وجوبا :

إذا تساوى كل من المبتدأ والخبر في وجه تعريفهما أو تكبيرهما بحيث يصلح كل منهما أن يكون مبتدأ نحو : أستاذي رائدي في العلم مكافح أمين جندي مجهول ، أجمل من حرير أجمل من قطن ، وحب تأخير الخبر ، لأن تقديمه يوقع في لبس ، إذ لا توجد قرية تعبته وتميره والقرينة هي العلامة التي تدل على المعنى وتوجه إليه وتريل عنه الغموض واللبس فإن كانت لفظا سميت لفظية وإن كانت غير لفظ سميت معنوية أو عقلية وهي التي ترشد الى المبتدأ أو الخبر حت وإن كان محذوفا وعلى معناه ، ومن القرينة المعنوية ما قاله ابن هشام : أبو حنيفة وأبو يوسف ، وبنونا بنو أبنائنا رعا للمعنى ويضعف أن يقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من الشبيه اللامعكوس للمبالغة ، لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول ، اللهم الا أن يقتضي المقام ذلك للمبالغة ، يقول ابن هشام : (يجب الحكم بابتدائية المقدم وخبرية المؤخر من الاسمين في ثلاث مسائل : أحدها أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا ، أو اختلف نحو : زيد الفاضل أو الفاضل زيد . هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا ، وقيل المشتق خبر وإن تقدم نحو القائم زيد ، والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثل أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول من القائم فتقول زيد القائم فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ .

الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو أفضل منك أفضل مني .

الثالثة : أن يكونا مختلفتين تعريفا وتكبيرا والأول هو المعرفة .

زيد قائم أما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور ، وأما سيويه فيجعله المبتدأ نحوكم مالك وخير منك ريد وحسبنا الله ، ووجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير وانهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما نحو الفاضل أنت⁽¹⁾

إن المعول عليه في جواز تقديم المبتدأ على الخبر ليس التساوي أو التقارب في درجة التعريف والتنكير وإنما المعول عليه وحده هو وجود قرينة تدل على أن هذا هو المحكوم عليه أي أنه (المبتدأ) وذلك هو المحكوم به ، أي الخبر على حسب المعنى بحيث يتميز كل من الآخر دون خلط أو اشتباه ، فمتى وجدت القرينة التي تمنع الخلط واللبس جاز تقديم أحدهما وتأخير الأخرى على حسب الدواعي إلا ما وجبت له الصدارة وإن لم توجد القرينة وجب تأخير الخبر حتما من غير أن يكون للتساوي أو التقارب دخل في الحالتين فلا بد من مراعاة حال السامعين من ناحية قدرتهم على إدراك أن هذا محكوم عليه فيكون مبتدأ وأن ذاك محكوم به فيكون خبرا فإذا وقع في وهم المتكلم أن التمييز غير ممكن ، وأن اللبس محتمل وجب إزالته إما بالقرينة التي تبعده وتبديده وإما بالتزام الترتيب ليقدم المبتدأ أو يتأخر الخبر ليكون هذا التقدم دليلا على أنه المبتدأ ووسيلة إلى تعيينه لموافقته للأصل العالب في المبتدأ .

إن الأمر عند النحاة ليس أمر صناعة ولكنه فهم المعنى من حيث إن هذا محكوم عليه وهذا محكوم به وتقديم أيهما جائز عند عدم اللبس أما عند اللبس فيجب إزالته باتباع الترتيب الطبيعي .

٦ - أفعال المقاربة :

كان وأخواتها تدل على الوجود العام أو الوجود الخاص أو الوجود المستمر وأفعال هذه المجموعات لا تدل على الوجود ، فأفعال المقاربة إما تدل على مقاربة الفعل الحدوث ولكنه لم يقع ، وأفعال الرجاء إما تدل على توقع حدوث الفعل ولكنه لم يقع أو لما يقع ، وأفعال الشروع إما تدل على أن الفعل قد بدىء في إحداثه ولا علاقة لهذه الدلالات بما تدل عليه كان وأخواتها لذلك أفرد لها باب خاص ، وأما من حيث الاستعمال فكان وأخواتها عند النحويين مما يدخل على مبتدأ أو خبر نحو كان زيد خطيباً وكان عمرو يخطب وقد يكون الخبر مفرداً كالمثال الأول وقد يكون فعلاً كالمثال الثاني .

أما أفعال هذه المجموعات فلا يكون خبرها إلا فعلاً ، اللهم إلا نواذر جاء فيها الخبر مفرداً كقول الشاعر :

أكثر في العدل ملحا دائما لا نكثرن إني عسيت صائما
وقول تأبط شرا :

فأبت إلى (فهم) وما كدت آييا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
وأعلب الظن أن ما في أفعال المقاربة وأفعال الشروع من دلالة على مقاربة الفعل الحدوث ، أو توقع حدوث الفعل أو البدء به هو الذي اقتضى أن تكون أخبارها أفعالا ، لأن ترقب الحدوث أو إمكان مقاربة البدء به معناه أن الشيء لم يكن ولكنه متوقع أن يكون أو محتمل أن يكون أو بدىء به منذ حين وهذا مما يناسب الفعل دون غيره ففي قول الشاعر : إني عسيت صائما ، وما كدت آييا ، من دلالة على الدوام

والاستمرار لذلك وجب الوقوف على المسموع .

ولتوضيح معنى الخبر الفعلي نقول : إذا قلنا الكأس تتدفق ،
فالمعنى أن الماء يفيض فيها الآن أو مستقبلا ، فإذا قلنا كادت الكأس
تفيض ، تغير المعنى وانحصر في أنها اقتربت كثيرا من التدفق وأنها لم
تتدفق بالفعل ، وهذا التغير بسبب وجود الفعل الماضي في كاد ومن ههنا
المثال وأشباهه نتيين أن الفعل الماضي (كاد) يؤدي في جملته معنى
معنى خاصا هو الدلالة على التقارب بين زمن وقوع الخبر والاسم سواء
وقع الخبر أو لم يقع أو كان مستحيلا مثل قوله تعالى ﴿ يكاد زيتها
يضيء ﴾ ومن أجل هذا سميت (كاد) فعل مقاربة ولها اخوة تشاركها
في تأدية هذا المعنى ومن أشهر أخواتها كرب وأوشك مثل : كرب الليل
ينقضي وأوشك الصبح يقل بمعنى كاد فيها وهما بمعنى قرب . ولذلك
اشتراط أن يكون فعلا مضارعا ومرفوعه من فاعل أو نائبه ضمير في
الغالب أما اشتراط أن يكون مسبقا بأن الناصبة فذلك لتخخيص
المضارع الصالح للحال والاستقبال للزمن المستقبل دون زمن آخر ،
ويرفض النحاة أن تكون مصدرية ، لأنها لو كانت كذلك لسبكت بما
بعدها بمصدر مؤول يكون خبرا للناسخ فيترتب على ذلك الإخبار
بالمعنى عن الجثة ، وهو ممنوع ففي مثل : عسى محمود أن يحدو ويقع
المصدر المؤول من أن والمضارع وفاعله خبر (عسى) هي كل نصب
فيكون التقدير : عسى محمود جوده فيقع جوده وهو أمر معوي خبرا عن
عسى وهو في الحق خبر عن محمود ، لأن اسم عسى وخبرها أصلها
المبتدأ والخبر ولا يجوز أن يكون المبتدأ جثة وخبره أمرا معويا ولا يبيح
ذلك ناسخ قبلهما وهذا رأي البصريين . ويجوز أن تكون أن ناصبة
مصدرية والمصدر المنسبك خبر إما على سبيل المبالغة وإما على تقدير
مضاف قبله أو قبل اسم الناسخ فيكون التقدير : عسى محمود صاحب

حود ، أو عسى حال محمود حوده وحكم كاد كسائر الأفعال في أن
معناها ومعنى خبرها منفي إذا سبقها نفي ، ومثبت إذا لم يسبقها نفي

وقد حقق ذلك العلامة ابن هشام في التحذير من أمور بين ما
اشتهر بين العربيين والصواب خلافها قال في الجزء الثاني من المعنى^(١)
لثمن عشر ، قولهم في كاد : إثباتها نفي ونفيها إثبات فإذا قيل كاد يفعل
فمعناه أنه لم يفعل ، وإذا قيل لم يكذب يفعل فمعناه أنه فعله ، دليل
الأول : وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك ، وقوله : كادت
النفس أن تفيض عليه ، ودليل الثاني : فذبحوها وما كادوا يفعلون
(فانهم ذبحوها) وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لعرا فقال :

نحوى هذا العصر ما هي لفظة جرت في لسان جرهم وثمود
إذا استعملت في صورة الجحد أثبت وإن أثبت قامت مقام جحد

والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي وإثباتها
إثبات وبيانه أن معناها المقاربة ولا شك أن معنى كاد يفعل قارب الفعل
وإن معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دائما ، أما إذا كانت
منفية فواضح لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى فعلا حصول ذلك
الفعل ، ودليله إذا أخرج يده لم يكذب يراها ولهذا كان أبلغ من أن يقال لم
يرها ، لأن من لم ير قد يقارب الرؤية ، وأما إذا كانت المقاربة مثبتة
فلأن الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاحتمار
حيثئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن
صلى : قارب الصلاة ، بل ان كان ما صلى حتى قارب الصلاة

لمد كان هذا اللعز يصدى فكرتي وما كدت منه أشتفي برود
فهذا جواب يرتضيه أولو النهي وممتنع عن فهم كل بليد

ولا فارق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فإن أورد على ذلك ما كادوا
يفعلون مع أنهم قد فعلوا إذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى .
﴿ فذبحوها ﴾ ، فالجواب أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر ، فإنهم
كانوا أولا بعداء عن ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم
ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقارنة الفعل أولا ثم فعله
بعد ذلك توهم من وهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك
الفعل بعينه وليس كذلك وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم
في الآية من قوله تعالى : ﴿ فذبحوها ﴾ .

وإن حرص النحاة على سلامة اللغة جعلهم يشترطون ما اشترطوا
من كون خبرها فعلا مضارعاً مطالبين بالوقوف عند المسموع فيما سمع
ثم تنوع المعنى منها وفقهه هو الذي جعلهم يفردون لها باباً خاصاً فليس
همهم التحدث عن العمل وإنما فهم المعنى وسلامة التركيب ،

7 - حالات الاسم الواقع بعد الواو :

له حالات أربع :

أولها : جواز عطفه على الاسم السابق أو نصبه مفعولاً معه إن لم
يكن التنصيص بها على المصاحبة بسبب أن الاسم السابق منصوب وأن
العامل يصح أن يتسلط على الفعل أو الاسم الذي بعدها مباشرة فهي
للعطف قطعاً نحو :

أرحو وأنحش وأدعو الله مبتغيا عفواً وعافية في الروح والحسد

وواو العطف أحسن مثل : بالغ الرجل والابن ، فكلمة الابن بحوز رفعها بالعطف على الرجل أو نصبها مفعولا معه ، وإنما كان العطف أحسن من النصب على المعية لأنه أقوى في الدلالة المعنوية على المشاركة والاقتران ، ولا شيء يعيه هنا ومثله :
أضواء القمر والنجوم .

ثانيها : جواز الأمرين ، النصب على المعية أحسن للفرار من عيب لفظي أو معنوي فمثال اللفظي : أسرع والصديق ، فكلمة الصديق يجوز فيها الرفع عطفا على الضمير المرفوع المتصل ويجوز فيها النصب على المعية وهذا أحسن ، لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل يشوبه بعض الضعف إذا كان بغير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه كهذا المثال والفرار من الضعف أفضل من الاقبال عليه بغير داع .

ومثال العيب المعنوي قولهم : لو تركت الباقة وفصلتها لرضعها⁽¹⁾ وهذا معنى غير دقيق يحتاج تصحيحه إلى تأويل وتقدير لا داعي لهما وعيه أت من أن تركهما لا يستلزم تلاقيهما المؤدي إلى حصول الرضاعة .

وعيه أت من أن تركهما لا يستلزم تلاقيهما المؤدي إلى حصول الرضاعة ، وقد تركهما ، لا نحول بينهما ، ولكن الأم تنفر منه ولا نمك من الرضاعة أو ينفر منها وفي كل حالة يجوز فيها الأمران ، العطف والمعية لا بد أن يختلف المعنى في كل أمر منهما ذلك أن العطف يقتضي المشاركة الحتمية بين المعطوف والمعطوف عليه في

1 (ذكر سيويه هذا الموضوع في باب ما يظهر فيه الفعل ويتصّب فيه الاسم ص 176 أول

معنى الفعل من غير أن يقتضي المشاركة الحتمية بين المعطوف والمعطوف عليه في معنى الفعل من غير أن يقتضي المشاركة اللمعية الحتمية فقد يقتضيها أولا يقتضيها ففي مثل :

« أنسني محمود وصالح في السفر » لا بد أن يشترك الاسمان في مؤانسة المتكلم وأن تتناولها المؤانسة ، لأن العطف على نية تكرار العامل ، فكأنك قلت : أنسني محمود وأنسني صالح ، لكن ليس من اللازم أن تكون هذه المؤانسة قد شملتهما وشملت المتكلم في زمن واحد ، فقد تكون في وقت واحد أو لا تكون والأمر في هذه المشاركة الزمنية وعدهما متروك للقرائن والدلائل .

أما المفعول معه فلا بد من المشاركة الزمنية الحتمية ، أما المشاركة المعنوية فقد تقتضيها أولا تقتضيها ففي مثل : سافر الرحالة والصحراء ، تتعين المشاركة الزمنية المحتمومة ، فجواز الأمرين في كل حالة يجوز فيها أمران ليس معاه أن المراد منهما واحد وإنما معناه أن هذا الضبط صحيح إن أردت المعنى المعين المختص به وإن شئت فقل : إن كل ضبط صحيح مهما لا بد أن يؤدي إلى معنى يخالف ما يؤديه الضبط الآخر يقول ابن مالك في ذلك :

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف لنسق

يقول سيبويه (ويدلك على أن الاسم ليس على الفعل في صنعت - يريد المثال الذي قلعه دليلا على المعية بالنصب ما صنعت وإياك - ومراده بليس على الفعل ليس على المشاركة في العطف لأن العطف يضعف هنا لعدم الفصل بالضمير المتفصل) بذلك على ذلك أنك لو قلت : أقعد وأخوك كان قبيحا حتى تقول أنت لأنه قبيح أن

تعطف على المرفوع المضمر فاذا قلت ما صنعت أنت ولو تركت هي
فأنت بالخيار ان شئت حملت الآخر على ما حملت عليه الأول
(المشاركة في الصنع والعود بالعطف) وإن شئت حملته على المعنى
الأول (المعية) .

ثالثها : وجوب العطف وامتناع المعية وذلك حين يكون الفعل أو
ما يشبهه مستلزما بقدر الأفراد التي تشترك في معناه ، اشتراكا حقيقيا ،
أو لوجود ما يفيد المعنى مع المعية فمثال الأول : اتفق التاجر والصانع ،
واختصم العادل والظالم ، فكل فعل من هذين الفعلين . اتفق واختصم
وأشبههما ، لا يتحقق معناه الا بالتعدد الذي يشترك فيه الأفراد في معنى
العامل فلا بد من وجود اثنين أو أكثر يشتركان حقيقة في الاتفاق
والاختصاص وهذا يتحقق بالعطف دائما لأنه يقتضي الاشتراك بالمعنوي
الحقيقي ، أما الاشتراك في الزمن فقد يقتضيه أولا يقتضيه فمثل ،
أكلت خالدة وأختها قد يقع أكلها في زمن واحد أو مختلف ، بخلاف
المعية فانها تقتضي الاشتراك الزمني أما المعنوي فقد تقتضيه حيناً ولا
تقتضيه أحياناً كما عرفنا .

ومثال الثاني : أشرق القمر وسهيل قبله أو بعده فتفسد المعية
بسبب وجود قبل أو بعد .

رابعها : امتناع العطف وجوب النصب في الأصح ، إما على
المعية إن استقام المعنى عليها وإما على غيرها إن لم يستقم كنصب
الكلمة مفعولاً به كفعل محذوف وذلك متعا لفساد لفظي أو معنوي ،
فمثال وجوب النصب على المعية لمانع لفظي يمنع العطف نظر لك
وطائراً ، لأن الأصل الغالب في العطف على الضمير المجرور ان يعاد
حرف الجر مع المعطوف كما تكلم بذلك أكثر العرب ولا يعترض

بمجيء القران بالعطف بلا فاصل فإن ذلك على لغة العرب أيضا ولكن ليس هناك لبس في فهم المعنى في سورة النساء : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ فالمعنى على العطف لا على المعية وإن كان للعطف وجه آخر سوى العطف على لفظة بالجبر أو على محل الحر بالنصب هو العطف على لفظ الجلالة بالنصب في قراءة حمص (والمعنى أنهم كانوا يقرون بأن لهم خالفا وكانوا يتساءلون بذكر الله والرحم فقل لهم اتقوا الله الذي خلقكم واتقوا الذي تتاشدون به وتقوا الأرحام فلا تقطعوها أو واتقوا الله الذي تتعاطفون بآذكاره وبآذكار لرحم وقد أذن عز وجل إذ قرن الأرحام باسمه ان صلته منه بمكان كما قد لا تعبدوا الا إياه وبوالدين إحسانا⁽¹⁾ فاشترط إعادة الخافض إذا عطفن بالجبر كما يقول جار الله الزمخشري . (لأن الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد فكأن في قولك مررت به وزيد وهذا غلامه وزيد شديدي الاتصال فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجز ووجب تكرير العامل كقولك مررت به وبزيد وهذا غلامه وغلام زيد : ألا ترى الى صحة قولك رأيتك وزيدا ومررت بزيد وعمر ، العطف بالنصب أو (الظاهر على الطاهر) لما لم يقر الاتصال لأنه لم يتكرر⁽²⁾ له ، وتصحيحا لأطراد القاعدة أجاب عن قراءة ابن مسعود بأنها على تقدير تكرير الجار مثل : فما بك والأيم من عجب .

ومثال النصب لماتع معنوي يمنع العطف مشي المسافر والصحراء بنصب كلمة الصحراء على المعية اذ لو رفعت بالعطف على

1 (الكشف ج 1 ص 372 ، 373 طعة الحلبي 1948

2 (المرجع السابق .

كلمة المسافر لكان المعنى مشيت الصحراء وهذا فاسد ، ومثال النصب على غير المعية بتقدير فعل محذوف ونصب الكلمة مفعولا به .

دعينا لحقل ساهر فأكلنا لحما وفاكهة ، وخضرا وماء عذبا وغناء ساحرا ، فيجب نصب كلمة (ماء) وكلمة غناء بفعل محذوف يناسب كلا منهما والتقدير شربنا ماء عذبا وسمعنا غناء ساحرا ولا يصح النصب على المعية ولا على العطف والا فسد المعنى⁽¹⁾ .

والى شطر هذه الحالة يشير ابن مالك قائلا :

والنصب إن لم يجز العطف - يجب أو اعتقد إضمار عامل نصب
نبئني بربك أكان الأمر أمر رفع وغيره عطفا بالاشتراك أو نصب للمعية
أم كان المعنى هو الذي يحدد علامات الأعراب المختلفة في العطف أو
النصب على المعية .

خامسها : وليسبويه رحمه الله ها بحث طريف نعتبره حالة خامسة
إذ أوجب الرفع ولكن على المعية ومنع النصب⁽²⁾ لأن العطف إنما كان
على اسم وذلك قولك : أنت وشامك وكل رحل وضيعته وما أنت وعبد
لله وكيف أنت وقطعة من ثريد وما شأنك وشأن زيد وقال المخبل :
يا زرقب احنا بني خلف ما أنت ويب أيبك والفحصر

وفرق بين هذا وبين الباب الأول ما يجوز فيه النصب والرفع مع
ترجيح النصب ، لأن الصلة بين ما بعد الواو وبين ما قبله صلة بين

1 (من مراجع هذا الموضوع الحق الوافي للامتداد عباس حسن

2 (ص 177 ج 1 من كتاب ميبويه .

اسمين والصلة في الأول بين فعل واسم فاعمل ، لأنك لو قلت ما صنعت مع أخيك لكان مع أخيك في موضع نصب ولو قلت أنت وشأت نكت كأنك قلت أنت وشأتك مقرونان ، لأن الواو في معنى مع ههنا ، يعمل فيما بعدها ما عمل فيها قبلها من الابتداء والمبتدأ ومثله أنت علم ومالك فانما أردت أنت أعلم مع مالك وكذلك ما صنعت وأخاك صنعت كيف أنت وعبد الله أو ما أنت وما عبد الله تحقير لأمره فالعطف هـ على اسم لا على فعل ذلك قول الشاعر وهو زياد الأعجم ويقال غيره .

تكلفني سويق الكرم جرم وما جرم وما ذاك السويق^١
ويحمل اسم ان على المبتدأ أيضا فادا نصب فهو على معنى الرفع مثل :
فمن يك سائلا عني فاني وجرو لا ترود ولا تعار

فمعنى الواو فيه معنى مع الا أن ما بعدها محمول على ما قبلها والتقدير أنك والخير مقرونان الا ترى أنك تقول ما انت وما زيد فيحسن الحمل على الفعل فالنصب على صنعت زيدا مثل : ضربت زيدا ولم تر شيئا من هذا ليس بفعل فعل به هو فتجريه مجرى الفعل .

وضعف سيويه اجراء الاسم مجرى الفعل بالنصب في قول قلة من العرب لم يحملوا الكلام على ما ولا كيف ولكنهم حملوه على العمل على شيء ولو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف ، كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعة من تريد وما كنت وزيدا لأن كنت وتكون يقعان هـ هنا كثيرا ولا ينقض ما

(١) الشاهد 243 على اظهار ما الأخيرة تقوية لرفع المعطوف في قولك ما أنت وزيد لأن المعنى ما أنت وما زيد لأن معنى الشطرة الأخيرة احتفال شرب الحمر معبرا عنها بالسويق

نريد من معنى الحديث فمعنى صدر الكلام كأنه قد تكلم بها وإن كان لم يلفظ بها لوقوعها ههنا كثيرا ، ومن ثم أنشد بعضهم وهو لأسامة بن حبيب الهذلي :

فما أسا والسير في متلف يبرح بالذكر الضابط⁽¹⁾

وكيف مثل ما على هذا المعنى إلا أن التقدير فيها على معنى يكون بخلاف : كل امرئ وضعته وانت اعلم وربك وأشباه ذلك فكنه رفع لا يحوز فيه النصب لأنه في معنى الحال لا الماضي كان ولا المستقبل يكون وليس ذلك موضعا يستعمل فيه الفعل .

فالنصب حملا على الفعل والرفع حملا على الاسم والرفع على انتظار الخبر وقد يتحقق معنى الرفع على قلة مع الحمل على النصب مع تقدير الفعل .

(أ) الاستثناء المنقطع :

الاستثناء هو الإخراج يالاً أو إحدى أخواتها ، لما كان واختلاف الحكم السابق عليها ، أو هو الطرح بإسقاط ما بعدها مما قبلها ، الاستثناء المتصل ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه ، ولذلك صورتان ، الأولى : أن يكون المستثنى منه متعدد الأفراد والمستثنى أحد تلك الأفراد المتماثلة ، نحو تناولت الكتب إلا كتاباً فالمستثنى منه

(1) الشاهد 452 وهو شاهد على نصب السير بأصهار الملاحة فهو منصوب منصاً بالمصدر القائم مقام الفعل مالي وملاستي السير ، وقدره سيويه ما كنت والسير وكيف أكون والسير سهل منه بذكر الفعل لأن الراو لا ينصب ما بعدها على معنى مع حتى يكون قبلها الفعل أو يشتمل الكلام على معناه ولورفع السير هنا عطفاً على ما لكأن أجود كما تعلم في الذي
هله

وهو الكتب ، متعدد الأفراد والمستثنى واحد منها . الثانية . أن يكون المستثنى فردا واحدا ولكنه ذو أجزاء ، والمستثنى جزء من تلك الأجزاء مثل : غطيت الجسم الا الوجه وفي الحالتين يكون ما بعد (الا) محذوفا في الحكم لما قبلها ، ولا مانع أن يكون المستثنى المتصل جملة كقوله تعالى : ﴿ فشربوا منه إلا قليلا منهم ﴾ ويحري ذلك في المتصل والمنقطع كما في الصبان أول باب الاستثناء وحاشية الأمير على لمعنى الجزء الثاني باب الجمل التي لها محل من الأعراب ، وهذا يجوز فيه الاتباع على البدلية والنصب على الاستثناء إذا كان الكلام تاما معنيا ، والاستثناء المنقطع هو ما لم يكن فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه ، نحو حضر الضيوف الا سياراتهم ، اكتمل الطلاب الا الكتب ومثل قوله تعالى عن أهل الجنة : ﴿ لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاسا سلاما ﴾ ، وليس معنى انقطاعه انه لا صلة له بالمستثنى منه ولا علاقة تربطهما ارتباطا معويا ، وإنما معناه انقطاع صلة البعضية بينهما فليس المستثنى جزءا حقيقيا من المستثنى منه ولا فردا من أفرادهِ ومع انقطاع هذه الصلة على الوجه السالف يكون هناك نوع اتصال معنوي يربط بينهما . ولهذا تؤدي أداة الاستثناء فيه معنى الحرف (لكن) ساكن النون أو مشددها الذي يفيد الابتداء والاستدراك معا وبالرغم من أن إفادته الابتداء والاستدراك معا ويقطع الصلة المعنوية من ما بعده وما قبله ومن ثم كان من المحتوم في كل استثناء منقطع صحة وقوع الحرف (لكن) الساكن النون ، أو مشددها موقع أداة الاستثناء فيه مع استقامة المعنى .

فالمستثنى المنقطع ليس بعضا من المستثنى منه (فليس فردا من أفراد بوعه أي صنفه وليس جزءا من أجزاء الفرد كما سبق فكيف يكون مستثنى وبينه وبين المستثنى منه هذا التخالف والتباين ؟ كيف يكون

المطروح مباينا جنس المطروح منه ؟) .

(1) قال النحاة : إن كان المستثنى المنقطع جملة مثل قوله تعالى : لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر ، أعربت هذه الجملة في موضع نصب على الاستثناء و (الا) أداة استثناء حرف بمعنى لكن الساكنة النون التي تفيد الاستدراك وتقتضي أن تسبقها جملة ، وتدخل على جملة جديدة اسمية أو فعلية فهي متوسطة بين جملتين فكان التقدير ، لست عليهم بمسيطر لكن من تولى وكفر فيعذبه الله .

(2) إن كان المستثنى المنقطع مفردا منصوبا فاداة الاستثناء (الا) تكون بمعنى (لكن) المشددة النون التي تفيد الابتداء والاستدراك وتعمل عمل (إن) نحو نام أصحاب البيت الا عصفورا مفردا فكلمة (الا) بمعنى (لكن) المذكورة التي تقتضي بعدها جملة اسمية الأصل تنصب فيها المبتدأ وترفع الخبر ولا بد من ذكر جملة أخرى قبلها فكان التقدير نام أصحاب البيت لكن عصفورا مفردا فقط لم ينم

(3) وإن كان المستثنى المنقطع مفردا مرفوعا مثلا كما هي حالة البدلية عند من يجدها في نحو ما سهر أصحاب البيت الا عصفور مفرد ، كانت أداة الاستثناء (إلا) بمعنى لكن (ساكنة النون) فاصل التقدير سهر أصحاب البيت لكن عصفور مفرد سهر ، وبالرغم من أن المنقطع ليس بعضا من المستثنى منه ، فلا يصح انقطاع العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه في الاستثناء المنقطع انقطاعا كاملا فلا يصح صهلت الخيل إلا الإبل لأن الصهيل معنى قاطع في صوت الحيل وحدها فلا صلة بين المستثنى والمستثنى منه مطلقا ، فيصير الكلام خلطا وترا ، بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل .

وقد عقد مسيويه للاستثناء المنقطع بابا بعنوان (باب يحتر فيه
النصب) لأن الآخر ليس من نوع الأول بداهة بقوله⁽¹⁾ : وهو لغة أهل
الحجاز . وذلك قولك ما فيها أحد الا حمارا جاء به على معنى ولكن
حمارا وكرهوا ان يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه فحمل على
معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم ، وأما سوتميم
فيقولون لا أحد فيها الا حمارا أرادوا ليس فيها إلا حمار ولكنه ذكر أحدا
توكيدا لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل فكأنه قال ليس فيها إلا حمار
وإن شئت جعلته انسانها قال الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلي :

فان تمس في قبر برهوة ثاويا أنيسك أصداء القبور تصيح⁽²⁾
فجعلهم أنيسه ومثل ذلك قوله : مالي عتاب الا السيف جعله
عتابه كما أنك تقول ما أنت الا سير ، اذا جعلته هو السير أي على
الاتساع ، وأهل الحجاز ينصبون ذلك . ومثله ذلك قوله :

وبلدة ليس بها أنيس الا اليعاميز والا العيس⁽³⁾
جعلها أنيسها وإن شئت كان على الوجه الذي فسرت في الحمار
أول مرة وهو على كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل .

ومن ذلك من المصادر (ما له عليه سلطان إلا التكلف) لأن
التكلف ليس من السلطان وكذا الا أنه يتكلف هو بمنزلة التكلف وإنما
يحيى هذا على معنى ولكن ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿ ما لهم به من

(1) ص 427

(2) الشاهد 543

(3) الشاهد 545

(4) الشاهد 458

علم الا اتباع الظن ﴿ .

ثم قال وأما بنو تعيم فيرفعون هذا كله يجعلون اتباع الظن علمهم وحس الظن علمه والتكلف سلطانه وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التعلبي رفعا :

ليس بيني وبين قيس عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب
جعلوا ذلك العتاب على الاتساع والمجاز ، وأهل الحجاز
ينصبون على التفسير الذي ذكرناه أي على معنى لكن (الاستدراك)
وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله :

وخيل قد دلفت لها بخيل تحبة بينهم ضرب وجيع⁽¹⁾

جعل الضرب تحيتهم ، كما جعلوا اتباع الظن علمهم على
الاتساع وجعل الثاني من جنس الأول كما فسرت لك في الحمار إذا لم
تجعله أنيس ذلك المكان ، وكلاهما على البدلية قال :

عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفى المصمم⁽²⁾

النميميون في لا أحد فيها الا حمار ، وهذا يقوي : ما أتاني زيد
الا عمرو ، وما أعانه اخوانكم الا اخوانه لأنها معارف ليست الأسماء
الأخيرة بها ولا فيها .

ثم ذكر سيويه باب (ما لا يكون الا على معنى لكن) :⁽³⁾

1 (بالشهد 548

2 (الشاهد 551

3 (من 430

اي ما يجب فيه النصب على الاستثناء المنقطع لأن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها ومثل له بقوله تعالى : ﴿ فلولا كانت قرية امننت فمعها إيمانها الا قوم يونس ﴾ اي ولكن قوم يونس . وقوله عز وجل ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم او لو بقية ينهون عن الفساد في الأرض الا قليلا ممن أنجينا منهم ﴾ ، اي لكن قليلا ممن أنجينا منهم ، وقوله عز وجل : ﴿ أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ﴾ اي ولكنهم يقولون ربنا الله وهذا الضرب في القرآن كثير . ومن ذلك من الكلام لا تكون من فلان في شيء الا سلا ما بسلام ، فهذا كله منصوب على الاستثناء المنقطع .

لقد رأينا أن الرفع كان على البدلية سواء على الانقطاع كلية والإبدال من أحد أو على الاتساع وإيجاد الصلة .

أما النصب فكان على الاستدراك ومعنى لكن ، وقد أجهد لنحويون أنفسهم قصدا الى اطراء القواعد وتخريج كلام العرب عليها وقصدهم أن يكون الاعراب جاريا على معنى صحيح .

جعلوا من الفصحى ومن آياتها نسبا مضيئا كالنهار الضاحي
ب - الا بمعنى غير :

قد يفتضي المعنى أن تخرج (الا) عن الحرفية وعن أن تكون أداة استثناء لتكون اسما بمعنى (غير) وتعرب صفة شرطين .
أولهما : أن يكون الموصوف نكرة أو شبهها .

وثانيهما : أن يكون جمعا أو شبه جمع والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا في اللفظ دالا على تعدد في المعنى مثل كلمة (غير) في

بحر - حاء غير الغريب فغير الغريب وأشباهه متعدد حتما والمراد بشبه النكرة المعرفة التي يراد بها الجنس - كما سبق - كالمعرف بال الحنسية .

فمثال (إلا) الواقعة صفة لجمع حقيقي هو نكرة حقيقية : سيهرم الأعداء فقد خرج لملاقاتهم جيوش كبيرة الا القواد والرماة فلا يصح أن تكون (الا) هنا حرف استثناء فيفسد المعنى ، اذ الاستثناء يقتضي أن يكون المعنى خرج لملاقاتهم جيش طرحنا ونقصنا منه القواد والرماة ولا يعقل أن يخرج جيش كبير دون قواده ورماته ، ومثل : تتسع قاعة المحاضرة لجمهور كثيرة الا المحاضر - فهي هنا - كما في المثال السابق بمعنى غير ، ولا يصح أن تكون بمعنى (الا) الاستثنائية لثلا يترتب على ذلك أن يكون المعنى تتسع قاعة المحاضرة لجمهور كثيرة طرحنا ونقصنا منهم المحاضر إذ لا يعقل أن تتسع قاعة المحاضرة للسامعين ولا تتسع للمحاضر فلا يمكن أن يجتمعوا لسماع محاضرة من ليس له مكان عندهم ، ومثل هذا قوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ﴾ فلو كانت (الا) حرف استثناء لكان المعنى : لو كان فيهما آلهة ليس من ضمنها الله لفسدنا ، أي لو كان فيهما آلهة أخرجنا وطرحنا منها الله لفسدنا ، وهذا معنى يوحى بأنهما لا تفسدان اذا كان الله من ضمن الآلهة ولم يخرج ولم يطرح وهذا واضح البطلان ، بخلاف ما لو كانت (الا) اسما بمعنى (غير) نعتا للنكرة قبلها .

قال ابن هشام⁽¹⁾ الثاني أن تكون بمنزلة غير فيوصف بها ونبالها جمع مكر أو شبهه فمثال الجمع المنكر ﴿ لو كان فيهما الهة الا الله

1 (ص 67 ج 1 المعنى طبعة الحلبي .

لفسدتا ﴿ فلا يجوز في الا هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى إذ التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس منهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك المراد ولا من جهة اللفظ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه فلو قلت قام رجال الا زيدا لم يصح اتفاقاً . وزعم المبرد أن إلا في هذه الآية للاستثناء وأن ما بعدها بدل محتجاً بأن لو ندل على الامتناع وامتناع الشيء انتقلوه وزعم ان التفرغ بعدها جائز وان نحو لو كان معنا الا زيد أجود كلام ، فالمبرد يكتفي بصحة الدخول . وأنه يدخل بالفعل ، ويرده أنهم لا يقولون : لو جاء في ديار لأكرمه ولا لو جاءني من أحد أكرمه^(١) ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من أحد لأنهما لا يقعان الا بعد نفي ، ولما لم يجز ذلك دل على أن الصواب قول سيبويه (الا وما بعدها صفة) قال الشلوبين وابن الضائع : ولا يصح المعنى حتى تكون الا بمعنى غير والتي يراد بها البدل والعوض ، قالوا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة وهو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا أي رجل مكان زيد او عوضاً عن زيد اهـ قلت وليس كما قالوا ، بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف فهو في المثال مخصص مثله في قولك جاء رجل موصوف بأنه غير زيد ، وفي الآية مؤكد مثله في قولك متعدد موصوف بأنه غير الواحد وهكذا الحكم أبداً إن طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص له وأن خالفه قالوا إذا قيل له عندي عشرة الا درهما فقد أقر له بتسعة فان قال الا درهم غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة بذلك فالصفة هنا مؤكدة صالحة للأسقاط مثلها في نعجة واحدة وتخرج

١ (لان الواحد لا يشمل الجمع المستغرق ولو في سياق النفي ولو سلمنا قول الأصوليين أن دلالة الجمع المستغرق على الواحد بالمطابقة وأن أفراد الجمع اعداد .

الأبة على ذلك إذ المعنى حيثئذ لو كان فيهما آلهة لفسدتا أي أن الفساد يترتب على تقدير تعدد الآلهة وهذا هو المعنى المراد .

وقد ذكر سيبويه هذا الموضوع في (باب ما يكون فيه الا وما بعده وصما بمنزلة مثل وغير⁽¹⁾ وذلك قولك : لو كان معنا رجل الا زيد لعبا والدليل على انه وصف انك لو قلت لو كان معنا الا زيد لهلكنا وانت تريد الاستثناء لكنك قد احلت ونظير ذلك قوله عز وجل ﴿ لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴾ ونظير ذلك من الشعر قوله وهو ذو الرمة :

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات الا بغامها⁽²⁾

كأنه قال قليل بها الأصوات غير بغامها اذا كانت غير استثناء ومثل ذلك قوله تعالى ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر ﴾ وقوله عز وجل ﴿ صراط الدين أنعمت عليهم غير المعصوب عليهم ﴾ .

ثم قال واذا قال ما أتاني أحد الا زيد فانت بالخيار إن شئت جعلته صفة ولا يجوز أن تقول : ما أتاني الا زيد وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل انما يجوز ذلك صفة ونظير ذلك من كلام العرب : أحمرمون لا يجري في الكلام الا على اسم ولا يعمل فيه ناصب ولا جار .

وقال عمرو بن معدي كرب :

وكل أخ مصارقة أخوه لعمري أيبك الا الفرقدان⁽³⁾

كأنه قال وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه إذا وضعت به كلا

1 1 ص 434

2 (الشاهد 559

3 (الشاهد 562

كما قال الشماخ :

وكل خليل غيرها ضم نفسه لوصل خليل ضارم أو معاذر^(١)
أكان القصد إيراد هذه الأمثلة كلها والتنظير لمعنى الا بمثل لغير
معنى كل من المثالين أكان القصد من هذا صناعة لا وربي إنه المعنى
الاستثناء إنخراجا ووصفا .

9 - الإضافة اللفظية والمعنوية :

الاضافة اللفظية هي التي يغلب أن يكون فيها المضاف وصفا
عاملا وزمه للحال أو الاستقبال أو الدوام ومتى اجتمع الأمران الوصفية
العاملة والزمنية المعنوية كان المضاف مشتقا يشبه مضارعه في نوع
الحروف الأصلية التي تتكون فيها صيغتها وفي المعنى والعمل وكذلك
في نوع الزمن - غالبه - وهذا كله يتحقق في المضاف إذا كان اسم فاعله
يعمل عمل فعله أو اسم مفعول كذلك فكلاهما وصف عامل زمه للحال
أو الاستقبال كما يتحقق في الصفة المشبهة الأصلية لأنها تعمل عمل
فعلها اللازم وتفيد الاستمرار ومثال اسم الفاعل : يشكوراكب الباخرة
اليوم بطأها بالنسبة للطائرة ، وغدا يشكوراكب الطائرة بطأها بالنسبة
للصاروخ : فكلمة راكب في الجملتين مضافة وهي في الأولى اسم
فاعل للزمن الحالي وفي الثاني اسم فاعل للزمن المستقبل ومثله صيغ
المبالغة مثل : في شهر رمضان يتفرغ فلان للعبادة فتراه صوم ليلهار
وقوام الليل .

ومثال الصفة المشبهة قولهم عزيز النفس من يأبى الدنيا ولا أثر
للاضافة اللفظية لأنها ليست على تية حرف الجر ، إذا دلت على الأزمنة
الثلاثة كما قلنا كانت إضافتها لفظية غير محضة وقد يحيى اسم الفاعل

(1) ص 113 المعنى ج 2 .

دالا على الدوام فيكون بمعنى الصفة المشبهة ولكن ابن هشام في المعنى : نقل عن الزمخشري أن الإضافة (محضة) في مالك يوم الدين ، واسم الفاعل هنا بمعنى الصفة المشبهة يدل على الأزمنة الثلاثة ، لأنه وصف لأعرف المعارف وهو الله سبحانه فهي تفيد التعريف ، قال الزمخشري : أريد باسم الفاعل هنا أما الماضي كقولك هو مالك عبيده أمس ، أي ملك الأمور يوم الدين ، وأما الزمان المستمر كقولك مالك العبيد فإنه بمنزلة قولك مولى العبيد⁽¹⁾ وعلى هذا جعل الزمخشري اسم الفاعل هنا لا يتعين للأزمنة الثلاثة فصحت أن تكون إضافته محضة .

كما نقل ابن هشام عن الزمخشري أنه جعل الإضافة لفظية في آية الأنعام : جاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا ذلك تقدير العزيز العليم ، بنصب الشمس عطفا على محل الليل وذلك لا يكون إلا إذا كانت الإضافة هنا غير محضة مع أنه يدل على الأزمنة الثلاثة فكيف تكون محضة في مثال وغير محضة في مثال آخر .

الحق أنه لا تناقض في كلام جاز الله الزمخشري لأن إضافة الصفة المشبهة - واسم الفاعل في المثالين بمعناها - قد تكون محضة في بعض الصور وغير محضة في أخرى فإذا كان الاستمرار أو الدوام يحثوي على الأزمنة الثلاثة لكن قد توجد قرينة تقوى جانب الزمن الماضي على غيره وللقرينة المقام والاعتبار الأول دائما أضيفت الصفة وعملت الحر مع تلك القرينة التي تطلبت الإضافة وتكتسب الصفة التعريف من المضاف إليه كآية الفاتحة التي اكتسبت التعريف من المضاف إليه وقد غلبت

(١) من 113 المعنى ج 2

القرينة جانب الزمن الماضي ، لأن المعنى ملك الأمور يوم الأمور على حد ونادى أصحاب الجنة كما قلنا ، أما إذا تغلب جانب الحال أو الاستقبال بأن قامت قرينة تؤيد أحدهما فالإضافة غير محضة فلا يتعرف بها الوصف ولا يتخصص كآية الأنعام في قراءة من قرأ : ﴿ فإلق الإصباح وجاعل الليل سكناً ﴾ ، فجعل الليل سكناً أمر لا يقتصر على زمان دون آخر فقد وقع في الماضي وهو يقع الآن وسيقع بعد ذلك غير أن الكلام فيه ما يتقوى جانب الحال والمستقبل على الماضي ويحمل الإضافة غير محضة هو أن زمن الوصف في الآية قائم مستمر يشمل الماضي والحال والمستقبل ولكن هذا الدوام الرمي ليس متصل الأجزاء بغير انقطاع وإنما يتخلله انقطاع يزول ثم يعود مرة أخرى حين يجعل الله الليل سكناً يكون الليل موجوداً وحين لا يجعله سكناً يختفي ثم يجعله مرة أخرى ثم يزيله ثم يعيده وهكذا دواليك فالاستمرار موجود حقاً ولكنه على ما وصفنا من توالي الأيجاد والازالة بغير توقف ومن تجدد الظهور والاختفاء بغير انقطاع ، أما الدوام المتصل على حالة واحدة وهي جعل الليل سكناً في جميع لحظات الزمان وأوقاته فلا وجود له ولما كان الانقطاع والتجدد هما من خصائص الفعل المضارع وزمن المضارع هو الحال أو الاستقبال كان الوصف (المشتق) الذي يشاركه فيهما شبيهاً به من الناحية المعنوية ومحمولاً عليه في ناحية أخرى هي الدلالة الزمنية أيضاً أي شبه به في الدلالة على التجدد والحدث وفي الدلالة الزمنية المعنوية وإذا كانت دلالة الوصف الزمنية على هذه الشاكلة فإن إضافته غير محضة فلا تناقض إذن في كلام الرمخشري أما الإضافة المعنوية فهي التي تكسب التعريف بالإضافة إلى المعرفة والتحصيل بالإضافة إلى النكرة مثل : الغنى في يد اللئيم قبيح رجل مروءة رجل علم .

وتكون على معنى حرف الجر على معنى اللام في مثل : كتاب محمد ، وعلى معنى (من) في مثل : ثوب حرير ، وعلى معنى (في) في مثل : كعاح صبح ، فحرف الجر يكشف الصلة المعنوية بين المضاف والمضاف اليه ، وفائدة الاضافة اللفظية التخفيف بحذف التنوين .

إن الأمر في الاضافة ليس أمر حركة اعرابية هي الكسرة ولكنها الوشائج والصلات بين المضاف والمضاف اليه ومعنى كل منهما في نفسه ومعنى في ذاته هذه الاضافة يترتب عليها معنى التعريف أو التحصيل .

تعليق عام :

إن تقديرات النحويين الوعاة لم تكن خبط عشواء وإنما كان هدفهم المعنى أيا كان هذا المعنى الذي يكشفون عنه ، كما أنهم في سبيل هذه الغاية لا يفسدون صناعتهم اللفظية بل يحرصون على اطراد القواعد حريصون على ألا يكون المعنى على حساب الاعراب والعكس صحيح فإن تعارضا كان الجنوح الى المعنى مع التخريج على ضرورة اجازها العرب وهيا معا الى رياض خصائص ابن جني حيث تهب علينا نسماته مسكية الشذي عاطرة الأريج تجعلنا نحمد لهؤلاء القوم مشقة السرى ونوقن أن تحت الرغبة اللبن الفصيح . لقد عقد بابا بعنوان (الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى) قال فيه⁽¹⁾ : « هذا الموضوع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره الى أن يقوده الى افساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير قولنا (أهلك والليل) معناه الحق أهلك قبل الليل فربما دعا

(1) ص 279 الخصائص لابن جني مطبعة دار الكتب

ذاك من لا حراية له الى أن يقول : (أهلك والليل) فيجره وانما تقديره الحق أهلك وسابق الليل وكذلك قولنا زيد قام : وربما ظن بعضهم أن زيدا هذا فاعل في الصنعة كما انه فاعل في المعنى وكذلك تفسير معنى قولنا : سرتني قيام هذا وقعود ذاك بأنه سرتني أن قام هذا وأن قعد ذاك ، ربما اعتقد في هذا وذاك انهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى ولا تستصغر هذا الموضع فإن العرب أيضا قد مرت به وشتت رواثحه وراعتة وذلك أن الأصمعي أنشد في جملة أراجيزه ، شعرا من مشطور السريع طويلا محدودا مقيدا التزم الشاعر فيه ان جعل قوافيه كلها في موضع جر الا بيتا واحدا من الشعر

يستمسكون من حذار الإلقاء تبلغات كجذوع الصيضاء
ردى ردى ورد قطاء صماء كدرية أعجبها برد الماء⁽¹⁾

تطرد قوافيها كلها على الجر الا بيتا واحدا وهو قوله :
كأنها وقد رآها الرؤاء

والذي سورغ ذاك على ما التزمه في جميع القوافي وما كنا على سمته من القول وذلك انه لما كان معناه كأنها في وقت رؤية الرؤاء تصور معنى الجر من هذا الموضع فجاء ان نخلط هذا البيت بسائر الأبيات وكأنه لذلك لم يخالف ، ونظير هذا عندي تفيل طرفه :

في جفان تعثري نادينا وسديف حين هاج الصنبر
يريد الصنبر فاحتاج للمقافية الى تحريك الباء فتطرق الى ذلك

(1) يصف قوما في سفينة بأنهم يمسكون بسكانات السفينة وسكانها : فتيها الذي به تعدل وهو المعروف بالدفة وهي طويلة بلقاء كجذوع الضوضاء أي النخل وكنى بالتلفات عن السكانات لطولها يمسكون بها خشية أن تلقهم في البحر فيهلكوا .

بنقل حركة الاعراب اليها تشبيها بباب قولهم هذا بكرة وممررت بيكر ،
وكان يجب على هذا ان يضم الباء فيقول الصنبرة ، لأن الراء مضمومة
الا انه تصور معنى اضافة الظرف الى الفعل فصار الى أنه كأنه قال :
حين هاج الصنبر فلما احتاج الى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء
وكانه قد نقل الكسرة عن الراء اليها ولولا ما أوردته في هذا لكان الضم
مكان الكسر وهذا أقرب مأخذا من أن نقول : إنه حرف القافية للضرورة
كما حرفها الآخر في قوله :

هل عرفت الدار أم أنكرتها بين بئراك فشئ عبقر
في قول من قال : أراد عبقر ثم صرف الكلمة ونحوه في التحريف
قول العبد :

وما دمية من رمى ميسان معجبة نظرا وإنصافا
أراد فيما قبل ميسان فزاد النون ضرورة فهذا لعمري تحريف
بتعجرف عارض من الصنعة والذي ذهبت أنا اليه هناك في (الصنبر)
ليس عاريا عن الصنعة فإن قلت : فإن الاضافة في قوله (حين هاج
الصنبر) انما هي الى الفعل لا الفاعل فكيف حرفت غير المضاف اليه
قبل الفعل مع أن الفعل والفاعل كالجزء الواحد وأقوى الجزئين منهما
هو الفاعل فكان الاضافة انما هي اليه لا الى الفعل فكذلك جاز أن
يتصور فيه معنى الجر .

فان قيل فأنت اذا أضفت المصدر الى الفاعل جررته في اللفظ
واعتقدت مع هذا أنه في المعنى وقع فاذا كان في اللفظ أيضا مرفوعا
فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى
أن تتحور به فتتوهمه مجرورا ؟ قيل هذا الذي أردناه وتصورناه هو مؤكد

للمعنى الأول لأنك كما تصورت في المجرور معنى الرفع كذلك تمت
حال الشبه بينهما فتصورت في المرفوع معنى الجر ، ألا ترى أن سيويه
لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثل ذلك في نفسه ورسى في
تصوره زاد في تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه بأن عاد فشبه الحسن
الوجه بالضارب الرجل في الجر ، كل ذلك تفعله العرب وتعتقده
العلماء في الأمرين ليقوى تشابههما وتعمر ذات بينهما ولا يكونا على
حرد وتناظر غير مجد ، فاعرب هذا من مذهب القوم وافترض نصب باذن
الله تعالى .

ومن ذلك قولهم في قول العرب : كل رجل وصنعتة وأنت وشأنك
معناه أنت مع شأنك وكل رجل مع صنعتة فهذا يوهم من أمم أن الثاني
خبر عن الأول كما أنه إذا قال أنت مع شأنك خبر عن أنت وليس الأمر
كذلك بل لعمرى إن المعنى عليه غير أن تقدير الاعراب على غيره وإنما
(شأنك) معطوف على (أنت) والخبر محذوف للحمل على المعنى
فكانه قال : كل رجل وصنعتة مقرونان وأنت وشأنك مصطحبان وعليه
جاء العطف بالنصب مع أنه قال :

أغر على معزاي لم يدر أنني وصفرء منها عيلة الصفوات

ومن ذلك قولهم : أنت ظالم إن فعلت ألا تراهم يقولون في معناه
إن فعلت فأنت ظالم فهذا ربما أمرهم أن (أنت ظالم) جواب مقدم ،
ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه وإنما قوله (أنت ظالم) دال على
الجواب وساد مسده فأما أن يكون هو جواب فلا .

ومن ذلك قولهم في عليك زيدا . إن معناه خذ زيدا وهو لعمرى
كذلك إلا أن (زيدا) الآن إنما هو منصوب بنفسى عليه من حيث كان

اسما لفعل متعد لا أنه منصوب بخذ .

ألا ترى الى فرق ما بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى فاذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل اليه ، فان أمكنك ان يكون تقدير الاعراب على تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وان كان تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى فضلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق تقدير الاعراب حتى لا يشذ شيء وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر اصلاحه إلا تراك تفسر نحو قولهم ضربت زيدا سوطا أن معناه ضربت زيدا ضربة بالسوط وهو ما لا شك كذلك ولكن طريقة إعرابه أنه على حذف المضاف أي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عبرة حذف المضاف ولو ذهبت تتأول ضربته سوطا على أن تقدير إعرابه ضربة بسوط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدر أنك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر نحو قوله أمرتك الخير واستغفر الله ذنبا فتحتاج الى اعتذار من حذف حرف الجر وقد غنيت عن ذلك كله بقولك أن على حذف المضاف أي ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط فهذا لعمري معناه فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف .